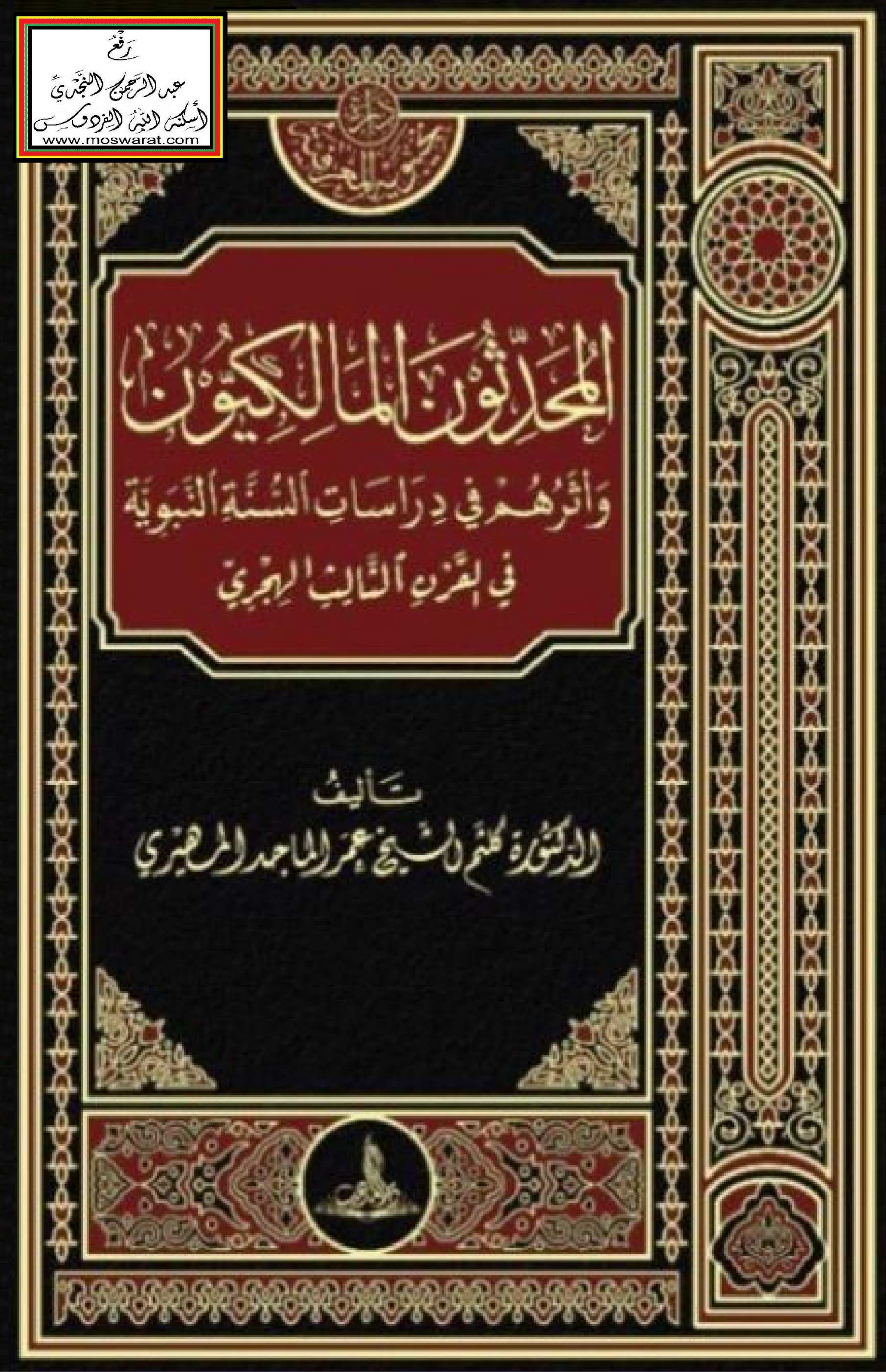


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
المحدثون المالكيون
وأثرهم في دراسات السنة النبوية
في القرن الثالث الهجري
تأليف
الدكتورة كلثم الشيخ عمر الماجد المهيري



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



وأثرهم في دراسات السنة النبوية


ISBN 978-9920-601-04-7

مِنْ إِصْدَارَاتِ



إِحْدَى مُؤَسَّسَاتِ



تُطْلَبُ إِصْدَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ دَارَةِ نَجِيبَوَيْهِ المَعْرِفِيَّةِ مِنْ:

رَقْم (44) - بُلُوك (52) - مَنْصُور (1) سِيدِي البَرْنُوصِي

هَاتِف: 667893030 - 522765808(+212)

مَرْكَز نَجِيبَوَيْه - الدَّارُ البَيْضَاءُ - المَمْلَكَةُ المَغْرِبِيَّةُ

****

وَحْدَة (505) - بُرْج (أ)

16 ش. وَلِيِّ العَهْدِ - حَدَائِق القُبَّة

هَاتِف: 1115550071 - 224875690(+20)

دَارُ المَذْهَبِ - القَاهِرَة - جُمْهُورِيَّةُ مِصْرَ العَرَبِيَّةِ

****

تَفْرَغ زَيْنَة - خَلْفَ مَصْرِف أورابنك

هَاتِف: 20203238 - 37030207(+222)

دِيوَانُ الشَّنَاقِطَة - أنواكشوط - الجُمْهُورِيَّةُ الإِسْلَامِيَّةُ المُورِيتَانِيَّةُ

رَقْمُ الإِيدَاعِ القَانُونِيِّ لِهَذَا الكِتَابِ فِي المَكْتَبَةِ الوَطَنِيَّةِ (الخِزَانَةِ العَامَّةِ) لِلمَمْلَكَةِ المَغْرِبِيَّةِ

2020 MO 1809

التَّرْقِيمُ الدَّوْلِيُّ المِعْيَارِيُّ لِهَذَا الكِتَابِ (ردمك)

978-9920-601-04-7

التَّرْقِيمُ الدَّوْلِيُّ المِعْيَارِيُّ لِسِلْسِلَةِ دَارِ المَذْهَبِ (ردمد)

2665-8798

dr.a.najeeb@gmail.com

 www.facebook.com/najeebawaih

 @najeebawaih

 +90 531 623 33 53

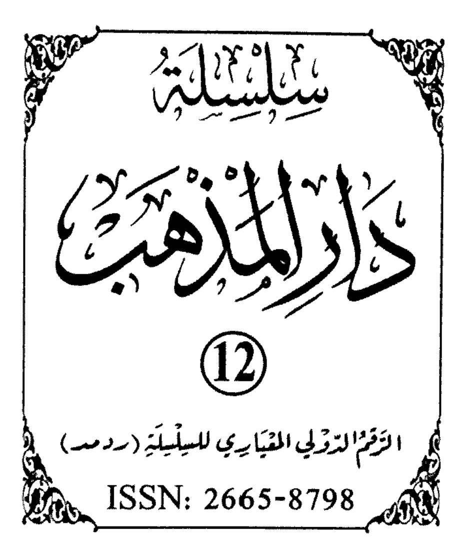
المحدثون المالكيون

وأثرهم في دراسات السنة النبوية

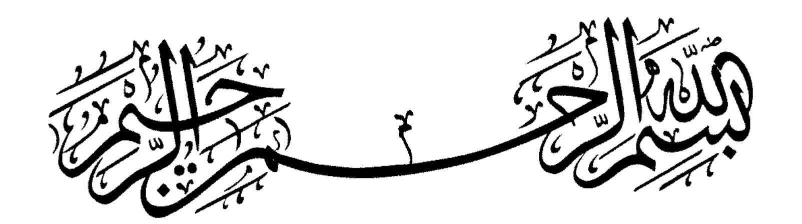
في القرن الثالث الهجري

تأليف

الدكتورة كلثم الشيخ عمر الماجد المهيري







الإهداء

إلى سيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله الطيبين الطاهرين وصحبه الميامين...

إلى سادتي علماء الأمة ...

إلى روح والديّ الكريمين اللذين بثّا في نفسي روح المثابرة في طلب العلم والرغبة الدّؤوبة في تحصيله...

إلى إخوتي وأخواتي...

إلى كل مسلم ومسلمة...

أهدي هذا العمل



المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، رسول الرّحمة وقائد الغرّ المحجّلين، وعلى آله وصحبه والتّابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أنّ محمّدًا عبده ورسوله وخليلُه وصفيّه من خلقه، وبعد،،،

فإن الحديث عن جهود المحدثين في خدمة السنّة النّبويّة المطهّرة يكشف عن مظهرٍ بارزٍ من مظاهر حضارة الإسلام، وما حظيت به من طاقات جبارّة أسهمت في بناء هذه الأمّة ورِفعتها حتى تجلّت معاني الخيرية فيها بأبهى حلّة، كما وصفها المولى جل وعلا: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ... ﴿١١٠﴾﴾ الآية[1].

فلا شكّ أنّ للمحدثين أثرٌ كبير في بلوغ تلك الخيريّة؛ فقد نافحوا عن سنّة رسول الله ﷺ، وبذلوا جهودًا جبّارة مُضنية متوالية في الذّبّ عن حديثه ﷺ وتدوينه رواية ودراية.

وقد تلقّت الأمة تلك الجهود بالعناية والاهتمام؛ فكان حقًّا على كلّ فردٍ من أفرادها أن يعرف لأولئك القوم فضلهم، ويُسدي لهم من الثناء ما هم أهله.

وتأتي هذه الدراسةُ لتُلقي الضوء على سيرة عدد من علماء الحديث في القرن الثالث الهجري ممن ظهرت معالم انتسابهم لمذهب الإمام مالك رحمهم الله تعالى.

وجاء هذا التّخصيص كنوع من أنواع العناية بجهود أعلام المالكية؛ وذلك لبيان الأمور الآتية:

1. الجهود التي بذلوها في خدمة السنة النبويّة في القرن الثالث الهجري.
2. مظاهر تأثّرهم بالإمام مالك، واقتفاؤهم منهجَهُ في علمي الحديث والفقه وفي السلوك والأخلاق.
3. مظاهر تنوُّع جهودهم في مباحث السنّة النبويّة وابتكارهم علومًا جديدة.

(1) سورة آل عمران، آية: 110.

ولتحقيق ذلك ألقت هذه الدراسة الضوء على "تاريخ المحدثين من المالكية في القرن الثالث الهجري" فناقشت موضوع نشأة المذهب المالكي، ووجاهة نسبَتِهِ لإمام المذهب، والعوامل المؤثرة في النشأة من:

1. البيئة العلمية التي نشأ بها الإمام مالك.
2. ميراث الهدي النبوي الذي آل إليه من أئمة الفقه والحديث من علماء المدينة.
3. تأثّره بعلماء بلده عمومًا والعلماء الذين أخذ عنهم خصوصًا.
4. العلوم التي تلقّاها.
5. الشهرة التي حظي بها والثقة التي أولاها علماء المسلمين له آنذاك.

واهتمت هذه الدراسة بالتعريف بأعلام المحدثين وبمكانتهم جرحًا وتعديلًا.

كما اهتمّت الدراسة بالتحقيق في انتسابهم لمذهب الإمام مالك؛ لمناقشة موضوعية الانتساب ودلالاته في سِيَرِهم.

واعتنت بمظاهر جهودهم في خدمة السنّة النّبويّة؛ فألقت الضوء على الرحلة وطلب علوّ الإسناد ومجالس التحديث وابتكار قواعد التحديث ومظاهر تطبيقها والالتزام بها، والعناية بنقد الحديث وإسناده وتقييم رجاله جرحًا وتعديلًا.

وكشفت عن الجهود الضخمة لهم في رواية متون السنّة النبويّة والنقد والتعليل والشرح والتفسير والاستنباط، وكذا جهودهم في التصنيف في الحديث وعلومه؛ كمصنّفات الرواية وشروح الحديث وغريبه وعلله وعلوم رُواتِهِ وتواريخهم وطبقاتهم وأحوالهم؛ مما أسدى لهم من الفضلِ ما يُعدّون به مرجعًا مُهمًا -في الحديث الشريف وعلومه- لأئمةٍ كبار مثل الإمام البُخاري ومسلم وغيرهما.

أما اختيار القرن الثالث فلِكونِهِ القرن الذي سعِد بنهضة علمية رفيعة في خدمة السنة النبوية المطهّرة، حتى عُدّ القرن الذهبيّ للسنّة المطهّرة.

حيث تضاعفت مباحث علوم الحديث وتنوّعت فشملت مصنّفات الرواية، وشروح الحديث، والأجزاء الحديثية، والسؤالات والعلل، والمستخرجات والمستدركات، وغيرها. ولم تقتصر على طريقة التصنيف السابقة فحسب؛ بل

استجدّ نوع التصنيف على الأبواب الفقهية والمسانيد والسنن.

وقد جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على جهود محدثي المالكية في إطار الجهود العامة في ذلك القرن، ولِتتّضِح إسهاماتهم وتأثير نهضة علوم الحديث آنذاك فيما قدّموه من علوم نافعةٍ وآثار علميّة جمّة.

ولله الفضلُ والمِنّةُ على إتمام هذا العمل وتوفيقه، والحمدُ لله ربّ العالمين أوّلًا وآخرًا، وصلّي اللهمّ وسلّم وبارك على مُعلّم الهدى وبركة الإنسانيّة وهاديها إلى الرّشاد، وعلى آله وصحبه ومَن والاه إلى يوم الدين.

* * *

وهذا جهد المقلّ، فإن أحسنت فمن الله، وإن أسأت فمن نفسي وتقصيري.

وأسأل الله تعالى أن ينفع به.



الباب الأول
تاريخ المحدثين من المالكية
في القرن الثالث الهجري

ويتضمن فصلين:

الفصل الأول: المذهب المالكي وأعلام المحدثين من المالكية في القرن الثالث الهجري

الفصل الثاني: التحقيق في انتساب المحدثين للمذهب المالكي.








الفصل الأول
المذهب المالكي وأعلام المحدثين من المالكية
في القرن الثالث الهجري

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نشأة المذهب المالكي.

المبحث الثاني: أعلام المحدثين من المالكية في القرن الثالث الهجري "التعريف بهم وبمكانتهم جرحًا وتعديلًا".




المبحث الأول: نشأة المذهب المالكي

ناقش هذا المبحث مصطلح (المذهب) ونسبة (المالكي) ثم عرّج على كيفية نشأة المذهب ومظاهر تأثّر الإمام مالك بعلماء المدينة والميراث العلمي الذي آل إليه، والعوامل التي ساعدت على شُهرة مذهبه وانتشاره في أرجاء المعمورة.

أولاً: المذهب لغة واصطلاحًا:

(المَذْهَب) بفتح الميم وسكون الذال وفتح الهاء: مصدر، كالذِّهاب.

والمَذْهَبُ: المُعتقد الذي يُذهبُ إليه، وذهبَ فلانٌ لِذَهَبه: أي لِمَذْهَبِهِ الذي يَذهبُ فيه...

وحكى اللحياني عن الكسائي: ما يُدرى له أين مَذْهَبٌ، ولا يُدرى له ما مَذْهبٌ، أي لا يُدْرى أين أصله...

ويُقال: ذهَبَ فلانٌ مَذْهَبًا حَسَنًا... وقولهم: بهِ مُذْهَب، يعنون الوسوسة في الماء، وكثرة استعماله في الوُضوءِ.

قال الأزهري: وأهل بغداد يقولون للموسوس من الناس: به المُذْهِبُ، وعوامُّهم يقولون: به المُذْهَب، بفتح الهاء، والصّواب المُذْهِبُ(1).

وبهذا المفهوم يتضح أن المَذْهَب يعني: الذهاب، والمَقْصَد، والمُعتقد، والأصل.

وهذه المعاني تُفيد اختيار المذهب وقَصدِه، ثم ترسيخِه لدى الفرد حتى يكون أصلًا ومرجعًا يَرجِع إليه في ضبط منهجه في العمل، وبفاعلية المَذهب يتقيّد المُتَمَذهِبُ به.

ولذا قيل: إن المذهب لغة: محلُّ الذهاب وزمانه والمصدر والاعتقاد والطريقة المتسعة، ثم استعمل فيما يصار إليه من الأحكام(2).

---

(1) لسان العرب: ابن منظور: 66/5.

(2) كتاب التوقيف على مهمات التعاريف: 646/1.

وقيل: إن مختار المذهب هو من لازم المذهب من جهة الدليل[1]؛ وذلك بناء على ما نظرتْ فيه كل طائفة من العلماء بحسب وجهتها وقصدها من علومها[2].

ثانيًا: نسبة (المالكي):

تعود نسبة: (المالكي) إلى الإمام مالك بن أنس -رحمه الله تعالى ورضي عنه- أستاذِ المدرسة الفقهية المالكية، وهو أحد الأئمة المجتهدين.

ويرتبط مصطلح (المذهب المالكي) بمعالم المنهج الفقهي الذي اعتمده الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جمعه الآثار ونقدها والاستدلال بها وبيان مراتب حجيتها، وفي تقنينه قواعدَ وأصول مذهبه.

فالفقه بمفهومه العام يعني: "العلم بالشيء والفهم له، والفطنة فيه، وغلب على عِلْم الدين لشرفه، قال تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ مَا نَفۡقَهُ كَثِيرٗا مِّمَّا تَقُولُ﴾[3].

وقيل: هو عبارة عن كل معلوم تيقّنه العالم عن فكر.

وفي الاصطلاح: هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية"[4].

وبهذا المفهوم كان الفقه مدار الاختلافات المنهجية بين الفقهاء، الأمر الذي أدى إلى نشأة المذاهب، وتأثرها بعدد من العوامل التي أسهمت في تعددها.

ومن تلك العوامل: قواعد اللغة والبيئة التي نشأ فيها الفقهاء، والعلوم التي تلقوها، والمنهج العلمي الذي ورثوه من مشايخهم؛ فقد كانت الاتجاهات الفقهية وليدة البيئة والخلفيات الثقافية، وتأثرت -أيضًا- بالقدرات المتمايزة لأصحاب المدارس الفقهية، مما أدى إلى استقرار مناهجهم الاجتهادية، ونشوء مراكز مستقلة يأوي إليها المستفتون والمتعلمون، ويصدرون عنها مقتنعين متأثرين[5].

---

(1) المرجع السابق: **644/1**.

(2) معجم مقاليد العلوم، السيوطي: **103/1**.

(3) سورة هود، آية: **91**.

(4) الموسوعة الفقهية؛ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت: **193/32**.

(5) آراء الإمام ولي الله الدهلوي في تاريخ التشريع الإسلامي، تأليف: سليمان الحسني الندوي: **34**، =

ولا شك في أن الإمام مالك بن أنس رحمه الله تأثر بتلك العوامل، فنتج لديه فكر مُبدع تجلّت آثاره في النمو المتسارع لمذهبه، وفي الانتشار العظيم الذي تحقق له في أرجاء المعمورة.

ذلك لأن الإمام مالكًا نشأ في المدينة المنورة "مهد السنن وموطن الفتاوى المأثورة، اجتمع بها الرعيل الأول من علماء الصحابة ثم تلاميذهم من بعدهم"(1).

فكان لهذه الميزة أثرٌ بالغٌ في تغذية فكره، وتأسيس قاعدة صُلبة وجّهت فقهه نحو الاستمداد الأمثل من تلك الذخيرة الزاخرة، ووجّهته كذلك نحو مواكبة الظروف المستجدة التي زامنت أحوال عصره، إضافة إلى المنهج المميز الذي ورِثَهُ في ضبط الاجتهاد والإفتاء، حتى استطاع أن يقيم دعائم ثابتة لمدرسته، ووضع لها مناهجها الأصولية في الاستدلال والاستنباط(2).

إن تلك العوامل تقتضي التعرّف على جوانب التأثير الفاعل في نشأة مذهبه، فقد نشأ هذا المذهب وترعرع في ظل مدينة الرسول ﷺ، وفي ظل مناهج الصحابة، ثم التابعين من بعدهم.

ولما كان الإمام مالك رحمه الله من أتباع التابعين، أصبح تأثره بمن سبقه واضحًا، فنشأ مذهبُهُ تبَعًا لتلك المناهج؛ مستنيرًا بها، وناهجًا مناهجها.

فأما الصحابة -رضوان الله تعالى عنهم- فكان الاجتهاد في زمنهم يدور حول البحث عن أحكام ما يعرض لهم من المسائل في الكتاب والسنة، ثم إعمال الرأي إن لم يوجد في المسألة نص من كتاب أو سنة؛ ومن هؤلاء أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، وعائشة بنت أبي بكر وأبو هريرة وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود، وأنس بن مالك رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

وكانت فتاواهم آنذاك بين مُتوسِّع في الرأي مُتعرِّف على المصالح؛ فيبني الحكم عليها، كعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود، رضي الله عنهما، وبين من يحمله التّورّع

=

35. بتصرف.

(1) مالك، حياته وعصره، آراؤه وفقهه، الإمام محمد أبو زهرة: 23.

(2) أبحاث إسلامية في التشريع والفكر والحضارة، تأليف محمد فاروق النبهان: 69. بتصرف.

والاحتياط على الوقوف عند النصوص والتمسّك بالآثار، كعبد الله بن عباس والزبير وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم أجمعين.

وقد ورِث هذا المنهجَ أتباعُهم، فكان منهم الوقّافون عند النصوص والآثار، فلا يحيدون عنها إلى الرأي، ولا يلجؤون إلى الرأي إلا عند الضرورة القصوى[1].

ثم تلقّى عنهم "أتباعُهم، وتأثروا بهم في الأقضية والفتاوى وجمعوا ما وصل إليهم من علمهم الذي كان يشتمل على الآثار المرفوعة والموقوفة، واجتهاداتهم المستقلة وتخريجاتهم المتفرعة، وأصولهم التي بنوا عليها كثيرًا من الأحكام"[2].

واشتُهر من بين التابعين ممن كان لفقهه أثر واضح في مذهب الإمام مالك سعيد بن المسيب، وهو "أفقه أهل المدينة وأعلمهم بقضايا رسول الله ﷺ وقضايا أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وأعلمهم بما مضى عليه الناس... وهو رأس الفقهاء السبعة الذين نشروا الفقه والفتوى والعلم والحديث، ومن مذهبه تفرّع مذهب الإمام مالك"[3]. ومن أدبه – كذلك – أخذ الإمام مالك؛ فقد كان سعيد بن المسيب "من أكثر الناس إجلالًا للحديث... دخل عليه المطلب بن حنطب[4]، (وهو مريض) ليسأله عن حديث، فقال سعيد: أقعدوني، فأقعدوه، ثم قال: "إني أكره أن أحدّث بحديث رسول الله ﷺ وأنا مضطجع"[5]. وذلك مما أُثر أيضًا عن الإمام مالك -رحمهما الله- في إجلاله لحديث رسول الله ﷺ وتعظيمه له.

وكما استقى الإمام مالك فقهه من سعيد بن المسيب، استقاه أيضًا من فقهاء المدينة السبعة، الذين صار علمهم وعلم أتباعهم إليه، وذلك يشير إلى ما توافر لديه

---

(1) مذكرة في تاريخ التشريع الإسلامي، عبد الرحمن تاج، ومحمد السايس: 159، 160. بتصرف.

(2) آراء الإمام الدهلوي: 36.

(3) التشريع الإسلامي، مصادره وأطواره، شعبان محمد إسماعيل: 207.

(4) هو المطلب بن حنطب بن الحارث بن عبيد بن عمر بن مخزوم بن يقظة بن مرة القرشي المخزومي، من أجواد قريش. انظر مختصر تاريخ دمشق: 470/2.

(5) التشريع الإسلامي، خصائصه وتاريخه، محمد مصطفى امبابي: 189، 190. وعزاه إلى حلية الأولياء.

من ذخيرة علمية زاخرة، وقاعدة فقهية رصينة، عملت على بناء شخصيته الفقهية بناء محكمًا، أهّلته إلى المضي في بناء فكر مذهبي استوعب كثيرًا من علوم الصحابة والتابعين، وبنى عليها أحكامًا شكّلت له هُويّة مذهبية مستقلة، ذات أسس رصينة، ومعالم واضحة، كان لها فضل كبير في ذيوع مذهبه وانتشاره، والرحلة للأخذ عنه.

قال ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أخذ عن زيد أحد عشر رجلًا ممن كان يتبع رأيه ويقوم به: قبيصة، وخارجة بن زيد، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود، وعروة بن الزبير، وأبو سلمة، والقاسم بن محمد، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وسالم، وسعيد بن المسيّب، وأبان بن عثمان، وسليمان بن يسار، ثم صار علم هؤلاء كلهم إلى ثلاثة: ابن شهاب، وبكير بن عبد الله بن الأشج، وأبي الزناد، وصار علم هؤلاء كلهم إلى مالك بن أنس، وكان ابن مهدي يعجبه هذا الإسناد ويميل إليه"(1).

وقد ورث الإمام مالك عن هؤلاء الفقهاء اتجاههم إلى حفظ أحاديث رسول الله ﷺ، وفتاوى الصحابة، وتطبيقها على الحوادث والوقائع دون التعمّق بعلل الأحكام، فإذا لم يجدوا نصًا رجعوا إلى ما أجمع عليه الفقهاء وخاصة إجماع الصحابة، وكذلك لجوؤهم إلى جمع الحديث وما جرى عليه العمل في المدينة. إضافة إلى التزامهم تقديم مرويات علماء الحجاز على مرويات علماء العراق والشام(2).

وقد برزت براعة مالك في هذه الجوانب؛ فكان حريصًا أشد الحرص على حديث رسول الله ﷺ، وكان متمتعًا بقدرات فائقة في الحفظ، حتى سُمِّي أمير المؤمنين في الحديث. ذلك إلى جانب قدراته الفذّة في إيجاد أحكام فقهية لما استجد من الوقائع والحوادث، بناء على ما ورثه من فقه السابقين، إضافة إلى ما حواه فقهه من أصول تمكّن من تقنينها بما استخدمه من ألفاظ دالّة على مرجعيته العلمية؛ كاعتماده عمل أهل المدينة، وقد ورد عنه أنه قال: "كان رجال من أهل العلم من التابعين يحدثون بالأحاديث وتبلغهم عن غيرهم، فيقولون ما نجهل هذا، ولكن

---

(1) ترتيب المدارك: 159/1. ط2: وزارة الأوقاف والشؤون المغربية. 1403هـ 1983م.

(2) الوجيز في تاريخ التشريع الإسلامي، الصابوني: ص: 154. بتصرف. وانظر: المدارك: 25/1.

مضى العمل على غيره"[1]. وهو المنهج ذاته الذي انتهجه والذي اختصّ به مذهبه، واستخدم لأجله مصطلحات دقيقة ميّزت بين اختياره الفقهي، وبين نقله قضايا إجماع أهل المدينة، والقضايا التي نزلت مرتبتها عن إجماعهم؛ ومثال ذلك الآتي:

1. ما عبّر به عن اختياره الفقهي مثل قوله: "الأمر عندنا" و "الأمر عندنا، وهو أحب ما سمعت".

2. نقله إجماع أهل المدينة: مثل، قوله: "الأمر المجتمع عليه عندنا" و "الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا" و "الأمر المجتمع عليه، والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا".

3. نقله ما قلّت مرتبته عن الإجماع: كقوله: "الأمر الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا" و"الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا"[2].

وذلك مما ورثه مالك من مناهج السابقين. إضافة إلى التميّز العلمي الذي حظي به وساعد على نشأة مذهبه؛ أثبت ذلك شهادات وإجازات حظي بها من شيوخه وأقرانه؛ ومن ذلك قول الزهري له حينما أدى الأربعين حديثًا من حفظه، بعد أخذها عنه: قال له: "قم أنت من أوعية العلم، أو قال: إنك لنعم المستودَع للعلم"[3].

وقوله عن نفسه: "... وما جلست حتى شهد لي سبعون شيخًا من أهل العلم أني لموضع لذلك"[4].

وكذلك شهادة ابن هرمز له بالاستقلالية في الفهم والفقه؛ "قيل لابن هرمز: نسألك فلا تجيبنا، ويسألك مالك وعبد العزيز فتجيبهما، فقال: دخل عليّ في بدني ضعف ولا آمن أن يكون قد دخل علي في عقلي مثل ذلك، وأنتم إذا سألتموني عن الشيء فأجبتكم قبلتموه، ومالك وعبد العزيز ينظران فيه، فإن كان صوابًا قبلاه، وإن

---

(1) ترتيب المدارك: **22/1**.

(2) عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين، أحمد محمد نور سيف: **412، 413**. عزى الباحث تلك العبارات إلى مواضع متعددة من كتاب الموطأ.

(3) ترتيب المدارك: **56/1**.

(4) المرجع السابق: **59/1**.

كان غيره تركاه"[1]،[2].

وقال الإمام الدهلوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وكان مالك أثبتهم في حديث المدنيين عن رسول الله ﷺ، وأوثقهم إسنادًا وأعلمهم بقضايا عمر وأقاويل عبد الله بن عمر وعائشة وأصحابهم من الفقهاء السبعة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وبه وبأمثاله قام علم الرواية والفتوى، فلما وُسّد إليه الأمر، حدّث وأفتى وأفاد وأجاد..."[3].

إن ما حظي به الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من علم وفضل أهّله لشرف الإمامة يقتضي التعرّف على شيوخه الذين أخذ عنهم، والعلوم التي حصّلها، وذلك لمعرفة العوامل المباشرة التي أثّرت في نشأة مذهبه. ولكن هناك أمر مهم ينبغي أن يسبق القلم إليه، وهو النظر في القاعدة المتينة والضوابط الراسخة التي أعتنى بها مالك في الأخذ عن الشيوخ، والتي تعدّ في حدّ ذاتها مذهبًا خاصًا به، ابتكره لصيانة ما يُطلب من العلم، واختيار الأنفع منه.

إن مالكًا قد توخّى السلامة في طلب العلم، وكان له منهجٌ تجلّت معالمُه في عبارات أُثِرتْ عنه، فدلّت على حسن انتقائه الشيوخ، وحسن انصرافه عن غيرهم؛ فكان يؤثر الأخذ عن أهل الشأن – كما عبّر عنهم – وينصرف عمن سواهم، ويحرص على أن يتوافر عدد من الصفات، مثل: هيئة الأخذ، وحسن الجلوس، وحسن المجلس، وطيب الذكر، وحسن الإتقان والعلم والفهم، بل ويختبر من يأخذ عنه إذا دعتْ الحاجة لذلك.

أثنى عليه ابن عيينة في ذلك، فقال: "ما رأيت أحدًا أجود أخذًا للعلم من مالك، وقال: رحم الله مالكًا؛ ما كان أشدّ انتقاده للرجال والعلماء.

وقال ابن المديني: لا أعلم أحدًا يقوم مقام مالك في ذلك.

وقال أحمد بن صالح: ما أعلم أحدًا أشدّ تنقيبًا للرجال والعلماء من مالك؛ ما

---

(1) المرجع السابق: **64/1**.

(2) ذكر القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثيرًا من شهادات السلف للإمام مالك. تركتها لتلافي الإطالة في هذا الموضع. انظر: ترتيب المدارك: **61/1**، وما بعدها.

(3) آراء الإمام ولي الله الدهلوي: **36**.

أعلمه روى عن أحد فيه شيء؛ روى عن قوم ليس يُتْرَك منهم أحد"[1].

هذا وقد تجلى ذلك المنهج في روايات عديدة أُثرت عنه؛ ذكرها القاضي عياض في مداركه[2]، منها:

1. قال ابنُ أبي أويس: سمعت مالكًا يقول: "إن هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخذونه، لقد أدركت سبعين ممن يقول: قال رسول الله ﷺ، عند هذه الأساطين – وأشار إلى المسجد– فما أخذت عنهم شيئًا؛ وإن أحدهم لو اؤتمن على بيت مال لكان أمينًا، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن".

2. وعن مطرف عنه: "أدركت جماعة من أهل المدينة، ما أخذت منهم شيئًا من العلم وإنهم ليؤخذ عنهم العلم، وكانوا أصنافًا؛ فمنهم من كان يكذب في حديث الناس ولا يكذب في علمه، ومنهم من كان جاهلًا بما عنده، ومنهم من كان يُزنّ برأي سوء؛ فتركتهم لذلك".

3. وفي رواية ابن وهب عنه: "أدركت بهذه البلدة أقوامًا لو استُسقي بهم القطر لسُقوا، قد سمعوا العلم والحديث كثيرًا، ما حدثت عن أحد منهم شيئًا، لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشأن –يعني الحديث والفتيا– يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم، فيعلم ما يخرج من رأسه وما يصل إليه غدًا...".

4. وروى عنه ابن كنانة: "ربما جلس إلينا الشيخ جلّ نهاره، ما نأخذ عنه، ما بنا أن نتهمه ولكن لم يكن من أهل الحديث".

5. "وسُئِلَ مالك، أَسَمِعَ من عمر بن دينار؟ فقال: رأيته يحدث والناس قيام يكتبون، فكرهت أن أكتب حديث رسول الله ﷺ، وأنا قائم".

6. قال الزبير: "مرّ مالك بأبي الزناد وهو يحدث، فلم يجلس إليه، فلقيه بعد ذلك فقال له: ما منعك أن تجلس إلي؟ قال: كان الموضع ضيقًا، فلم أرد أن آخذ حديث رسول الله ﷺ، وأنا قائم".

---

(1) ترتيب المدارك: 58/1.

(2) انظر ترتيب المدارك: 123/1– 125

7. ومما يشير إلى امتحانه الرجال قوله: "أتيت زيد بن أسلم، فسمعت حديث عمر أنه حمل على فرس في سبيل الله، فاختلفت إليه أيامًا أسأله عنه فيحدثني لعله يدخله فيه شك أو معنى، فأترك، لأنه كان ممن شغله الزهد عن الحديث".

8. "وقيل له: لم لا تكتب عن عطاء؟ قال: أردت أن آخذ عنه وأردت أن أنظر إلى سمته وأمره، فأتْبَعته. أتى منبر النبي ﷺ، فمسح الغاشية والدرجة السفلى –يعني من المنبر– فلم أكتب عنه؛ إذ ذاك من فعل العامة، والدرجة السفلى والغاشية شيء أصلحهُ بنو أمية، فلما رأيته لا يفرق بين منبر النبي ﷺ، ولا غيره، ويفعل فعل العامة تركته".

9. وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: "رأيت أيوب السختياني بمكة حجتين فما كتبت عنه، ورأيته في الثالثة قاعدًا في فناء زمزم، فكان إذا ذُكِرَ النبي ﷺ عنده يبكي حتى أرحمه، فلما رأيت ذلك كتبت عنه".

ولم تقتصِر مظاهر نُبْل الإمام مالك على انتقائه الشيوخ؛ بل تجلت كذلك في التدابير الذكية في الأخذ عنهم؛ فأخْذُ العلم يقتضي انتقاء الوقت الملائم، والظروف المناسبة، وتفرّغ الشيخ للتعليم. وقد وعى الإمام مالك ضرورة ذلك؛ فكان يأتي نافعًا ويُظهر له قصد السلام عليه؛ ليحذر الحدّة التي كانت فيه، ثم يتوخى الوقت الملائم، فيجلس إليه ويسأله.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: "كنت آتي نافعًا نصف النهار، وما تظلني الشجر من الشمس إلى خروجه، فإذا خرج أدَعْهُ ساعة كأني لم أرده، ثم أتعرّض له فأسلّم عليه وأدَعْهُ حتى إذا دخل البلاط أقول له: كيف قال ابن عمر في كذا وكذا؟ فيجيبني ثم أجلس عنده، وكان فيه حدة"(1).

هذا وسبقت الإشارة إلى أن الإمام مالكًا أخذ عن شيوخ، تأسّس فقهه عليهم، وأخذ علومه عنهم، فكان لهم أثرٌ مباشر في نشأة مذهبه، فقد بدأ الإمام مالك بطلب العلم في صغره، في مرحلة لا يزال فيها بحاجة إلى رعاية الأم وتوجيهها، وكان آنذاك

---

(1) ترتيب المدارك: 120/1.

لا يُعرف إلا بمالك أخو النضر.

فكانت أمه رحمهما الله تعالى تُلبسه الثياب المشمّرة، وتضع الطويلة على رأسه، وتُعمِّمُه فوقها، ثم تقول له: اذهب فاكتب الآن، وتقول: اذهب إلى ربيعة، فتعلّم من أدبه قبل علمه[1].

ويبدو أن تلك المرحلة لم تحظَ بطلبٍ جادٍّ للعلم لدى الإمام مالك، ولكنه سمع نصحًا أخذ بيده نحو الجدّ في الطلب فانقطع في طلبه العلم إلى هرمز سبعًا أو ثمان سنين لم يخلطه بغيره.

وفي رواية قال: "إن كان الرجل ليختلف للرجل ثلاثين سنة يتعلم منه، فظننّا[2] أنه يريد نفسه مع ابن هرمز"[3].

تلك هي بداية الطلب في مدينة حافلة بكوكبة عظيمة من العلماء، نشأ فيها الإمام مالك وأخذ العلم عن نحو مائة منهم[4]،[5].

وقد نهل من مشايخه علم الحديث والفقه، فقد كانوا "جميعًا ذوي علم بالآثار، ولكنهم مختلفون، فمنهم من غلب عليه الحديث وعلم الآثار كنافع وأبي الزناد وابن شهاب الزهري، ومنهم من غلب عليه الفقه كربيعة الرأي ويحيى بن سعيد"[6].

وبالنظر في سيرة بعض شيوخه الذين اشتُهروا تتضح بعض الأسس التي أثّرت في بناء شخصيّته العلمية.

أشارت رواية الإمام مالك حول بداية الطلب أنه تلقى العلم أولًا على يد ربيعة الرأي؛ وهو "ربيعة بن أبي عبد الرحمن، واسمه فرّوخ القرشي التَّيمي أبو عثمان - ويُقال: أبو عبد الرحمن- المعروف بربيعة الرأي، مولى آل المنكدر"[7]. "وكان

(1) المرجع السابق: 119/1.
(2) الراوي هنا: أنس بن عياض.
(3) ترتيب المدارك: 120/1.
(4) الإمام مالك، أبو زهرة: 81، وعزاه إلى المناقب للزواوي: 7.
(5) ذكرهم المزي في تهذيب الكمال: 27/93-106.
(6) الإمام مالك، محمد أبو زهرة: 83.
(7) تهذيب الكمال: 132/9.

مالك يفضِّلُه ويرفع به ويُثني عليه في الفقه والفضل، على أنه ممن اعتزل حلَقته، لإغراقه في الرأي"(1).

أخرج له البخاري ومسلم(2)، وهو ثقة(3).

قال الحميدي: "كان ربيعة حافظًا"(4).

"وذكر أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي، قال: "وسألت يحيى قلت: من أكثر في سعيد، الزهري أم ربيعة؟ قال: الزهري في الحديث أكثر، وما ربيعة بالدون، والغالب على ربيعة الفقه، والغالب على الزهري الحديث، ولكل أحد مقام أقامه الله فيه"(5).

وقال الخطيب أحمد بن زهير: أخبرني مصعب قال: "... وكان قد أدرك بعض أصحاب النبي ﷺ والأكابر من التابعين، وكان صاحب الفتوى بالمدينة، وكان يجلس إليه وجوه الناس بالمدينة..."(6).

تشير تلك الروايات أن ربيعة قد جمع بين الحديث والفقه، وإنْ غلب الفقه عليه إلا أنه لم يكن بالدون في الحديث عن الزهري، وفي وصف الحميدي له بالحفظ دلالة على منزلته بين المحدثين. كما أنه اتصف بالفضل، وجلس مجلس الفتوى، وحظي برؤية صحابة رسول الله ﷺ.

وهذه الصفات تشير إلى الملامح الأساسية التي أثّرت في شخصية الإمام مالك، وتظهر في عدد من الحيثيات: منها البراعة في الحديث والفقه، ومنها التأثر بمنهج الصحابة رضوان الله تعالى عنهم، وبسيرتهم العطرة.

ثم لزم الإمام مالك "عبد الله بن يزيد بن هرمز المدني، مولى بني ليث، كنيته: أبو

---

(1) التمهيد: 3/ 2، 5.

(2) الجمع بين رجال الصحيحين: 135/1.

(3) قاله أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال: 248

(4) الجرح والتعديل: 475/3.

(5) أسماء شيوخ مالك بن أنس: 159.

(6) تاريخ بغداد: 421/8.

بكر، يروي عن المدنيين"(1).

قال ابن سعد في طبقاته: "... من فقهاء أهل المدينة المعدودين، وكان ثقة قليل الحديث"(2).

وقال ابن وهب: حدثني محمد بن دينار أن عبد الله بن يزيد بن هرمز كان يقول: "إني لأحب للرجل أن لا يحوط رأي نفسه كما يحوط السنة"(3).

وقال محمد بن أبي زكير: أخبرنا ابن وهب قال: قال مالك: كان ابن هرمز رجلًا، كنت أحب أن أقتدي به، وكان قليل الكلام قليل الفتيا، شديد التحفظ، وكان كثيرًا ما يفتي الرجل، ثم يبعث في أثره من يرده إليه حتى يخبره بغير ما أفتاه... وقال ابن وهب: حدثني مالك عن عبد الله بن يزيد بن هرمز قال: إني لأحب أن يكون من بقايا العالم بعده "لا أدري" ليأخذ بذلك من بعده"(4).

وقال ابن هرمز: "أدركنا من كان قبلنا من أهل العلم إذا سُئلوا عن الشيء، قال بعضهم لبعض: انظروا فيما يقول صاحبكم، فيقولون: كأنا نشبِّهُ هذا الأمر بالأمر الذي كان في زمان رسول الله ﷺ، كأنه الذي كان في زمان أبي بكر في فلان، وفي زمان عمر بن الخطاب مثل ذلك، فقالوا مثله"(5).

وهذه الروايات تشير إلى عدد من القواعد العلمية التي أثّرت في الشخصية العلمية للإمام مالك، وشكّلت منهجًا بارزًا لمذهبه؛ فأخذُه عن ابن هرمز -وهو من فقهاء أهل المدينة المعدودين- يدلّ دلالة واضحة على أنه نهَلَ منه علمًا غزيرًا عزيزًا لم يحظ به إلا عدد من فقهاء أهل المدينة آنذاك.

وأثّر كذلك إقلالُه من الحديث في منهج الإمام مالك؛ فإن ما حواه موطؤه من الحديث الشريف -وهو في مدينة الحديث الشريف- مقارنًا بما حوته كتب الحديث

---

(1) الثقات؛ لابن حبان: 12/7

(2) طبقات ابن سعد: 284/5.

(3) المعرفة والتاريخ؛ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان البسوي: 651/1.

(4) المرجع السابق: 652/1.

(5) المرجع السابق: 654/1.

الأخرى يُعدّ إقلالًا واضحًا.

ولم يؤثّر ذلك في عنايته البالغة بالسنة النبوية المطهرة التي تجلت معالمها في الأصل المهم من أصول مذهبه، وهو (عمل أهل المدينة).

وتُؤكّد تلك العناية تأثره بمنهج ابن هرمز الذي اتضح في قوله: ""إني لأحب للرجل أن لا يحوط رأي نفسه كما يحوط السنة"[1]. وهذا القول له دلالة أخرى أيضًا: هي إقلاله في الأخذ بالرأي.

وفي تلك الروايات أيضًا إشارة الإمام مالك إلى حبّه الاقتداء بابن هرمز، وذكرُه عددًا من السمات التي أحب الاقتداء بها، وذلك في وصفه له بأنه قليل الكلام، قليل الفتيا، شديد التحفّظ، وهي صفات تجلّت في شخصيّة الإمام مالك رضي الله عنه.

وبمنهج الإمام الزهري تأثر مالك رضي الله عنهما، فظهرت تلك الآثار في مذهبه بوضوح.

والزهري هو: "محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن الحارث، ويُقال: ابن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زُهرة بن كلاب... القرشي الزهري المدني... كان إمامًا من أئمة المسلمين، وعلمًا من أعلامهم، وفقيهًا من فقهائهم"[2].

وعن عمر بن عبد العزيز قال: "ما رأيت أحدًا أحسن سَوْقًا للحديث إذا حدّث من الزهري"[3].

وقال مكحول الدمشقي: "ما بقي اليوم أحد أعلم بسنة ماضية من الزهري"[4].

وروي عن الأوزاعي أنه قال: "ما ادّهن ابنُ شهاب لملك قط دخل عليه، ولا أدرك أحد خلافة هشام من التابعين أفقهَ منه"[5].

وروي عن الليث بن سعد أنه قال: "ما رأيت عالمًا قط أجمعَ من ابن شهاب ولا

---

(1) المعرفة والتاريخ: **1/654**.

(2) شيوخ مالك بن أنس: **185، 188**.

(3) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: **8/72**. وابن عدي في الكامل: **1/57**. وابن عساكر في تاريخ دمشق: **55/335**.

(4) رواه ابن سعد في الطبقات: **5/354**. والجوهري في مسند الموطأ: **121**.

(5) المعرفة والتاريخ، أبو يعقوب الفسوي: **1/639**.

أكثر علمًا..."[1].

حدثنا عبد الرزاق عن معمر قال: سمعت الزهري، وقيل له: إنهم يقولون: إنك لم تحدث عن الموالي؟ قال: وما أصنع بالموالي وأنا أجد أبناء المهاجرين والأنصار أتكئ على أيِّهم شئت"[2].

تظهر في هذه الروايات ملامح منهجية برزت في مذهب الإمام مالك؛ فقد أخذ عن الزهري الحديث والفقه والسنن، وتأثر به في حسن الأخذ والأداء لحديث رسول الله ﷺ، وفي منهج التَّحرِّي فيمن يأخذ عنهم.

ولما كان الزهري أعلم الناس بالسنن الماضية؛ وهذا العلم -بلا شك- يُشكِّلُ ذخيرة ضخمة؛ يسّرتْ وجود مادة مرجعية أساسية لمذهب الإمام مالك.

ومن شيوخه أيضًا: نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي رضي الله عنهما، أبو عبد الله المدني"[3]. قال أبو عمر النّمري: "كان ثقة حافظًا ثبتًا فيما نقل..."[4].

وقال مالك: "نشر نافع عن ابن عمر عِلمًا جمًّا"[5].

و"روي أن عمر بن عبد العزيز بعث نافعًا إلى أهل مصر يُعلّمهم السنن"[6].

أخذ مالكٌ عنه "فقه عبد الله بن عمر، وما أفتى به من المسائل التي عرضت عليه وسئل عنها"[7].

هذه نماذج عاجلة من سِيَر شيوخ الإمام مالك بن أنس، ظهرت فيها ملامح الأسس التي انطلق منها علمه وفقهه ومذهبه، وليس هؤلاء فقط؛ بل هناك أعلام كُثر كان لصلة الإمام مالك بهم أثر في تبلور مذهبه ونشأته نشأة مميزة ذات معالم مستقلة؛

---

(1) المرجع السابق: 623/1.

(2) المرجع السابق: 641/1.

(3) تهذيب الكمال: 298/29.

(4) التمهيد: 236/13.

(5) التمهيد: 237/13.

(6) رواه ابن سعد في الطبقات، (القسم المتمم): 144/1. وابن عساكر في تاريخ دمشق: 434/61.

(7) مالك؛ حياته وعصره؛ أبو زهرة: 86.

فبعد "أن تخرّج على العلماء لم يقف علمه عند ذلك، بل نمّاه، ونفحه باتصاله العلمي المستمر بعلماء عصره"[1]. حتى أصبح صاحب استقلالية علمية ساعدت على نهوضه بمذهب خاص متميز تلقّته الأمة بالقبول.

وبالنظر إلى العلوم التي تلقّاها الإمام مالكٌ عن شيوخه، اتضح تأثيرُها وتنميتها للمؤهّلات الفكرية التي أسهمت في نشأة مذهبه.

ذكر الإمام محمد أبو زهرة[2] تصنيفًا للعلوم التي تلقاها الإمام مالك على شيوخه، وعلّق عليها تعليقًا مهمًا أرى ضرورة إيراده بِنَصِّه.

قال أبو زهرة: "فهو قد طلب العلم من أربع نواح تتلاقى كلها في تكوين العالم الفقيه الذي يعلم الآثار على وجهها، وفقه الرأي على وجهه، ويتصل بروح عصره ويعرف ما يجري حوله، ويبث في الناس من أبواب العلم ما يرى من الخير أن يبثه فيهم.

1. فهو قد تعلم وجوه الرد على أصحاب الأهواء، واختلاف الناس وتباين منازعهم الفقهية وغير الفقهية في عصره، وتلقى ذلك عن ابن هرمز، كما أخبر عن نفسه أنه قد أخذ عنه علمًا كثيرًا لم ينشره بين الناس، وإن وجد أن من الضروري أن يعرفه، وكأنه بذلك يقسم العلم قسمين:

- علم يلقى على الملأ والجمهور ولا يختص به أحد؛ إذ لا ضرر فيه لأحد، وكل العقول تقوى على قبوله واستساغته وهضمه والانتفاع به.
- وقسم لا يصح أن يعرفه إلا خاصة الناس فلا يلقى على العامة، لأن ضرره على بعض النفوس أكثر من نفعه، كالرد على أهل الأهواء، فإنه ربما يعسر فهمه على بعض العقول، وربما يفهمونه على غير وجهه، وربما يكون ترديد أقوالهم والرد عليها موجهًا للنفوس المنحرفة إلى ما عليه هؤلاء، فيكون الضرر حيث كان يرجى النفع، ولذلك لم يدعُ إلى كل ما علمه عن ابن هرمز وإن كان قد تلقاه.

2. وتلقى فتاوى الصحابة عمن أدركهم ومن لم يدركهم من التابعين، وتابعي

(1) المرجع السابق: 94.

(2) المرجع السابق: 30-31.

التابعين فتلقى فتاوى عمر وابن عمر ﷺ، وعائشة وغيرهم من الصحابة ﷺ وتلقى فتاوى ابن المسيب، وغيره من كبار التابعين الذين لم يدركهم، ولقد كان فقه الصحابة وكبار التابعين من المصادر الفقهية لكثير من تفريعات الفقه المالكي.

3. وتلقى فقه الرأي عن ربيعة بن عبد الرحمن الملقب بربيعة الرأي، ويظهر أن الرأي الذي تلقاه عن ربيعة هذا لم يكن القياس وعلله ومناطاته من كل الوجوه، بل كان أساسه التوفيق بين النصوص المختلفة ومصالح الناس وما يكون فيه النفع لمجموعهم، ولذلك جاء في "المدارك" ما نصه: "قال ابن وهب: سئل مالك: هل كنتم تقيسون في مجلس ربيعة ويكثر بعضكم على بعض؟ قال: لا والله".

4. وتلقى أولًا وآخرًا أحاديث الرسول ﷺ، وكان يتّبع الرواة عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه، وينتقي الثقات المتفقهين منهم، وقد أوتي فراسة قوية في فهم الرجال وإدراك قوة عقلهم وفقههم، ولقد أُثِرَ عنه أنه قال ﷺ: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه منه، لقد أدركت سبعين ممن يقول: قال رسول الله ﷺ، عند هذه الأساطين –وأشار إلى المسجد– فما أخذت عنهم شيئًا، وإن أحدهم لو اؤتمن على بيت مال لكان أمينًا، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن".

إن تلك العلوم مضافًا إليها حسن اقتدائه بسلفه في حفظ العلم وضبطه وتحري سُبل الإفادة منه على الوجه الأمثل، كلّ ذلك أسهم في إيجاد ذخيرة علمية ساعدت مالكًا على ابتكار منهجٍ فريد في تأليف موطَّئِهِ؛ فإن موطأ الإمام مالك لم يكن هو السابق في التدوين؛ بل سبقه موطأ عبد العزيز بن الماجشون، فلما اطّلعَ عليه أبْدى وجوهًا حسانًا للارتقاء بمثل هذا العمل لو أقبل على مثله. وذاك ما كان منه رحمه الله تعالى ورضي عنه.

"أخرج ابن عبد البر عن المفضل بن محمد بن حرب المدني، قال: أول من عمل كتابًا بالمدينة على معنى الموطأ مِنْ ذِكْرِ ما اجتمع عليه أهل المدينة عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، وعمِل ذلك كلامًا بغير حديث، فأتي به مالك فنظر فيه، فقال: ما أحسن ما عمل هذا! ولو كنتُ أنا الذي عملت لابتدأت الآثار، ثم

شدّدت ذلك بالكلام، ثم إنه عزم على تصنيف الموطأ فصنفه... "[1].

إن هذه الرواية تشير إلى مكنونٍ علمي ضخم ملكَ زمامَه الإمام مالك، وجاء إلى جانبه قدرات علمية ذاتية، أنعم الله تعالى بها عليه؛ فكان لها أثرها في تميّز فقهه، وقد بدأت تظهر معالم هذا الفقه في مواقف عديدة تطلبت أن يُدلي بفتواه، فتجلّت من خلالها قدراته الفقهية وسَعَة أُفُقِهِ في النظر والاجتهاد، مما ساعده على تحقيق الاستقلالية في الفتوى، واعتمادها من قِبلِ العلماء، وإقرارهم بما ذهب إليه.

روى القاضي عياض رَحِمَهُ اللهُ عن ابن بكير وغيره قال: "أول ما بان من فقه مالك أن رجلًا أوصى عند وفاته: قد زوّج ابنتيه من ابني أخيه، وقد أخذ مهورهما ومات الرجل، فأحضر الوالي الناس -وكان الحسن بن يزيد، وفيهم ابن أبي ذئب وابن عمران وابن أبي سبرة، ومالك وهو حدث- وذكر المسألة، فقال جميعهم: ذلك جائز، ومالك ساكت، فقال: ما ترى يا مالك؟ قال: ذلك لا يجوز، فغضب الجميع، وقال ابن أبي ذئب: لا يشاء أن يرد علينا إلا رد، فقال الوالي: أصاب وأخطأتم، ثم قال: من أين قلت يا أبا عبد الله هذا؟ قال: أرأيتم إن هُديَتا جميعًا إلى زوجيهما فتعلّق كل واحد منهما بهودج واحد، كل واحد يقول: هي زوجتي دون الأخرى، لمن تقضون بها؟ فسكت القوم. قالوا: أصاب، قال: فما ترى يا أبا عبد الله؟ قال: النكاح مفسوخ حتى تسمى كل امرأة لرجل معين.

وقال محمد بن فليح: "كنت عند ربيعة، ومالك يجلس إليه، ثم نَبُلَ مالك واحتيج إليه، فانتقل من مجلس ربيعة وطُلبَ منه العلم، فكنتُ فيمن انتقل إليه من مجلس ربيعة، وكنا جماعة، أمرني بذلك أبي "[2].

فهذه الرواية -أي الأخيرة- تتضمن دلالة مهمة؛ هي تفضيل مجلسه وطلب علمِه، وذلك يعني اعتماد مذهبه، فإن مفارقة مجلس ربيعة تعني حصول مفارقة

---

(1) موطأ الإمام مالك؛ رواية محمد بن الحسن الشيباني، مع التعليق الممجّد على موطأ محمد، شرح العلامة عبد الحي اللكنوي، تعليق وتحقيق: تقي الدين الندوي: 74/1. وعزاه إلى شرح الزرقاني: 8/1.

(2) ترتيب المدارك: 125/1.

منهجية في فقه الإمام مالك، جعلته يجلس مجلس التعليم، ويُحتاج إليه في المسائل. يؤيد ذلك رواية شعبة أنه حينما دخل المدينة بعد موت نافع رأى حلقة لمالك، وإذا اختلف الناس في شيء نظروا إليه ما يقول، وكان عمره آنذاك نيفًا وعشرين سنة...

وفي رواية سحنون أنه قال: "جاء وافد من أهل مصر بسؤالاتهم لربيعة، فوجده قد مات. قال: فلم أرِدْ أن أرجع بغير جواب، فرأيت في المسجد حلقة يخوضون في العلم، فجلست إليهم وأخبرتهم أمري، وقلت لهم: إن كان عندكم علم فأجيبوني أو فأرشدوني، فأشار جميعهم إلى مالك بن أنس -وهو يومئذ شاب جالس إلى عمود وحده- ولم أدع حلقة إلا جلست إليها، وسألتهم فكلهم يدلني عليه، فأتيته فأخبرته بخبري وبما دلّني القوم عليه، وذكر أنه سأله، فكلما قرأ عليه مسألة بكى ثم أجابه، قال سحنون: بكى حين عرفها، وعرف أنه احتيج إليه فيها"(1).

وقال الذهبي: "طلب الإمام مالك العلم وهو ابن بضع عشرة سنة، وتأهل للفتيا وجلس للإفادة وله إحدى وعشرون سنة، وحدث عنه جماعة... وقصده طلبة العلم من الآفاق في آخر دولة أبي جعفر المنصور، وما بعد ذلك، وازدحموا عليه في خلافة الرشيد، وإلى أن مات"(2).

ولا شك أن نشأة المذهب المالكي في هذه السن المبكرة وانتشاره في أرجاء الأرض وازدحام الأتباع عليه فيما بعد يدلّ دلالة واضحة على متانة أسس النشأة والأصول التي بُني عليها هذا المذهب.

أكّد ذلك القاضي عياض في وصف معالم المنهج الأصولي للإمام مالك فقال:

"وأنت إذا نظرت لأول وهلة منازع هؤلاء الأئمة وتقررت مأخذهم في الفقه والاجتهاد في الشرع وجدت -مالكًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ- ناهجًا في هذه الأصول منهاجها، مرتبًا لها مراتبها ومدارجها، مقدمًا كتاب الله ومرتبًا له على الآثار، ثم مقدمًا على القياس والاعتبار، تاركًا منها لما لم يتحمله عنده الثقات العارفون بما تحملوه، أو ما وجد الجمهور الجم الغفير من أهل المدينة قد عملوا بغيره وخالفوه، ولا يلتفت إلى من

---

(1) ترتيب المدارك: (173/1). وزارة الأوقاف المغربية، ط2.

(2) سير أعلام النبلاء؛ للذهبي: 387/7. تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر العمروي.

تأول عليه بظنه في هذا الوجه سوء التأويل، وقوّله ما لا يقول، بل يصرح أنه من الأباطيل، ثم كان من وقوفه عن المشكلات وتحريه عن الكلام في المعوصات ما سلك به سبيل السلف الصالحين، وكان يرجح الاتباع ويكره الابتداع والخروج عن سنن الماضين"[1].



(1) ترتيب المدارك: **94/1**.

المبحث الثاني: أعلام المحدثين من المالكية في القرن الثالث الهجري

التعريف بهم وبمكانتهم جرحًا وتعديلًا:

اعتنى هذا المبحث بالتعريف بمحدثي المالكية مِمّن وقعت وفياتهم بين سَنَتي 210هـ - 310هـ، واعتمد في تحديدهم على كتب التراجم التي عنيت بالتعريف بأعلام المذهب، ويأتي في مقدمتها كتاب "ترتيب المدارك وتقريب المسالك" للقاضي عياض، ثم كتاب "الديباج المذهب" لابن فرحون.

وكذلك الكتب التي عُنيت بالتعريف بأعلام الأقطار الإسلامية التي سادها مذهب الإمام مالك، وانتسب إليه غالب أهلها: كبلاد المغرب العربي والأندلس، ومنها كتاب "رياض النفوس"لأبي بكر المالكي، و"تاريخ علماء الأندلس" لابن الفرضي، و "أخبار الفقهاء والمحدثين" للخشني، و"طبقات علماء إفريقية وتونس" لأبي العرب القيرواني، و "جذوة المقتبس" لأبي عبد الله الحميدي. وغيرها.

وقد تم انتقاء أعلام الدراسة من هذه الكتب بناء على عدد من الشروط والضوابط على النحو الآتي:

1. أن يثبت انتساب العلَم للمذهب المالكي، ولو بأساس واحد من أسس التحقيق في الانتساب للمذهب، وسيأتي في الفصل الثاني.
2. أن يرِد للعلَم إسناد ومرويات أو جهود حديثية أخرى.
3. أن يُذكر للعلَم شيوخ وتلاميذ ممن عُرف بالتحديث من العلماء.
4. لا يُكتفى بوجود وصفٍ لأحد أعلام الدراسة بالتحديث من قِبلِ علماء آخرين، بل يُضاف إليه الواقع التطبيقي لجهوده.
5. إذا كان العلَم فقيهًا أو وُصف بأنه كذلك، فلا يؤثر هذا الوصف في إدراجه في هذه الدراسة إذا انطبقت عليه الشروط الأخرى.
6. أن تكون سنة وفاة المحدث في الزّمن الواقع بين 210هـ، و 310هـ.

ولمراعاة التنظيم تمّ تقسيم التعريف بالمحدثين إلى طبقات عدّة مبنيّة على العقود الزمنية للقرن الثالث الهجري على النحو الآتي:

فالطبقة الأولى: وفيات الفترة الواقعة بين: (**210-230هـ**).

والطبقة الثانية: وفيات الفترة الواقعة بين (**230-250هـ**).

والطبقة الثالثة: وفيات الفترة الواقعة بين (**250-270هـ**).

والطبقة الرابعة: وفيات الفترة الواقعة بين (**270-290هـ**).

والطبقة الخامسة: وفيات الفترة الواقعة بين (**290-310هـ**).

وبالنسبة لمن اتفقت سنوات وفياتهم في الطبقة الواحدة، تم مراعاة الآتي:

1. تقديم أهل الحجاز على أهل اليمن.
2. تقديم أهل اليمن على أهل مصر.
3. تقديم أهل مصر على أهل الشام.
4. تقديم أهل الشام على أهل المشرق.
5. تقديم أهل المشرق على أهل إفريقية.
6. تقديم أهل إفريقية على أهل المغرب.
7. وتقديم أهل المغرب على أهل الأندلس.

وإذا اتّفقت سنة الوفاة والبلد، فيقدم الاسم بحسب الترتيب الألفبائي، وليس ذلك إلا لمراعاة التنظيم. أما من اختُلف في سنة وفياتهم في قولين أو أكثر، فقد تم اعتماد القول الأول في أولوية الترتيب الزمني.

ولا يخفى أن هذا التقسيم هو بالنسبة للقرن الثالث الهجري فقط، لا بالنسبة لغيره من القرون السابقة، فهو تقسيم خاص بهذه الدراسة.

ونظرًا لكون علماء الدراسة منهم مَن اشتُهر وعرفه الداني والقاصي، ونُقل عنه كثيرٌ من المعلومات المتعلقة بشخصه وأحواله، وما قيل فيه من الجرح والتعديل، وهؤلاء اتسع التعريف بهم ليزيد على الصفحة أو الصفحتين، ومنهم من لم ترد عنهم معلومات وافية فيما يخص شخصهم وأحوالهم، وما قيل عنهم جرحًا وتعديلًا؛ ولذا اقتصر التعريف بهم على عدة أسطر، مما تيسر تحصيله من مظانه.

أولاً: التعريف بأعلام الطبقة الأولى (وفيات 210-230هـ):

*** مروان بن محمد بن حسان، أبو بكر، ويقال: أبو حفص الطاطري، ويقال: أبو عبد الرحمن الأسدي، من أهل الشام. (ت 210، ويقال: 216هـ)[1] .**

قال القاضي عياض: "الطاطري[2]، دمشقي، صحب مالكًا وروى عنه حديثًا ومسائل كثيرة... قال ابن معين:... وكان مرجئًا... ومن كان مرجئاً بدمشق عليه عمامة، ومن لم يكن مرجئًا لم يعتم"[3].

وقيل الطاطري. قال البخاري: "وإنما قيل الطاطري لثياب نسب إليها"[4].

وقال الطبري: "كل من يبيع الكرابيس بدمشق، يُقال له: الطاطري"[5].

أثنى عليه محمد بن وضاح، فقال: "كبير فاضل"[6].

وقال أحمد بن حنبل في خطابه لعبد الرحمن بن عمرو: كان عندكم ثلاثة أصحاب حديث؛ مروان والوليد وأبو مسهر"[7].

وقال معاوية بن يحيي الهاشمي: "أدركت ثلاث طبقات أحدها طبقة سعيد بن

---

(1) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 3/225-226 (طبعة المغرب). 1/419-420 (طبعة بيروت). تاريخ الدوري عن ابن معين: 4/459. التاريخ الكبير: 7/373. المعرفة والتاريخ: 1/197. الضعفاء الكبير: 4/205. الجرح والتعديل: 8/275. تاريخ أسماء الثقات: 314. رجال صحيح مسلم: 2/234. تهذيب الكمال: 27/398-403. تاريخ الإسلام: 14/383-385. إتحاف السالك: 210-212. تهذيب التهذيب: 10/95. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 3/1246.

(2) النسخة التي اقتُبس منها كلام القاضي عياض كُتب (الظاهري) ولكن المحقق ذكر أن اسم (الظاهري) ورد في النسخة التي اعتمدها في التحقيق، أما النسخة الأصل ففيها (الطاطري) فاعتمدتها لموافقتها للمراجع الأخرى.

(3) المدارك: 1/419.

(4) تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل: 57/314. تأليف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي.، المتوفى سنة 571. دار الفكر، بيروت. 1995م. تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري. دط.

(5) تهذيب التهذيب: 10/86.

(6) المدارك: 1/420.

(7) تاريخ مدينة دمشق: 57/317.

عبد العزيز، ما رأيت فيهم أخشع من مروان بن محمد"[1].

وكان مروان بن محمد صاحب حكمة؛ رُوي عنه أنه قال: "ثلاثة ليس لصاحب الحديث عنها غنىً؛ الحفظ، والصدق، وصحة الكتب. فإن أخطأ واحدة، وكانت فيه ثنتان، لم تضرّه؛ إن أخطأ في الحفظ، ورجع إلى صدقٍ وصحةِ كتب، لم يضرّه"، وقال: " طال الإسناد وسيرجع الناس إلى الكتب"[2].

قال البخاري: مات مروان سنة عشر ومائتين، وقال غيره: سنة ست عشرة[3].

وقال أبو زرعة: "حدثني عبد الله بن ذكوان قال: سمعت مروان بن محمد يقول: ولدتُ سنة سبع وأربعين ومائة"[4].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال ابن معين: "الظاهري[5] لا بأس به"[6].

وقال أبو حاتم الرازي: "صالح الحديث"[7]، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن مروان بن محمد الطاطري، فقال: "ثقة"[8].

ذكره ابن حبان في الثقات[9].

وكذا ذكره ابن حجر، وقال: "ثقة من التاسعة"[10].

وقال القاضي عياض: خرّج عنه مسلم في الصحيح وأبو داود وغيرهما من الأئمة، وضعّفه بعضهم....كتب عنه أبو حامد الرازي وقال: كان صدوقًا"[11].

---

(1) المرجع السابق: **317/57**.

(2) تاريخ مدينة دمشق: **318/57**.

(3) ترتيب المدارك: **420/1**.

(4) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: **315/57**.

(5) قال محقق كتاب المدارك: كذا في – ر– وبالأصل الطاطري.

(6) ترتيب المدارك: **419/1**.

(7) تاريخ مدينة دمشق: **316/57**.

(8) المرجع السابق: **317/57**.

(9) الثقات: **179/9**.

(10) تقريب التهذيب: **526/1**.

(11) ترتيب المدارك: **420/1**.

وقال أحمد بن الحواري لأحمد بن حنبل: "بلغني أنك تثني على مروان بن محمد، فقال: إنه كان يذهب مذهب أهل العلم"[1].

وقال أحمد بن عوف الحمصي: "سألت أحمد بن حنبل عن مروان الطاطري، فقال: صلب الحديث، فقلت: إنه مرجئ، وإنه يضرب دحيمًا ومحمود بن خالد والوليد بن عتبة ويؤذيهم، فجعلت أضع من قَدْرِه، وهو يرفع من قدره، وقال: صاحب حديث عنده حديث أشتهي أن أسمعه منه"[2]. وقال أبو سليمان الداراني: "ما رأيت شاميًا خيرا من مروان بن محمد"[3].

وقال الدارقطني: "ثقة وضعّفه أبو محمد بن حزم، فأخطأ، لأنا لا نعلم له سلفًا في تضعيفه إلا ابن قانع، وقول ابن قانع غير مقنع"[4].

هذه الأقوال بمجملها تشير إلى إجماع علماء الحديث على توثيقه، ومعرفة فضله.

*** عنبسة بن خارجة، أبو خارجة، الغافقي، من أهل إفريقية. (ت 210، وقيل: 220هـ)**[5].

أخذ أبو خارجة عن شيوخ بلده ثم رحل إلى المشرق، وجمع عِدّةً من فنون العلم، فكان متفننًا في العلوم من الحديث والفقه والعبادة والعربية، وغير ذلك، وكان شيخًا صالحًا عالمًا باختلاف العلماء، مستجابًا[6]. " وكان سحنون يُجلّه ويعرف حقّه، وإذا سُئل بحضرته أحال عليه"[7].

---

(1) تهذيب الكمال: 398/27.

(2) تاريخ مدينة دمشق: 316/57.

(3) تهذيب الكمال: 398/27.

(4) تهذيب التهذيب: 86/10.

(5) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 317/3-321. (طبعة المغرب). 486/1-489. (طبعة بيروت). الديباج المذهب: 45/2-46. طبقات علماء إفريقية وتونس، لأبي العرب: 150-151. رياض النفوس: 241/1-247. الحلل السندسية في الأخبار التونسية: 743/1-747. لسان الميزان: 381/4-382. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 901/2-903. وغيرها.

(6) ترتيب المدارك: 486/1.

(7) المرجع السابق: 486/1.

وقال ابن فرحون: "من أنفَسِهم"[1].

قال المالكي: "كان عالمًا بالعربية وعبارة الرؤيا... وكان رَحِمَهُ اللَّهُ ممن ينطق بالحكمة... وكان يقول: ثلاث من أعلام الإحسان؛ كظم الغيظ، وحفظ الغيب، وستر العيب، وثلاث من أعلام المعرفة؛ الإقبال على الله عَزَّ وَجَلَّ، والانقطاع إلى الله تبارك وتعالى، والافتخار بالله سبحانه، وثلاث من أعلام الفكرة؛ سرعة الادّكار، وإدمان الاعتبار، وكثرة الاستغفار"[2].

توفي أبو خارجة رَحِمَهُ اللَّهُ في ربيع الآخر سنة عشر ومائتين، وهو ابن ست وثمانين سنة[3].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال أبو العرب: "ثقة مأمون لا يشك في سماعه من سفيان"[4].

وقال القاضي عياض: "قال المالكي: كان شيخًا صالحًا... وسئل أحمد بن برد عن أبي خارجة، فقال: بمثله يقال: ثقة. وهو رجل صالح"[5]. وقال المالكي: "وكان رَحِمَهُ اللَّهُ يروي عن مالك غرائب لم تكن عند غيره"[6].

قال ابن يونس: "هو رجل مشهور من أهل المغرب"؛[7] إلا أن الدارقطني جهِله، وذكر إسنادًا له فقال: هذا إسناد مغربي، ورجاله مجهولون... "[8].

---

(1) الديباج المذهب: 45/2.

(2) رياض النفوس: 245/1، 246.

(3) المرجع السابق: 241/1.

(4) طبقات علماء إفريقية وتونس: ص: 151.

(5) ترتيب المدارك: 486/1-487.

(6) رياض النفوس: 247/1.

(7) لسان الميزان: 441/4. للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة 852هـ. دار الفكر للطباعة. دط. دت.

(8) المرجع السابق: 441/4.

*** عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، ميمون، ويقال: دينار، أبو مروان، المعروف بابن الماجشون، من أهل المدينة، (ت 212، وقيل: 214، وقيل: 213هـ)**[1].

نقل القاضي عياض ما جاء في نسبه عن الباجي أنه: "مولى بني تيم من قريش، ثم لآل المنكدر... قال الباجي: والماجشون المورِّد بالفارسية. قال الدارقطني: سمي بذلك لحمرة في وجهه. وحكى ابن خلاد أن أحدهم يلقى الآخر يقول: شؤون شؤون. يعني كيف أنت؟ فلقبوا بذلك، وحكى ابن حارث: أن ماجشون موضع بخراسان نسبوا إليه"[2].

طلب عبد الملك العلم وهو حديث السنّ. قال: "أتيت المنذر بن عبد الله الجذامي، وأنا حديث السن، فلما تحدثت وفهم عني بعض الفصاحة قال لي: من أنت؟ فأخبرته، قال: اطلب العلم فإن معك حذاءك وسقاءك"[3]. فطلب العلم إلى أن أصبح مفتي المدينة في زمانه.

ذكر القاضي عياض مكانته العلمية فقال: "وكان عبد الملك فقيهًا فصيحًا، دارت عليه الفتوى في أيامه إلى موته، وعلى أبيه قبله، فهو فقيه ابن فقيه. قال مصعب: عبد الملك مفتي أهل المدينة في زمانه، وكان ضرير البصر، ويقال عمي آخر عمره، وبيته بيت علم، وخير بيت بالمدينة"[4].

"قال الشيرازي: تفقه بأبيه ومالك وابن أبي حازم وابن دينار وابن كنانة والمغيرة وكان فصيحًا، رُوي أنه كان إذا ذاكر الشافعي لم يعرف الناس كثيرًا مما يقولون؛ لأن

---

(1) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **3/136-144** (طبعة المغرب). **1/360-365** (طبعة بيروت). الديباج المذهب: **2/6-7**. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء: **104-105**. طبقات الفقهاء للشيرازي: **148**. الطبقات الكبرى لابن سعد: **5/422**. التاريخ الكبير: **5/424**. الجرح والتعديل: **5/358**. الثقات لابن حبان: **8/389**. تهذيب الكمال: **18/358-362**. تاريخ الإسلام: **15/272**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **2/790-792**.

(2) ترتيب المدارك: **1/360**.

(3) المرجع السابق: **1/361**.

(4) المرجع السابق: **1/360**.

الشافعي تأدب بهذيل في البادية، وعبد الملك تأدب في خولة من كلب بالبادية... قال ابن حارث: كان من الفقهاء المبرزين، وأثنى عليه سحنون وفضّله... وأثنى عليه ابن حبيب كثيرًا وكان يرفعه في الفهم على أكثر أصحاب مالك."[1].

وقال ابن سعد: "كان من أصحاب مالك بن أنس، وكان له فقه ورواية"[2].

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة اثنتي عشرة، وقيل أربع عشرة ومائتين، وهو ابن بضع وستين سنة[3].

<u>مكانته جرحًا وتعديلا:</u>

قال يحيى بن أكثم القاضي: "عبد الملك بحر لا تكدره الدلاء"[4].

وذكره ابن حبان في الثقات[5].

وذكر ابن أبي حاتم روايته عن أبيه وعن الإمام مالك[6].

قال المزي: "قال أبو عبيد الآجري: سمعت أبا داود يقول: كان عبد الملك الماجشون لا يعقل الحديث...قال ابن البرقي: دعاني رجل إلى أن أمضي إليه فجئناه فإذا هو لا يدري الحديث أيشٍ هو"[7].

---

(1) المرجع السابق: **361/1**.

(2) الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد: **442/5**.

(3) ترتيب المدارك: **365/1**.

(4) المرجع السابق: **361/1**.

(5) الثقات لابن حبان: **389/8**.

(6) الجرح والتعديل: **358/5**.

(7) تهذيب الكمال: **360/18**.

*** يعقوب بن محمد بن عيسى بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، أبو يوسف الزهري، من أهل المدينة. (ت 213هـ)**[1] .

قال ابن سعد: "كان أبوه محمد بن عيسى من سراة أهل المدينة، وأهل المروءة فيهم، وكان جميلًا نبيلًا، وكان يعقوب كثير العلم والسماع للحديث، ولم يجالس مالكًا، ولكنه قد لقي من كان بعد مالك من فقهاء أهل المدينة ورجالهم وأهل العلم منهم"[2].

رحل إلى بغداد وحدّث بها عن جماعة[3]، وكان يعقوب شديدًا على أهل البدع.

روى الخطيب في تاريخه أن رجلان سألا يعقوب، فقالا: اختلفنا في شيء، فأردنا أن نعرف فيه قول أهل بلدك، فقلت: وما هو؟ فقال أحدهما: قلت القرآن مخلوق، قال الآخر: قلت ليس بمخلوق. قال يعقوب: فقلت لهما: قول أهل بلدي أنهم لو أخذوكما لأوجعوكما ضربًا[4].

وذكره ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" فقال: روى عنه ابن ماجه... وذُكر أنه مشهور مُكثر "[5].

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ثلاث عشرة ومائتين[6].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال ابن سعد: "كان حافظًا للحديث"[7].

---

(1) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **3/4- 5** (طبعة المغرب). **549/1-550** (طبعة بيروت). الطبقات الكبرى لابن سعد: **441/5**. العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد وغيره رواية عبد الله بن أحمد: **397/3**. التاريخ الكبير: **398/8**. الضعفاء الكبير: **445/4**. الجرح والتعديل: **214/9-215**. الثقات لابن حبان: **284/9**. تاريخ الإسلام: **453/15-454**. تهذيب الكمال: **367/32-372**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **1380/3-1381**. وغيرها.

(2) طبقات ابن سعد: **441/5**.

(3) ترتيب المدارك: **549/1**. بتصرف.

(4) تاريخ بغداد: **269/14**. بتصرف.

(5) توضيح المشتبه: **276/6**.

(6) ترتيب المدارك: **550/1**.

(7) طبقات ابن سعد: **441/5**.

وقال ابن أبي حاتم: "سئل يحيى بن معين عن يعقوب بن محمد الزهري فقال: "ما حدثكم عن شيوخه الثقات، فاكتبوه. وما لم يُعرف عن شيوخه فدعوه"... وقال أبو حاتم: "هو على يديْ عدلْ، أدركته ولم أكتب عنه". وقال ابن أبي حاتم: "سئل أبو زرعة عن يعقوب بن محمد الزهري، فقال: واهي الحديث"[1].

قال العقيلي: "في حديثه وهم كثير ولا يتابعه عليه إلا من هو نحوه"[2].

وقال القاضي عياض: "ضعّفه ابن حنبل، وقال: ليس بشيء"[3]

وسُئل عنه ابن معين، فقال: "إذا حدّث عن الثقات، وقال أيضًا: هو صدوق، ولكن لا يبالي عمن حدّثك، وقال أيضًا: أحاديثه تشبه أحاديث الواقدي، وقال مثله صالح بن محمد وأبو زرعة الرازي"[4].

ذكره ابن حبان في الثقات[5].

وقال المزي: "...عن حجاج بن الشاعر، حدثنا يعقوب بن محمد الزهري، الثقة"[6].

وقال ابن حجر: "صدوق، كثير الوهم والرواية عن الضعفاء، من كبار العاشرة"[7].

---

(1) الجرح والتعديل: 215/9.

(2) الضعفاء الكبير: 445/4.

(3) العلل ومعرفة الرجال: 397/3

(4) تهذيب الكمال: 371/32.

(5) الثقات: 284/9.

(6) تهذيب الكمال: 124/11. طبعة دار الكتب العلمية.

(7) تقريب التهذيب: ص: 608.

*** عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث، أبو محمد القرشي، من أهل مصر، (ت 214هـ)**[1].

قال القاضي عياض: "مولى عميرة، امرأة من موالي عثمان بن عفان. قال ابن شعبان: يكنى: أبا محمد...قال الشيرازي: "وإليه أفضت الرئاسة بمصر بعد أشهب" وكان أعلم أصحاب مالك بمختلف قوله...صنف كتابًا اختصر فيها أسمعته، ثم اختصر منه كتابًا صغيرًا، وعلى هذين الكتابين مع غيرهما نقولُ المالكيين من البغداديين في المدارسة"[2].

وقال: "وبلغ بنو عبد الحكم بمصر من الجاه والتقدم ما لم يلقَهُ أحد. قال ابن عبد البر: وكان عبد الله صديقًا للشافعي، وعليه نزل أن جاء من بغداد، فأكرم مثواه وبالغ الغاية في بره، وعنده مات"[3].

وذكر عياض له عددًا من المؤلفات، ثم قال: "وقد اعتنى الناس بمختصراته ما لم يُعْتَنَ بكتاب من كتب المذهب بعد "الموطأ" و"المدونة""[4].

ذكر السمعاني نسبه فقال: "وكان أعين بن الليث لما قدم إلى مصر سكن الإسكندرية فوُلِد له بها عبد الحكم، فكسب مالا وأثري، ووُلِد لعبد الحكم عبد الله فَغَنِيَ به أبوه، وطلب العلم وتفقّه، وكان فقيهًا، وكان حسن العقل، وكانت له منزلة عند السلطان"[5].

---

(1) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 363/4-368 (طبعة المغرب). 523/2-528 (طبعة بيروت). الديباج المذهب: 419/1-421. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء: 98-99. طبقات الفقهاء للشيرازي: 151. الطبقات الكبرى لابن سعد: 518/7. التاريخ الكبير: 142/5. معرفة الثقات للعجلي: 44/2. الجرح والتعديل: 105/5-106. الثقات لابن حبان: 347/8. تهذيب التهذيب: 289/5-290. تاريخ الإسلام: 220/15-222. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 719/2-721. وغيرها.

(2) ترتيب المدارك: 523/1.

(3) المرجع السابق: 525/1، 526.

(4) المرجع السابق.

(5) الأنساب: 241/2.

توفي ابن عبد الحكم رَحِمَهُ اللهُ لإحدى وعشرين ليلة خلت من رمضان، سنة أربع عشرة ومائتين[1]. وكان مولده سنة خمس وخمسين ومائة[2].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

ذكر القاضي عياض عدة أقوال في تعديل عبد الله بن عبد الحكم، فقال: "قال أبو عمر ابن عبد البر: "كان ابن عبد الحكم رجلًا صالحًا ثقة متحققًا بمذهب مالك"، وقال أبو زرعة الرازي: "صدوق ثقة"، وقال محمد بن مسلم: كتبت عنه وهو شيخ بمصر"، وقال أبو حاتم الرازي: "هو صدوق"، وقال أحمد بن عبد الله الكوفي: "عاقل، حليم، ثقة، كتبت عنه"[3].

ذكره ابن حبان في الثقات[4].

وقال: "كان ممن عقل مذهب مالك، وفرّع أصوله"[5].

وقال أحمد بن صالح المصري: "كتبت عن عبد الله بن عبد الحكم". وسُئل أبا زرعة عن ابن الحكم فقال: "مصري ثقة"[6].

وقال العجلي في حديثه عن سعيد بن أبي مريم: "لم أرَ بمصر أعقل منه، ومن عبد الله بن عبد الحكم"[7].

قال ابن حجر: "الفقيه المالكي، صدوق، أنكر عليه ابن معين شيئًا"[8].

وقال الخليلي في الإرشاد: "ثقة كبير مشهور، وله تصانيف"[9].

---

(1) ترتيب المدارك: 527/1.

(2) تهذيب المدونة: 22/1.

(3) ترتيب المدارك: 524/1.

(4) الثقات: 347/8.

(5) تهذيب المدونة: 22/1.

(6) المرجع السابق: 21/1.

(7) المرجع السابق: 22/1.

(8) تقريب التهذيب: 310/1.

(9) تهذيب التهذيب: 253/5.

*** إسحاق بن عيسى بن نجيح، أبو يعقوب البغدادي، المعروف بابن الطباع. من أهل الشام، (ت 215، وقيل: 214هـ)**[1].

قال القاضي عياض: "وهم ثلاثة أخوة، محمد ويوسف وإسحاق سمع مالك بن أنس وصحبه..."[2]. ويكنى إسحاق بأبي يعقوب.

قال الخطيب: "كان قد انتقل في آخر عمره إلى أذنة[3] فأقام بها حتى مات"[4].

توفي رحمه الله في ربيع الأول، سنة خمس عشرة ومائتين، وقيل سنة أربع عشرة. والأول أصحّ[5]. وكان مولده سنة أربعين ومائة[6].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال ابن أبي حاتم: "أخوه محمد أحب إليّ منه، وهو صدوق"[7]. قال البخاري: "مشهور الحديث"[8].

وذكر الخطيب البغدادي بسنده عن عبد المؤمن بن خلف النسفي قال: وسألت أبا علي صالح بن محمد عن ابن الطباع، إسحاق بن عيسى، فقال: لا بأس به

---

(1) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 227/3 (طبعة المغرب). 420/1 (طبعة بيروت). الطبقات الكبرى لابن سعد: 343/7. التاريخ الكبير: 399/1. المعرفة والتاريخ: 185/1. الجرح والتعديل: 230/2-231. الثقات لابن حبان: 114/8. رجال صحيح مسلم: 52/1. تاريخ بغداد: 332/6-333. الجمع بين رجال الصحيحين: 33/1. تهذيب الكمال: 462/2-464. تاريخ الإسلام: 65/15-66. إتحاف السالك: 240-243. تهذيب التهذيب: 245/1. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 313/1-314. وغيرها.

(2) ترتيب المدارك: 420/1.

(3) أذنة: هي بلدة من الثغور قُرب المصيصة، مشهورة. خرج منها جماعة من أهل العلم، وسكنها آخرون. انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، المتوفى سنة 626هـ: 133/1.

(4) تاريخ بغداد: 332/6. تأليف: أحمد بن علي، أبو بكر الخطيب البغدادي، المتوفى سنة 463هـ.

(5) المرجع السابق.

(6) تهذيب الكمال: 464/2.

(7) تهذيب التهذيب: 214/1.

(8) تهذيب الكمال: 463/2. تأليف: يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، المتوفى سنة 742هـ.

صدوق[1].

وقال أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي: "إسحاق بن عيسى بن الطباع، وأخوه محمد بن عيسى، متفق عليهما، ثقتان، رويا عن مالك"[2].

ذكره ابن حبان في الثقات[3].

وقال الذهبي: "بغدادي، ثقة"[4].

وقال ابن حجر: "صدوق من التاسعة"[5].

*** عبد الله بن نافع بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام، أبو بكر القرشي، المعروف بالأصغر، من أهل المدينة. (ت 216هـ)[6].**

قال القاضي عياض: "وهو الفقيه صاحب مالك، وله أخ آخر اسمه عبد الله ويعرف بالأكبر من أهل الفضل والدين ولم يكن فقيهًا.

قال الزبير: وأبوهما نافع من أعبد أهل زمانه... وكان يحب ابنه هذا عبد الله الأصغر. قال مصعب: فكان يأتيه في صلاته فيدعو له، فيرى أن بركة دعائه أدركته"[7].

وعبد الله الأصغر هذا أصغرُ سنًا من عبد الله بن نافع الصائغ. وكان قد سرد

---

(1) تاريخ بغداد: 332/6.

(2) بغية الطلب في تاريخ حلب: 1494/3. تأليف كمال الدين، عمر بن أحمد بن أبي جرادة، المتوفى سنة 660هـ. وانظر: تهذيب التهذيب: 214/1.

(3) الثقات: 114/8.

(4) تاريخ الإسلام: 65/15.

(5) تقريب التهذيب: 102/1.

(6) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 145/3-147. (طبعة المغرب). 365/1-367 (طبعة بيروت). الديباج المذهب: 411/1. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء: 103-104. طبقات الفقهاء للشيرازي: 148. الطبقات الكبرى لابن سعد: 439/5. معرفة الرجال عن يحيى بن معين وغيره برواية ابن محرز: 83/1. التاريخ الكبير: 213/5-214. معرفة الثقات للعجلي: 63/2. تاريخ الإسلام: 223/15-224. تهذيب التهذيب: 50/6. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 767/2-768. وغيرها.

(7) ترتيب المدارك: 366/1.

الصيام دهره، وحُمل عنه. وقد وعظه أخوه عبد الله الأكبر بالأخذ عن مالك. وحينما رفع صوته بحضرة مالك زجره وقال: "ألا ترى مالكًا..."[1] .

وقال الذهبي: وقا الزبير بن بكار: "كان المنظور إليه من قريش بالمدينة في هديه وفقهه وعفافه"[2].

اتصف عبد الله الأصغر باللطف وحسن الخلق، وكان يأخذ من عبد الله بن مصعب بن ثابت درهمين في كل هلال، يعطيهما رجلًا كان يشتم ابن مصعب، لا يضعه من فمه، وكان ابن مصعب يوصيه بألا يخبره بمصدر الدرهمين، فلما توفي عبد الله بن مصعب، وعرف ذلك الرجل ما كان منه

عاد إضراره إلى نافع، فقال نافع فيه:

شتمتَ امْرءًا لم يطْبعِ الذمُّ عِرْضَهُ ... زَمَانًا ولا تَدرِي بِما كانَ يَفعلُ

فلمّا تيَقّنْتَ الذي كانَ صانِعًا ... غَدَوْتَ عَليّ اليومَ بِالجَهْلِ تَخْطِلُ

وَما كانَ لِي ذَنْبٌ وَلا لِابْنِ مُصْعَبٍ ... سِوَى أنّنا جِئْنا الّتِي هِيَ أَجْمَلُ[3]

توفي رَحِمَهُ اللهُ في المحرم سنة ست عشرة ومائتين، وهو ابن سبعين سنة[4].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

ذكر القاضي عياض عدة أقوال في تعديله، فقال: "قال ابن معين فيه: "صدوق. وليس به بأس". وقال البزار: "هو ثقة. خرّج عنه مسلم". وقال منذر بن سعيد: "ابن نافع إمام لم يرمِهِ أحدٌ ببدعة". وقال الزبير: "توفي وهو المنظور إليه من قريش بالمدينة في هديه وفقهه وعفافه"[5].

---

(1) المرجع السابق

(2) تاريخ الإسلام: 224/15.

(3) ترتيب المدارك: 367/1.

(4) المرجع السابق: 365/1.

(5) ترتيب المدارك: 366/1.

قال البخاري: "كنيته أبو بكر، أحاديثه معروفة"[1].

وقال ابن أبي حاتم: "سمع من مالك أحاديث معروفة"[2].

وذكره ابن حبان في الثقات[3].

*** عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى بن مسهر، أبو مسهر الغساني، من أهل الشام (ت 218هـ)**[4].

هو "أحد بني كعب بن هند"[5]، "من أنفُسهم"[6]. قال الذهبي: "يُعرف بابن أبي دُرامة، وهي كنية جدّه عبد الأعلى"[7]. وقد شُبِّه في سعة حفظه بجدّه أبي درامه. قال محمد بن عوف: سمعت أبا مسهر يقول: قال لي سعيد بن عبد العزيز: ما شبّهتُكَ في الحفظ إلا بجدِّك أبي دُرامة، ما كان يسمع شيئًا إلا حفظه"[8].

وقال الذهبي: "كان أبو مسهر مع جلالته وعلمه من رؤساء الدمشقيين وأكابرهم"[9].

اتّسَمَ أبو مسهر بلطف الخُلُق وظرافته، ومن ذلك أنه سئل عن "بقية" فقال:

---

(1) التاريخ الكبير: 213/5.

(2) الجرح والتعديل: 184/5.

(3) الثقات: 347/8.

(4) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 221/3-224 (طبعة المغرب)، 416/1-419 (طبعة بيروت). الديباج المذهب: 53/2. الطبقات الكبرى لابن سعد: 473/7. تاريخ الدوري عن ابن معين: 434/4. التاريخ الكبير: 73/6-74. تقدمة الجرح والتعديل: 286/1-292. تاريخ بغداد: 72/11-75. تاريخ أسماء الثقات: 245. تاريخ مدينة دمشق: 421/33-444. سير أعلام النبلاء: 228/10-238. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 602/2، 603. وغيرها.

(5) ترتيب المدارك: 416/1.

(6) كتاب: الجمع بين كتابي أبي نصر الكلاباذي، وأبي بكر الأصبهاني رحمهما الله تعالى في رجال البخاري ومسلم: ص: 321. تأليف: الإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي، يعرف بابن القيسراني الشيباني (448-507). طبع بمطبعة دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند بحيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى: 1323هـ.

(7) تاريخ الإسلام: 244/15.

(8) المرجع السابق: 244/15.

(9) المرجع السابق: 15/ 245.

"احذر أحاديث بقية، وكن منها على تقية، فإنها غير نقية. وكان على خاتمه مكتوب "عبد الأعلى قُل الحق" وكان نقش خاتم أخيه: "عليّ أبرمْتَ فقُم". فكان إذا استثقل جليسه ناوله خاتمه ليقرأ نقشه"(1).

وكان ذا منزلة رفيعة، شهد لها العلماء. قال القاضي عياض: "قال ابن مفرج: وأبو مسهر سيد أهل الشام وفقيههم وعابدهم... قال عبد الباقي بن حسن: رجعت الإمامة بعد ابن ذكوان في القراءة إلى أبي مسهر"(2).

وكان لأبي مسهر "حلقة في مسجد جامع دمشق، بين العشاء والعتمة عند حائطه الشرقي"(3). وقد بلغ شأنًا عظيمًا في العلم والمنزِلة، ذكر ذلك ابن أبي حاتم، فقال: "سمعت أبي يقول: ما رأيت أحدًا في كورة من الكور، أعظم قدرًا ولا أجلّ عند أهلها من أبي مسهر بدمشق، وهشام الرازي بالري. وكنت أرى أبا مسهر إذا خرج إلى المسجد اصطفّ الناس له يمنة ويسرة يسلّمون عليه ويقبّلون يده"(4).

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ "فيما قاله الطبري والبرقاني والبخاري: سنة ثمان عشرة ومائتين، وقال ابن مفرج: سنة عشر. مولده سنة أربعين ومائة، ونحوه قال البخاري"(5).

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال ابن معين: "ما رأيت منذ خرجت من بلادي أحدًا أشبه بالمشيخة الذين أدركت من أبي مسهر. والذي يحدث وفي البلاد من هو أولى بالتحديث منه فهو أحمق. نا أبو مسهر الدمشقي، وكان ثقة"(6). ....

(1) ترتيب المدارك: 416/1، 417.

(2) المرجع السابق: 417/1.

(3) تاريخ مدينة دمشق: 438/33.

(4) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، ص: 291. تأليف: الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، المتوفى سنة 327هـ. طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند. الطبعة الأولى: 1371هـ 1952م.

(5) ترتيب المدارك: 419/1.

(6) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، ص: 286.

وقال: "كل من ثبّت أبو مسهر من الشاميين فهو مثبت"[1]. ووثّقه العجلي في تاريخ الثقات، فقال: "شامي، ثقة"[2].

و"قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه، فقال: إمام"[3].

وقال: "سألت أبي عن أبي مسهر، فقال: ثقة، وما رأيت ممن كتبنا عنه أفصح من أبي مسهر وأبي الجماهر"[4]. وقال القاضي عياض: "وقد خرّج عنه البخاري. قال ابن وضاح: كان فاضلًا ثقة"[5].

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان إمام أهل الشام في الحفظ والإتقان، ممن عُني بأنساب أهل بلده وأنبائهم. وإليه كان يرجع أهل الشام في الجرح والتعديل لشيوخهم، وكان يحيى بن معين يفخّم في أمره"[6].

قال الذهبي: "قال أبو زرعة الدمشقي: قال لي أحمد بن حنبل: عندكم ثلاثة أصحاب حديث: الوليد ومروان بن محمد وأبو مسهر". وقال: "قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: رحم الله أبا مسهر، ما كان أثبته، وجعل يطريه"[7].

قال ابن ناصر الدين: "خرّج له الأئمة الستة في كتبهم، وكان من الثقات الأثبات"[8].

---

(1) سير أعلام النبلاء: 228/10.

(2) تاريخ الثقات: ص: 285. تأليف: الإمام الحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن العجلي، (182-261). بترتيب: الحافظ نور الدين علي بن ابي بكر الهيثمي المتوفى سنة 807هـ. وتضمينات الحافظ ابن حجر العسقلاني. وثّق أصوله، وخرّج حديثه وعلق عليه: الدكتور عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت. دط. دت.

(3) الجرح والتعديل: 29/6.

(4) تقدمة المعرفة، لكتاب الجرح والتعديل، ص: 287.

(5) ترتيب المدارك: 416/1، 417.

(6) الثقات: 408/8. للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي. طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند. الطبعة الأولى: 1402هـ 1982م.

(7) سير أعلام النبلاء: 231/10.

(8) إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك: ص: 258.

*** سعيد بن عيسى بن تليد، أبو عثمان الرعيني، القتباني، مولاهم. من أهل مصر. (ت 219، وقيل: 213هـ)**[1].

قال القاضي عياض: "قتبان، قبيلة من رعين...فقيه مشهور بمصر"[2].

كان سعيد كاتبًا لغير واحد من قضاة مصر[3].

و" قال الكندي في قضاة مصر: "ولاه لهيعة بن عيسى على مسائله، وكان أول شأنه خياطًا"[4]. وقد نُسب لجدّه، ووثّقه ابن يونس فقال: "كان فقيهًا"[5].

أخرج له البخاري في صحيحه؛[6] فروى عنه في بدء الخلق، وذكر بني إسرائيل، والنكاح وتفسير سورة يوسف والطب[7]، وروى عنه النسائي كذلك[8].

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة تسع عشرة ومائتين[9].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي...وسألته عنه، فقال: لا بأس به هو ثقة"[10].

---

(1) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 4/25-26 (طبعة المغرب). 1/568 (طبعة بيروت). التاريخ الكبير: 3/461. الجرح والتعديل: 4/51-52. الثقات لابن حبان: 8/262، 268. الجمع بين رجال الصحيحين: 1/173. تاريخ الإسلام: 15/172. تهذيب التهذيب: 4/71. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 1/534، 535. وغيرها.

(2) ترتيب المدارك: 1/568.

(3) تاريخ الإسلام: 15/172.

(4) ترتيب المدارك: 1/568.

(5) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: 10/151. تأليف الإمام أحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل العسقلاني الشافعي، المتوفى سنة 852هـ.

(6) التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح: 3/1091.

(7) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد. "رجال صحيح البخاري": 1/281. تأليف: أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي، أبو نصر. المتوفى سنة 398هـ.

(8) تهذيب الكمال: 11/30.

(9) الأنساب، للسمعاني: 4/451.

(10) الجرح والتعديل: 4/51.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يروي المقاطيع"[1].

وجاء في كتاب ابن منده قوله: "ثنا أبو حاتم محمد بن إدريس، ثنا سعيد بن عيسى بن تليد الرعيني، وكان رضا"[2].

قال الذهبي: "وكان ثقة ثبتًا في الحديث.

وقال الدارقطني: ليس به بأس"[3].

وقال ابن حجر: "قال ابن يونس:... كان فقيهًا وكان يكتب للقضاة، وكان ثقة ثبتًا في الحديث"[4]. وقال: "وهو من المصريين الثقات الفقهاء، وكان يكتب للحكام"[5].

وقال في التقريب: "ثقة فقيه، من العاشرة"[6].

*** مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار، أبو مصعب، ويقال: أبو عبد الله، اليساري الهلالي، من أهل المدينة. (ت 220، وقيل: 214، وقيل: 219هـ)**[7].

من أصحاب مالك بن أنس، وكان به صمم[8]، تفقّه بمالك وأصحابه، وصحب مالكًا سبع عشرة سنة، وروى عن مالك فقال: "كان يعيب كتابة العلم علينا، ويقول: لم أدرك أحدًا من أهل بلدنا ولا كان مما مضى يكتب، فقيل له: فكيف نصنع؟ قال تحفظون كما حفظوا، وتعملون كما عملوا، حتى تُنَوّر قلوبكم فيغنيكم عن

---

(1) الثقات: 261/8.

(2) كتاب الإيمان، لابن منده: 485/1.

(3) تهذيب التهذيب: 63/4.

(4) المرجع السابق: 71/4.

(5) فتح الباري: 283/13.

(6) تقريب التهذيب: 240/1.

(7) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 133/3-135 (طبعة المغرب). 358/1-360 (طبعة بيروت). الديباج المذهب: 340/2. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء: 105. طبقات الفقهاء للشيرازي: 147. الطبقات الكبرى لابن سعد: 438/5-439. التاريخ الكبير: 397/7. الجرح والتعديل: 315/8. الجمع بين رجال الصحيحين: 305/2. تاريخ الإسلام: 406/15. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 1254/3-1256. وغيرها.

(8) طبقات ابن سعد: 438/5. بتصرف.

الكتابة"[1].

وذكره الكلاباذي فيمن روى عنه البخاري في الصحيح، وذكر أن روايته في كتاب الصلاة والدعوات[2].

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في أول سنة عشرين ومائتين[3]. وقيل: **214**، وقيل **219** للهجرة، وكان مولده سنة تسع وثلاثين ومائة[4].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال محمد بن سعد: "كان ثقة"[5].

وسُئل أبو حاتم الرازي: "من أحبّ إليك: مطرّف، أم إسماعيل بن أبي أويس؟ قال: مطرف، وسُئل عنه مرة أخرى: فقال: مضطرب صدوق"[6].

قال ابن معين: "مطرف ثقة".

وقال ابن وضاح: "هو عندي أرجح من ابن أبي أويس". وقال الكوفي: "ثقة. وقال أحمد بن حنبل: "كانوا يقدمونه على أصحاب مالك"[7].

وقيل لابن معين: "مطرف مثل القعنبي ومعن؟ قال: كلهم ثقات.

وقال ابن وضاح: رأيت سحنونًا لا يعجبه مطرف"[8].

قال الذهبي: "ليس بذاك المتقن، وبعضهم يوثّقه".

وقال ابن عدي: "يأتي بالمناكير".

---

(1) المرجع السابق: **359/1**.

(2) الجمع بين رجال الصحيحين، البخاري ومسلم: **503/2**. لكتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهان، للإمام أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي، المعروف بابن القيسراني الشيباني، المتوفى سنة **507**هـ. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الثانية: **1405**هـ.

(3) طبقات ابن سعد: **438/5**. تأليف محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري. المتوفى سنة **230**هـ.

(4) تهذيب المدونة: **41/1**.

(5) طبقات ابن سعد: **438/5**.

(6) الجرح والتعديل: **315/8**.

(7) تهذيب المدونة: **40/1**.

(8) المرجع السابق: **41/1**

وقال أبو حاتم مضطرب الحديث، صدوق"[1].

*** عبد الله بن مسلمة بن قعنب التميمي الحارثي، القعنبي، أبو عبد الرحمن، من أهل العراق. ت (220 وقيل: 221هـ)[2].**

أصله مدني، نزل البصرة وسكن بها، فهو من عداد البصريين[3].

قال الذهبي: "وُلد بعد الثلاثين ومائة، وسمع من صغار التابعين"[4].

وله أخوة ثلاثة: إسماعيل، ويحيى، وعبد الملك. كلهم أخذوا عن مالك[5].

لزم الإمام مالكًا عشرين سنة حتى قرأ عليه الموطأ[6]. وهو أثبت من روى الموطأ عن مالك، وكانت له منزِلة رفيعة عنده.

قال القاضي عياض: "قال ابن شاهين فيما يحكي عن الحسيني: كنا عند مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، فجاءه رجل فأخبره بقدوم القعنبي، فقال: متى يقرب قدومه؟ فقال: قوموا بنا إلى خير أهل الأرض نسلّم عليه، فقام فسلّم عليه...كان مالك إذا جلس قال: ليلِيَني منكم ذو الصلاح والنهى، فربما جلس القعنبي عن مجلسه"[7].

---

(1) المغني في الضعفاء: **662/2**. تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة **748**هـ.

(2) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **198/3-201** (طبعة المغرب)، **379/1-399** (طبعة بيروت). الديباج المذهب: **411/1-413**. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء: **11**. الطبقات الكبرى لابن سعد: **302/7**. معرفة الرجال عن يحيى بن معين وغيره برواية ابن محرز: **101/1**. التاريخ الكبير: **212/5**. والتاريخ الأوسط: **243/2**. طبقات خليفة: **229**. الجرح والتعديل: **181/5**. تاريخ أسماء الثقات: **195**. تاريخ الإسلام: **245/16-249**. الفهرست لابن النديم: **330**. تهذيب التهذيب: **31/6-33**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **764/2-767**. وغيرها.

(3) ترتيب المدارك: **397/1**.

(4) تاريخ الإسلام: **246/16**.

(5) إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك: **158**. تأليف: أبي عبد الله محمد بن أبي بكر عبد الله بن أحمد القيسي، الشهير بابن ناصر الدين، المتوفى سنة **840**هـ.

(6) ترتيب المدارك: **397/1**، **398**. بتصرف.

(7) المرجع السابق: **398/1**، **399**.

قال العجلي: "بصري، ثقة، ورجل صالح. قرأ مالك عليه نصف "الموطأ" وقرأ هو على مالك النصف الباقي "[1].

وقال إسماعيل القاضي: "كان القعنبي لا يرضى قراءة حبيب، فما زال حتى قرأ بنفسه "الموطأ" على مالك"[2].

قال اليافعي: "سكن البصرة، ثم مكة، وبها توفي. وقيل: بالبصرة"[3].

وقال البخاري: "توفي سنة عشرين بمكة يوم السبت، لست خلون من المحرم منها"[4].

وذكره الذهبي في وفيات سنة إحدى وعشرين ومائتين[5].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال العجلي: "بصري، ثقة، ورجل صالح"[6].

قال ابن سعد: "وكان عابدًا فاضلًا"[7].

قال ابن أبي حاتم: "قلت لأبي: القعنبي أحبّ إليك في الموطأ، أو إسماعيل بن أبي أويس؟ قال: القعنبي أحبّ إليّ، لم أرَ أخشع منه"...

سئل أبو زرعة عن عبد الله بن مسلمة، فقال: "ما كتبت عن أحد أجلّ في عينيّ منه"...سئل أبو حاتم عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، فقال: "بصري، ثقة، حجة"[8].

---

(1) طبقات الحفاظ، للسيوطي: ص: 165.

(2) تاريخ الإسلام، حوادث ووفيات: 16/ 247.

(3) مرآة الجنان: 81/2.

(4) ترتيب المدارك: 399/1.

(5) دول الإسلام، 1-134/2. لمؤرخ الإسلام، الحافظ شمس الدين الذهبي، (673-748هـ). عني بطبعه ونشره: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري.

(6) تاريخ الثقات، للعجلي: ص: 279. للإمام الحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن العجلي (182-261هـ). بترتيب: الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة 807هـ. وتضمينات الحافظ ابن حجر العسقلاني.

(7) طبقات ابن سعد: 302/7.

(8) الجرح والتعديل: 181/5.

قال القاضي عياض: "أثبت من روى الموطأ عن مالك"[1].

وقال عبد الله بن داود الخريبي: "حدثني القعنبي عن مالك، وهو والله عندي خير من مالك"[2].

❁ محمد بن عيسى بن عبد الواحد بن نجيح، أبو عبد الله المعافري. من أهل الأندلس. (ت 222، وقيل: 221، وقيل: 218هـ)[3].

قرطبي يُعرف بالأعشى، طلب العلم بقرطبة عند علمائها، ثم رحل في العام الذي توفي فيه الإمام مالك بن أنس فلم يدركه وأدرك أصحابه، وقيل إنه روى عن وكيع ثلاثين ألف حديث، سوى ما روى عن غيره، ورحل إلى مصر وروى بها أربعين ألف مسألة عن أصحاب مالك[4]، وروى كذلك عن العراقيين[5].

و"كان محمد بن عيسى من الفضلاء العلماء المتصدقين، المعظّمين، المشاوَرين، وكان يغلب عليه خلق الدعابة"[6].

قال ابن الفرضي: "وكان رجلًا عاقلًا سريًا جوادًا"[7].

وقال ابن أبي دليم: "كان في بصره شيء، وكانت له وجاهة في العلم مع فضل وورع"[8].

و"كان من الأجواد المتصدقين، وممن جمع الفقه إلى رواية الحديث"[9].

---

(1) ترتيب المدارك: 399/1.

(2) تهذيب الكمال: 132/1.

(3) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 114/4-116 (طبعة المغرب). 23/2-25 (طبعة بيروت). طبقات الفقهاء للشيرازي: 162. تاريخ علماء الأندلس: 296-297. المقتبس لابن حيان: 215. تاريخ الإسلام: 374/16-375. نفح الطيب: 278/2. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 1166/3-1167. وغيرها.

(4) أخبار الفقهاء والمحدثين: ص: 80. بتصرف.

(5) تاريخ علماء الأندلس: ص: 296.

(6) أخبار الفقهاء والمحدثين: ص: 80.

(7) تاريخ علماء الأندلس، ص: 296.

(8) ترتيب المدارك: 23/2.

(9) المقتبس من أنباء الأندلس: 24/1. تأليف: ابن حيان القرطبي، حيان بن خلف. المتوفى سنة

قال الخشني: "ذكر محمد بن وضاح أن وفاة محمد بن عيسى كانت سنة 222، سنة السيل الكبير"(1).

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال الخشني: "وكان الأغلب على محمد بن عيسى الحديث، وكان بصيرًا بالرأي"(2).

وقال ابن الفرضي: "كان الغالب عليه الحديث ورواية الآثار"(3).

قال المقري: "وكان صالحًا عاقلًا، سريًا جوادًا"(4).

*** أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع، أبو عبد الله، من أهل مصر. (ت 224هـ)**(5).

هو "مولى عبد العزيز بن مروان. قال أبو عمر الكندي في موالي مصر؛ كذا زعم أصبغ، وكثير من أهل مصر لا يصححون له ولاء. يكنى أبا عبد الله، يسكن الفسطاط"(6).

وقال القاضي عياض: "قال أبو أحمد الجرجاني: كان كاتب ابن وهب. قال الإلكاني: وكان ورّاقه وأخصّ الناس به"(7).

رحل إلى مكّة، ثم دخل المدينة يوم مات الإمام مالك بن أنس رحمه الله.

= 469هـ. دط. دت. دن.

(1) أخبار الفقهاء والمحدثين: ص: 82.

(2) المرجع السابق: ص: 81.

(3) تاريخ علماء الأندلس: ص: 296.

(4) نفح الطيب: 61/2.

(5) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 17/4-22 (طبعة المغرب). 561/1-565 (طبعة بيروت). الديباج المذهب: 299/1-301. طبقات الفقهاء للشيرازي: 153. التاريخ الكبير: 36/2. معرفة الثقات للعجلي: 233/1. المعرفة والتاريخ: 207/1. الجرح والتعديل: 321/2. الثقات لابن حبان: 133/8-134. الجمع بين رجال الصحيحين: 51/1. تهذيب الكمال: 304/3-307. تاريخ الإسلام: 97/16-100. تذكرة الحفاظ: 457/2-458. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 338/1-340. وغيرها.

(6) ترتيب المدارك: 561/1.

(7) المرجع السابق: 561/1.

قال الذهبي: "وُلد بعد الخمسين ومائة، وإنما طلب العلم كبيرًا، فلم يلقَ مالكًا ولا الليث؛ بل تفقّه على ابن وهب وعبد الرحمن بن القاسم وروى عنهما"(1).

كان أصبغ فقيها بارعًا في فروع المذهب(2).

قال محمد بن حارث: كان ماهرًا في فقهه، وفقيه البدن، طويل اللسان، حسن القياس، من أفقه هذه الطبقة...

وقال ابن اللباد: ما انفتح لي طريق الفقه إلا من أصول أصبغ"(3)

وقال اليافعي: "قال ابن معين: كان من أعلم خلق الله يرى برأي مالك -أو قال: بمذهب مالك- يعرفه مسألة مسألة، متى قالها مالك ومن خالفه فيها"(4).

ولأصبغ عدة مؤلفات حسان ذكر القاضي سبعًا منها في أجزاء كثيرة.

انتدبه فقهاء مصر للقضاء حين استشارهم الأمير: "إني جمعتكم لترتادوا لأنفسكم قاضيًا، فكان أول من تكلّم يحيى بن بكير، ثم تكلّم ابن ضمرة الزهري، فقال: أصلح الله الأمير، أصبغ بن الفرج الفقيه العالم الورع..."(5).

قال القاضي عياض: "توفي أصبغ بمصر، سنة خمس وعشرين ومائتين، قال ابن سحنون: وذلك في يوم الأحد لخمس ليال بقين من شوال منها. وقال نحوه الكندي، وقال أبو نصر الكلاباذي: توفي سنة أربع وعشرين ومائتين. قال الكندي: مولده بعد الخمسين ومائة"(6).

مكانته جرحًا وتعديلاً:

ذكره العجلي في تاريخ الثقات، وقال: "مصري، لا بأس به"(7).

وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: كان أصبغ أجلّ أصحاب ابن وهب.

---

(1) تاريخ الإسلام: حوادث ووفيات: 97/16.

(2) تذكرة الحفاظ، للذهبي: 457/2.

(3) ترتيب المدارك: 562/1.

(4) مرآة الجنان: 86/2.

(5) تاريخ الإسلام: 16/ 98، 99.

(6) ترتيب المدارك: 565/1.

(7) تاريخ الثقات للعجلي: ص: 70.

قال: وسئل أبي عنه، فقال: صدوق"[1].

قال ابن معين: ثقة. وقال ابن وضاح مثله[2].

وقال الذهبي: "الفقيه الحافظ"[3].

قال أحمد بن صالح الكوفي: هو ثقة صاحب سنة[4].

وقال ابن حجر: "قال أبو علي بن السكن: ثقة ثقة.

وقال أبو عمر الكندي عن مطرف بن عبد الله: هو أفقه من عبد الله بن عبد الحكم، وكان بينهما منازعة فكان كل منهما يتكلم في الآخر"[5].

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "روى عنه ابنه محمد بن أصبغ بن الفرج، وأهل بلده"[6].

*** موسى بن معاوية بن الفضل بن عون بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، من أهل إفريقية (ت 225هـ)**[7].

نُسِب إلى جدّه "صمادح" فهو موسى الصمادحي، من ولد جعفر بن أبي طالب.

كان فاضلًا ثقة مأمونا صالحًا عالمًا بالحديث والفقه.

جلس في الجامع ليفتي الناس، فقال سحنون: "ما جلس في الجامع منذ ثلاثين سنة أحق من موسى بالفُتيا"[8].

---

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي: القسم الأول من المجلد الأول: ص: **321**.

(2) ترتيب المدارك: **561/1**.

(3) تذكرة الحفاظ، للذهبي: **457/2**.

(4) ترتيب المدارك: **562/1**.

(5) تهذيب التهذيب: **316/1**.

(6) الثقات لابن حبان: **134/8**.

(7) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **4/93-96** (طبعة المغرب). **2/5-9** (طبعة بيروت). طبقات علماء إفريقية وتونس لأبي العرب: **190-194**. المحن لأبي العرب: **449**. رياض النفوس: **1/376-384**. معالم الإيمان: **2/51-58**. تاريخ الإسلام: **16/421-422**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **3/1288-1290**. وغيرها.

(8) رياض النفوس: **376/1**، **377**. بتصرف يسير.

وقال ابن أبي دليم: "والأغلب عليه الحديث والرواية، وكان من أهل الورع والدين، منافيًا لأهل البدع"(1).

رحل موسى في طلب العلم سنة أربع وثمانين ومائة(2)، ولزم وكيعًا شهرًا، ثم رحل إلى مكة إلى الفضيل، وحضر مجلسه، وسمع أبا معاوية الضرير. ورحل إلى خراسان(3). وقد استغرقت رحلته "خمس سنوات كاملة، دخل فيها طرابلس، ومصر والمدينة ومكة والبصرة والكوفة وبغداد وخراسان وغيرها"(4).

وكان كثير الأخذ عن المدنيين والكوفيين والبصريين وغيرهم(5). ثم انصرف إلى القيروان سنة تسع وثمانين ومائة، وسمع منه سحنون وعامّة أهل إفريقية(6).

ووصفه سحنون بكثرة العبادة في رمضان، فقال: "كنا نرابط بالمنستير في شهر رمضان، وكان موسى أكثرنا صلاة، فإذا كانت ليلة سبع وعشرين من رمضان، طبقها من أولها إلى آخرها"(7).

وتوفي رحمه الله سنة خمس وعشرين ومائتين، وهو ابن خمس وستين سنة، وقيل: ست وعشرين ومائتين(8).

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال أبو العرب: "كان ثقة مأمونًا عالمًا بالحديث كثير الأخذ عن الرجال المدنيين والكوفيين والبصريين وغيرهم من أهل الأمصار..."(9).

قال القاضي عياض: قال سحنون: كان فقيهًا فهمًا طويل اللسان، حسن البيان.

---

(1) تراجم أغلبية: 143.

(2) المرجع السابق: 142.

(3) رياض النفوس: 1/378- 381.

(4) مدرسة الحديث في القيروان: 2/726.

(5) ترتيب المدارك: 2/6.

(6) تراجم أغلبية: 142.

(7) رياض النفوس: 1/381- 382.

(8) طبقات علماء إفريقية وتونس: ص: 191.

(9) المرجع السابق: ص: 190.

قال غيره: كان من أهل العلم والفقه ، ثقة في نقله"[1].

وقال الذهبي: "أبو جعفر الصمادحي، عالم إفريقيا... وتواليف ابن عبد البر وابن حزم والطلمنكي مشحونة برواياته عن وكيع"[2].

و قال: "المحدث الصدوق، أبو جعفر الهاشمي المغربي، رحّال مُكثر... قال محمد بن وضاح: لقيته بالقيروان وهو كثير الحديث، رحل إلى الكوفة والري، وهو ثقة. قال ابن لبابة: ثقة"[3].

*** إسماعيل بن أبي أويس، عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر، أبو عبد الله الأصبحي، من أهل المدينة. (ت 226، وقيل: 227هـ)[4] .**

حليف عثمان بن عبيد الله التيمي القرشي، وابن أخت الإمام مالك بن أنس[5].

أخرج له البخاري في الإيمان ومواضع أخرى، عنه عن مالك وسليمان بن بلال وأخيه عبد الحميد وعبد الله بن وهب[6].

جالس ابن أبي أويس خاله مالكًا من سنة ثمان وخمسين ومائة إلى أن مات، وذلك إحدى وعشرون سنة، وروى عنه حديثًا كثيرًا وفقهًا، وبعد وفاة الإمام مالك ذهب ابن أبي أويس إلى سفيان فأدناه منه وآثره على الحاضرين...

---

(1) ترتيب المدارك: 8/2.

(2) تاريخ الإسلام، حوادث ووفيات: 421/16.

(3) المرجع السابق: ص: 370.

(4) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 151/3-154 (طبعة المغرب). 369/1-370 (طبعة بيروت). الديباج المذهب: 281/1. طبقات الفقهاء للشيرازي: 149. الطبقات الكبرى لابن سعد: 438/5. التاريخ الكبير: 364/1. الضعفاء والمتروكين للنسائي: 51. الجرح والتعديل: 180/2-181. الكامل في ضعفاء الرجال: 323/1. الجمع بين رجال الصحيحين: 25/1-26. تهذيب الكمال: 124/3-129. تاريخ الإسلام: 91/16-94. ميزان الاعتدال: 222/1-223. تهذيب التهذيب: 310/1-312. إتحاف السالك: 140-144. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 327/1-328. وغيرها.

(5) التاريخ الكبير: 364/1.

(6) التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح: 370/1. تأليف: سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي، المتوفى سنة 454هـ.

ونبذ ابن أبي أويس بدعة القول في القرآن الكريم، وطرد سائلًا أتاه وهو في المسجد النبوي، يسأله عن ذلك[1].

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ست وعشرين ومائتين[2]. وكان مولده سنة تسع وثلاثين ومائة[3].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

اختلفت آراء العلماء في جرح وتعديل إسماعيل بن أبي أويس، وقد اتضح في سيرته مما تمت دراسته في الفصول اللاحقة أنه لا يعتمد حفظه وروايته إلا بعد عرضها على الشيوخ، فقد كان يهب أحاديثه البخاري، فينتخب منها، فيكتب ما انتخبه البخاري، وكذا رحل إلى سفيان الثوري بعد وفاة مالك رضي الله عنهم أجمعين، وعرض عليه ما شاء من حديثه، فهذا مما يوثّق لأجله.

أما ما رمي به من الكذب ففيه نظر. قال البخاري: "وكان إسماعيل بن أبي أويس من أتبع من رأينا مالكًا، أخرج لي كتب ابن إسحاق عن أبيه عن المغازي وغيرهما فانتخبت منهما كثيرًا منها"[4].

وذكر ابن أبي حاتم عدة آراء في إسماعيل بن أبي أويس، منها قول يحيى بن معين: "إسماعيل بن أبي أويس صدوق ضعيف العقل، ليس بذلك"[5].

وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: إسماعيل بن أبي أويس محله الصدق، وكان مغفلًا". وقال أحمد بن حنبل: "لا بأس به"[6].

وذكر القاضي عياض اختلاف الآراء فيه فقال: "واختُلف فيه؛ فأثنى عليه أحمد بن حنبل وأبو داود، وضعّفه ابن المديني، وضعّف حديثه يحيى بن معين، لكنه قال:

---

(1) ترتيب المدارك: 370/1. بتصرف.

(2) التعديل والتجريح: 370/1.

(3) سير أعلام النبلاء: 392/10.

(4) القراءة خلف الإمام للبخاري: 102/1

(5) الجرح والتعديل: 180/2.

(6) المرجع السابق: 180/2.

كان صالحًا، وقال مرة: كان ثقة، ومرة: ليس به بأس، وصدوق، وليس بحجة، وقال مرة: ليس بثقة.

قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وأثنى عليه ابن معين وأحمد، والبخاري حدث عنه بالكثير وهو خير من أبيه... وتكلّم فيه النسائي"[(1)].

وذكر المزي الأقوال المذكورة أعلاه، وناقش بعضها، فوصل إلى الحكم عليه بالضعف، ولكنه مع ذلك لم يُغفل تعديل ابن معين وابن حنبل وأبو حاتم، وتخريج البخاري له.

قال المزي: "قال أبو طالب عن أحمد بن حنبل: لابأس به، وكذلك قال عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: صدوق ضعيف العقل ليس بذاك، يعني أنه لا يحسن الحديث ولا يعرف أن يؤديه أو يقرأ من غير كتاب، وقال معاوية بن صالح عن يحيى: أبو أويس وابنه ضعيفان، قال عبد الوهاب بن أبي عصمة عن أحمد بن أبي يحيى عن يحيى بن معين: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث، وقال ابراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن يحيى: مخلّط يكذب، ليس بشيء. قال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلًا. وقال النسائي: ضعيف. وقال في موضع آخر: ليس بثقة، وقال أبو القاسم اللالكائي: بالغ النسائي في الكلام عليه إلى أن يؤدي إلى تركه، ولعله بان له ما لم يبنْ لغيره لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف، وقال أبو أحمد بن عدي: ابن أبي أويس هذا روى عن خاله مالك أحاديث غرائب لا يتابعه أحد عليه، وعن سليمان بن بلال وغيرهما من شيوخه وقد حدث عنه الناس وأثنى عليه ابن معين وأحمد والبخاري يحدث عنه الكثير وهو خير من أبيه"[(2)].

وجاء في "إتحاف السالك": "وقال أبو زرعة الرازي: صالح صدوق يدلس"، وقال أبو داود: "هو ثقة حافظ لحديث بلده"[(3)]، وفي "موسوعة رجال الكتب

(1) ترتيب المدارك: **1/369، 370**.

(2) تهذيب الكمال: **1/479، 480**. طبعة دار الكتب العلمية.

(3) إتحاف السالك: **141**.

التسعة": أخرج له البخاري ومسلم، والترمذي وابن ماجة، صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه[1].

وقال الذهبي: "عالم أهل المدينة ومحدثهم في زمانه على نقص في حفظه وإتقانه، ولولا أن الشيخين احتجا به لزحزح حديثه عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن، هذا الذي عندي فيه"[2].

وقال بعد ذكره قول ابن عدي أنه روى عن خاله غرائب لا يتابعه عليها أحد: "قلت: الرجل قد وثب إلى ذاك البرّ، واعتمده صاحبا الصحيحين، ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر في سعة ما روى، فإنه من أوعية العلم، وهو أقوى من عبد الله كاتب الليث"[3]. وأثنى عليه ابن حنبل بأنه عالم كثير العلم[4].

*** عبد الجبار بن سعيد بن سليمان بن نوفل بن مساحق، أبو معاوية القرشي، من أهل المدينة، (ت 226هـ)**[5].

هو ابن عبد الله بن مخرمة، من بني عامر بن لؤي، وأمه بنت عثمان بن الزبير بن عبد الله بن الوليد بن عثمان بن عفان، وهي أمه وأم إخوته جميعًا.

وليَ عبد الجبار قضاء المدينة للمأمون أمير المؤمنين...وكانت عند عبد الجبار أحاديث وسُمع منه[6].

وتعود نسبته (المساحقي) إلى جده (مساحق) واشتُهر بها عبد الجبار بن سعيد. أما جده (نوفل) فهو من المشهورين، وكان على عمل الصدقات[7].

---

(1) موسوعة رجال الكتب التسعة: **117/1**. تصنيف الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن.

(2) سير أعلام النبلاء: **392/10**.

(3) سير أعلام النبلاء: **393/10**.

(4) المرجع السابق: **394/10**.

(5) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **164/3-165** (طبعة المغرب). **376/1-377** (طبعة بيروت). أخبار القضاة لوكيع: **256/1-257**. اللباب في تهذيب الأنساب: **206/3**. التحفة اللطيفة: **108/2-109**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **608/2**.

(6) طبقات ابن سعد: **440/5**.

(7) كتاب الأنساب للسمعاني: **283/5**. تأليف: أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي =

وصفه مصعب بن عبد الله الزبيري بأنه أجمل قرشي، وأحسنهم وجهًا وأجودهم لسانًا[1].

وقال القاضي عياض: من أصحاب مالك وجلسائه...وليَ إمرةَ المدينة وقضاءها... قال محمد ابن الجراح في كتاب الورقة: كان أديبًا ظريفًا مدنيًا"[2].

قال الزبير: توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ست وعشرين ومائتين، وسنّه ثلاث وثمانون سنة، وهو شيخ قريش[3]. وكان عبد الجبار آخر ولد سعيد بن سليمان[4].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال العقيلي: "عبد الجبار بن سعيد المساحقي مدني، في حديثه مناكير وما لا يتابع عليه"[5].

وذكره ابن أبي حاتم، وسكت عنه[6].

وذكره البخاري في "التاريخ الكبير" وسكت عنه[7].

وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "من أهل المدينة، يروي عنه ابن أبي الزناد، وأهل المدينة. روى عنه أبو زرعة الرازي"[8].

= السمعاني، المتوفى سنة 562هـ. دار الفكر، بيروت. 1998. الطبعة الأولى. تحقيق: عبد الله عمر البارودي.

(1) نسب قريش: 428/12. تأليف: أبو عبد الله مصعب بن عبد الله بن مصعب الزبيري، المتوفى سنة 236هـ. دار المعارف. القاهرة، تحقيق: ليفي بروفسال. دط. دت.

(2) المدارك: 376/1.

(3) المرجع السابق: 377/1.

(4) المنتظم: 112/11.

(5) الضعفاء الكبير: 86/3. تأليف: أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي. المتوفى سنة 322هـ. دار المكتبة العلمية، بيروت. 1404هـ، 1984م. الطبعة الأولى، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.

(6) الجرح والتعديل: 32/6.

(7) التاريخ الكبير: 109/6.

(8) الثقات: 418/8.

*** سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم، أبو عثمان الأنصاري، من أهل مصر، (ت 226هـ)**[1].

قال المزّيّ: "ابن يزيد بن الأسود الأنصاري، مولاهم"[2].

وقال القاضي عياض: "سمع من مالك الموطأ وغير شيء وصحبه، وغلب عليه علم الحديث وعلم الخبر، وكان علّامة بأخبار الناس، وله تاريخ...وكان آخر مشائي مصر في وقته...خرّج عنه البخاري ومسلم...وبقي العلم في بيته زمانًا طويلًا"[3].

وقال المزي: "كان سعيد بن كثير من أعلم الناس بالأنساب والأخبار الماضية وأيام العرب ومآثرها ووقائعها والتواريخ والمناقب والمثالب وكان في ذلك كله شيئًا عجبًا، وكان مع ذلك أديبًا فصيح اللسان حسن البيان حاضر الحجة، لا تُملّ مجالسته، ولا ينزف علمه... وكان ممن يلي نقابة الأنصار والقَسْم عليهم، وله أخبار مشهورة..."[4].

وصفه الذهبي بأنه: "عالم الديار المصرية"[5].

توفي رحمه الله في شهر رمضان[6] سنة ست وعشرين ومائتين[7].

وكان مولده سنة ست وأربعين ومائة[8].

---

(1) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **3/272-274** (طبعة المغرب). **1/454-455** (طبعة بيروت). الطبقات الكبرى لابن سعد: **7/518**. التاريخ الكبير: **3/509**. أحوال الرجال للجوزجاني: **157**. الضعفاء الكبير: **2/110**. الجرح والتعديل: **4/56-57**. الثقات لابن حبان: **8/266**. رجال صحيح مسلم: **1/253**. الجمع بين رجال الصحيحين: **1/168**. تهذيب الكمال: **11/36-41**. تاريخ الإسلام: **16/180-183**. إتحاف السالك: **166-169**. تهذيب التهذيب: **4/74، 75**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **1/537، 538**.

(2) تهذيب الكمال: **11/36**.

(3) ترتيب المدارك: **1/454**.

(4) تهذيب الكمال: **11/36**.

(5) تذكرة الحفاظ: **2/427**.

(6) المرجع السابق: **2/427**.

(7) ترتيب المدارك: **1/455**.

(8) تهذيب الكمال: **11/36**.

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: لم يكن بالثبت، كان يقرأ من كتب الناس وهو صدوق"(1).

وذكره ابن حبان في "الثقات"(2).

قال الجرجاني: سمعت حمادًا يقول: "قال السعدي: سعيد بن عفير فيه غير لون من البدع، وكان مخلطًا، غير ثقة. قال الشيخ (أي الجرجاني): وهذا الذي قال السعدي لا معنى له، ولم أسمع أحدًا ولا بلغني عن أحد من الناس كلامًا في سعيد بن كثير بن عفير، وهو عند الناس صدوق ثقة، وقد حدّث عن الأئمة من الناس؛ إلا أن يكون السعدي أراد به سعيد بن عفير آخر وأنا لا أعرف سعيد بن عفير غير المصري... وهذا الذي قال فيه غير لون من البدع، ولم يُنسب ابن عفير إلى بدع، وهذا الذي قال غير ثقة، ولم ينسبه أحد إلى الكذب". وقال: "رأيت سعيد بن عفير عن كل من يروي عنهم إذا روى عن ثقة، مستقيم صالح"(3).

وقال ابن الجنيد: "سألت يحيى عن سعيد بن كثير، فقال: ثقة لا بأس به، وأيش عنده"(4).

وقال الذهبي: "وثّقه ابن عدي، وتحامل عليه الجوزجاني"(5).

---

(1) الجرح والتعديل: 56/4.

(2) الثقات: 266/8.

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله الجرجاني: 411/3. تأليف: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد، أبو أحمد الجرجاني، المتوفى سنة 365. دار الفكر، بيروت. الطبعة الثالثة: 1988. تحقيق: يحيى مختار غزاوي.

(4) التعديل والتجريح، لمن خرّج البخاري له في الجامع الصحيح: 1079/3.

(5) تذكرة الحفاظ: 427/2.

* **يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن، أبو زكريا، التميمي، الحنظلي، النيسابوري، من أهل المشرق، (ت 226هـ)**(1) .

هو "مولى بني منقر بن سعد بن عمر بن تميم النيسابوري. روى عن مالك الموطأ...ولازمه مدة في الاقتداء به.

وعدّه أبو عمر بن عبد البر في كتابه "المنتقى" في الفقهاء من أصحاب مالك...قال أبو عمر: وكان له مال بنيسابور، وحظ في الفقه...

قال ابن خلاد الرامهرمزي في كتابه "الفاصل": ورحل يحيى إلى مصر والشام واليمن والعراق...وكان من ورعه يشكّ في الحديث كثيرًا حتى سمّوهُ الشّكاك...

قال أبو بكر بن إسحاق: لم يكن بخراسان أعقل من يحيى بن يحيى، وكان أخذ تلك الشمائل من مالك بن أنس، أقام عليها لأخذها سنة بعد أن فرغ من سماعه، فقيل له في ذلك، فقال: إنما أقمت مستفيدًا لشمائله فإنها شمائل الصحابة والتابعين"(2).

قال ابن حجر: قال العباس بن مصعب: يحيى بن يحيى أصله من مرو، وهو من بني تميم من أنفَسهم، وكان ثقة يرجع إلى زهد وصلاح... وقال أحمد بن سيار: وكان... حسن الوجه طويل اللحية، وكان خيرًا فاضلًا صائنًا لنفسه"(3).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال:... وكان من سادات أهل زمانه: علمًا ودينًا وفضلًا ونسكًا وإتقانًا"(4).

توفي رحمه الله ضحى يوم الأربعاء، منسلخ صفر في سنة ست وعشرين ومائتين(5).

---

(1) ترتيب المدارك: 3/216-218 (طبعة المغرب). 1/407-409 (طبعة بيروت). الديباج المذهب: 2/341. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء: 112-113. التاريخ الكبير: 8/310. الجرح والتعديل: 9/197. تاريخ أسماء الثقات: 355. رجال صحيح مسلم: 2/353-354. الكامل في التاريخ: 4/282. تاريخ الإسلام: 16/459-463. تهذيب التهذيب: 11/296-299. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 3/1368-1370. وغيرها.

(2) ترتيب المدارك: 1/407، 408.

(3) تهذيب التهذيب: 11/297.

(4) المرجع السابق: 11/297.

(5) ترتيب المدارك: 1/409.

وهو ابن أربع وثمانين سنة[1].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال القاضي عياض: "قال أبو عمر: "كان ثقة مأمونًا مرضيًا"، وذكر الرامهرمزي من فضله وإتقانه أمرًا عظيمًا"، وقال إسحاق بن راهويه: "لم أكتب العلم على أحد أوثق في نفسي منه، ومن الفضل بن موسى السناني، قال: وكان يحيى رجلًا عاقلًا، وقال: يحيى أثبت من ابن مهدي، وقال: ما رأيت مثل يحيى بن يحيى، ولا أراه رأى مثل نفسه"[2].

وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: "ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثله".

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: "كان ثقة وزيادة وأثنى عليه خيرا"[3].

وقال ابن مهدي: "ومات يوم مات وهو إمام لأهل الدنيا.

وقال الحسن بن سفيان: كنا إذا رأينا رواية ليحيى بن يحيى عن يزيد بن زريع قلنا: ريحانة أهل خراسان من ريحانة أهل العراق"[4].

وقال النسائي: "ثقة ثبت" وقال مرة أخرى: "ثقة مأمون"[5].

وقال الذهلي: "هو أسنّ المحدثين في الصدق، وكان ثبتًا"[6].

وقال الأنصاري: "الحافظ، أحد الأئمة"[7].

---

(1) المنتظم: **114/11**.

(2) ترتيب المدارك: **408/1**.

(3) تهذيب التهذيب: **297/11**.

(4) المرجع السابق: **297/11**

(5) المرجع السابق: **297/11**.

(6) المرجع السابق: **299/11**.

(7) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: **429/1**. تأليف الحافظ الفقيه صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري اليمني، المتوفى سنة **329**هـ.

*** عتيق بن يعقوب بن صديق بن موسى بن عبد الله بن الزبير بن العوام، أبو بكر القرشي، من أهل المدينة، (ت 227، وقيل: 228هـ)**[1].

قال القاضي عياض: "القرشي الأسدي أبو بكر، وأمه حفصة ابنة عتيق بن عامر بن عبد الله بن الزبير.

من المختصين بمالك، والقائلين بقوله المكثرين عنه المحافظين لسيرته وشمائله.

قال: سمعت مالكًا يقول: ينبغي للرجل أن يؤدب أهله وولده، ومن يجب عليه فرضه. وقد قال عليه الصلاة والسلام: **"كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"**[2]. فأدّب أهلك، أو من وليت أمره على أدبك وخُلُقك، حتى يتأدبوا على الذي أنت عليه، ليكونوا لك عونًا على طاعة الله"[3].

قال ابن سعد: "وكان عتيق بن يعقوب قد اعتزل فنزل السوارقية، ثم رجع إلى المدينة، فأقام بها"[4].

توفي رحمه الله سنة سبع أو ثمان وعشرين ومائتين، وعداده من المكيين من أهل الحجاز[5].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

ذكره ابن حبان في "الثقات"[6].

---

(1) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **173/3** (طبعة المغرب). **381/1-382** (طبعة بيروت). الطبقات الكبرى لابن سعد: **439/5**. التاريخ الكبير: **98/7**. الجرح والتعديل: **46/7**. الثقات لابن حبان: **527/8**. تاريخ الإسلام: **276/16**. سؤالات البرقاني للدارقطني: **55**. لسان الميزان: **129/4-130**. إتحاف السالك: **247-248**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **822/2-823**. وغيرها.

(2) الموطأ، برواية الجوهري، ص: **418**، رقم: **487**.

(3) ترتيب المدارك: المجلد الأول: **381/1**، **382**.

(4) طبقات ابن سعد: **439/5**.

(5) ترتيب المدارك: **382/1**.

(6) الثقات لابن حبان: **527/8**.

وقال ابن أبي حاتم: "روى عنه أبو زرعة، وعلي بن حرب الموصلي، نا عبد الرحمن، قال: سمعت أبا زرعة يقول: "بلغني أن عتيق بن يعقوب الزبيري حفظ الموطأ في حياة مالك"[(1)].

قال الذهبي: "ذكر ابن خلفون أن زكريا بن يحيى الساجي قال: إنه روى عن هشام بن عروة حديثًا منكرًا، وكان رواه عن هشام بواسطة، لكن لما تفرّد به نسب إليه، قال: ووثقه الدارقطني"[(2)].

قال محمد بن سعد: "كان ملازمًا لمالك، كتب عنه الموطأ... ولم يزل من خيار المسلمين"[(3)].

وذكره البخاري في "التاريخ الكبير" وقال: سمع الدراوردي[(4)].

وقال الدارقطني: "عتيق بن يعقوب الزبيري مديني ثقة"[(5)].

وقال الذهبي: "الفقيه الصالح المدني"[(6)].

وقال الزبيدي: "عتيق بن يعقوب محدث مشهور"[(7)].

---

(1) الجرح والتعديل: القسم الثاني/ 3/46.

(2) لسان الميزان: 4/151.

(3) جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 2/823. وعزاه إلى طبقات ابن سعد: 5/439.

(4) التاريخ الكبير: 7/98.

(5) سؤالات البرقاني، للدارقطني، ص: 1/55. تأليف علي بن عمر، أبو الحسن الدارقطني البغدادي، المتوفى سنة 385هـ.

(6) تاريخ الإسلام، حوادث ووفيات: 16/ 276.

(7) تاج العروس من جواهر القاموس: 26/13. تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، المتوفى سنة 1205هـ. دار الهداية، مجموعة من المحققين. دط. دت.

ثانيا: التعريف بأعلام الطبقة الثانية (وفيات 230-250هـ):

* **يحيى بن عبد الله بن بكير، أبو زكريا القرشي، المخزومي، مولاهم، من أهل مصر، (ت 231، وقيل: 232هـ)**[1] .

قال الكندي: "هو مولى عمرة مولاة أم حجر ابنة أبي ربيعة بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم. وقال المزي: "وقد يُنسب إلى جدّه"[2].

وذكره القاضي عياض في أهل مصر.

وسمّاه البخاري في "التاريخ الكبير": (يحيى... الشامي)[3].

وقال عياض: "روى عنه من أهل الأندلس وإفريقية والغرب جماعة"[4].

وقال الذهبي: "احتجّ به صاحبا الصحيحين، وكان غزير العلم عارفًا بالحديث وأيام الناس، بصيرًا بالفتوى"[5].

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة إحدى -ويقال: اثنتين- وثلاثين ومائتين. وقيل: في شهر صفر سنة إحدى وثلاثين.

وكان مولده سنة ثلاث وخمسين ومائة وقيل أربع وخمسين وقيل خمس وخمسين[6].

---

(1) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **3/369-371** (طبعة المغرب). **1/528-529** (طبعة بيروت). الديباج المذهب: **2/359**. التاريخ الكبير: **8/285**. الكنى والأسماء لمسلم: **338**. المعرفة والتاريخ: **1/208**. الجرح والتعديل: **9/165**. الثقات لابن حبان: **9/262**. رجال صحيح مسلم: **2/344**. الجمع بين رجال الصحيحين: **2/563**. الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: **3/198**. تاريخ الإسلام: **17/401-402**. تذكرة الحفاظ: **2/420**. تهذيب التهذيب: **11/347-238**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **3/1348-1350**، وغيرها.

(2) تهذيب الكمال: **31/425**.

(3) التاريخ الكبير: **8/284**.

(4) ترتيب المدارك: **1/529**.

(5) تاريخ الإسلام: **17/401**.

(6) ترتيب المدارك: **1/529**. وانظر: تهذيب التهذيب: **2/75**. وتهذيب الكمال: **31/425**.

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال القاضي عياض : "قال أحمد بن عبيد الكوفي: "كنت آتي ابن عبد الحكم، فيمرّ به ابن بكير ويسلّم عليه، ويقول: شيخنا ابن بكير، ومحدّث بلدنا، ويُتبعُه ثناءً حسنًا".

قال الباجي: تكلم بعض أهل الحديث في سماعه للموطأ وأنه إنما سمعه بقراءة حبيب وهو ثبت في الليث، وقد روى عنه من طريق بقي بن مخلد وغيره أنه سمعه من مالك سبع عشرة مرة وأن بعضها بقراءة مالك.

قال أبو أحمد بن عدي: "هو أثبت الناس في الليث"...ذُكر ليحيى بنِ معين يحيى بنَ بكير، فقال: ثقة؛ إلا أن حديثه عن ابن وهب لم يكن بالجيد القراءة عليه"(1).

قال ابن أبي حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به، كان يفهم هذا الشأن"(2).

وقال النسائي: "ضعيف". وقال في موضع آخر: "ليس بثقة"(3).

وذكره ابن حبان في "الثقات"(4).

قال الذهبي: "مولاهم الحافظ أبو زكريا" وقال ردًا على قول ابن أبي حاتم "قلت: قد احتج به صاحبا الصحيحين، وكان غزير العلم عارفًا بالحديث وأيام الناس بصيرًا بالفتوى". وقال ردًا على تضعيف النسائي: "ولم يقبل الناس إطلاق هذه العبارة ما في الجعفي المتقدم فيما قبله كما لم يقبلوا منه ذلك في أحمد بن صالح المصري"(5).

وقال أبو داود: "سمعت يحيى بن معين يقول: أبو صالح أكثر كتبًا، ويحيى أحفظ منه"(6).

---

(1) المرجع السابق.

(2) الجرح والتعديل: 165/9.

(3) تهذيب الكمال: 425/31.

(4) الثقات لابن حبان: 262/9.

(5) تاريخ الإسلام: حوادث ووفيات: 401/17، 402.

(6) تهذيب التهذيب: 75/2.

وقال الذهبي في "الكاشف": "كان صدوقًا واسع العلم مفتيًا"[1]. وقال في "التذكرة": "هو محدث مصر الإمام الحافظ الثقة"[2].

وقال ابن حجر: "ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك، من كبار العاشرة"[3]. ووصفه بـ "الحافظ"[4].

* **عبد الرحمن بن عمر، أبو زيد بن أبي الغمر، من أهل مصر. (ت 234هـ)**[5].

قال القاضي عياض: واسمه عبد الرحمن بن عمر بن أبي الغمر. كذا قال الكندي والدارقطني وغيرهما. مولى بني فهم"[6].

وقال ابن يونس: "اسم أبي الغمر: عمر بن عبد العزيز، وكان من موالي بني سهل"[7].

وقال عياض: "قال ابن أبي دليم: "رأى مالكًا ولم يأخذ عنه شيئًا"[8].

أخرج له البخاري في الصحيح..."وله كتب مؤلفة حسنة موعبة لطيفة في مختصر الأسدية، وله سماع من ابن القاسم...

قال الكندي: كان فقيهًا مفتيًا، وذُكر لسحنون فقال: "إن أبا زيد لم يكن من أهل هذا الشأن، يعني الفقه"[9].

---

(1) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي: 369/2. دار القبلة للثقافة الإسلامية. الطبعة الأولى: 1413هـ، 1992م. تحقيق: محمد عوامة.

(2) تذكرة الحفاظ: 420/2.

(3) تقريب التهذيب: 592/1.

(4) المرجع السابق: 75/2.

(5) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 22/4-24 (طبعة المغرب). 565/1-567 (طبعة بيروت). الديباج المذهب: 472/1. طبقات الفقهاء للشيرازي: 154. الجرح والتعديل: 274/5-275. تاريخ الإسلام: 242/17-243. تهذيب التهذيب: 249/6-250. حسن المحاضرة: 447/1. تاريخ التراث العربي: 147/3/1-148. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 640/2- 641. وغيرها.

(6) ترتيب المدارك: المجلد الأول: 565/2.

(7) تهذيب التهذيب: 225/6.

(8) ترتيب المدارك: 565/1.

(9) المرجع السابق: 565/1، 566.

وأثنى عليه ابن باز، فقال: "والله الذي لا إله إلا هو ما رأيت أفضل من زيد بن أبي الغمر "[1].

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة أربع وثلاثين ومائتين، وكان مولده سنة ستين ومائة[2].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال ابن أبي دليم: "كان رجلًا صالحًا"[3]. وذكر ابن أبي حاتم شيوخه وتلامذته، وجلّهم من الكبار[4]. منهم أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح، والحارث بن مسكين، ويونس بن عبد الأعلى، وأبو زرعة الرازي.

قال ابن وضاح: "لقيته بمصر، وهو شيخ ثقة"[5].

وقال الدارقطني: "حديثه عند المصريين"[6].

وذكره ابن حبان في الثقات[7].

وقال ابن حجر: "...روى عنه أيضًا البخاري خارج الصحيح...

*** يحيى بن يحيى بن كثير الليثي، الأندلسي (ت 234هـ)**[8].

من أهل قرطبة، يكنى أبا محمد، ويحيى أبوه هو المعروف بأبي عيسى، أصله من البربر، ويتولى بني ليث[9].

---

(1) المرجع السابق: **566/1**.

(2) المرجع السابق: **567/1**.

(3) المرجع السابق **566/1**.

(4) الجرح والتعديل: **274/5**.

(5) ترتيب المدارك: **566/1**.

(6) تهذيب التهذيب: **225/6**.

(7) الثقات: **380/8**.

(8) مصادر الترجمة: تاريخ علماء الأندلس: **431**. أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني: **261**. ترتيب المدارك: **534/1-547** (طبعة بيروت). الديباج المذهب: **357/2**. بغية الملتمس: **510**. وفيات الأعيان: **143/6**. تاريخ الإسلام: **414/20-417**. إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك: **137**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **1370/3-1372**. وغيرها.

(9) أخبار الفقهاء والمحدثين، ص: **261**. تأليف: الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن حارث الخشني القيرواني، المتوفى سنة **361**هـ. وضع حواشيه: سالم مصطفى البدري. منشورات: محمد =

وقال ابن الفرضي: "وكثير هو المكنى بأبي عيسى، وهو الداخل إلى الأندلس، وهو كثير بن وسلاس بن شملل بن منقايا"[1].

وقال الذهبي: "ابن وسلاس بن شملال بن منغايا، الإمام الكبير فقيه الأندلس، أبو محمد الليثي، البربري، المصمودي، الأندلسي، القرطبي"[2].

طلب يحيى بن يحيى العلم في الأندلس عند زياد بن عبد الرحمن راوية مالك، ثم رحل إلى المشرق، فأدرك مالكًا بالمدينة، وسمع منه، ثم سمع بمكة، ثم بمصر، ثم قدم الأندلس، فعادت الفتيا بعد عيسى بن دينار إلى قوله ورأيه[3]. وكانت رحلته للمشرق "وهو ابن ثمان وعشرين سنة"[4].

"وكان سبب طلب يحيى بن يحيى العلم أنه كان يمرّ بزياد[5]، وهو يقول على أصحابه، فيميل إليه ويقعد عنده، فأعجبه ذلك زيادًا، وأدناه يومًا... واجتهد في تعليمه حتى برع تلاميذه، ثم قال له زياد بعد مدّة: إنّ الرجال الذين حملنا العلم عنهم يُدفنون، وعجز بك أن تروي عمن دونهم فخرج يحيى... فحج وسمع مالكًا والليث..."[6].

اتّسمَ يحيى بن يحيى بالعقل والفهم، واختصّه الخليفة عبد الرحمن بن الحكم بقرب المجلس والمشاورة، وذكر الخشني أن يحيى بن يحيى "كان عند مالك في بعض الأيام، ومعه جملة من الناس، فخطر بالفيل على باب مالك، فخرج كل من كان في مجلس مالك رَحِمَهُ اللَّهُ لرؤيته، وقعد يحيى في موضعه ولم يخفّ فيمن خفّ، وأعجب ذلك مالكًا وسأله من هو؟ وأين بلده؟ فأعلمه، ولم يزل له بعد ذلك مكرمًا ولمكانته مُدْنيًا"[7].

=

علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى: 1420هـ، 1999م.

(1) تاريخ علماء الأندلس: 431.

(2) سير أعلام النبلاء: 200/9.

(3)) أخبار الفقهاء والمحدثين: 261.

(4) بغية الملتمس: ص: 510.

(5) هو زياد بن عبد الرحمن اللخمي، المعروف بشبطون.

(6) ترتيب المدارك: 535/1.

(7) أخبار الفقهاء والمحدثين: ص: 270، 274.

واشتُهر يحيى بن يحيى بعاقل الأندلس، فقد قال محمد بن عمر بن لبابة: "فقيه الأندلس عيسى بن دينار وعالمها: عبد الملك بن حبيب، وعاقلها يحيى بن يحيى"(1).

قال ابن وضاح: كان يحيى بن يحيى قد أخذ في نفسه وهيئته ومقعده مأخذ مالك، وكان مهيبًا موقرًا، وكان إذا قعد مقعد السماع لم يُسأل عن غيره..."(2).

وقال ابن الفرضي: "وكان أحمد بن خالد يقول: لم يُعطَ أحد من أهل العلم بالأندلس منذ دخلها الإسلام من الحظوة وعظم القدر وجلالة الذكر ما أُعطيه يحيى بن يحيى، وسمع منه مشايخ الأندلس في وقته، وكان آخر من حدث عنه ابنه عبيد الله بن يحيى"(3).

هذا وقد اتُّهِمَ بأنه غلطَ في روايته لموطأ مالك في ثلاثمائة موضع، وذلك غير صحيح فقد تعقّبها محمد بن وضاح فوجدها في ستة وثلاثين موضعًا فقط. ذكر الخشني عن يعلى بن سعيد أنه قال: "حصّل محمد بن وضاح ذلك الغلط كله فأصابه ستة وثلاثين موضعًا"(4). وذكرها الخشني كاملة.

وقد تعرّض يحيى بن يحيى إلى محنة جعلته يخرج إلى طليلطة، فبقي بها إلى أن كتب الأمير له كتابًا في الرجوع إلى وطنه، وبذل له الأمان، فعاد ولم يزل تحت كرامته بقية أيامه، ثم انصرف إلى قرطبة وامتدّت أيامه بها إلى أن توفاه الله تعالى(5).

قال الخشني: "قال القاضي محمد بن عبد الله: إنه توفي في جمادى الآخرة سنة 234هـ، ودفن بمقبرة بني عباس، وهو ابن اثنتين وثمانين سنة"(6).

---

(1) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: 145/6. تأليف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، (608-681هـ) حققه: الدكتور إحسان عباس. دار صادر، بيروت. دط. دت.
(2) أخبار الفقهاء والمحدثين، ص: 270،271.
(3) تاريخ علماء الأندلس: 432.
(4) انظر: أخبار الفقهاء والمحدثين: 262-270.
(5) ترتيب المدارك: 545/1، 546.
(6) أخبار الفقهاء والمحدثين: ص: 279.

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال الضبي: "من أكابر أصحاب مالك بن أنس"[1].

وقال ابن حجر: "صدوق، فقيه، قليل الحديث، وله أوهام"[2].

وقال الذهبي: "الإمام، أبو محمد البربري، المصمودي"، وقال: "وكان أحمد بن خالد بن الحباب يقول: "لم يُعطَ أحد من أهل العلم بالأندلس من الحظوة وعظم القدر وجلالة الذكر ما أعطيه يحيى بن يحيى"[3].

وقال الذهبي: "شيخ الأندلس"[4].

وروى الذهبي: قال ابن عبد البر: "كان يحيى بن يحيى إمام أهل بلده، والمقتدى به منهم، والمنظور إليه، والمعوّل عليه وكان ثقة عاقلًا، حسن الرأي والسمت، يُشَبَّهُ في سمته بسمت مالك، ولم يكن له بصر بالحديث"[5].

وقال ابن الفرضي: "...وكان إمام وقته وواحد بلده، وكان رجلًا عاقلًا"[6].

قال ابن عبد البر في ترجمة ابن شهاب: "لقد حصّلت نقله -يعني نقل يحيى بن يحيى عن مالك- فألفيته من أحسن أصحابه لفظًا، ومن أشدهم تحقيقًا في المواضع التي اختلفت فيها رواة الموطأ؛ إلا أنّ له وهمًا وتصحيفًا في مواضع كثيرة"[7].

وقال ابن فرحون: "وكان يحيى هذا جليل القدر، عالي الدرجة في الحديث"[8].

---

(1) بغية الملتمس: ص: 510.

(2) تقريب التهذيب: ص: 598.

(3) تاريخ الإسلام: 414/17، 415.

(4) المعين في طبقات المحدثين: ص: 92.

(5) تاريخ الإسلام: 416/17.

(6) تاريخ علماء الأندلس: ص: 431.

(7) تهذيب التهذيب: 263/11.

(8) الديباج المذهب، ص: 357.

*** مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام، أبو عبد الله القرشي، من أهل المدينة، (ت 236هـ)**[1].

قال القاضي عياض: "كذا نسبه البخاري وغيره. هو عمّ الزبير بن بكار.

روى عن مالك الموطأ وغير شيء وعرف بصحبته... وكان علّامة قريش في النسب والشعر والخبر، شريفًا معظمًا عند الخاصة والعامة، شاعرًا ظريفًا.

قال الصدفي: مصعب بن عبد الله الزبيري، أبو عبد الله صاحب الأنساب، وصاحب مالك"[2].

وقال الخطيب: "سكن بغداد وحدّث بها"[3].

وقال الزبير بن بكار: "كان وجه قريش مروءة وعلمًا وشرفًا وبيانًا وجاهًا وقدرًا"[4].

قال الذهبي: "روى عنه الشيخان؛ مسلم وأبو داود خارج كتابيهما"[5].

اقتدى مصعب بن عبد الله بالإمام مالك قولًا وفعلًا، وبدى ذلك في موقف له رواه القاضي عياض، قال: "قال ابن خيثمة: قلت لمصعب بن عبد الله: إن هؤلاء يقولون القرآن كلام الله ويقفون؛ فيقولون من قال مخلوق ابتدع، ومن قال غير مخلوق ابتدع، ويحتجون بك، ويزعمون أنك تقول بهذا القول، وأن مالكًا يقوله، فقال: معاذ الله، أما أنا فأقول: كلام الله وأسكت، وقلبي يميل إلى أنه غير مخلوق، ولكني أسكت لأنه بلغني عن مالك أنه يقول: الكلام في الدين كله أكرهه. -ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه- القدر ورأي جهم وكل ما أشبهه. ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل، فأما الكلام في الله

---

(1) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 3/170-172. (طبعة المغرب)، 1/379-381 (طبعة بيروت). الطبقات الكبرى لابن سعد: 7/344. التاريخ الكبير: 7/354. الجرح والتعديل: 8/309. الفهرست لابن النديم: 176. تاريخ بغداد: 13/112-114. تاريخ الإسلام: 17/362-364. تهذيب الكمال: 28/34-39. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 3/1251-1252.

(2) المدارك: 1/379، 380.

(3) تاريخ بغداد: 13/112.

(4) جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 3/1252.

(5) تاريخ الإسلام: 17/ 363.

فأحب إليّ السكوت عن هذه الأشياء؛ لأن أهل بلدنا ينهون عن الكلام إلا فيما تحته عمل، ولقد ناظرني إسحاق بن إسرائيل، فقال: لا أقول كذا ولا كذا، ولا أقول ذلك على الشك، ولكني أسكت كما سكت القوم قبلي..."[1].

وأُثر عنه كذلك أنه قال: "قال لنا أبي: اطلبوا العلم، فإن لم يكن لك مال أكسبك مالًا، وإن يكن لك جمال أجداك جمالًا"[2].

ووصفه ابن النديم بأنه "راوية أديب محدث"[3].

ومن آثاره: "جزء فيه تاريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، وكتاب "النسب الكبير"، و"نسب قريش""[4].

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ ببغداد في شوال[5] سنة ست وثلاثين ومائتين[6].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال يحيى بن معين: "هو ثقة"[7].

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "وكان من علماء الناس بالأنساب وأيام الناس، وما كان فيهم من الحوادث"[8].

قال الذهبي: "صدوق، تُكُلِّمَ فيه، لوقفه في القرآن"[9]. وقال: "يقع حديثه عاليًا في "جزء بيبي"[10] وغيره.

---

(1) ترتيب المدارك: 380/1.

(2) المرجع السابق.

(3) الفهرست: ص: 217.

(4) معجم المؤلفين. تراجم مصنفي الكتب العربية: 292/12. تأليف: عمر رضا كحّالة. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان. دط. دت.

(5) المنتظم: 246/11.

(6) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 121/4.

(7) ترتيب المدارك: 380/1.

(8) الثقات: 175/9.

(9) المغني في الضعفاء: 303/2. تأليف: الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي.

(10) جزء من الأجزاء الحديثية، وهو نوع من أنواع التصنيف في الحديث.

وكان صدوقًا عاليًا إخباريًا كبير المحل" وقال ابن معين، والدارقطني: "ثقة". وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: "مصعب مستثبت"[1].

وذكره اليافعي في وفيات ست وثلاثين ومائتين، فقال: "والحافظ النسابة الإخباري"[2].

وقال ابن حجر: "قال أبو داود: سمعت أحمد يقول مصعب: "ثبت"...وقال أبو زرعة الدمشقي: "لقيته بالعراق، وكان فاضلًا"...وقال مسلمة بن قاسم وأبو بكر بن مردويه: "ثقة"[3].

وقال الذهبي: "كان أديبًا إخباريًا فصيحًا، من نبلاء الرجال وأفرادهم"[4].

قال ابن العماد: "الحافظ، أبو عبد الله الأسدي الزبيري"[5].

*** عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جاهمة بن عباس بن مرداس بن عامر السلمي، من أهل الأندلس (ت 238هـ)**[6].

"ويقال: عبد الملك بن حبيب بن ربيع بن سليمان، ويقال عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن حبيب، أبو مروان السلمي. قيل: مِن أنفُسهم[7]، وقيل من مواليهم. وقيل: إنه من موالي سليم.

---

(1) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: **121/4**.

(2) مرآة الجنان: **116/2**.

(3) تهذيب التهذيب: **148/10**.

(4) تاريخ الإسلام: **17/ 363**.

(5) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: **86/2**.

(6) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **122/4-142** (طبعة المغرب) **30/2-48** (طبعة بيروت). الديباج المذهب: **8/2-15**. أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني: **182-191**. طبقات الفقهاء للشيرازي: **162**. طبقات النحويين واللغويين: **260-261**. تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: **312/1-315**. جذوة المقتبس: **263-265**. تاريخ الإسلام: **257/17-261**. تذكرة الحفاظ: **537/2-538**. تهذيب التهذيب: **390/6-391**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **783/2-786**. وغيرها.

(7) قاله محمد بن حارث الخشني. وأما القول بأنه من مواليهم فهو قول ابن الفرضي. والخشني أقرب لابن حبيب زمنًا. انظر: ترتيب المدارك **31/2**. (محمد بن حارث الخشني ت **361**هـ) (ابن الفرضي، ت **403**هـ).

أصله من طليطلة وانتقل جده سليمان إلى قرطبة، وانتقل أبوه حبيب وإخوته في فتنة الرّبض إلى إلبيرة، ثم انتقل عبد الملك إلى قرطبة، نقله إليها الأمير عبد الرحمن بن الحكم"(1).

طلب عبد الملك العلم عند رجال قرطبة زياد بن عبد الرحمن، والغاز بن قيس وغيرهما ثم رحل إلى المشرق وجمع الدواوين، وكانت رحلته إلى مصر والمدينة والكوفة وغيرها من الأمصار، ولقي الرجال، ولم يدخل الأندلس قبله أحد أكثر رواية منه، وكان مُشاورًا في عهد الخليفة عبد الرحمن بن الحكم مع يحيى بن يحيى الليثي(2).

و"له مؤلفات في الفقه والتواريخ والآداب، كثيرة حسان"(3).

قال الخشني: "قال عمر بن لبابة: "عبد الملك بن حبيب عالم الأندلس، ويحيى بن يحيى عاقلها، وعيسى بن دينار فقيهها".

وقال: "ذكر بعض أهل العلم قال: كان عبد الملك بن حبيب شاعرًا مفلقًا مطبوعًا مجودًا كثير المخاطبة لإخوانه بالشعر"(4).

وقال ابن الفرضي: "كان عبد الملك ابن حبيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ نحويًا عروضيًا شاعرًا حافظًا للأخبار والأنساب والأشعار طويل اللسان متصرفًا في فنون العلوم"(5).

عدّ القاضي عياض له من المؤلفات ما ينيف على ثلاثين مؤلفًا في أجزاء كثيرة جدًا(6).

وقال ابن فرحون: "قال بعضهم: قلت لعبد الملك: كم كُتُبك التي ألّفت؟ قال: ألفُ كتاب وخمسون كتابًا"(7).

---

(1) جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 783/2، 784.

(2) أخبار الفقهاء والمحدثين، للخشني: ص: 182-183. بتصرف يسير.

(3) تاريخ علماء الأندلس: ص: 221.

(4) أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني: ص: 184.

(5) تاريخ علماء الأندلس: 222.

(6) انظر: ترتيب المدارك: 35/2- 36.

(7) الديباج المذهب: 12/2.

وكان تلاميذ عبد الملك لا يُحصَوْنَ كثرة؛ قال المغامي: "لو رأيت ما كان على باب ابن حبيب، لازدريت غيره. ذكر الزبيدي أنه نعي إلى سحنون، فاسترجع وقال: مات عالم الأندلس، بل والله عالم الدنيا"[1].

توفي عبد الملك بن حبيب رَحِمَهُ اللَّهُ في رمضان سنة ثمان وثلاثين ومائتان، بعد ولاية الخليفة محمد بستة أشهر[2]، وكانت وفاته وهو ابن أربع وستين سنة[3]، ووُلد في حياة الإمام مالك بعد السبعين ومائة[4].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال الخشني: "طاف عبد الملك في الأمصار، ولقي الرجال، ولم يدخل قبله الأندلس أحد أكثر رواية منه، وكان حافظًا للرأي حسن القياس"[5].

وقال ابن الفرضي: "ولم يكن لعبد الملك بن حبيب علم بالحديث، ولا كان يعرف صحيحه من سقيمه، وذُكر عنه أنه كان يتساهل، ويحمل على سبيل الإجازة أكثر روايته"[6].

قال القاضي عياض: "وانصرف إلى الأندلس سنة عشرة، وقد جمع علمًا عظيمًا. قال ابن حارث: فنزل بلدة إلبيرة وقد انتشر علمه وروايته، فنقله الأمير عبد الرحمن بن الحكم إلى قرطبة ورتّبه في طبقة المفتين بها، فأقام مع يحيى بن يحيى زعيمها في المشاورة والمناظرة"[7].

وقال ابن حجر: "قال أبو محمد بن حزم: روايته ساقطة، مطرحة... وقال أبو بكر بن أبي شيبة: ضعّفه غير واحد، وبعضهم اتّهمه بالكذب، وفي تاريخ أحمد بن سعيد بن حزم الصدفي توهينه، فإنه كان صحفيًا لا يدري ما الحديث. قلت: هذا

---

(1) ترتيب المدارك: 33/2.

(2) أخبار الفقهاء والمحدثين: ص: 191.

(3) تاريخ علماء الأندلس: ص: 223.

(4) سير أعلام النبلاء: 95/10.

(5) أخبار الفقهاء والمحدثين، ص: 183.

(6) تاريخ علماء الأندلس: ص: 221.

(7) المدارك: 39/2.

القول أعدل ما قيل فيه. فلعله كان يحدث من كتب غيره. وسئل وهب بن مسرّة عن كلام ابن وضاح في عبد الملك بن حبيب، فقال: ما قال فيه خيرًا ولا شرًا، إنما قال: لم يسمع من أسد بن موسى"(1).

قال ابن حجر: عبد الملك بن حبيب القرطبي أحد الأئمة، ومصنف الواضحة، كثير الوهم، صحفي(2).

وقال: "وقد اتهمه (أي ابن القطان الفاسي) في سماعه من أسد بن موسى، وادعى هو الإجازة، ويُقال إن أسد أنكر أن يكون أجاز له، ومن منكراته ما رواه عن أسد بن موسى أنه حدثه عن فضيل بن عياض عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن جابر حديث: **"اعلموا أن الله قد افترض عليكم الجمعة**..الحديث بطوله"(3) قال ابن عبد البر: أفسد عبد الملك إسناده، وإنما رواه أسد بن موسى عن الفضيل بن مرزوق عن الوليد بن بكير عن عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد، فجعل الفضيل بن عياض بدل الفضل بن مرزوق، وأسقط الوليد وعبد الله، وهو ذا فيه ما لا خفاء به، وبالله العصمة. انتهى كلامه"(4).

قال الذهبي: "قال الصدفي في تاريخه: كان كثير الرواية، كثير الجمع. يعتمد على الأخذ بالحديث ولم يكن يميّزه ولا يعرف الرجال، كان فقيهًا في المسائل، وكان يُطعن عليه بكثرة الكتب، وذكر أنه كان يستجيز الأخذ بلا رواية ولا مقابلة، وذُكر أنه أخذ إجازة كثيرة"(5).

وقال ابن فرحون: لم يكن له علم بالحديث، ولا معرفة بصحيحه من سقيمه،

---

(1) تهذيب التهذيب: 390/6.

(2) لسان الميزان: 59/4.

(3) أخرجه ابن ماجة في السنن، برقم: 1081، باب (78) في فرض الجمعة: 343/1، والطبراني في المعجم الأوسط ، برقم: 1261 باب (من اسمه أحمد) 64/2. والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: 2754،باب فضل الجمعة: 423/4. وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده، برقم: 1856، باب (109) مسند جابر: 381/3.

(4) لسان الميزان: 59/4.

(5) تاريخ الإسلام: 17/ 258، 259.

قال بعضهم: رأيته يخرج من الجامع وخلفه نحو ثلاثمائة بين طالب حديث وفرائض وفقه وإعراب، له كتب ألّفها من سماعه في الحديث[1].

قال الذهبي: "تفرّد بالمشيخة بعد يحيى بن يحيى وهو في الحديث ليس بحجة"[2]. وقال: "وله تصانيف عدة مشهورة، ولم يكن بالمتقن للحديث ويقنع بالمناولة..."[3] . وقال أيضًا: "عبد الملك بن حبيب القرطبي الفقيه، كثير الوهم صحفي، وقد اتُّهم"[4].

وقال ابن قطان الفاسي: عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جاهمة بن عباس بن مرداس السلمي، سكن قرطبة وأصله من إلبيرة، متحقق بحفظ مذهب مالك ونصرته والذب عنه، لقي الكبار من أصحابه، ولم يُهدَ في الحديث لرشد، ولا حصّل منه على شيخ مفلح، وقد اتهموه في سماعه من أسد بن موسى وادّعى هو الإجازة، ويُقال إن أسدًا أنكر أن يكون أجازه"[5].

قال التلمساني: "قلت: أما ما ذُكر من عدم معرفته بالحديث فهو غير مسلّم، وقد نقل عنه غير واحد من جهابذة المحدثين، نعمَ لأهل الأندلس غرائب لم يعرفها كثير من المحدثين، حتى إن في شفاء عياض أحاديث لم يعرف أهل المشرق النقّاد مخرجها، مع اعترافهم بجلالة حفاظ الأندلس الذين نقلوها كبقي بن مخلد وابن حبيب وغيرهما على ما هو معلوم، وأما ما ذكر عنه في الإجازة بما في الغرارة، فذلك على مذهب من يرى الإجازة، وهو مذهب مستفيض واعتراض من اعترض عليه إنما هو بناء على القول بمنع الإجازة، فاعلم ذلك والله سبحانه الموفق"[6].

هذا وقد حقق ابن عثيمين الأقوال المذكورة في جرح عبد الملك وتعديله في

---

(1) الديباج المذهب: ص:1/ 154.

(2) العبر: 118/1.

(3) تذكرة الحفاظ: 537/2.

(4) المغني في الضعفاء: 404/2.

(5) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: 634/5.

(6) نفح الطيب: 238/2.

مقدمة تحقيقه لكتاب "تفسير غريب الموطأ" لعبد الملك بن حبيب، وهو تحقيق جيد وازنَ فيه بين الأقوال المتعارضة وعرض رأيه في ذلك(1).

* **عون بن يوسف الخزاعي، أبو محمد، من أهل القيروان. (ت 239هـ)**(2).

كان رجلًا صالحًا ثقة مأمونًا، وله مناقب كثيرة(3).

رحل إلى المدينة بعد وفاة الإمام مالك بسنة، ولقي فيها أربعين رجلًا من معلمي ابن وهب، وتفقه بابن وهب، وسمع من جماعة من أصحاب مالك، وسمع كذلك من جماعة كثيرة من أهل القيروان وتونس والأندلس، ومصر...وقد أكثر في رحلته من لُقيِّ أهل الحديث(4).

أكّد عون بن يوسف سماعه من ابن وهب في جوابه لبكر بن حماد حينما سأله عن ذلك، فقال: "يا بني! أقال فينا أحد شيئًا؟ ثم قال لي: والله ما أحبّ أن يعذّب الله أحدًا من أمة محمد ﷺ بالنار، أبطل الله سعيه وصومه وصلاته وسائر عمله. إن كنت قد أخذت من ابن وهب شيئًا إلا قراءة قرأتها عليه، وقرأ هو عليّ، ولو كانت إجازة لقلت إجازة"(5).

قدّمه ابن الأغلب على فقهاء القيروان في نازلة نزلت، فقال: تقدم يا أبا محمد، فلك السبق والجلالة، ألم يقل مالك كذا؟ ألم يقل؟ وهو يقول: نعم"(6).

---

(1) انظر مقدمة كتاب "تفسير غريب الموطأ، لعبد الملك بن حبيب" تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. انظر ص: 22، وما بعدها.

(2) مصادر الترجمة: أخبار الفقهاء والمحدثين لمحمد الخشني: 261-279. تاريخ علماء الأندلس: 431، 432. ترتيب المدارك: 4/89-92 (طبعة المغرب)، 1/627-630 (طبعة بيروت). طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي: 157. طبقات علماء إفريقية وتونس، لأبي العرب: 188-190. رياض النفوس: 1/385. الحلل السندسية في الأخبار التونسية: 1/785-787. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 2/903-904. وغيرها.

(3) طبقات علماء إفريقية وتونس، لأبي العرب: 188-190.

(4) مدرسة الحديث في القيروان: 2/678، 679.

(5) رياض النفوس: 1/387.

(6) ترتيب المدارك: 1/629.

قال القاضي عياض: "كان ابراهيم بن محمد بن باز يفضّل عون بن يوسف ويذكر دينه، وكان ابن وضاح يفضّله، وكان سحنون يقع فيه ويعيف الأخذ عنه، ويقول: لم يسمع من ابن وهب، وإنما أخذ عنه إجازة. قال ابن وضاح: كان عون والله خيرًا منه، وأتقى لله..."(1).

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ يوم الأحد ليوم مضى من جمادى الأولى سنة تسع وثلاثين ومائتين، وكان مولده سنة خمسين ومائة، وكان موته قبل موت سحنون بسنة(2).

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال أبو العرب: "كان رجلًا صالحًا، ثقة مأمونًا، وله مناقب كثيرة"(3).

وقال القاضي عياض: "كان سحنون يقع فيه ويعيف الأخذ عنه، ويقول: لم يسمع من ابن وهب، وإنما أخذ عنه إجازة"(4).

قال ابن حجر: "ضعّفه الدارقطني"(5).

وقال الذهبي: "الفقيه... روى عنه محمد بن وضاح، وكان يفضّله، ويثني عليه"(6).

وقال الدبّاغ: "كان فقيهًا صالحًا زاهدًا مأمونًا، وكان محدثًا"(7).

---

(1) المرجع السابق: 628/1.

(2) طبقات علماء إفريقية وتونس لأبي العرب: 188.

(3) المرجع السابق: 188-190.

(4) ترتيب المدارك: 628/1.

(5) لسان الميزان: 450/4.

(6) تاريخ الإسلام: 291/17، 292.

(7) معالم الإيمان: 72/2.

*** قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف، أبو رجاء الثقفي، البلخي، البغلاني، من أهل المشرق (ت 240هـ)**[1].

أبو رجاء الثقفي من بغلان، وهي قرية بخراسان، وهو مولى ثقيف، وعداده في أهل بلخ.

كان طريف جدّه مولى الحجاج وخبّازه[2]، "وكان مقدمًا عنده يقعده إذا قعد على كرسي بحذائه، ويبعثه في سفارته إلى عبد الملك بن مروان"[3].

أما قتيبة فقيل: إن هذا لقب له، واسمه هو يحي، وله كثير من جيد الحديث والمسائل عن الإمام مالك رحمهما الله تعالى، وقيل: إنه هو آخر من روى عنه، وأخرج له الشيخان في صحيحيهما أحاديث كثيرة[4]. وكذلك روى له الأئمة الستة في كتبهم، ابن ماجة بواسطة، والخمسة أخذوا عنه بدون واسطة[5].

قال ابن ناصر الدين: "وكان قتيبة فيما قال أحمد بن سنان رجلًا ربعة، أصلع، حلو الوجه، حسن اللحية، حسن الخلق، غنيًا من الأموال، كثير الحديث"[6].

وليَ قتيبةُ القضاء ببغداد، وكان محدّثًا وفقيهًا، فكان الطلاب يأتونه، فيسأله بعضهم سماع الحديث، ويسأله بعضهم الآخر سماع الفقه[7]، و"رحل إليه العلماء من الأقطار، وكان من الأغنياء"[8].

---

(1) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **3/360-362** (طبعة المغرب). **1/521-523** (طبعة بيروت). الطبقات الكبرى لابن سعد: **7/379**. طبقات خليفة: **324**. العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد وغيره، رواية عبد الله بن أحمد: **3/256**. التاريخ الكبير: **7/195**. الجرح والتعديل: **7/140**. الثقات لابن حبان: **9/20**. تاريخ بغداد: **12/464-470**. تهذيب التهذيب: **8/358-361**. طبقات الحفاظ: **195**. إتحاف السالك: **119**، **122**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **2/954-955**. وغيرها.

(2) ترتيب المدارك: **1/523**. بتصرف.

(3) الثقات لابن حبان: **9/20**.

(4) ترتيب المدارك: **1/523**. بتصرف.

(5) إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك: ص: **121**.

(6) المرجع السابق: ص: **120**.

(7) ترتيب المدارك: **1/522**، **523**. بتصرف.

(8) شذرات الذهب: **2/95**.

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ غرة شعبان سنة أربعين ومائتين، وهو ابن اثنتين وتسعين سنة، وكان مولده ببلخ في رجب سنة ثمان وأربعين ومائة(1).

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال القاضي عياض: "أثنى عليه أحمد بن حنبل"، وقال يحيى: "ثقة"(2).

وقال أبو حاتم "ثقة"، وقال عبد الرحمن: "سمعت أبي يقول: حضرت قتيبة بن سعيد ببغداد. وجاء ابن حنبل فسأله عن أحاديث فحدثه بها، ثم جاء ابن أبي شيبة، وابن نمير بالكوفة، فلم يزالا ينتخبان عليه وأنتخب معهما إلى الصبح"(3).

وقال النسائي: "ثقة مأمون"(4). وزاد: "صدوق"(5).

ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "كان من المتقنين في الحديث، والمتبحّرين في السنن وانتحالها"(6).

وقال الذهبي: "البلخي الحافظ"(7). وقال: "محدث خراسان... وكان ثقة عالمًا صاحب حديث ورحلات... قال ابن سيار: وكان ثبتًا صاحب سنة. كتب الحديث عن ثلاث طبقات"(8).

وقال ابن سيار: "ليس أحدٌ من الكبار إلا وقد حمل عنه بالعراق"(9).

وأثبت له الذهبي كثيرًا من علو الإسناد فقال: "وقد كنت عملتُ له ترجمة معها نحوٌ من ثمانين حديثًا من العوالي"(10).

---

(1) ترتيب المدارك: 523/1. بتصرف يسير.

(2) المرجع السابق: 522/1.

(3) الجرح والتعديل: 140/3.

(4) تذكرة الحفاظ: 447/2.

(5) سير أعلام النبلاء: 323/9.

(6) الثقات لابن حبان: 20/9.

(7) دول الإسلام، للذهبي: 1-146/2.

(8) تذكرة الحفاظ: 446/2.

(9) سير أعلام النبلاء: 323/9.

(10) المرجع السابق: 321/9.

وقال ابن ناصر الدين: "كان ثبتًا فيما روى". وقال: "كان من الأعلام الثقات المكثرين الأثبات"[1].

وقال السيوطي: "أحد أئمة الحديث"[2].

قال ابن حجر: "ثقة ثبت من العاشرة"[3].

وقال ابن تغري بردي: "كان إمامًا عالمًا فاضلًا محدثًا، رحل إلى الأمصار وأكثر من السماع وحدث عن مالك بن أنس وغيره"[4].

*** أحمد بن أبي بكر، القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف، أبو مصعب الزهري، من أهل المدينة. (ت 241، وقيل: 242هـ)**[5].

المدني، القاضي، الفقيه، ويُعرف بكنيته[6].

قال مصعب بن عبد الله: "...وهو فقيه أهل المدينة"[7].

وقال ابن أبي خيثمة: "وأبو مصعب ممن حمل العلم، وولاّه عبيد الله بن الحسن قضاء الكوفة، ثم ذُكر أنه ولي قضاء المدينة"[8].

كان فقيهًا متقنًا عالمًا بمذهب أهل المدينة[9]، روى الموطأ عن الإمام مالك،

---

(1) إتحاف السالك: ص: 120.

(2) طبقات الحفاظ: ص: 195.

(3) تقريب التهذيب: ص: 454.

(4) النجوم الزاهرة: 303/2.

(5) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 347/3-349 (طبعة المغرب). 511/1-513 (طبعة بيروت). الديباج المذهب: 140/1-141. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء: 111-112. طبقات الفقهاء للشيرازي: 149. نسب قريش: 272. التاريخ الكبير: 5/2-6. الجرح والتعديل: 43/2. تهذيب الكمال: 278/1-281. تاريخ الإسلام: 153/18-155. تذكرة الحفاظ: 482/2-484. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 192/1-194. وغيرها.

(6) جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 193/1.

(7) ترتيب المدارك: 511/1.

(8) المرجع السابق 512/1.

(9) الثقات لابن حبان: 21/8.

وكان منافحًا عن مذهبه.

قال ابن فرحون: "روي عنه أنه قال: يا أهل المدينة، لا تزالون ظاهرين على أهل العراق ما دمت لكم حيًا"[1]. وكان أبو مصعب "ثقة حجة"[2].

وروى الذهبي عن أبي محمد بن حزم قال: "آخر ما روي عن مالك (موطأ أبي مصعب) و (موطأ أبي حُذافة). وفي هذين الموطأين على سائر الموطآت نحوٌ من مائة حديث زائدة، وهي آخر ما رُوي عن مالك. فهذا دليل على أنه كان يزيد في (الموطأ) أحاديث بلغته فيما بعد، أو كان أغفلها ثم أثبتها. وهكذا يكون العلماء رحمهم الله تعالى"[3].

وقال الدارقطني: "أبو مصعب ثقة في الموطأ"[4]. روى له البخاري في صحيحه[5]، وكذا مسلم[6] والجماعة[7].

قال القاضي عياض: "قال البخاري: ومات سنة اثنتين وأربعين ومائتين بالمدينة، وقال ابن عبد البر وغيره: إحدى وأربعين، قال ابن الجزار: في آخرها، قال الشيرازي: وعاش تسعين سنة"[8].

"كان مولده فيما قيل سنة خمسين ومائة"[9].

---

(1) الديباج المذهب: **140/1**. وذكر الذهبي هذه الرواية في (السير) أنها وردت في طبقات أبي إسحاق. انظر: سير أعلام النبلاء: **600/9**.

(2) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق محمد البجاوي: القسم الأول: ص: **84**.

(3) تاريخ الإسلام، حوادث ووفيات: **18/ 154**.

(4) تذكرة الحفاظ: **483/2**.

(5) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد: **45/1**.

(6) رجال صحيح مسلم: **400/2**، تأليف: أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني أبو بكر.

(7) تهذيب الكمال: **278/1**.

(8) ترتيب المدارك: **512/1**.

(9) إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك، ص: **174**.

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال ابن أبي حاتم: "روى عنه أبي وأبو زرعة وقالا: هو صدوق"[1].

وقال ابن حيان: "من أهل الثقة في الحديث"[2].

وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "كان فقيهًا متقنًا عالمًا بمذهب أهل المدينة"[3].

قال الخليلي: "آخر من روى عن مالك الموطأ من الثقات"[4].

وقال القاضي عياض: "ثقة، لا نعلم أحدًا ذكره إلا بخير"[5].

قال الدارقطني: "أبو مصعب ثقة في الموطأ"[6]. "وقدّمه في الموطأ على يحيى بن بكير[7].

وقال ابن حجر: "قال الزبير بن بكار: مات وهو فقيه أهل المدينة غير مدافع"[8].

*** محمد بن رمح بن المهاجر بن المحرز، أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر التجيبي، مولاهم. من أهل مصر، (ت 242، وقيل: 243، وقيل: 248هـ)**[9].

قال القاضي عياض: "صحبَ مالكًا وسمع الليث والفضيل وابن لهيعة. حدّث

---

(1) الجرح والتعديل: **43/2**.

(2) أخبار القضاة: **258/1**. تأليف: محمد بن خلف بن حيان، المتوفى سنة **306**هـ.

(3) الثقات: **21/8**.

(4) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: **228/1**.

(5) ترتيب المدارك: **512/1**.

(6) تذكرة الحفاظ: **483/1**.

(7) تهذيب التهذيب: **17/1**.

(8) المرجع السابق.

(9) ترتيب المدارك: **377/3-378** (طبعة المغرب). **533/1-534** (طبعة بيروت). التاريخ الأوسط: **265/2**. الجرح والتعديل: **254/7-255**. رجال صحيح مسلم: **177/2**. الجمع بين رجال الصحيحين: **471/2**. تهذيب الكمال: **203/25-206**. تهذيب التهذيب: **164/9-165**. تاريخ الإسلام: **433/18-434**. اللباب في تهذيب الأنساب: **207/1**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **1064/2**. وغيرها.

عنه مسلم، وعلي بن الحسن بن المنذر، وحازم بن يحيى الحلواني، وابن وضاح، والحسن بن سفيان وابن ريان، وغلبت عليه الرواية"[1].

قال الذهبي: "حكى عن مالك بن أنس ولم تقع له عنه رواية... ولم يرحل"[2].

روى عنه المصريون وخلق سواهم[3]، وكان موصوفًا بالإتقان الزائد[4].

وقال: "لم يتّفق لي أن أوردَ ابن رمح في كتاب "تذكرة الحفاظ" فذكرته هنا لجلالته، وأنا أتعجّب من البخاري كيف لم يروِ عنه؟ فهو أهل لذلك؛ بل هو أتقن من قتيبة بن سعيد رحمهما الله تعالى"[5].

وظاهر كلام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ مخالفٌ لكلام القاضي عياض، حيث ذكر عياض صحبة ابن رمح للإمام مالك، ونفى الذهبي رحلته، ويترتب على ذلك أنّ مراد القاضي عياض بالصحبة هو التّمذهُب؛ حيث جرت عادة العلماء وصف المتمذهبين "بأصحاب إمام المذهب". وقد يكون الأمر على خلاف ذلك فيُرجّح قول القاضي عياض، وهذا احتمال ضعيف؛ فإن الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ روى عن ابن رمح روايات كثيرة، كلها عن الليث بن سعد، فلم ترِد له رواية عن الإمام مالك. وذكره ابن القيسراني في كتابه "رجال صحيح مسلم"[6].

وقال النسائي: "لو كان كتب عن مالك لأثبتُّهُ في الطبقة الأولى من أصحابه، يعني لحفظه وإتقانه"[7].

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في شوال سنة اثنتين وأربعين ومائتين، وقيل سنة ثلاث وأربعين ومائتين، وقال الكندي: ثمان وأربعين، وكان مولده سنة اثنتين وخمسين[8].

---

(1) ترتيب المدارك: 533/1.
(2) سير أعلام النبلاء: 641/9.
(3) تاريخ الإسلام: 18/ 433.
(4) المرجع السابق: 18/ 434.
(5) المرجع السابق: 642/9.
(6) رجال صحيح مسلم: 177/2.
(7) سير أعلام النبلاء: 642/9.
(8) ترتيب المدارك: 534/1.

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال القاضي عياض: "وهو ثقة مأمون، قال الكندي: خرّج له مسلم في صحيحه كثيرًا، قال ابن الجيزي: وكان رجلًا صالحًا، أوثق من أبي زرعة، قال ابن ريان: هو ثقة، قال ابن وضاح: هو نعم الشيخ"(1).

وثّقه النسائي، فقال: "ما أخطأ ابن رمح في حديث واحد، ولو كان كتب عن مالك لأثبته في الطبقة الأولى من أصحاب مالك.

وقال أبو سعيد بن يونس المصري: ثقة ثبت، كان أعلم الناس بأخبار بلدنا"(2).

ذكره ابن حبان في "الثقات"(3).

وذكره الذهبي في "طبقات المحدثين" وقال: "ثقة ثبت"(4). ووصفه بالحفظ فقال: "محدث مصر، محمد بن رمح التجيبي، الحافظ، صاحب الليث"(5).

روى ابن حجر عن ابن الجنيد قال: "كان أوثق من ابن زغبة، وقال أبو داود: ثقة، ولم أكتب عنه شيئًا"(6)، وقال ابن حجر: "...أبو عبد الله المصري الحافظ"(7).

وقال المزي: "قال أبو داود: ثقة، ولم أكتب عنه شيئًا"، وقال: "قال ابن ماكولا: "كان ثقة مأمونًا"، وقال: قال أبو سعيد بن يونس: "ثقة ثبت في الحديث، وكان أعلم الناس بأخبار البلد، ووثّقه"(8).

---

(1) المرجع السابق 533/1.

(2) تهذيب الكمال: 205/25. وانظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 1065/2.

(3) الثقات لابن حبان: 97/9.

(4) المعين في طبقات المحدثين للذهبي: ص: 88. تأليف الشيخ العلامة: شيخ الحفاظ علم الرواة والمحدثين، شمس الدين الذهبي، المتوفى سنة 748هـ. تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. دار الفرقان، الطبعة الأولى: 1404هـ، 1984م.

(5) دول الإسلام، للذهبي: 1-2/147. عني بطبعه ونشره: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري. إدارة إحياء التراث الإسلامي، دط. دت.

(6) تهذيب التهذيب: 145/9.

(7) المرجع السابق: 164/9.

(8) تهذيب الكمال: 205/25.

* **زيد بن بشر بن زيد بن عبد الرحمن، أبو بشر الأزدي، ويقال: الحضرمي المالكي**[1] **من أهل إفريقية. (ت 242، ويقال: 243هـ)**[2] .

قال القاضي عياض: "قال الكندي:... أصله من أهل مصر، وعداده في أهل تونس، وبها نزل"[3].

وقال: "كان زيد بن بشر من صليبة الأزد، وكانت أم أبيه مولاة لحضرموت، فأعتق بشرًا عبد الله بن يزيد الحضرمي، ورُبِّيَ زيد بن بشر في حجر ابن لهيعة، وما سمع منه شيئًا"[4].

قال أبو العرب: "...فمرّ بمدينة القيروان وسحنون حينئذ قاضٍ بها، فأتاه زيد فسلّم عليه، ثم لحق بتونس فسكنها وأوطنها"[5].

وقال المالكي: "كان فاضلًا"[6]، وذكر له رواية دلّت على سماحته وحلمه.

وكان سبب خروجه من مصر الفرار من المحنة في العراق فخرج سنة اثنتين وثلاثين ومائتين حين ولاية الأصم الذي أخذ الناس بالمحنة، فاختفى زيد في بيته ثم خرج فارًا[7].

وقد عرف ابن وضاح فضله، فأخرجه للناس فسمعوا منه، وعرفوا مكانته؛ فكان سحنون يقول لابن وضاح: "توجر فيه"[8]. وقال الذهبي عنه: "صاحب حديث"[9].

---

(1) سير أعلام النبلاء: **521/11**.

(2) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **98/4-101** (طبعة المغرب). **9/2-12** (طبعة بيروت). طبقات الفقهاء للشيرازي: **157**. الجرح والتعديل: **557/3**. طبقات علماء إفريقية وتونس لأبي العرب: **226**. الثقات لابن حبان: **251/8**. تاريخ علماء الأندلس: **185/1**. رياض النفوس: **390/1-391**. تاريخ الإسلام: **277/18- 278**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **492/1- 494**. وغيرها.

(3) ترتيب المدارك: **9/2**.

(4) تاريخ الإسلام: **18/ 278**.

(5) طبقات علماء إفريقية وتونس لأبي العرب: **226**.

(6) رياض النفوس: **390/1، 391**.

(7) ترتيب المدارك: **11/1**.

(8) المرجع السابق: **10/2**.

(9) تاريخ الإسلام: **18/ 278**.

توفي زيد رَحِمَهُ اللَّهُ بتونس سنة اثنتين وأربعين ومائتين[1]، وقيل: "توفي في جمادى الأولى سنة ثلاثة وأربعين ومائتين"[2].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال أبو العرب: "وكان فقيهًا ثقة مأمونًا... وكان له فقه وأدب وعقل وصيانة"[3].

وقال محمد بن وضاح: "وكان ثقة الثقات"[4].

وقال ابن أبي حاتم: "سئل أبو زرعة عنه، فقال: "ثقة، رجل صالح عاقل، خرج إلى المغرب فمات هناك"[5].

وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "يُغرب"[6].

وقال الذهبي: "روى عنه أبو زرعة، وقال: "ثقة رجل صالح عاقل"[7].

*** يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم، أبو يوسف الأزدي الجهضمي، مولاهم. من أهل العراق. (ت 246هـ)**[8].

كان يعقوب من حملة العلم، وقيل: إنه لقّن ابنه القاضي أبو عمر حديثًا واحدًا وهو ابن أربع سنين، وولِيَ يعقوب القضاء في المدينة، ثم قدم بغداد وحدّث بها[9].

---

(1) طبقات علماء إفريقية وتونس: ص: **226**.

(2) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: **109/8**.

(3) طبقات علماء إفريقية وتونس: **226**.

(4) ترتيب المدارك: المجلد الثاني: **10/3**.

(5) الجرح والتعديل: **557/3**.

(6) الثقات: **51/8**.

(7) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: **109/8**.

(8) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **15/4-16** (طبعة المغرب). **560/1** (طبعة بيروت). الجرح والتعديل: **204/9**. الثقات لابن حبان: **286/9**. تاريخ بغداد: **275/14- 276**. تاريخ الإسلام: **553/18- 554**. ذيل الكاشف: **310**. تعجيل المنفعة: **384/2**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **1376/3**. وغيرها.

(9) المدارك: **560/1**. بتصرف.

قال الخطيب: "...البصري، مولى آل جرير بن حازم الأزدي"[1].

وقال الخليلي: "تولى قضاء القضاة ببغداد بعد ابن عمه إسماعيل، وكان له معرفة بالحديث، أدرك من شيوخ إسماعيل الكثير"[2].

وكان قد وليَ قبل ذلك القضاء بمدينة الرسول ﷺ، ثم قدم بغداد"[3].

وقال أبو بكر البغدادي: "جمع السنن... وخرّج حديثه جماعة من المتأخرين في الصحيح"[4].

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بفارس وهو يتولى قضاءه سنة ست وأربعين ومائتين"[5].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال ابن أبي حاتم: سألت عنه أبي، فقال: صدوق. كتبت عنه بسامرّاء"[6].

وقال الذهبي: "قال البخاري: "لم نرَ إلا خيرًا"[7]. وقال: "صاحب التصانيف في السنن، الإمام الحافظ، الفقيه الكبير، الثقة، القاضي"[8]. وقال: "كان من أئمة الحديث بالمدينة"[9].

وذكره ابن حبان في الثقات[10].

---

(1) تاريخ بغداد: **275/14**.

(2) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: **608/2**.

(3) تاريخ بغداد: **275/14**.

(4) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: **490/1**. تأليف: محمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر، المتوفى سنة **639**هـ.

(5) تاريخ بغداد: **275/14**.

(6) الجرح والتعديل: **203/9**.

(7) تاريخ الإسلام: **18 554**.

(8) سير أعلام النبلاء: **85/14**.

(9) تاريخ الإسلام: **18/ 555**.

(10) الثقات: **286/9**.

* **أحمد بن صالح، أبو جعفر المصري. من أهل مصر، (ت 248هـ)**[1] .

ذكره القاضي عياض في الطبقة الأولى ممن التزم مذهب مالك، ولم يره. وقال: "يعرف بابن الطبري، كان أبوه من أصحاب ابن الأشعث، من عجم الجند، من أهل طبرستان...أخرج له البخاري في الصحيح، وأحمد بن رشدين، والحسن بن أبي مهران، وأبو داود السجستاني وغيرهم... قال ابن خلاد: هو ممن جمع الأقطار في رحلته؛ اليمن والعراق ومصر.

وتكلّم فيه النسائي، فضعّفه، وكان سبب ذلك أن ابن صالح كان لا يحدث أحدًا حتى يشهد عنده رجلان من المسلمين أنه من أهل الخير والعدالة، فحينئذ كان يحدِّثه ويبذل له علمه على مذهب زائدة وغيره، فدخل عليه النسائي دون إذن ولا معرفة ولا تزكية، فأنكره وأمر بإخراجه"[2].

وقال الذهبي: "قال ابن يونس: كان صالح من أجناد طبرستان، فوُلد له أحمد بمصر في سنة سبعين ومائة... وكان جامعًا يعرف الفقه والحديث والنحو، ويتكلم في حديث الثوري وشعبة والزهري، يدري ذلك"[3].

وقال أبو يعلى: "ورد بغداد، وجالس بها الحفاظ، وكتب عن إمامنا حديثًا ثم رجع إلى مصر فأقام بها، وانتشر عند أهلها علمه[4].

بالغ العلماء في تزكيته والثناء عليه، فقال يعقوب الفسوي: "كتبت عن ألف شيخ

---

(1) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 4/38-41 (طبعة المغرب). 1/580-582 (طبعة بيروت). الديباج المذهب: 1/143-145. التاريخ الكبير: 2/6. معرفة الثقات للعجلي: 1/192. الجرح والتعديل: 2/56. تاريخ بغداد: 5/195-202. الجمع بين رجال الصحيحين: 1/10. طبقات الحنابلة: 1/48-50. تهذيب الكمال: 1/340-354. تاريخ الإسلام: 18/44-50. تذكرة الحفاظ: 2/495-496. ميزان الاعتدال: 1/103-104. تهذيب التهذيب: 1/39-42. النجوم الزاهرة: 2/328. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 1/213-214. وغيرها.

(2) ترتيب المدارك: المجلد الأول: 2/580.

(3) تذكرة الحفاظ: 2/495.

(4) طبقات الحنابلة: 1/48.

وكسر، حجتي فيما بيني وبين الله رجلان؛ أحمد بن صالح وأحمد بن حنبل"[1].

وقال الحافظ ابن وارة: أحمد ببغداد والنفيلي بحرّان، وابن نمير بالكوفة، وأحمد بن صالح بمصر، هؤلاء أركان الدين"[2].

وقال الخطيب: "احتجّ بأحمد جميع الأئمة إلا النسائي، ويقال: كان آفة أحمد الكبر، ونال النسائي منه جفاء في مجلسه، فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما"[3].

وورد عن ابن معين جرح في رجل يدعى "أحمد بن صالح" فظُنّ أنه ابن الطبري. قال ابن حبان: "والذي روى معاوية بن صالح الأشعري عن يحيى بن معين أن أحمد بن صالح كذاب، فإن ذاك أحمد بن صالح الشمومي، شيخ كان بمكة يضع الحديث. سأل معاوية بن صالح يحيى بن معين عنه فأما هذا فإنه مقارن يحيى بن معين في الحفظ والإتقان، كان أحفظ بحديث المصريين والحجازيين من يحيى بن معين"[4].

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذي القعدة سنة ثمان وأربعين ومائتين. وكان مولده سنة اثنتين وسبعين ومائة. قاله الكندي وغيره.

وقال أبو عمر والمقرئ: مولده بمصر سنة سبعين ومائة[5].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال ابن أبي حاتم: "سئل أبي عن أحمد بن صالح المصري، فقال: ثقة"[6].

قال القاضي عياض: "وكان أحمد بن حنبل والبخاري وابن نمير وابن المديني ويحيى وأبو حاتم وغيرهم، يوثّقونه".

وقال يحيى: "هو ثقة"، وقال: "سلوه فإنه ثبت".

---

(1) تذكرة الحفاظ: 2/496.

(2) المرجع: 2/496.

(3) تهذيب التهذيب: 1/36.

(4) الثقات: 8/25، 26.

(5) ترتيب المدارك: 1/582.

(6) الجرح والتعديل: 1/56.

وقال الكندي: "كان فقيهًا نظارًا"[1].

وقال أحمد: "ثبت ثقة، صاحب سنة"، وقال: "هو يفهم حديث المدينة"[2].

وقال الكوفي: "هو ثقة صاحب سنة"[3].

وقال البخاري: ثقة مأمون، ما رأيت أحدًا تكلم فيه بحجة"[4].

وقال محمد بن الحسن فيه: "أحد الأئمة". وقال أبو نعيم: "ما قدم علينا أحد أعلم بحديث الحجاز منه"[5].

وقال أبو داود: "كان يقوّم كلّ لحن في الحديث"[6].

وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "وكان أحمد هذا في الحديث وحفظه ومعرفة التاريخ وأسباب المحدثين عند أهل مصر كأحمد بن حنبل عند أصحابنا بالعراق، ولكنه كان صلفًا تيّاها لا يكاد يعرف أقدار من يختلف إليه"[7].

وقال القاضي أبو الوليد الباجي: "أحمد بن صالح من أئمة المسلمين الحفّاظ المتقنين، لا يؤثر فيه تجريح"[8].

وقال ابن نمير: "حدثنا أحمد بن صالح، وإذا جاوزت الفرات فليس أحد مثله"[9].

وقال القاضي عياض: "قال ابن خلاد:"....تكلّم فيه النسائي فضعّفه"[10].

وقال العقيلي: كان النسائي يصحب قومًا من أهل المدينة ليسوا هناك -أو كما قال- فأبى أحمد أن يأذن له، فلم يرَه، فجمع النسائي أحاديث قد غلط فيها أحمد

---

(1) ترتيب المدارك: **580/1-582**. وانظر: تهذيب التهذيب: **35/1، 35**.

(2) التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي: **325/1**.

(3) تاريخ بغداد: **201/4**.

(4) انظر سير أعلام النبلاء: **134/10**.

(5) تهذيب التهذيب: **35/1**.

(6) تهذيب التهذيب: **35/1**.

(7) الثقات: **25/8**.

(8) التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي: **325/1**.

(9) الجرح والتعديل: **56/2**.

(10) ترتيب المدارك: **581/1**.

فشنّع بها، ولم يضر ذلك أحمد شيئًا هو إمام ثقة"(1).

وقال أحمد العجلي: "ثقة صاحب سنة"(2).

وقال أبو يعلى: "كان أحد حفاظ الأثر، عالمًا بعلل الحديث، بصيرًا باختلافه"(3).

وقال الذهبي: "الإمام الحافظ، أبو جعفر الطبري، ثم المصري، أحد الأعلام... حجة ثبت"(4).

وقال في التاريخ: "الحافظ، أحد أركان العلم والحفظ"(5).

وقال السيوطي: "أحد الحفاظ المبرّزين، والأئمة المذكورين"، وقال: "قال الفضل بن دكين: ما قدم علينا أحد أعلم بحديث أهل الحجاز منه". وقال: "قال أحمد: هو أعرف الناس بأحاديث ابن شهاب"(6).

*** عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد، أبو عبد الله، من أهل مصر. (ت 249، وقيل: 248هـ)**(7).

قال القاضي عياض: "مولى خالد بن ثابت الفهمي ثم الكتاني، وجدّه الليث، إمامّ مصر في وقته، وابنه شعيب من فقهائها. ذكر عبدَ الملك هذا ابنُ دليم وابنُ حارث في هذه الطبقة من المالكية. وقال الكندي: كان فقيهًا، وكان عسيرًا في

---

(1) التعديل والتجريح: 325/1.

(2) المرجع السابق. وانظر: تاريخ الثقات للإمام أحمد العجلي: ص: 48،

(3) طبقات الحنابلة: 48/1. تأليف القاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى. وقف على طبعه وصححه: محمد حامد الفقي. 1371هـ، 1952م. مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.

(4) تذكرة الحفاظ: 495/2.

(5) تاريخ الإسلام: 18/ 44.

(6) طبقات الحفاظ: ص: 216.

(7) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 170/4 (طبعة المغرب). 75/2 (طبعة بيروت). التاريخ الأوسط: 272/2. الجرح والتعديل: 354/5. رجال صحيح مسلم: 435/1. الجمع بين رجال الصحيحين: 317/1. تهذيب الكمال: 329/18-331. تاريخ الإسلام: 335/18. تهذيب التهذيب: 398/6. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 788/2-7789. وغيرها.

الحديث"[1]. أخرج له مسلم في صحيحه[2].

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة تسع وأربعين[3] ومائتين، وقيل: ثمان وأربعين[4]. وقال ابن يونس: "في ذي الحجة"[5]. من هذه السنة.

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال النسائي: "ثقة"[6]، وقال ابن أبي حاتم: "سئل أبي عنه فقال: صدوق"[7].

قال ابن حجر: "قال النسائي ثقة، قلت: كان حديثيًا فقيهًا عسرًا في الحديث ممتنعًا"[8].

*** محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعية بن أبي زرعة، أبو عبد الله الزهري، مولاهم، المعروف بالبرقي. من أهل مصر. (ت 249هـ)**[9].

هو "مولى بني زهرة. كان من أصحاب الحديث والفهم، والرواية أغلب عليه، وبيته بمصر بيت علم، وله تأليف في "مختصر ابن عبد الحكم الصغير"، زاد فيه اختلاف فقهاء الأمصار، وكتاب في التاريخ وفي الطبقات وفي رجال الموطأ، وفي

(1) ترتيب المدارك: **75/2**.
(2) تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم، وما انفرد كل واحد منهما: **169/1**. تأليف: محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري الحاكم. أبو عبد الله. المتوفى سنة **405**هـ. مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان، بيروت. **1407**هـ. الطبعة الأولى، تحقيق: كمال يوسف الحوت.
(3) التاريخ الأوسط: **388/2**. تأليف: الإمام محمد بن إبراهيم بن إسماعيل البخاري الجعفي، المتوفى سنة **256**هـ، دار الوعي، ومكتبة دار التراث، حلب، القاهرة. الطبعة الأولى: **1397**هـ **1977**. تحقيق محمود إبراهيم زايد.
(4) ترتيب المدارك: **75/2**.
(5) تهذيب التهذيب: **354/6**.
(6) تسمية الشيوخ، للنسائي: **83/1**.
(7) الجرح والتعديل: **354/5**.
(8) تهذيب التهذيب: **354/6**.
(9) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **180/4- 182** (طبعة المغرب). **83/2- 85** (طبعة بيروت). الديباج المذهب: **167/2- 168**. الجرح والتعديل: **301/7**. تهذيب الكمال: **503/25-504**. تاريخ الإسلام: **444/18-445**. تذكرة الحفاظ: **569/2- 570**. تهذيب التهذيب: **263/9**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **1116/3-1117**. وغيرها.

غريبه"[1]. وله أيضًا كتاب "الضعفاء" ذكره الذهبي[2]. و"حدث بكتاب المغازي عن عبد الملك بن هشام"[3].

ذكر ابن حجر اسم جدّه فقال: "جدّه الأعلى (سعية) بسكون المهملة وفتح التحتانية، ثم هاء، ضبطه ابن ماكولا"[4].

كان محمد بن عبد الله حافظًا[5]. "نُسبَ إلى جده، قيل له: البرقي، لأنه كان يتجر هو وأخوه إلى برقة"[6].

قال الذهبي: "وتكلّم في الجرح والتعديل، وأخذ عن يحيى بن معين، وغيره"[7]. ونسبَ إليه كتاب "الضعفاء"[8].

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في جمادى الآخرة[9] سنة تسع وأربعين ومائتين[10].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال أبو جعفر العقيلي: "محمد بن عبد الله البرقي وأخوته كلهم ثقات، ما بهم من بأس، من بيت علم وخير"[11].

قال ابن حجر: "قال النسائي: لا بأس به، وقال ابن يونس: كان ثقة، حدّث بكتاب المغازي عن عبد الملك بن هشام"[12]. وقال في "التقريب": "ثقة من الحادية

---

(1) ترتيب المدارك: 83/2.

(2) تذكرة الحفاظ: 569/2.

(3) تهذيب التهذيب: 234/9.

(4) المرجع السابق: 235/9.

(5) تذكرة الحفاظ: 569/2.

(6) تهذيب التهذيب: 234/9.

(7) تاريخ الإسلام: 444/18.

(8) تذكرة الحفاظ: 569/2.

(9) تهذيب التهذيب: 235/9.

(10) ترتيب المدارك: 83/2.

(11) جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 1117/3.

(12) تهذيب التهذيب: 235/9.

عشرة"[1].

وصفه الذهبي بالحفظ، فقال: "أبو عبد الله بن البرقي المصري الحافظ"[2].

وقال في "التذكرة": "الحافظ العالم"[3].

ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وسكت عنه[4].

وقال الذهبي: "تكلّم في الجرح والتعديل، وأخذ عن يحيى بن معين وغيره"[5]، وقال: "الحافظ العالم"، وقال: قال ابن يونس: "ثقة"[6].

ثالثًا: التعريف بأعلام الطبقة الثالثة (وفيات: 250-270هـ):

*** أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح، أبو الطاهر الأموي، من أهل مصر. (ت 250، وقيل: 253هـ)**[7].

قال القاضي عياض: "مولى عتبة بن أبي سفيان، وقيل مولى فيصل[8] مولى عتبة، وكان سرح جدّه أندلسيًا. طباخًا. سكن أسيوط"[9].

وقال ابن حبان: "مولى بني أمية"[10].

---

(1) تقريب التهذيب: ص: 488. للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، المولود سنة: 773، المتوفى سنة 852.

(2) تاريخ الإسلام: 18/ 444.

(3) تذكرة الحفاظ: 569/2.

(4) الجرح والتعديل: 301/7

(5) تاريخ الإسلام: 18/ 444.

(6) تذكرة الحفاظ: 569/2.

(7) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 173/4-174 (طبعة المغرب)، 77/2-78 (طبعة بيروت). الديباج المذهب: 166/1-167. الكنى والأسماء لمسلم: 461/1. الجرح والتعديل: 65/2. الولاة والقضاة: 398. الثقات لابن حبان: 29/8. الجمع بين رجال الصحيحين: 14/1. تهذيب الكمال: 415/1-417. تاريخ الإسلام: 58/18-59. تهذيب التهذيب: 64/1. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 238/1-239. وغيرها.

(8) هكذا كتبت، والصحيح: مولى نهيك مولى عتبة المصري. انظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 238/1.

(9) ترتيب المدارك: 77/2.

(10) الثقات لابن حبان: 29/8.

وقال ابن فرحون: "من الطبقة الثانية من أهل العراق ثم من أهل مصر..."(1).

وقال ابن أبي دليم: "هو من متقدمي هذه الطبقة"(2).

و"قال الكندي: كان أبو الطاهر فقيهًا، وكان موضحًا كله، وشرح موطأ عبد الله بن وهب"(3).

ذكره ابن الجوزي فقال: "كان من الصالحين الأثبات"(4)، و"غلب عليه الحديث"(5).

أخرج له مسلم في صحيحه(6)، وروى عنه أبو داود والنسائي وابن ماجة(7).

وتوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة خمسين ومائتين، وقيل سنة ثلاث وخمسين، مولده سنة تسعين ومائة"(8).

<u>مكانته جرحًا وتعديلاً:</u>

قال ابن أبي حاتم: "سئل أبي عنه فقال: لا بأس به"(9).

وقال ابن أبي دليم: "هو من متقدمي هذه الطبقة، وكان ثقة"(10).

وقال القاضي عياض: "قال الكندي: كان فقيهًا شرح موطأ ابن وهب"(11).

وقال ابن الجوزي: "كان فقيهًا... وكان من الصالحين الأثبات"(12).

---

(1) الديباج المذهب: **166/2**.

(2) ترتيب المدارك: **87/2**.

(3) المرجع السابق: **78/2**.

(4) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج بن الجوزي: **36/12**.

(5) جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **238/1**.

(6) رجال صحيح مسلم: **33/1**.

(7) الكاشف للذهبي: **200/1**.

(8) ترتيب المدارك: **78/2**.

(9) الجرح والتعديل: **1-1/95**.

(10) ترتيب المدارك: **78/2**.

(11) المرجع السابق**77/2**.

(12) المنتظم: **36/12**.

وذكره ابن حبان في "الثقات"(1).

وقال الذهبي: "الحافظ الفقيه، مصنف شرح الموطأ، كان من كبار العلماء له حديث"(2)، وقال: "وكان من جلّة العلماء"، وقال: "تفرّد عن ابن وهب بحديث"(3). وأخرج له الإمام مسلم في صحيحه"(4).

قال ابن حجر: "قال النسائي: "ثقة"، وقال ابن قديد: "كان ثقة ثبتًا صالحًا" وقال ابن يونس: "كان فقيهًا من الصالحين الأثبات(5).

وقال ابن حجر في "التقريب": "ثقة من العاشرة"(6).

وقال السيوطي: "وكان ثقة فهمًا من الصالحين الأثبات"(7).

*** الحارث بن مسكين بن محمد بن يوسف، أبو عمر، من أهل مصر. (ت 250هـ، وقيل: 248هـ)**(8) .

هو مولى محمد بن زياد بن عبد العزيز بن مروان، حدّث ببغداد ومصر، وكان ثقة في الحديث ثبتًا.

قال ابن الجوزي: "حمله المأمون مع من حمل من مصر إلى بغداد في محنة القرآن، فسُجن فأقام في السجن إلى أن وليَ المتوكّل، فأطلق المسجونين في ذلك، وأطلقه وولاه قضاء مصر"(9).

---

(1) الثقات: 29/8.

(2) تذكرة الحفاظ: 504/2.

(3) تاريخ الإسلام: 18/ 59.

(4) التعديل والتجريح: 333/1.

(5) تهذيب التهذيب: 56/1.

(6) تقريب التهذيب: 83.

(7) طبقات الحفاظ، ص: 219.

(8) مصادر الترجمة: المدارك: 569/1-577 (طبعة بيروت). الديباج المذهب: 339/1-340. التاريخ الأوسط: 361/2. أخبار القضاة: 240/3-241. الجرح والتعديل: 90/3. تاريخ بغداد: 216/8-218. تهذيب الكمال: 281/5-285. تاريخ الإسلام: 210/18-215. تذكرة الحفاظ: 514/2-515. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 385/1-387. وغيرها.

(9) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: 38/12.

كان الحارث عدلًا في قضائه، محمودًا في سيرته، وَلِيَ قضاء مصر سنة سبع وثلاثين في جمادى الأولى، ولاه المتوكّل، وجاءه كتابه وهو في الإسكندرية، فلما قرأه امتنع من الولاية فأجبره أصحابُه وشرطوا عونهم له، فتولى القضاء سبع سنين[1]، ثم إنه استعفى منه سنة خمس وأربعين ومائتين فصُرف عنه[2].

قال ابن خلّكان: "روى عنه كافة المصريين"[3].

وقال الذهبي: كان مع تبحّره في العلم قوّالًا للحق عديم النظير[4].

وتوفي الحارث رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليلة الأحد لثلاث بقين من شهر ربيع الأول سنة خمسين ومائتين. وقيل: سنة ثمان وأربعين، والأول الصواب. وسِنُّهُ خمس وتسعون. وصلى عليه أمير مصر. وكان مولده سنة أربع وخمسين، وقيل سنة ست وخمسين ومائة[5].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال ابن أبي حاتم: "سئل أبي عنه فقال: صدوق"[6].

وقال القاضي عياض: "قال يحيى بن معين: "لا بأس به"، وقال ابن وضاح: "هو ثقة الثقات"، وقال الخطيب: "ثقة في الحديث ثبتًا"[7]، وقال النسائي: "الحارث بن مسكين، ثقة مأمون"[8].

وقال الذهبي: "سئل عنه أحمد بن حنبل، فقال فيه قولًا جميلًا"[9].

---

(1) ترتيب المدارك: 569/1، 570 بتصرف.

(2) تاريخ بغداد: 216/8.

(3) وفيات الأعيان: 56/2.

(4) تاريخ الإسلام، 212/18.

(5) ترتيب المدارك: 577/1.

(6) الجرح والتعديل: 90/3.

(7) تاريخ بغداد: 212/8.

(8) ترتيب المدارك: 569/1.

(9) تاريخ الإسلام، 211/18.

وقال ابن الجوزي: "وكان ثقة صدوقًا فقيهًا على مذهب مالك"(1).

وقال ابن حجر: "ثقة فقيه من العاشرة"(2).

قال المزي: "سئل أحمد بن حنبل عن الحارث بن مسكين، قاضي مصر، فقال فيه قولًا جميلًا، وقال: ما بلغني عنه إلا خيرًا". وقال: "قال إبراهيم بن عبيد الله بن الجنيد عن يحيى بن معين: لا بأس به". وقال: قال أبو زكريا: "الحارث بن مسكين خير من أصبغ بن الفرج، وأفضل من عبد الله بن صالح كاتب الليث"(3).

*** الزبير بن بكار بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام أبو عبد الله القرشي، من أهل المدينة (ت 256هـ)(4).**

الأسدي، المدني، القاضي(5). يكنى أبا عبد الرحمن، وكان عالمًا بالأنساب(6).

قال الخطيب: "كان ثقة ثبتًا، عالمًا بالنسب، عارفًا بأخبار المتقدمين، ومآثر الماضين"(7).

وقال الذهبي: "من أوعية العلم"(8).

وقال القاضي عياض: "قال ابن أبي خيثمة: (سمعت عمّه مصعب بن عبد الله غير مرة يقول: لي بالمدينة ابن أخ إن بلغ أحدٌ منّا فسيبلغ، يعنيه). كان الزبير علامة قريش في وقته في الحديث والفقه والأدب والشعر والخبر والنسب. وهذا الباب هو

---

(1) المنتظم: 37/12.

(2) تقريب التهذيب: ص: 148.

(3) تهذيب الكمال: 362/2.

(4) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 352/3 (طبعة المغرب)، 514/1 (طبعة بيروت). الديباج المذهب: 371/1. أخبار القضاة لوكيع: 269/1. الجرح والتعديل: 585/3. تاريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البغوي: 84. الثقات: 257/8. تاريخ بغداد: 467/8-471. تهذيب الكمال: 293/9. موضح أوهام الجمع والتفريق: 113/2-114. تاريخ الإسلام: 137/19-140. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 481/1-482. وغيرها.

(5) جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، 481/1.

(6) الثقات، لابن حبان: 257/8.

(7) طبقات الحفاظ: 231.

(8) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 66/2..

الغالب عليه..."[1].

قال ابن تغري بردي: "قدم بغداد وحدّث بها"[2].

وقال اليافعي: "صنّف الكتب النافعة، منها كتاب أنساب قريش، جمع فيه شيئًا كثيرًا، وعليه اعتماد الناس في معرفة أنساب القرشيين، وله مصنفات...دلّت على فضله واطّلاعه"[3].

وقد وردت لابن بكار رواية دلّت على شدة إقباله على الكتب وخدمة العلم، وإن كانت رواية ظريفة تبرز الجانب الوجداني في نفوس العلماء، قال الزبير بن بكار: "قالت ابنة أختي لأهلها: خالي خير رجل لأهله، لا يتخذ ضرّة، ولا يشتري جارية، قال: تقول المرأة: والله لهذه الكتب أشدّ عليّ من ثلاث ضرائر"[4].

ذُكرتْ له مؤلفات كثيرة في كتاب "كشف الظنون"[5]، وفي ذيله المسمى "إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون"[6].

قال القاضي عياض: "وليَ قضاء مكة، وبها توفي في ذي الحجة سنة ست وخمسين ومائتين"[7].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال الذهبي: "صدوق، غمزه السليماني"[8].

وذكره ابن حبان في الثقات[9].

---

(1) ترتيب المدارك: **514/1**.

(2) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: **25/3**.

(3) مرآة الجنان، وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان: **167/2**.

(4) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: **111/12**. تأليف: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، المتوفى سنة **597**هـ.

(5) انظر : **179/1**، و **1910/2**.

(6) انظر: **263/4-264**، **275-287**، **314**، **342**، **470**، **607**، **713**.

(7) ترتيب المدارك: **514/1**.

(8) المغني في الضعفاء، للذهبي: **343**.

(9) الثقات: **257/8**.

قال الذهبي: "أحد الأعلام"[1]. وقال: "الإمام الحافظ النسّابة...قال الدارقطني: ثقة، وقال الخطيب: كان ثقة ثبتًا عالمًا بالنسب، وأخبار المتقدمين"[2]. وقال: "ثقة من أوعية العلم، لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليماني، حيث ذكره في عداد من يضع الحديث، وقال مرة: منكر الحديث"[3].

وقال: "العلامة الحافظ، النسابة... وقال أحمد بن علي السليماني الحافظ: منكر الحديث، كذا قال، ولا يدري ما ينطق به"[4].

قال ابن أبي حاتم: "كتب عنه أبي بمكة، ورأيته ولم أكتب عنه"[5].

قال ابن حجر: "ثقة، أخطأ السليماني في تضعيفه"[6].

*** محمد بن سحنون بن سعيد بن حبيب، أبو عبد الله التنوخي، من أهل إفريقية (ت 256هـ)**[7].

اشتُهر محمد بن سحنون بالفقه والحديث، وله مشاركة في سائر الفنون الأخرى، وخاصة علم التاريخ والرجال[8]. فلم "يكن في عصره أحد أجمع لفنون العلم منه، ألّف في جميع ذلك كتبًا كثيرة تنتهي إلى نحو مائتي كتاب في جميع العلوم وفي

---

(1) دول الإسلام: **1-155/2**.

(2) تذكرة الحفاظ: **528/2**.

(3) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: القسم الثاني: ص: **66**.

(4) سير أعلام النبلاء: **224/10، 225**.

(5) المرجع السابق: **585/3**.

(6) تقريب التهذيب: ص: **214**

(7) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **204/4-221** (طبعة المغرب) **104/2-118** (طبعة بيروت). رياض النفوس: **443/1**. الديباج المذهب: **169/2-173**. طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي: **157-158**. أزهار البستان في طبقات الأعيان: **23**. علماء إفريقية وتونس للخشني: **182-1778، 256-296**. رياض النفوس: **443/1-458**. الفهرست لابن النديم: **254، 301**. معالم الإيمان: **122/2-136**. تاريخ الإسلام: **163/20-164**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **1072/2-1074**. وغيرها.

(8) تقديم رياض النفوس: **13/1**م. وهو المسمى برياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم.

المغازي والتواريخ"(1).

قال الذهبي: "فقيه المغرب شيخ المالكية، روى عن أبي مصعب، كان محدثًا بصيرًا بالآثار واسع العلم متحرّيًا متقنًا علاّمة كبير القدر"(2).

وكان لأبيه سحنون بن سعيد -رحمهما الله تعالى- نظرة في ابنه محمد وفراسة، كشفت له عن مستقبل طيب وشأن عظيم، فقال: "ما أشبِّهُهُ إلا بأشهب"(3). ولذا هيّأ الأسلوب التعليمي الأمثل الذي يأخذ بيده لتحقيق ذلك التفاؤل، فقال لمؤدبه: "لا تؤدبه إلا بالمدح ولطيف الكلام، ليس هو ممن يؤدّب بالضرب والتعنيف، واتركه على نحلتي فإني أرجو أن يكون نسيج وحده، وفريد أهل زمانه..."(4).

وقال سحنون: "ما غُبِنتُ في ابني محمد إلا أني أخاف أن يكون عمره قصيرًا"(5).

وهذا القول أيضًا كان فراسة منه فقد توفي ابن سحنون عن عمر يناهز أربعة وخمسين عامًا. وقال أبو العرب: "مات ابن ثمان وخمسين سنة"(6).

وكان حِرْصُ سحنون بن سعيد على تعليم ابنه بالغًا، فقد كان يوصيه على الاجتهاد في تحصيل العلم، ومن ذلك ما ذكره المالكي أنه "لما عزم على الرحلة (أي ابن سحنون) قال له والده: إنك تقدُم على بلدان -سمّاها- إلى أن تقدم إلى مكة، فاجْهَدْ جهدك، فإن وجدت عند أحد من أهل هذه البلدان مسألة خرجت من دماغ مالك بن أنس وليس عند شيخك -يعني نفسه- أصْلَها فاعلم أن شيخك كان مفرطًا"(7).

هذا وقد عدّ القاضي عياض له ما ينيف على ستة وعشرين فنًا من فنون العلم،

---

(1) المرجع السابق: 443/1.

(2) سير أعلام النبلاء: 466/10، 467.

(3) رياض النفوس: 443/1.

(4) المرجع السابق: 443/1، 445.

(5) ترتيب المدارك: 104/2، 105.

(6) سير أعلام النبلاء: 468/10.

(7) رياض النفوس: 444/1.

جاءت في نحو مائتي كتاب[1]. وذكر بعضًا من أوصافه عن ابن الجزّار، قال: "كان ابن سحنون إمام عصره في مذهب أهل المدينة بالمغرب جامعًا لِخلالٍ قلّ ما اجتمعت في غيره من الفقه البارع والعلم بالأثر والجدل والحديث والذبّ عن مذهب أهل الحجاز، سمحًا بماله، كريمًا في معاشرته، نفّاعًا للناس، مُطاعًا، جوادًا بماله وجاهه. وجيهًا عند الملوك والعامة. جيد النظر في الملمات"[2].

قال القاضي عياض: "توفي محمد بن سحنون رحمه الله ورضي عنه بالساحل، سنة ست وخمسين ومائتين بعد موت أبيه بست عشر سنة، وكانت وفاته بالساحل، وجيء به إلى القيروان، فدفن بها، وسِنُّهُ أربع وخمسون سنة. مولده سنة اثنتين ومائتين، فيما قاله أبو العرب، وقال ابن حارث: مولده على رأس المائتين"[3].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

روى القاضي عياض عن أبي العرب قال: "وكان إمامًا في الفقه، ثقة،...عالمًا بالآثار، صحيح الكتاب، لم يكن في عصره أحذق بفنون العلم منه فيما علمت"...قيل لعيسى بن مسكين: "من رأيت في العلم؟ قال: محمد بن سحنون"... قال ابن حارث: "كان من الحفاظ المتقدمين المناظرين المتصرفين، وكان كثير الكتب غزير التأليف"[4].

وقال أبو العرب: ألّف في جميع ذلك كتبًا كثيرة تنتهي إلى نحو مائتي كتاب في جميع العلوم وفي المغازي والتواريخ"[5].

وقال عيسى بن مسكين: "خير من رأيت محمد بن سحنون، كان جامعًا لخصال من الخير، منها: العلم والورع ومعرفة الأثر، وكثرة الإيثار، والتفقّد للإخوان"[6].

---

(1) ترتيب المدارك: 106/2، 107.

(2) المرجع السابق: 105/2.

(3) المرجع السابق:116/2، 117.

(4) المرجع السابق 104/2، 105.

(5) رياض النفوس: 443/1.

(6) معالم الإيمان: 123/2.

وقال ابن فرحون: "كان عالمًا بالآثار، صحيح الكتاب"(1).

قال الذهبي: "الحافظ، أبو عبد الله"(2). وقال: "كان محدثًا بصيرًا بالآثار، واسع العلم متحريًا متقنًا، علامة كبير القدر"(3).

وقال ابن حجر: "ثقة معروف... من كبار العلماء بالمغرب"(4).

* **يحيى بن إبراهيم بن مزين، أبو زكريا، من أهل الأندلس. (ت 259هـ)**(5).

هو مولى رملة بنت عثمان بن عفان رضي الله عنهما، وأصله طليطلي.

روى عن أهل بلده، ثم رحل إلى المشرق، فلقي كبار أصحاب مالك، فروى الموطأ عن مطرف بن عبد الله وعن حبيب كاتب مالك، ثم رحل إلى العراق ومصر وسمع أيضًا من كبار أصحاب مالك(6).

قال الحميدي: "سمع جماعة من أصحاب مالك وتفقه عليهم"(7).

وكان قد وليَ قضاء طليطلة ثم "انتقل إلى قرطبة عند ثورة أهل طليلطة، فأقطعه الأمير قطائع شريفة، وابتنى له دارًا ووصله صلة جزلة.

وقيل: بل طالبه أهل طليطلة، ونالوا منه، فخرج عنهم بأهله وولده، ثم التفت إلى طليطلة، وقال: ما أقراك لظالم وأطردك لمؤمن!"(8).

وكان ابن مزين مشاورًا مع العتبي وابن خالد ونظرائهم، وله حظ من علم العربية، وألف كتبًا حسانًا، منها: كتاب "تفسير الموطأ" و "تسمية الرجال المذكورين

(1) الديباج المذهب: 169/2.
(2) تاريخ الإسلام20/ 163.
(3) سير أعلام النبلاء: 467/10.
(4) لسان الميزان: 260/5.
(5) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 238/4-239 (طبعة المغرب). 132/2-134 (طبعة بيروت). الديباج المذهب: 361/2. أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني: 282-2184. تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: 432-433. تاريخ الإسلام: 367/19-368. تاريخ التراث العربي: 157/3/1. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 1331/3.
(6) تاريخ علماء الأندلس: ص: 432. بتصرف.
(7) جذوة المقتبس: ص: 373.
(8) ترتيب المدارك: 132/2، 133.

فيه"، وكتاب استقصى فيه علل الموطأ، سماه كتاب "المستقصية"، وكتاب في "فضائل العلم"، و "فضائل القرآن"[1].

توفي رَحِمَهُ اللهُ في جمادى الآخرة، سنة تسع وخمسين ومائتين[2]. وقيل سنة تسعين ومائتين[3].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال الخشني: "كان يحيى بن إبراهيم بن مزين قليل الرواية، متقن الحفظ لما روي، ولم يكن بالأندلس أحفظ لموطأ مالك ومعانيه من يحيى بن إبراهيم بن مزين"[4].

وقال ابن الفرضي: "كان حافظًا للموطأ فقيهًا فيه... ولم يكن عنده علم بالحديث"[5].

وقال القاضي عياض: "قال أحمد بن عبد البر: كان شيخًا ذا وقار وسمت حسن...كان جميع شيوخنا يصفونه بالفضل والنزاهة والدين والحفظ ومعرفة مذهب أهل المدينة، وكان يحفظ الموطأ، وكتبه حفظًا، ويتقن ضبطها. وقال ابن لبابة: أفقه من رأيت في علم مالك وأصحابه يحيى ابن مزين...كان قليل الرواية متقن الحفظ، جيد العقل حصينه"[6].

وقال الحميدي: "فقيه مشهور"[7].

---

(1) تاريخ علماء الأندلس: ص: 432، 433. بتصرف.

(2) ترتيب المدارك: 134/2. وانظر: هدية العارفين: 516/6. وجاء في أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني أنه توفي سنة 290. وأراه خطأ مطبعي. انظر: ص: 286. لإجماع المؤرخين على السنة المذكورة أعلاه. وفي تاريخ ابن الفرضي، جاءت صياغة سنة الوفاة خطأ أيضًا فكتبت: "سنة إحدى عشرة وخمسين ومائتين". انظر: ص: 433.

(3) أخبار الفقهاء والمحدثين: 282.

(4) المرجع السابق.

(5) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: ص: 433.

(6) ترتيب المدارك: 133/2.

(7) جذوة المقتبس: ص: 373.

وقال الذهبي: "الفقيه أحد الأعلام بالأندلس". وقال: "لم يكن في الحديث بذاك الحافظ"(1).

*** يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور بن شداد بن هيمان، أبو يوسف، الحافظ السدوسي، من أهل البصرة. (ت 262هـ)**(2).

قال محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة: كنية أبي "أبو الفضل"، وكنية أبيه يعقوب "أبو يوسف". وشيبة بن الصلت، وكنية شيبة "أبو سهل". والصلت بن عصفور، وكنية الصلت: "أبو شيبة"، وعصفور بن شندان، مولى شداد بن هميان السدوسي "(3).

روى القاضي عياض عن ابن كامل الفرضي قال: "وكان من ذوي السند وكثرة الرواية، ويعقوب هذا أحد أئمة المسلمين وأعلام أهل الحديث المسندين "(4).

وقال: "قال أبو بكر الخطيب في "تاريخ البغداديين": ... سكن بغداد، وحدّث بها، وبِسُرَّ من رأى"(5).

وقال الذهبي: "له دنيا واسعة وتجمّل، قال الخطيب نا الأزهري، قال: بلغني أنه كان في منزل يعقوب أربعون لحافًا، أعدّها لمن كان يبيت عنده من الورّاقين الذين يُبيّضون المسند، قال: ولزمه على ما خرج منه عشرة آلاف دينار"(6). وقال السيوطي: "صاحب المسند، الكبير المعلّل، الذي ما صُنّف أحسن منه ولا أطول، ولكنه ما أتمّه"(7).

---

(1) تاريخ الإسلام، 19/ 368.

(2) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 4/150-154 (طبعة المغرب). 2/56-59 (طبعة بيروت). الديباج المذهب: 2/363-364. تاريخ بغداد: 14/281-283. طبقات الحنابلة: 1/416. تاريخ الإسلام: 20/201-203. وتذكرة الحفاظ: 2/577-578. تاريخ التراث العربي: 1/3/278-279. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 3/1378-1380. وغيرها.

(3) تاريخ بغداد: 14/281.

(4) ترتيب المدارك: 2/56.

(5) المرجع السابق: 2/57.

(6) تذكرة الحفاظ، للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي. 2/577.

(7) طبقات الحفاظ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي..

عدّ الذهبي له ثلاث طبقات كَتبَ الحديثَ عنهم[1].

وتوفي رَحِمَهُ اللهُ في ربيع الأول سنة اثنتين وستين ومائتين، مولده سنة اثنتين وثمانين ومائة، مع ابن عبد الحكم في سنة واحدة، وقال ابن عبد البر: سنة أربع وثمانين[2].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

روى القاضي عياض عن ابن كامل الفرضي قال: "وكان من ذوي السند وكثرة الرواية، ويعقوب هذا أحد أئمة المسلمين وأعلام أهل الحديث المسندين... وكان ثقة ... ورماه أحمد بن حنبل بهواء وبدعة".

قال الخطيب: "إنما رماه بذلك لوقوفه في القرآن".

قال ابن كامل: "كان يقف بالقرآن"[3].

قال ابن عبد البر: كان أحد أئمة أهل الحديث، وصنف مسندًا معللا إلا أنه لم يتمّه"[4].

قال ابن تغري بردي: كان إمامًا حافظًا فقيهًا عالمًا"[5].

وقال ابن فرحون: "قال أبو عبد الله الحميدي: لو وُجد كلام يعقوب على أبواب الحمامات للزم أن يُقرأ ويكتب، فكيف وهو يوجد بسند لا مثل له"[6].

وقال الذهبي: "عالم بغداد، يعقوب بن شيبة السدوسي الحافظ"[7]. وقال: "الحافظ الكبير العلامة الثقة"[8]. وقال: "وثّقه الخطيب وغيره، وكان من كبار علماء الحديث"[9].

---

(1) تاريخ الإسلام، 20/ 201، 202.

(2) ترتيب المدارك:2/59.

(3) المرجع السابق:2/57.

(4) المرجع السابق: 2/57.

(5) النجوم الزاهرة: 3/37.

(6) الديباج المذهب: 2/364.

(7) دول الإسلام: 1-2/ 159.

(8) سير أعلام النبلاء: 10/324.

(9) تذكرة الحفاظ: 2/577.

وقال ابن الجوزي: "لا يختلف الناس في ثقته"[1].

*** محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين، أبو عبد الله القرشي، من أهل مصر (ت 268هـ)**[2].

قال القاضي عياض: "هو من أصحاب مالك والليث، وصحب الشافعي وأخذ عنه، وكان أبوه ضمّه إليه، وأمره أن يعوّل عليه، وعلى أشهب... وقال ابن حارث: "كان من العلماء الفقهاء، مبرزًا من أهل النظر والمناظرة والحجة فيما يتكلم فيه ويتقلده من مذهبه، وإليه كانت الرحلة من المغرب في العلم والفقه من الأندلس. قال أبو عمر: كان فقيهًا نبيلًا جليلًا وجيهًا في زمانه... قال الشيرازي: إليه انتهت الرياسة بمصر"[3].

ولمحمد بن عبد الله تواليف حسان كثيرة في فنون عديدة من العلم، والردّ على المخالفين، عدّها القاضي عياض في خمسة عشر مؤلفًا[4]. وأضاف ابن النديم عنوانًا لم يذكره عياض، وهو كتاب "السنن على مذهب الشافعي"[5].

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ثمان وستين ومائتين[6]، وكان مولده سنة اثنتين وثمانين

---

(1) المنتظم: **187/12**.

(2) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **157/4-165** (طبعة المغرب). **62/2-70** (طبعة بيروت). الديباج المذهب: **163/2-165**. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء: **175-176**. طبقات الفقهاء للشيرازي: **99**. الجرح والتعديل: **300/7-301**. تهذيب الكمال: **497/25-500**. تاريخ الإسلام: **168/20-171**. تذكرة الحفاظ: **546/2- 548**. تهذيب التهذيب: **260/9- 262**. تاريخ التراث العربي: **158/3/1- 159**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **1113/3- 1115**. وغيرها.

(3) ترتيب المدارك: **62/2، 63**.

(4) المرجع السابق: **64/2، 65**.

(5) الفهرست: **298/1**.

(6) تذكرة الحفاظ: **546/2**. ذكر القاضي عياض القول بأن وفاته في سنة اثنتين وثمانين ومائتين، ثم قال: "فيأتي على هذا أن سماعه من ابن القاسم كان وهو ابن نحو تسعة أعوام، لأن وفاة ابن القاسم في صفر سنة إحدى وتسعين ومائة. ومن ابن وهب وهو ابن بضعة عشر عامًا رَحِمَهُ اللَّهُ، هذا يضعّف ما تقدم فيما حكى ابن القاسم: قال: "إن قيل محمد لعلم" إذ يبعد أن يقال ذلك لمن هو في هذا السن حمله، ولعل ابن القاسم إنما قاله لأبيه عبد الله. فقد روى عنه كثيرًا ابن أخيهم عبد الحكم". انظر ترتيب المدارك: المجلد الأول: **69/3، 70**.

ومائة[1].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال القاضي عياض: "قال سعيد بن عثمان: محمد بن عبد الحكم ثقة، فاضل عالم"[2].

وقال ابن أبي حاتم: "هو صدوق ثقة، أحد فقهاء مصر، من أصحاب مالك"[3].

وقال القاضي عياض: "قال محمد بن فطيس الأيسري: لقيت في رحلتي نحو مائتي شيخ ما رأيت فيهم مثل محمد بن عبد الحكم"، وقال أبو عمر الصدفي: ورأيت أنا أهل مصر لا يعدلون به أحدًا ويصفونه بالفضل والعلم والتواضع"...قال أبو بكر بن خزيمة:..."فأما الآثار فلم يكن يحفظها"[4].

وقال النسائي: "صدوق ثقة"[5].

وقال الذهبي: "الإمام الحافظ، فقيه عصره"[6]، وقال: قال النسائي: "ثقة" وقال مرة: "لا بأس به"، وقال ابن خزيمة: "ما رأيت في الفقهاء أعلم بأقاويل الصحابة والتابعين منه... أما الإسناد فلم يكن يحفظه"[7].

وقال المزي: "قال النسائي: "ثقة"، وقال في موضع آخر: "صدوق لا بأس به"، وقال في موضع آخر وقد سُئل عنه: "هو أظرف من أن يكذب"، وذُكر في تسمية الفقهاء من أهل مصر، وقال أبو بكر بن خزيمة: "ما رأيت في فقهاء الإسلام أعرف بأقاويل الصحابة والتابعين من محمد بن عبد الله بن عبد الحكم"، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "كتبت عنه، وهو صدوق ثقة..."[8].

---

(1) تذكرة الحفاظ: 546/2.

(2) ترتيب المدارك: 64/2.

(3) الجرح والتعديل: 300/7.

(4) ترتيب المدارك: 64/2.

(5) تسمية الشيوخ: 50/1.

(6) تذكرة الحفاظ: 546/2.

(7) المرجع السابق.

(8) تهذيب الكمال: 87/9.

رابعًا: التعريف بأعلام الطبقة الرابعة (وفيات: 270-290هـ):

*** إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم، أبو إسحاق الأزدي، الجهضمي، القاضي. من أهل العراق. (ت 282هـ)[1].**

من سلالة "آل حماد" وهم أصحاب جلالة وقدر، اشتهر كثيرٌ منهم بالعلم والفضل، وبيتهم من أجل البيوت في العراق. تردد العلم في طبقاتهم نحو ثلاثمائة عام.

قال ابن فرحون: "أصله من البصرة، وبها نشأ، واستوطن بغداد"[2].

قال القاضي عياض: قال أبو بكر بن ثابت الحافظ، في "تاريخ البغداديين": "كان إسماعيل فاضلًا عالمًا متفننًا فقيهًا على مذهب مالك.

وقال: قال الشيرازي: "كان إسماعيل جمع القرآن وعلوم القرآن، والحديث وآثار العلماء، والفقه والكلام، والمعرفة بعلم اللسان؛ وكان من نظراء أبي العباس المبرد في علم كتاب سيبويه، وكان المبرد يقول: لولا شغله برئاسة العلم والقضاء لذهب برئاسة النحو والأدب"[3].

كانت له يد في بسط مذهب مالك بالعراق، فقد شرحه ولخّصه واحتجّ له، فكان ذلك مَعْلَمًا لأهل المذهب يحتذونه. وكان واحد عصره في علوم الإسناد، وكان الناس يقصدونه فيقتبسون منه علومًا شتى؛ القرآن والقراءات والحديث والفقه، وبلغ درجة الاجتهاد، ولم تحصلْ هذه الدرجة بعد الإمام مالك إلا له[4]. وعدّ القاضي عياض له من المؤلفات ما ينيف على ثلاثة وعشرين مؤلفًا في أعداد تزيد على

---

(1) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 4/276-293 (طبعة المغرب)، 2/166-181 (طبعة بيروت). الديباج المذهب: 1/282-290. طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي: 164-165. أخبار القضاة: 3/280، 281، 293، 324، 326. تاريخ الطبري: 9/476. الجرح والتعديل: 2/158. تاريخ بغداد: 6/284-290. تاريخ الإسلام: 21/122-125. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 1/324-326. وغيرها.

(2) الديباج المذهب: 1/283.

(3) ترتيب المدارك: 2/166-169.

(4) المرجع السابق2/ 169-171. بتصرف.

الخمسمائة جزء[1].

تولى القضاء مدةً طويلة؛ منها اثنتان وعشرون سنة في قضاء بغداد، وقبل ذلك كان في قضاء الجانب الشرقي[2].

قال القاضي وكيع في كتابه في القضاة: "كان عفيفًا صليبًا فهمًا. وذكر أن أبا حازم القاضي كان يقول: ما خرج من البصرة قاضي أسدّ من إسماعيل بن إسحاق، وبكار بن قتيبة.

وقال: قال طلحة بن محمد بن جعفر: وأما سَدَادُ إسماعيل في القضاء وحسن مذهبه فيه، وسهولة الأمر عليه، مما كان يلتبس على غيره، ففي شهرته ما يغني عن ذكره، وكان في أكثر أوقاته وبعد فراغه من الخصوم متشاغلًا بالعلم؛ لأنه اعتمد على حاجبه أبي عمر فكان يحمل عنه أكثر أمره من لقاء السلطان وغيره، وأقبل هو على الحديث والعلم"[3].

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في بغداد فُجاءةً لثمان بقين من ذي الحجة[4]، سنة اثنتين وثمانين ومائتين، وكان مولده سنة مائتين[5].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال الخطيب: "كان إسماعيل فاضلًا عالمًا متفننًا..."[6].

وقال ابن أبي حاتم الرازي: "كان ثقة صدوقًا، وكتب إلينا ببعض حديثه"[7].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[8].

قال القاضي عياض: "بلغ من العمر ما صار واحد عصره في علوم الإسناد،

---

(1) المرجع السابق2/179، 180. بتصرف.

(2) تاريخ الإسلام:21/ 125.

(3) ترتيب المدارك: 2/177-178.

(4) جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، الدكتور قاسم علي سعد: 1/326.

(5) ترتيب المدارك: 2/181.

(6) المرجع السابق2/166، 167.

(7) الجرح والتعديل: 2/158.

(8) الثقات: 8/105.

فحمل الناس عنه من الحديث الحسن مالم يحمل عن كثير... قال نصر بن علي الجهضمي: ليس في آل حماد بن زيد أفضل من إسماعيل بن إسحاق"[1].

قال الذهبي: "شيخ العراق وقاضيها"[2]، وقال: "الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام"[3].

وقال السيوطي: "شيخ الإسلام، الحافظ... صاحب التصانيف وشيخ المالكية بالعراق وعالمهم"[4].

قال ابن فرحون: "وكان رَحِمَهُ اللَّهُ عفيفًا صلبًا فهِمًا فطِنًا... وقال أبو طالب المكي: كان إسماعيل من علماء الدنيا، وسادة القضاة وعقلائهم"[5].

*** محمد بن عبد السلام بن ثعلبة بن زيد بن الحسن بن كلب بن أبي ثعلبة الأشرس بن جرهم الخشني -صاحب رسول الله ﷺ- من أهل قرطبة. (ت 286هـ)**[6].

قال ابن الفرضي: "رحل قبل الأربعين ومائتين فحجّ، ودخل البصرة فوجد أهلها متوافدين فسمع فيها من محمد بن بشار بندار، ومن أبي موسى الزمن، ونصر بن علي الجهمي... وسمع بمكة من محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني... أخذ منه مصنف ابن عيينة.

وسمع بمصر من سلمة بن شبيب صاحب عبد الرزاق، ومن أبي الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح، محمد بن عبد الرحيم البرقي، روى عنه المشاهد، وجماعة كثيرة من البصريين والمصريين وغيرهم. وأدخل الأندلس كثيرًا من حديث

---

(1) ترتيب المدارك: **167/2**.

(2) دول الإسلام: **1-2/170**.

(3) سير أعلام النبلاء: **653/10**.

(4) طبقات الحفاظ: **275**.

(5) الديباج المذهب: **288/1**.

(6) مصادر الترجمة: أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني، ص: **78**، وتاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: **304**، ومطمح الأنفس، لأبي نصر الفتح بن خاقان القيسي الإشبيلي: **1/283-284**.

الأئمة"[1].

ذكر ابن حارث الخشني الرُّواة عنه فذكر انتماءاتهم لبلدان عديدة؛ من أهل مكة والحجاز والمدينة والبصرة، ومن أهل واسط والكوفة وبغداد، ومن أهل الرّقة وثغور الشام وحلب وحمص ودمشق، ومن أهل الرملة ومصر والأندلس[2]. فدلّ ذلك على كثرة الآخذين عنه.

وهو أيضًا فقيه فصيح اللسان جزيل البيان، وكان أنوفًا منقبضًا عن السلطان، دُعي إلى القضاء فلم يُجب واعتذر فقُبل اعتذاره، وكان الغالب عليه علم النسب واللغة والأدب ورواية الأحاديث، وله رحلة دخل فيها العراق، ثم عاد إلى بلده[3].

وقال الخشني: "سمعت خالد بن سعد يقول: كان جميع مشايخنا -محمد بن عمر بن لبابة وأسلم بن عبد العزيز وسعيد بن عثمان الأعناقي وأحمد بن خالد الجباب وطاهر بن عبد العزيز- يصفون محمد بن عبد السلام الخشني بالزهد والورع والانقباض ولزوم بيته والمعرفة باللغة والصدق في ما سمع وروى"[4].

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ لثلاثٍ بقين من شهر رمضان، سنة ستٍّ وثمانين ومائتين.

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال ابن حارث الخشني:"كان مأمونًا ثقة"[5].

وقال ابن حجر: "الحافظ الرحال محمد بن عبد السلام الخشني القرطبي"[6].

---

(1) تاريخ علماء الأندلس : ص: 304

(2) أخبار الفقهاء والمحدثين: 98-100.

(3) تاريخ علماء الأندلس، ص: 305

(4) أخبار الفقهاء والمحدثين: 101.

(5) المرجع السابق. ص: 305.

(6) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: 502/2. تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. المتوفى سنة 852هـ..

*** محمد بن وضاح بن بزيع، أبو عبد الله الأموي المرواني، مولاهم. من أهل الأندلس. (ت 287، وقيل: 286هـ)**[1].

هو مولى الإمام عبد الرحمن بن معاوية رَحِمَهُ اللَّهُ، وكان الإمام عبد الرحمن قد أعتق جده "بزيع" وجعل ولاءه له ولعقبه[2].

وكان ابن وضاح في أول شأنه زاهدًا عابدًا، ثم جدّ في الطلب وحرص على الأخذ عن الثقات.

عدّ ابن حارث الخشني من روى عنهم من كل بلد، فذكر أنه روى بمكة عن تسعة نفر، وبالمدينة عن أربع نفر، ومن أهل بيت المقدس رجلان، ومن أطرابلس سبعة نفر، ومن حمص سبعة نفر، ومن الرملة رجلان، ومن أهل أيلة رجل، ومن أهل جدة رجل... وعدّ له زيادة على ذلك اثني عشر قطرًا روى فيها عن سبعة وسبعين رجلًا. ثم ذكر من روى عنه. وسيأتي الحديث عنهم في الباب الثاني من هذه الدراسة بحول الله تعالى وقوته[3].

قال ابن الفرضي: "رحل ابن وضاح إلى المشرق رحلتين؛ إحداهما: سنة ثمان عشرة ومائتين... ولم يكن مذهبه في رحلته هذه طلب الحديث، وإنما كان شأنه الزهد وطلب العبادة، ولو سمع في رحلته هذه لكان أرفع أهل زمانه درجة وأعلاهم إسنادًا... ورحل رحلة ثانية... (وسمع) جماعة كثيرة من البغداديين والمكيين والشاميين والمصريين والقرويين، وعدة الرجال الذين سمع منهم في الأمصار خمسة وسبعين ومائة رجل.

---

(1) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **4/435-440** (طبعة المغرب). الديباج المذهب: **2/179-181**. طبقات الفقهاء للشيرازي: **163**. تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: **2/17-19**. تاريخ مدينة دمشق: **56/179-183**. تاريخ الإسلام: **21/294-296**. تذكرة الحفاظ: **2/646-648**. ميزان الاعتدال: **4/59**. مرآة الجنان: **2/214**. تاريخ التراث العربي: **2/307**.س جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **3/1221-1223**. وغيرها.

(2) أخبار الفقهاء والمحدثين للخشين: ص: **86**.

(3) أخبار الفقهاء والمحدثين: ص: **78، 88**.

وبمحمد بن وضاح وبقي بن مخلد صارت الأندلس دار حديث"[1]، ذلك أن ابن وضاح أدخل الأندلس علمًا كثيرًا.

وقد وصفه ابن الفرضي بالزهد والفقر والتّعفّف والصّبر على الإسماع، والاحتساب في نشر العلم، وأنه قد سمع منه الناس كثيرًا، ونفع الله تعالى به أهل الأندلس، ولكن قصر عنه علم الفقه والعربية، فقيل: "كان لا علم عنده بالفقه ولا بالعربية"[2].

ولم يحُلْ ذلك دون أخذ الكبار عنه. قال ابن فرحون: "وأكثر من رأس وشرف بالأندلس فهم تلاميذه، وألّف ابن مفرج في مناقبه ورجاله كتابًا"[3].

وأكّد هذا القول قول الضبّي: "وروى عنه بها من أهلها جماعة رفعاء مشهورون"[4].

وقال ابن الفرضي: "وكان محمد بن وضاح عالمًا بالحديث، بصيرًا بطرقه، متكلمًا على علله، كثير الحكاية عن العباد، ورعًا زاهدًا متعففًا صبورًا على نشر العلم، نفع الله به أهل الأندلس"، وقال: "قال أحمد: كان أحمد بن خالد لا يُقدِّمُ على ابن وضاح أحدًا ممن أدرك بالأندلس، وكان يعظّمه جدًا ويصف فضله وعقله وورعه؛ إلا أنه كان ينكر عليه كثرة ردّه في كثرة من الأحاديث، وكان ابن وضاح كثيرًا ما يقول: ليس هذا من كلام النبي ﷺ في شيء، وهو ثابت من كلامه ﷺ، وله خطأ كثير محفوظ عنه، وأشياء كان يغلط فيها ويصحفها"[5].

وُلد رَحِمَهُ اللهُ سنة تسعٍ وتسعين، وتوفي ليلة السبت لأربع بقين من المحرم سنة سبع وثمانين ومائتين وقيل ستٍ وثمانين[6].

---

(1) تاريخ علماء الأندلس: ص: 305، 306.
(2) المرجع السابق: 306. بتصرف.
(3) الديباج المذهب: 180/2.
(4) بغية الملتمس: 134.
(5) أخبار الفقهاء والمحدثين: ص: 306.
(6) تاريخ علماء الأندلس: ص: 306.

مكانته جرحًا وتعديلاً:

روى الخشني عن أحمد بن عبادة قال: "كان ابن وضاح منتخبًا للرجال، لا يأخذ شيئًا من روايته إلا عن الثقة، وأدخل الأندلس علمًا عظيمًا، وسمع منه من أهلها بَشَرٌ كثير"(1).

وروى سعيد بن عثمان الأعناقي عن أحمد بن صالح الكوفي قال: "ومرّ عندكم مثل يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، قدم علينا من بلدكم رجل يقال له: واضح أو ابن واضح" فقلت له: "أصلحك الله، إنما هو محمد بن وضاح، وهو معلمي" فقال لي: "هو ذاك رأيته رجلًا عاقلًا"(2).

وقال محمد الخشني: "لم يشكّ الناس أن محمد بن وضاح كان غاية في الصدق والثقة، غير أنّه حُفظت عليه زلات، كان محمد بن قاسم يعددها عليها، فحضرت محمد بن أحمد الإشبيلي وقد استفرغ في ملامة محمد بن قاسم من أجل ما كان يذكر في ابن وضاح، فسكت محمد بن قاسم عما كان يصف من ذلك"(3).

قال الذهبي: "محدث قرطبة، محمد بن وضاح الحافظ...(كان) بصيرًا بعلل الحديث"(4)، وقال في "التذكرة": "الحافظ الكبير"(5)، وقال: "روى علمًا جمًّا"(6)، وقال: "هو صدوق في نفسه، رأس في الحديث"(7).

قال ابن فرحون: "قال أحمد بن سعيد: لم يختلف علينا أحدٌ من شيوخنا أن ابن وضاح كان معلم أهل الأندلس العلم والزهد"(8).

---

(1) أخبار الفقهاء والمحدثين: ص: **78**.

(2) المرجع السابق: ص: **93، 94**.

(3) المرجع السابق: ص: **94**.

(4) دول الإسلام، للذهبي: **1-2/173**.

(5) تذكرة الحفاظ: **2/646**.

(6) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: **4/59**.

(7) المرجع السابق: **4/59**.

(8) الديباج المذهب: **2/180**.

قال ابن حجر: "الحميدي: من الرواة المكثرين، والأئمة المشهورين"(1).

*** يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الكناني، يكنى أبا زكرياء أندلسي. من أهل قرطبة. (ت 289هـ)**(2) .

هو مولى بني أمية(3)، من أهل جيّان، نشأ بقرطبة وعداده في الإفريقيين، سكن القيروان واستوطن في آخر عمره بسوسة، وبها قبره(4).

قال ابن الفرضي: "وكان فقيهًا حافظًا للرأي ثقة في روايته ضابطًا لكتبه... وكانت الرحلة إليه في وقته...كثير الكتب في الفقه والآثار"(5).

طلب العلم عند ابن حبيب ثم رحل فسمع بإفريقية ومصر والحجاز(6)، وعندما سكن القيروان "شرُفت منزلته عند العامة والخاصة، ورحل الناس إليه، لا يروون المدونة والموطأ إلا عنه، وكان يجلس في جامع القيروان، ويجلس القارئ على كرسي يُسمع مَنْ بَعُد من الناس؛ لكثرة من يحضره، وكان من أهل الوقار والسكينة على ما يجب لمثله. تأدب في ذلك بأدب مالك، وكان لا يفتح على نفسه باب المناظرة، وإذا ألحّ عليه سائل أو أتاه بالمسائل العويصة طرده"(7).

وُصف يحيى بن عمر بقوة الحافظة والسخاء. قال الكانشي: "ما رأيت مثل يحيى بن عمر، وما رأيت أحفظ منه، كأنما كانت الدواوين في صدره، قال: واجتمعت بأربعين عالمًا فما رأيت أهيب لله من يحيى بن عمر. قال: وأنفق يحيى في طلب العلم

(1) لسان الميزان: 472/5.

(2) مصادر الترجمة: تاريخ علماء الأندلس: 435. ترتيب المدارك: 4/357-364. (طبعة المغرب)، 2/234-241 (طبعة بيروت). طبقات علماء إفريقية للخشني: 184-168. رياض النفوس: 490/1. جذوة المقتبس: 377. لسان الميزان: 6/270-272. وهدية العارفين: 517/2. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 3/1354-1356. وغيرها.

(3) فتح الباب في الكنى والألقاب: ص: 348، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني المتوفى سنة (395هـ).

(4) تاريخ علماء الأندلس: ص: 435. بتصرف.

(5) المرجع السابق: ص: 432.

(6) ترتيب المدارك 234/2، 235.

(7) المرجع السابق: 235/2.

ستة آلاف دينار"[1].

ويُذكر من شدّة تقواه لله تعالى "أنه رجع من القيروان إلى قرطبة بسبب دانق كان عليه لبقال، فخوطب في ذلك فقال: ردُّ دانق على أهله أفضل من عبادة سبعين سنة"[2].

عدّ القاضي عياض له ثلاثة عشر مؤلفًا، وذكر له ابن أبي خالد في تعريفه له من المصنفات نحو أربعين جزءًا[3].

توفي رَحِمَهُ اللهُ في سوسة، في ذي الحجة سنة تسع وثمانين ومائتين، وهو ابن ست وسبعين سنة[4].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال ابن الفرضي: "ثقة في روايته ضابطًا لكتبه...كثير الكتب في الفقه والآثار"[5].

قال الكانشي: "ما رأيت مثل يحيى بن عمر، وما رأيت أحفظ منه، كأنما كانت الدواوين في صدره"[6].

قال ابن فرحون: "**(كان)** متقدّمًا في الحفظ إمامًا في الفقه ثبتًا ثقة فقيه البدن...ضابطًا لما روى علاّمًا بكتبه مُتقنًا شديد التصحيح لها من أئمة العلم"[7].

---

(1) تراجم أغلبية، ص: **264**، **265**. مستخرجة من مدارك القاضي عياض، تحقيق: محمد الطالبي. طبع بالمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية. **1968**م.

(2) الديباج المذهب: **356/2**.

(3) ترتيب المدارك: المجلد الثاني: **235/3**، **236**.

(4) تاريخ علماء الأندلس، ص: **435**. بتصرف يسير

(5) المرجع السابق: ص: **432**.

(6) تراجم أغلبية، ص: **264**، **265**. مستخرجة من مدارك القاضي عياض، تحقيق: محمد الطالبي. طبع بالمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية. **1968**م.

(7) الديباج المذهب: **352/1**.

خامسًا: التعريف بأعلام الطبقة الخامسة (وفيات: 290-310هـ):

*** عيسى بن مسكين بن منصور بن جريج بن محمد الإفريقي. أصله من العجم، وينسب إلى قريش، من أهل الساحل. (ت 295هـ)**[1].

"محدث واسع الرواية عالم بالرجال فقيه، لغوي"[2].

ابتدأ طلب العلم سنة أربع وعشرين، فأخذ عن شيوخ بلده ثم رحل إلى المشرق فسمع في الشام ومصر[3] والمدينة[4].

حدث "بمسند ابن سنجر" في بلده، وعنه انتشر في إفريقية والأندلس[5]، وحدث بجامع عبد الله بن وهب[6].

وكان ابن مسكين غزير العلم، و"أرواهم للكتب والحديث"[7].

وصفه أبو العرب فقال: "كثير الكتب في الفقه الآثار، وكان يشبه سحنون في هيبته..."[8].

وقال القاضي عياض: " قال أبو الحسن الكانشي: أدخلني عيسى بن مسكين إلى بيت مملوءة بالكتب، ثم قال: كلها رواية، وما فيها كلمة غريبة إلا وأنا أحفظ لها

(1) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **4/331-351** (طبعة المغرب). **2/212-228** (طبعة بيروت). الديباج المذهب: **2/66-70**. طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي: **159**. قضاة قرطبة للخشني: **193-195**. طبقات علماء إفريقية وتونس للخشني: **308**. تاريخ الإسلام: **22/222-223**. شذرات الذهب: **3/402**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **2/914-916**. وغيرها.

(2) مدرسة الحديث في القيروان، من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري، تأليف: الحسين بن محمد شواط

(3) المدارك **2/212**.

(4) تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني: **1/257**.

(5) الديباج: **1/179**

(6) مدرسة الحديث في القيروان: **2/685**. وعزاه إلى: المكتبة الأثرية: **34**. والتمهيد: **1/96**، والمحن: **43**.

(7) معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان: **2/83**. تأليف: عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الدباغ، (ت**696**هـ). أكمله: أبو القاسم بن عيسى بن ناجي، (ت **839**هـ).

(8) طبقات علماء إفريقية وتونس: **242**.

شاهدًا من قول العرب"[1].

تولى ابن مسكين القضاء ثمان سنين وأحد عشر شهرًا لم يأخذ عليها رزقًا[2]، ثم استعفى الأمير منه فعفاه، وكان يصف فترة ولايته القضاء بأنها بلاء ومحنة فكان يقول: "كنت في بليتي وكنت أيام تلك المحنة"[3].

وتوفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة خمس وتسعين ومائتين[4]، وكان ومولده سنة أربع عشرة ومائتين[5].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال القاضي عياض: "قال أبو دحيم: كان من أهل الفقه والورع، وكان مهيبًا"[6].

وقال أبو العرب: "كان ثقة مأمونًا ناصحًا ذا سمت وخشوع، كثير الكتب في الفقه والآثار"[7].

---

(1) ترتيب المدارك: 212/2، 213.

(2) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان: 224/2.

(3) ترتيب المدارك: 228/2.

(4) لم يذكر سنة الوفاة هذه، سوى القاضي عياض. أما السنة المثبتة في التعريف أعلاه فذكرها مؤلف كتاب "مدرسة الحديث في القيروان" وعزى ذلك إلى كتاب "طبقات علماء إفريقية وتونس"، ص: 242. لمحمد بن حارث الخشني (ت 361هـ).. بتحقيق: محمد أبي شنب. كلية الآداب بالجزائر. 1915م. والتاريخ المُثبت هو التاريخ المذكور في كتب التراجم الأخرى، ككتاب الديباج المذهب: 66/2 وكذلك كتاب دول الإسلام للذهبي: 1-2-178/2، وفيات سنة خمس وتسعين ومائتين. وبالنسبة لعزو صاحب كتاب "مدرسة الحديث في القيروان" لكتاب طبقات علماء إفريقية وتونس، ونسبته للخشني، فلم أجده.

(5) ترتيب المدارك: 228/2. بتصرف. وفي نسخة المدارك هذه كتبت سنة الوفاة "أربع عشرة ومائة" وهو خطأ، والصحيح هو المذكور أعلاه. قال المحقق في ذيل ص: 228: أظنها: أربع عشرة ومائتين، وإن كانت بالنسخ: ومائتين. وعلى هذا يتعيّن أنه عاش مائة وواحدًا وستين سنة، بخلاف ما إذا اعتبرناها مائتين فيكون قد مات بعد أن تجاوز الخمسين، وهو أقرب للواقع. أقول: هذا إذا عدّ المحقق سنة وفاته في 275هـ.

(6) ترتيب المدارك: 212/2.

(7) طبقات علماء إفريقية وتونس: ص: 242.

قال القاضي عياض: "كان متفننًا في كل العلوم: الحديث والفقه، وأسماء الرجال وكناهم، وقويّهم وضعيفهم"(1).

قال اليافعي: "كان إمامًا ورعًا خاشعًا متمكنًا من الفقه والآثار"(2).

وقال الذهبي: عالم إفريقية وشيخها"(3).

وقال ابن العماد: "قاضي القيروان وفقيه المغرب"(4).

*** أبو عبد الرحمن، بكر بن حماد بن سمك بن إسماعيل، (وقيل: سِهْر بن أبي إسماعيل)(5) الزناتي التاهرتي، من أهل القيروان، ت 296هـ(6).**

وُلد بكر بن حماد في مدينة "تيهرت" -وقيل: "تاهرت"- ونشأ بها، ثم رحل إلى المشرق سنة (217هـ)، وهو حدث، فسمع من الفقهاء وجلّة العلماء، وكان عالمًا بالحديث وتمييز الرجال وشاعرًا مُفْلّقًا(7).

قال المالكي: "سمع بإفريقية من سحنون رضي الله عنه وغيره، سُعيَ به إلى إبراهيم بن أحمد الأمير فخرج هاربًا من القيروان يريد تاهرت بلده، فلما صار بسباطة خرج عليه قطّاع الطريق فقُتلَ ولدُه عبد الرحمن، وجرح بكر جراحات عدة، فما زال في بطنه فتق منها إلى أن مات، وله في ولده عبد الرحمن مَراثٍ كثيرة"(8).

وكان بكر بن حماد من علماء الحديث المشهود لهم بالإمامة(9)، وكان شاعرًا

---

(1) ترتيب المدارك: 212/2.

(2) مرآة الجنان: 324/2.

(3) تاريخ الإسلام: 22/ 222.

(4) شذرات الذهب: 220/2.

(5) (ابن سمك بن إسماعيل) قاله أبو العرب في طبقاته، ص: 246. و (سهر بن أبي إسماعيل) قاله المراكشي في كتابه: "البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب" 153/1.

(6)) مصادر الترجمة: طبقات علماء إفريقية وتونس، لأبي العرب القيرواني: 246. رياض النفوس: 21/2-26. معالم الإيمان: 193/2. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب: 153/1-154.

(7) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب: 153/1، 154.

(8) رياض النفوس: 21/2.

(9) معرفة الثقات: 254/2.

أديبًا وله شعر في الزهد والمواعظ والحكمة[1]، ومما قاله من الحكمة في فضل العلم ما جاء في رثاء أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، قال:

"وإذا امْرُؤٌ عَمِلتْ يَداهُ بِعِلْمِهِ ... نُودِي عَظيمًا فِي السَّماءِ مُسَوَّدًا"[2]

وله في الثناء على نُقّاد الحديث أبياتٌ من الشعر قيّمةُ المعاني، خصّ فيها يحيى بن معين رحمهم الله تعالى. ومن ذلك قوله في قصيدة طويلة له[3]:

وقَوْلُ رَسُول اللهِ يُعرفُ حَدُّهُ ... فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ الرُّواةِ مَزِيدُ

ومَا كانَ مِنْ إِفْكٍ وَزُورٍ فَإِنَّهُ ... كَعِدَّةِ رَمْلٍ تَحْتَوِيهِ زَرُودُ

وَلَيْسَ لَهُ حَدٌّ وَفِي كُلِّ سَاعَةٍ ... يَزِيدُ جَدِيدًا يَقْتَفِيهِ جَدِيدُ

ولابْنِ مَعِينٍ فِي الّذِي قَالَ أُسْوَةٌ ... وَرَأْيٌ مُصِيبٌ لِلصَّوابِ سَدِيدُ

وَأَجْرٌ بِهِ يُعْلِي الإِلَهُ مَحلَّهُ ... وَيُنْزِلُهُ فِي الخُلْدِ حَيْثُ يُرِيدُ

يُناضِلُ عَنْ قَوْلِ النَّبِيِّ وَيطْرُدُ ال ... أَبَاطِيلَ عَنْ أَحْوَاضِهِ وَيَذُودُ

هذا إلى جانب عنايته بالرواية، فقد أخذ عن مسدد بن مسرهد مسنده، ورواه عنه القاسم بن أصبغ.

قال السمعاني: "كان شاعرًا، وقد كان دخل المشرق وكتب عن مسدد بن مسرهد مسنده، ورواه عنه بتاهرت، وتوفي بها، وكتب القاسم بن أصبغ مسند مسدد عن بكر بن حماد التاهرتي..."[4].

ذكر ابن الفرضي "أحمد بن الفتح المليلي المعروف بابن الحزاز" وقال عنه: "كان عظيم القدر جليلًا، وكان نظير بكر بن حماد في الرواية والشعر وحفظ

(1) انظر: رياض النفوس: 2/21-26. العقد الفريد، لأحمد الأندلسي: 3/167. والاستيعاب: 3/1128.

(2) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر: 2/5. تأليف: يوسف بن عبد البر النمري، المتوفى سنة 463هـ. قال ابن عبد البر: "وهذا البيت في قصيدة له يرثي بها أحمد بن حنبل". انظر المرجع نفسه.

(3) جامع بيان العلم وفضله: 2/126. وانظر: الكفاية في علم الراوية: 1/38.

(4) الأنساب للسمعاني: 1/443.

الأخبار"(1).

وقال محقق "رياض النفوس": "وذكر ابن عذارى أنه توفي بقلعة ابن حمة، بجوْفَيْ مدينة تاهرت"(2).

وكانت وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ست وتسعين ومائتين(3).

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال أبو عبد الله الحميري: "بكر بن حماد كان ثقة مأمونًا حافظًا للحديث"(4).

قال المراكشي: " وكان عالمًا بالحديث، وتمييز الرجال، وشاعرًا مُفْلّقًا(5).

*** يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن دِرْهم، أبو محمد الأزدي الجهضمي، من أهل العراق. (ت 297، وقيل: 292هـ)(6).**

بصري، مولى آل جرير بن حازم الأزدي(7).

قال الذهبي: "صاحب السنن، وُلد سنة ثمان ومائتين، وطلب العلم صغيرًا"(8)، وقال: "حرص عليه أهله، فإنهم بيت علم، وسَمِعَ وهو حدث"(9).

"سمع الحديث ودرس الفقه، وكان أكثر تفقهه مع ابن عمه إسماعيل"(10).

---

(1) تاريخ علماء الأندلس: ص: **61**.

(2) رياض النفوس: **21/2**.

(3) طبقات علماء إفريقية وتونس: ص: **246**.

(4) الروض المعطار في خبر الأقطار: **126/1**. تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري، المتوفى سنة **866**هـ. تحقيق: إ. لافي بروفنصال.

(5) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب: **153/1**، **154**.

(6) ترتيب المدارك: **295/4-300**. (طبعة المغرب)، **182/2-187** (طبعة بيروت). الديباج المذهب: **373/2**. أخبار القضاة: **182/2**. تاريخ بغداد: **310/14-312**. تاريخ الإسلام: **327/22-328**. سير أعلام النبلاء: **85/14-87**. تذكرة الحفاظ: **660/2**. مرآة الجنان: **230/2**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **1398/3-1400**. وغيرها.

(7) تاريخ بغداد: **310/14**.

(8) تذكرة الحفاظ: **660/2**.

(9) سير أعلام النبلاء: **85/14**.

(10) ترتيب المدارك: **182/2**.

ولي قضاء البصرة سنة ست وسبعين ومائتين، وضُمّ إليه قضاء واسط، ثم أضيف إلى ذلك قضاء الجانب الشرقي من بغداد، وفي سنة ثلاثة وثمانين ومائتين جلس في مسجد الجامع للتعليم، فحُمدتْ مذاهبه واستقامت طريقته وكثُر الشاكر له[1].

قال القزويني: "تولى قضاء القضاة ببغداد بعد ابن عمه إسماعيل"[2]. ووصفه الذهبي بأنه "عفيفًا مهيبًا ثقة عالمًا مصنّفًا"[3].

وقال القاضي عياض: "وكان الغالب عليه الحديث، وكان مسندًا فاضلًا، سمع منه الناس ببغداد، قراءة وإملاءً...قال القاضي وكيع في كتابه: كان يوسف صلبًا عفيفًا، بلغ سنًّا عالية، وحُمل عنه علم كثير من المسند وغيره"[4].

وقال الخطيب: "مات يوسف القاضي سنة اثنتين وتسعين، -وقيل سبع وتسعين ومائتين- في يوم الإثنين لتسع خلون من شهر رمضان، وكان مصروفًا عن القضاء، وكان ضعيف الفقه، غير مطعون عليه في الحديث..."[5].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

ذكره ابن أبي حاتم في كتابه "الجرح والتعديل" وسكت عنه[6].

قال القاضي عياض: " قال أبو بكر الخطيب: كان ثقة... وقال القاضي وكيع: كان يوسف صلبًا عفيفًا، بلغ سنًا عالية، وحُمل عنه علم كثير من المسند وغيره، وذكر ابن كامل في كتاب "القاضي" أنه كان غير مطعون عليه في الحديث، ضعيف الفقه... وقال طلحة بن محمد في كتابه: كان يوسف بن يعقوب هذا رجلًا صالحًا عفيفًا خيّرًا حسن العلم بصناعة القضاء شديدًا في الحكم لا يراقب فيه أحدًا، وكانت له هيبة

---

(1) تاريخ بغداد: **310/14**. بتصرف.

(2) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: **608/2**، للخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، المتوفى سنة **446**هـ. تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس. مكتبة الرشد، الرياض، **1409**هـ.

(3) تاريخ الإسلام: **22/ 328**.

(4) ترتيب المدارك: **2//182**.

(5) تاريخ بغداد: **310/14**.

(6) الجرح والتعديل: **234/4**.

ورئاسة، وكان ثقة أمينًا "[1].

وقال الخليلي: "وكان له معرفة بالحديث"[2].

قال الذهبي: "محدث بغداد"[3]، وقال: "الإمام الحافظ، الفقيه الكبير، الثقة القاضي"[4]، وقال: "صاحب السنن... قال الخطيب: كان ثقة صالحًا عفيفًا مهيبًا سديد الأحكام"[5].

وقال ابن العماد: "صنّف السنن، وكان حافظًا، ديّنًا، عفيفًا، مهيبًا. وقال ابن ناصر الدين: "ثقة"[6].

*** أحمد بن مروان بن محمد، أبو بكر الدينوري، ثم المصري، المعروف بالمالكي، وبالخياش. من أهل مصر (ت 298هـ)[7].**

قال ابن فرحون: "من أهل مصر... وقيل في نسبه: أحمد بن جعفر بن مروان بن محمد القاضي الدينوري...نزل مصر وبها مات، أخذ عن إسماعيل القاضي ويحيى بن معين وصالح بن أحمد بن حنبل وأبي محمد بن قتيبة وعلي بن عبد العزيز وابن أبي الدنيا وغيرهم، وغلب عليه الحديث، حدث ببغداد ومصر وروى عنه الناس كثيرًا"[8].

وقال الذهبي: "الدينوري الفقيه العلامة المحدث... مصنف كتاب "المجالسة"، الذي يرويه البوصيري وغيره...كان بصيرًا بمذهب مالك، ألّف كتابًا في

---

(1) ترتيب المدارك: 182/2، 183.

(2) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: 608/2.

(3) المعين في طبقات المحدثين: ص: 106.

(4) سير أعلام النبلاء: 166/11.

(5) تذكرة الحفاظ: 660/2.

(6) شذرات الذهب: 227/2.

(7) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 51/5 (طبعة المغرب). الديباج المذهب: 152/1-153. بغية الطب في تاريخ حلب: 1136/3-1139. تاريخ الإسلام: 199/25-200. ميزان الاعتدال: 156/1. المغني في الضعفاء: 60/1. كشف الظنون: 1591/2. لسان الميزان: 309/1-310. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 277/1. وغيرها.

(8) الديباج المذهب: 152/1.

الرد على الشافعي وكتابًا في مناقب مالك"[1].

وقال ابن زولاق: "قدم مصر، وحدّث بكتب ابن قتيبة وغيرها، ثم سافر إلى أسوان على قضائها فأقام بها سنين كثيرة"[2].

توفي رَحِمَهُ اللهُ في صفر سنة ثمان وتسعين ومائتين، وسنه أربع وثمانون سنة[3].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال الذهبي: "الفقيه العلامة المحدث"[4]. وقال أيضًا: "ضعّفه أبو الحسن الدارقطني"[5]، وقال: "اتّهمه الدارقطني ومشّاه غيره. وصرّح الدارقطني في "غرائب مالك" بأنه يضع الحديث"، وقال: "قال مسلمة في "الصلة": كان من أروى الناس عن ابن قتيبة...وكان ثقة كثير الحديث"[6].

قال القاضي عياض: "وغلب عليه الحديث، وشُهر به"[7].

*** عبيد الله بن يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس، أبو مروان المصمودي الليثي، مولاهم. من أهل الأندلس. (ت 298هـ)**[8].

هو "أبو مروان الليثي، مولاهم الأندلسي القرطبي الفقيه، حمل عن أبيه العلم وسمع منه "الموطأ" ورحل للحج والتجارة بعد موت والده... وطال عمره، وتنافس

(1) سير أعلام النبلاء: **15/ 427**.

(2) المرجع السابق: **428/15**.

(3) الديباج المذهب: **152/1**.

(4) المرجع السابق: **427/15**

(5) المرجع السابق: **428/15**.

(6) لسان الميزان: **468/1**.

(7) ديوان الضعفاء والمتروكين: ص: **6**.

(8) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **421/4-423** (طبعة المغرب). الديباج المذهب: **462/1**. تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: **292/1-293**. جذوة المقتبس: **250**. تاريخ الإسلام: **200/22-201**. سير أعلام النبلاء: **521/13-533**. الوفيات لابن قنفذ: (شرف الطالب): **197**. توضيح المشتبه: **374/7-375**. شذرات الذهب: **420/3**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **818/2-819**. وغيرها.

أهل الأندلس في الأخذ عنه، وكان جليلًا نبيلًا كبير الشأن"[1].

قال ابن الفرضي: "روى عن أبيه علمه ولم يُسمع بالأندلس من غيره، وكان رجلًا عاقلًا كريمًا، عظيم الجاه والمال، مقدما في المشاورة في الأحكام، منفردًا برئاسة البلد، غير مُدافَع"[2]، وقال: "شهد بمصر مجلس محمد بن عبد الرحيم البرقي، فسمع منه المشاهد"[3].

كان عبيد الله "رجلًا متموّلًا سمحًا جوادًا كثير الصدقات والإحسان،كامل المروءة. رأى مرّة شيخًا حطّابًا ضعيفًا فوهبه مائة دينار، ولقد قيل: إنه شوهد يوم موته البواكي عليه من كل ضرْبٍ حتى اليهود والنصارى، وما شوهد قطّ مثل جنازته ولا سُمع بالأندلس بمثلها رحمه الله"[4].

توفي رحمه الله يوم الإثنين لعشر خلون من شهر رمضان سنة ثمان وتسعين ومائتين[5].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال الذهبي: "مسند قرطبة... كبير القدر وافر الجلالة"[6].

*** محمد بن عمر بن يوسف بن عامر، أخو يحيى بن عمر، يكنى أبا عبد الله، أندلسي من أهل قرطبة (ت 299هـ)**[7].

وُصف محمد بن عمر بما وُصف به أخوه يحيى، فهو "ثقة كثير الكتب في الفقه والآثار حسن الضبط، سمع من عامة من سمع منه أخوه يحيى بن عمر غير سحنون

---

(1) تاريخ الإسلام، حوادث ووفيات: **291-300**، ص: **200، 201**.

(2) تاريخ علماء الأندلس: ص: **206، 207**.

(3) المرجع السابق: ص: **207**.

(4) سير أعلام النبلاء: **72/11**.

(5) تاريخ علماء الأندلس: ص: **207**.

(6) سير أعلام النبلاء: **72/11**.

(7) مصادر الترجمة: تاريخ علماء الأندلس: **311**. ترتيب المدارك: **365/4** (طبعة المغرب) **241/2-242** (طبعة بيروت). جذوة المقتبس: **70-71**. تاريخ الإسلام: **288/23**. المقفى الكبير: **442/6-443**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **1159/3-1160**. وغيرها.

وابن بكير وأبي زيد بن الغمر"[1].

وفي آخر حياته رحل إلى مصر وسمع منه المصريون.

قال ابن الفرضي: "وخرج عنّا من القيروان سنة سبع وتسعين ومائتين فدخل مصر فسمع منه الناس بها، وتوفي بمصر سنة تسع وتسعين ومائتين بعد ما كُفّ بصره"[2].

وقال الضبي: "مات بمصر في يوم الخميس لثلاث خلون من شوال سنة عشر وثلاثمائة"[3].

وقال القاضي عياض: "بل توفي بإقريطش وبها وُلد، كان أبوه لزمها للجهاد وكانت وفاته سنة سبع وتسعين ومائتين...وله كتاب في أكرية السفن رَحِمَهُ اللهُ"[4].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال أبو العرب: "كان ثقة كثير الكتب في الفقه والآثار ضابطًا لها"[5].

قال غيره: "كان من أهل العقل والعلم والدين والثقة"[6].

قال ابن حارث وابن الفرضي: "ثقة، كثير التجول في البلاد"[7].

وفي تاريخ ابن الفرضي: "كان ثقة،كثير الكتب في الفقه والآثار حسن الضبط"[8].

---

(1) تاريخ علماء الأندلس، ص: **311**.

(2) المرجع السابق، ص: **311**.

(3) بغية الملتمس: **112**.

(4)) ترتيب المدارك: **242/2**.

(5) تراجم أغلبية: **270**.

(6) المرجع السابق: ص: **270**.

(7) المرجع السابق: ص: **270**.

(8) تاريخ علماء الأندلس: ص: **311**.

* **جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض، أبو بكر الفريابي. من أهل المشرق، (ت301هـ)**[(1)] .

بدأ جعفر بن المستفاض بِكَتْبِ العلم وهو ابن سبع عشرة سنة، وكان ذلك في سنة أربع وعشرين ومائتين[(2)].

قال القاضي عياض: "أبو بكر الفريابي قاضي الدينور، وقال أبو بكر الخطيب فيه: أحد أوعية العلم ومن أهل المعرفة والفهم، طوّف شرقًا وغربًا ولقي أعلام المحدثين في كل بلد وسمع بخراسان وما وراء النهر، والعراق والحجاز ومصر والشام والجزيرة، واستوطن بغداد وحدّث بها..."[(3)] .

وقال: "قال أبو طاهر الذهلي: لما ورد أبو بكر بغداد ... وُعِدَ له الناس يسمعون منه، فمن حضر مجلسه للسماع نحو ثلاثين ألفًا، وكان المستملون ثلاثمائة وستة عشر. قال أبو الفضل الزهري: كان في مجلس الفريابي ممن يكتب من أصحاب الحديث نحو عشرة آلاف إنسان سوى من لا يكتب. قال ابن كامل: كان جعفر الفريابي مأمونًا موثوقًا به مُكثرًا"[(4)].

ذلك لأنه لما عُرفت مكانته من العلم ازدُحِمَ على مجلسه وكثُر الراغبون في الأخذ عنه. قال الحافظ عبد الله بن عدي: "رأيت مجلس الفريابي يُحزر فيه خمسة عشر ألف محبرة، وكان الواحد يحتاج أن يبيت في المجلس ليجد مع الغد موضعًا"[(5)].

وبعد عمر ينيف على خمس وسبعين عامًا من العطاء العلمي الزاخر ترك الفريابي

---

(1) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 4/300-301 (طبعة المغرب)، 2/187-188 (طبعة بيروت). الديباج المذهب: 1/321-322. تاريخ بغداد: 7/199-202. الفهرست لابن النديم: 382. المنتظم: 13/145-146. الكامل في التاريخ: 5/47. تاريخ الإسلام: 23/60-61. سير أعلام النبلاء: 14/96-101. تذكرة الحفاظ: 2/692-694. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 1/376-368. وغيرها.

(2) تذكرة الحفاظ: 2/693.

(3) ترتيب المدارك: 2/187.

(4) ترتيب المدارك: المجلد الثاني: 3/188.

(5) سير أعلام النبلاء: 14/100.

التحديث، وكان ذلك قبل وفاته بسنة، فإنه آنس من نفسه تغيرًا فتورّع وترك الرواية.

قال الذهبي: قال الحافظ أبو علي النيسابوري: دخلت بغداد والفريابي حيّ وقد أمسك عن التحديث، ودخلنا عليه غير مرة ونكتب بين يديه، كنّا نراه حسرة، قال الذهبي: نِعمَ ما صنع فإنه أنِس من نفسه تغيّرًا فتورّع وترك الرواية"[1].

وُلد رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة سبع ومائتين، وتوفي في المحرم سنة إحدى وثلاثمائة[2].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال أبو بكر الخطيب فيه: "أحد أوعية العلم ومن أهل المعرفة والفهم... وكان ثقة ثبتًا حجة"[3].

وقال ابن كامل: "كان جعفر الفريابي مأمونًا موثوقًا به مكثرًا"[4]. وقال ابن الجوزي: "وكان ثقة حجة"[5].

وقال السيوطي: "العلامة الحافظ، شيخ الوقت"[6].

وقال ابن النديم: "أخذ عن شيوخ الدنيا وجوّل الأرض"[7].

وقال الذهبي: "العلامة الحافظ، شيخ الوقت... وصاحب التصانيف...وكان ثقة مأمونًا"[8].

وقال ابن العماد: "كان إمامًا حافظًا علاّمة من النقادين وهو صاحب التصانيف"[9].

---

(1) المرجع السباق: **99/14**.

(2) ترتيب المدارك: **187/2**.

(3) المرجع السابق: **178/2**.

(4) المرجع السابق: **178/2**.

(5) المنتظم: **145/13**.

(6) طبقات الحفاظ: ص: **301**.

(7) الفهرست لابن النديم: ص: **487**.

(8) تذكرة الحفاظ: **693/2**.

(9) شذرات الذهب: **235/2**.

*** قاسم بن ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف بن سليمان بن يحيى، أبو محمد العوفي السرقسطي، من أهل الأندلس. (ت 302هـ)[1].**

من أهل سرقسطة، رحل مع أبيه إلى المشرق فسمع بمصر ومكة، وعني بجمع الحديث واللغة هو وأبوه فأدخلا الأندلس علمًا كثيرًا، ويُقال: إنهما أول من أدخل كتاب "العين". وألّف قاسم بن ثابت كتابًا في شرح الحديث سمّاه كتاب "الدلائل" بلغ فيه الغاية من الإتقان، ومات قبل إكماله فأكمله أبوه ثابت بعده[2].

وكانت مشاركته لأبيه في رحلته مشاركة له أيضًا في شيوخه[3].

ذكر الكتاني كتاب "الدلائل" فقال: "وهو المسمى "بالدلائل في شرح ما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث" وفيه قال أبو علي القالي: "ما أعلم أنه وُضع بالأندلس مثل كتاب الدلائل. قال ابن الفرضي: ولو قال: ما وُضع مثله بالمشرق ما أبعد"[4].

طُلب من قاسم بن ثابت أن يلي القضاء بسرقسطة فامتنع من ذلك، فأراد أبوه أن يكرهه عليه فسأله أن يتركه لينظر في أمره ثلاثة أيام يستخير الله تعالى فيها فمات في هذه الثلاثة الأيام، فيروون أنه دعا لنفسه بالموت، وكان يُقال: إنه مجاب الدعوة[5].

روى ولدُه ثابت كتاب أبيه "غريب الحديث" وله فيه زيادات، وهو كتاب حسن مشهور[6].

توفي رحمه الله في شوال سنة اثنتين وثلاثمائة بسرقسطة، وكان مولده سنة خمس

---

(1) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: 249/5 (طبعة المغرب). الديباج المذهب: 147/2-148. طبقات النحويين واللغويين: 284-285. تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: 402/1-403. جذوة المقتبس: 312. معجم الأدباء: 2191/5. تاريخ الإسلام: 97/23، 451. الوافي بالوفيات: 16/24. نفح الطيب: 266/2. كشف الظنون: 760/1. تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا): 28-29. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: 941/2.

(2) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: ص: 283. بتصرف.

(3) الديباج المذهب: 147/2.

(4) الرسالة المستطرفة، ص: 155.

(5) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: ص: 284. بتصرف يسير.

(6) بغية الملتمس، ص: 448.

وخمسين ومائتين[1].

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال ابن الفرضي: "وكان قاسم عالمًا بالحديث والفقه، متقدمًا في معرفة الغريب والنحو والشعر"[2].

وقال إسماعيل البغدادي: "الحافظ أبو محمد السرقسطي، المحدث المالكي"[3].

وقال الفيروز آبادي: "هو وأبوه كانا من أوعية العلم، حافظين للغة بارعين في فنون العلم[4].

*** مالك بن عيسى بن نصر، أبو عبد الله القفصي، من أهل إفريقية. (ت 305هـ)**[5].

قال الذهبي: "وليَ قضاء بلده وسمع محمد بن سحنون وشجرة بن عيسى، وبمصر من يونس بن عبد الأعلى وابن عبد الحكم... رحل إليه العلماء من الأندلس، وصنّف كتبًا"[6]. وقال الزبيدي: "حدّث عن عباس الدوري"[7].

توفي رحمه الله سنة خمس وثلاثمائة.

---

(1) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: ص: **284**. بتصرف.

(2) تاريخ علماء الأندلس: ص: **284**.

(3) هدية العارفين: **826/5**.

(4) كتاب البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: **172/1**. تأليف: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، المتوفى سنة **817**هـ.

(5) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **124/5- 125** (طبعة المغرب) طبقات الفقهاء للشيرازي: **159**. علماء إفريقية للخشني: **228**. تاريخ الإسلام: **174/23**. توضيح المشتبه: **241/7**. ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية وتونس: **399/2-400**. تراجم المؤلفين التونسيين: **96/4-97**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **974/2**. وغيرها.

(6) تاريخ الإسلام: **23/ 174**.

(7) تاج العروس: **113/18**.

مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال ابن عبد البر: "الحافظ بقفصة"[1].

روى العجلي عن أبي العرب القيرواني، قال: سألت مالك بن عيسى القفصي، وكان من علماء أصحاب الحديث بالمغرب"[2].

قال الذهبي: "وكان إمامًا كبيرًا، رحل إليه العلماء من الأندلس"[3].

*** سعيد بن عثمان بن سليمان بن محمد، أبو عثمان، التجيبي، مولاهم، المعروف بالأعناقي. من أهل الأندلس (ت 305هـ)**[4].

قرطبي، "يُقال له: الأعناقي ويقال أيضًا العناقي"[5].

من أهل قرطبة، سمع من علماء بلده ثم رحل فسمع جماعة من أصحاب الحديث، وكتب مسند أسد بن موسى وغير ذلك من كتب أسد[6].

وُصف الأعناقي بالورع والزهد[7].

وذكره ابن خير الإشبيلي في إسناد رواية "رقائق الفضيل بن عياض" فقال: "حدثني بها أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر رَحِمَهُ اللَّهُ عن أبي علي حسين بن محمد الغساني قال: حدثني بها أبو العاصي حكم بن محمد الجذامي قال: حدثنا عباس بن أصبغ الحجاري عن أبي عمر أحمد بن مطرف -يُعرف بابن المشاط- عن أبي عثمان سعيد بن عثمان الأعناقي..."[8]. وذكره كذلك في إسناد رواية كتاب "أسد بن موسى

(1) التمهيد: **141/9**.

(2) معرفة الثقات: **181/1**.

(3) تاريخ الإسلام: **23/ 174**.

(4) مصادر الترجمة: ترتيب المدارك: **169/5-170** (طبعة المغرب). الديباج المذهب: **390/1**. تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: **140-141**. جذوة المقتبس: **214**. تاريخ الإسلام: **159/23**. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: **530/1-531**. وغيرها.

(5) جذوة المقتبس: ص: **82**.

(6) تاريخ علماء الأندلس. ص: **140**.

(7) المرجع السابق: ص: **141**.

(8) فهرسة ابن خير الإشبيلي ص: **236**.

إلى أسد بن الفرات في "لزوم السنة والتحذير من البدع"[1]. وكذلك رواية كتاب "المستقصية" لابن مزين[2]، و"مسند أسد بن موسى"[3]، و"كتاب "الزهد والعبادة والورع" لأسد بن موسى"[4]، وكتاب "الطاعة والمعصية" لعلي بن معبد[5].

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في صفر سنة خمس وثلاثمائة، وكان مولده سنة ثلاث وثلاثين ومائتين[6].

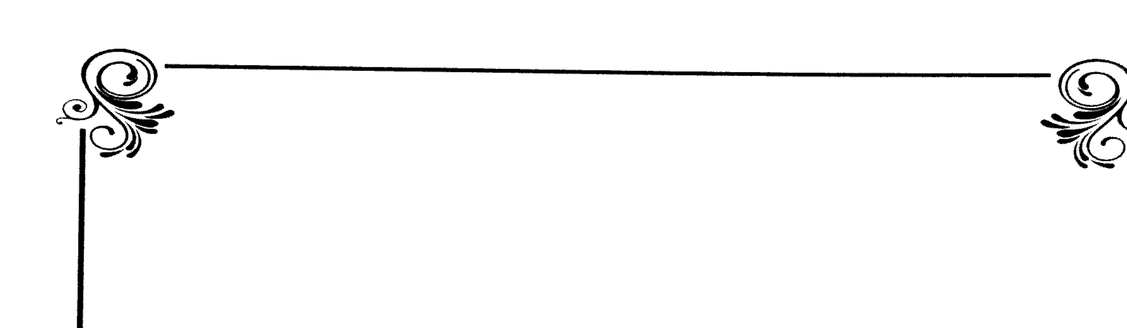
مكانته جرحًا وتعديلاً:

قال ابن الفرضي: "كان ورعًا زاهدًا عالمًا بالحديث بصيرًا بعلله، ولا علم له بالفقه"[7].

قال ابن فرحون: "وغلب عليه الحديث والرواية أكثر من علم الفقه"[8].



(1) المرجع السابق، ص: 266.
(2) المرجع السابق ص: 80.
(3) المرجع السابق ص: 118.
(4) المرجع السابق ص: 237.
(5) المرجع السابق، ص: 239.
(6) تاريخ علماء الأندلس: ص: 141.
(7) المرجع السابق: ص: 141.
(8) الديباج المذهب: ص:123/1.



الفصل الثاني

التحقيق في انتساب المحدّثين للمذهب المالكي

إنّ انتساب المحدثين لمذهب الإمام مالك لا يعني بالضرورة أن هذا الانتساب يعني التقليد بمعناه الدقيق[1]، فالتقليد بالمعنى الدقيق يحتمل في مفهومه شيئًا من القصور في فقه المذهب، كما يحتمل قدرًا من الاتباع الذي يقترن بالتسليم دون علم بتفاصيل المُقلَّد.

ورغم تعدُد المذاهب وتنوّعها، إلا أن ذلك التعدد والتنوّع لم يسوّغ للعلماء الاتباع المحض لتلك المذاهب والجمود في تلقي آرائها دون النظر في الأصول القائمة عليها، كما لم يسوّغ لهم ترجيح مذهب في خلافه لمذهب آخر دون أن يقوم الدليل على صحته[2]. وقد صرّح القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي في مناقشته لهذا الأمر بحقيقة واقع العلماء في ترجيح مذهب الإمام مالك فقال: "...فإن قيل: أتراكم تعتقدون مذهب مالك بن أنس رَحِمَهُ اللهُ وتختارونه دون غيره من مذاهب المخالفين، وتخبرون عن صوابه وتأمرون مبتدئ التفقّه بدرسه؟ فخبّرونا عن موجب ذلك عندكم، أهو تقليدكم له وأنكم صرتم إليه لأنه قاله؟ أو لأن الدليل قام عندكم عليه؟ قيل له: قد فرغنا من الجواب عن هذه المطالبة في العقد الذي عقدناه، وجملته: أنا لم نصِرْ إلى قوله إلا وقد علمنا صحته وعرفنا صحة الأصول التي بنى عليها واعتمد في اجتهاده على الرجوع إليها، فلما عرفنا ذلك من مذهبه اعتقدناه وحكمنا بصوابه، فإن قيل: فهذا حجتكم فيما تعتقدونه في نفوسكم، فما حجتكم في إرشادكم المبتدئ الذي لم يعرف من حاله ما عرفتم منه؟ وتعويلكم عليه وترجيحكم له في الجملة على غيره؟ قيل له: فأما إرشادنا المبتدئ إليه وأمرنا إياه بدرسه واعتقاده فلأنه استرشدنا إلى الصواب الذي يجب أن يعتقد، وقد عرفنا أن ذلك هو الصواب فلذلك

---

(1) انظر بحثنا الموسوم بـ "معالم تربوية في فكر القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي" 58/6. ضمن بحوث الملتقى الأول: القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي. المنعقد بدبي.

(2) بحوث الملتقى الأول، القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، ندوة علمية انعقدت بدبي 13-19/ المحرم/ 1424 هـ. الموافق: 16-22/ مارس/ 2003م. بحث عنوانه: "معالم تربوية في فكر القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي" بقلم: كلثم عمر عبيد الماجد: 52/6. بتصرف.

أرشدناه إليه"[1].

هذا القول يتضمن إشارة إلى وجود فرق بين التقليد وبين الانتساب للمذهب على أساس علمي، فالأخير قائم على تمحيص وفهم للمذهب وهذا هو واقع كثير من علماء القرون المتقدمة.

وقد اتّسَمَت سيرة محدثي المالكية بمعالم شاهدة على صدق انتسابهم لمذهب الإمام مالك؛ ذلك لأن مفهوم التمذهب عندهم اتّضحت معالمه فيما أُثِرَ عنهم من جهود علمية متعددة، جلّت بوضوح تبنِّيهم لأصول ذلك المذهب ومواصلتهم درسه وإثراءه، وإن تفاوتت تلك الجهود بينهم.

يقول د. محمد البشير الهاشمي[2]: "وإلا فما وجه تفسير هذا النشاط الفقهي وإفضائه إلى قيام حركة التدوين والتفريع للأمهات منذ أن دبّج عبد الملك بن حبيب "الواضحة" ودوّن تلميذه "العتبية" وكتب ابن الفرات "الأسديّة" وألّف سحنون "المدونة" التي عكف عليها أهل القيروان وأهل الأندلس، إضافة إلى زبدتها المسماة بـ "المختصر" لابن أبي زيد، ومنقحتها المسماة بـ "التهذيب" لأبي سعيد البراذعي، التي اعتمدتها المشيخة من أهل إفريقية؛ مما حدا بصاحب المقدمة إلى القول: "ولم يزل علماء المذهب يتعاهدون هذه الأمهات بالشرح والإيضاح والجمع... إلى قوله: وزخرت بحار المذهب المالكي في الأفقين..."[3] .

وما ذُكر أعلاه يُفسّر سبب مخالفة بعضهم لعددٍ من المسائل الفقهية المأثورة

(1) المعونة على مذهب عالم المدينة، للقاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي: 1748/3. تحقيق: د. حميش عبد الحق.

(2) كتاب الدراسات الحديثية في الغرب الإسلامي، من القرن الثاني إلى القرن السادس الهجري. بحث عنوانه: "أثر الحديث في ترسيخ الاستقلال الفقهي لدى علماء الغرب الإسلامي" للدكتور: محمد البشير الهاشمي مغلي. ص: 439، 440. كتاب جماعي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان "سلسلة أعمال الندوات" – رقم: (11) 2002. جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة الدراسات الإسلامية، تطوان. الطبعة الأولى: 1423هـ. 2002م.

(3) المرجع السابق، وعزاه إلى مقدمة ابن خلدون: ص: 450

عن الإمام مالك، كمخالفة يحيى بن يحيى الليثي؛ قال الخشني: "وكان يفتي برأي مالك، لم يدع ذلك إلا في القنوت والقضاء بالشاهد واليمين"(1)، وقال ابن عبد البر: وكان يرى جواز كراء الأرض بجزء مما يخرج منها على مذهب الليث ويقول: هي سنة رسول الله ﷺ في خيبر، وقضى بِرَأيَيْ أَمِينَيْن إذا لم يوجد في أهل الزوجين حكمان يَصلُحان لذلك"(2).

وكذلك مخالفة محمد بن عيسى بن نجيح المعافري؛ قال ابن الفرضي: "وكان يذهب في الأشربة مذهب أهل العراق إذ كان علمه عراقيًا"(3)، ورغم ذلك تبنى مذهب الإمام مالك وروى عن تلامذته (ابن القاسم وابن وهب وأشهب وغيرهم) حين دخل مصر أربعين ألف مسألة، كما قال عن نفسه(4).

وكذلك محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال ابن دليم: كان فقيه مصر في عصره على مذهب مالك، وصحب الشافعي فرسخ في مذهبه، وربما تخيّر قوله عند ظهور الحجة له(5).

هذه الأمثلة دلّت على المفهوم المرِن لقضية التمذهب، ويُبنى عليها صحة القول بانتساب الكثير من أعلام الحديث إلى المذاهب.

ولما كان موضوع هذا المبحث هو انتساب محدثي الدراسة لمذهب مالك اقتضى ذلك التحقيق في صدق هذه المقولة وصدق انتسابهم له.

وبالبحث والتدقيق اتضح أنّ مسألة الانتساب هذه تجلّت في عدد من الأسس التي كشفت عن عنايتهم بالمذهب واتّباعهم لإمام المذهب في غالب فقههم ومواصلتهم لمسيرته ونحو ذلك.

وجدير بالذكر أن بعض المحدثين لم يكن لهم ضلوع في الفقه المالكي أو إسهام علمي واضح فيه، ولذا اقتصر إثبات انتسابهم للمذهب على ما ذكره القاضي عياض

(1) أخبار الفقهاء والمحدثين، للخشني: ترجمة رقم: 493. ص: 348.

(2) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: 60/1.

(3) تاريخ علماء الأندلس: 296.

(4) أخبار الفقهاء والمحدثين: ص: 80.

(5) ترتيب المدارك: 63/2.

في المدارك أنهم ذُكروا في المالكية.

الأسس الدالّة على انتسابهم لمذهب الإمام مالك:

الأساس الأول: ذِكْرُهُم في طبقات أصحاب مالك وفيمن انتهى اليه علم الإمام مالك في كتاب "ترتيب المدارك":

حدّد القاضي عياض أعلام المذهب من أصحاب مالك في ثلاث طبقات؛ "أولها من كان له ظهور في العلم مدة حياته وقاربت وفاته مدة وفاته، وثانيها قوم بعد هؤلاء، فمن عُرِف بطول ملازمته وصحبته وشُهر بعده بتفقهه عليه وروايته، وثالثها: قوم صحبوه صغار الأسنان وأخرجهم بعده الزمان فقاربوا أتباع أتباعه وفُضّلوا بشرف مجالسته ومزيّة سماعه..."[1].

وقد تمّ استقراء سِيَر أعلام الطبقات الثلاث وانتقاء من كانت سيرته موافقة لحدود هذه الدراسة، وهي "جهود المحدثين على وجه الخصوص"؛ حيث تم انتقاء مَن توافرت فيهم الشروط المذكورة في مبحث سابق، هو مبحث التعريف بأعلام المحدثين.

أولاً: أعلام الطبقة الأولى من أصحاب مالك:

وتم الاقتصار على ذكر من كان له جهود في خدمة السنة النبوية وتضمّنتهم الدراسة الحالية، كما تمّ حذف سنوات الوفاة -للإختصار- اعتمادًا على ورودها في مبحث التعريف بهم.

من أهل المدينة؛ يعقوب بن عيسى بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني (أبو يوسف)، **ومن أهل العراق يعقوب** بن إسماعيل بن حماد، ويعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور بن شداد بن هيمان السدوسي مولاهم، أبو يوسف، **وإسماعيل** بن إسحاق القاضي، ثم من آل حماد بن زيد؛ أئمة هذا المذهب وأعلامه بالعراق، **ويوسف** بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد، **ومن أهل مصر، أصبغ**

(1) ترتيب المدارك: **281/1**، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، المتوفى سنة **544**هـ.

بن الفرج، وأبو زيد بن أبي الغمر، واسمه **عبد الرحمن** بن عمر بن أبي الغمر، **وسعيد** بن عيسى بن تليد، أبو عثمان القتباني، ثم الرعيني، مولاهم، وأبو عمرو **الحارث** بن مسكين، **ومحمد** بن عبد الله بن عبد الحكم، **وعبد الملك** بن شعيب بن الليث بن سعد بن عبد الرحمن، مولى خالد بن ثابت الفهمي ثم الكتاني، وأبو الطاهر **أحمد** بن عمرو بن عبد الله بن عمر بن السرح، **ومحمد** بن عبد الله بن عبد الرحيم بن أبي زرعة البرقي، مولى بني زهرة، **وأحمد** بن صالح، ابن الطبري، من أهل طبرستان، **ومن أهل إفريقية؛ عون** بن يوسف الخزاعي، أبو محمد، وأبو جعفر **موسى** بن معاوية الصمادحي، **وزيد** بن بشر بن زيد بن عبد الرحمن الأزدي، قال الكندي: هو من أهل مصر، وعداده في أهل تونس، **محمد** بن سحنون، **وعيسى** بن مسكين بن منصور بن جريج بن محمد الإفريقي، **ويحيى** بن عمر بن يوسف بن عامر الكناني رَحِمَهُ اللَّهُ، من أهل إفريقية، وأخوه **محمد** بن عمر بن يوسف بن عامر الكناني، أبو عبد الله، **ومن أهل قرطبة محمد** بن عيسى بن عبد الواحد بن نجيح المعافري، المعروف بالأعشى، **ومن أهل الأندلس عبد الملك** بن حبيب بن سليمان بن هارون بن عباس بن مرداس السلمي، **ويحيى** بن مزين، **ومن أهل المشرق جعفر** بن محمد بن الحسن بن المستفاض، أبو بكر الفريابي(1).

ثانيًا: أعلام الطبقة الوسطى من أصحاب مالك:

من أهل المدينة مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار اليساري الهلالي، أبو مصعب، **وعبد الملك** بن عبد العزيز بن عبد الملك بن عبد العزيز بن أبي سلمة، ابن الماجشون، **وعبد الله** بن نافع الأصغر الزبيري، **وإسماعيل** بن أبي أويس أبو عبد الله **وعبد الجبار** بن سعيد بن سليمان المساحقي، **ومصعب** بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام أبو عبد الله القرشي الأسدي، **وعتيق** بن يعقوب بن صديق بن موسى بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي أبو بكر، من أهل الحجاز عداده من المكيين، **ومن أهل العراق عبد الله** بن

(1) ترتيب المدارك: 5/2 وما بعدها.

مسلمة ابن قعنب التميمي الحارثي القعنبي أبو عبد الرحمن بصري، **ومن أهل نيسابور يحيى** بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن التميمي الحنظلي مولاهم النيسابوري، من أهل خراسان، وذكره القاضي عياض مع أعلام أهل العراق، **ومن أهل الشام** أبو مسهر **عبد الأعلى** بن مسهر بن عبد الأعلى بن مسهر الغساني الدمشقي، **ومروان** بن محمد بن حسان الأسدي، دمشقي، **وإسحاق** بن عيسى بن نجيح أبو يعقوب، المعروف بابن الطباع، **ومن أهل مصر سعيد** بن كثير بن عفير بن مسلم، ومن أهل إفريقية وأبو خارجة، **عنبسة** بن خارجة الغافقي[1].

ثالثًا: أعلام الطبقة الصغرى من أصحاب مالك:

من أهل المدينة أبو مصعب **أحمد** بن أبي بكر، واسم أبي بكر: القاسم بن الحارث، **والزبير** بن بكار بن عبد الله بن مصعب، **ومن أهل المشرق قتيبة** بن سعيد، من قرية بغلان بخراسان، **ومن أهل مصر عبد الله** بن عبد الحكم بن أعين بن الليث، **ويحيى** بن عبد الله بن بكير بن زكريا المخزومي، مولاهم، **ومحمد** بن رمح بن المهاجر بن المحرز بن سلام، **ومن أهل الأندلس يحيى** بن يحيى الليثي[2].

هذه المجموعة المباركة تمّ انتقاؤها من طبقات أصحاب مالك رحمهم الله تعالى، مِمّن أثبت القاضي عياض تمذهبهم بمذهبه.

وقد عُرضت أسماؤهم في الأساس الأول للإنطلاق منه إلى الأسس الأخرى التي تبيّن مظاهر التمذهُب في واقعهم العلمي وفي مباحثهم في الفقه والحديث.

الأساس الثاني: حضورهم مجلس الإمام مالك والأخذ عنه والتفقُّه به:

تجلّت هذه الصفة في سيرة عددٍ من محدثي المالكية؛ فيما ذُكِرَ عنهم، أو فيما رَوَوْهُ عن حضورهم مجلس الإمام مالك أو صحبتهم له، وهم:

* **مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار**؛ وصفهُ القاضي عياض بـ

(1) المرجع السابق 358/1، وما بعدها.

(2) المرجع السابق: 511/1-534.

"الفقيه صاحب مالك" وذكر روايته عنه، وروى قول الشيرازي أنه تفقّه بمالك[1].

صحِبَ مطرّفٌ مالكًا مدّة سبع عشرة سنة[2]، وهو أحد رواة الموطأ، قال يحيى بن مزين: "حدثنا المطرّف بن عبد الله عن مالك بن أنس بجميع الموطأ[3].

* **ابن الماجشون؛ عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الملك؛** قال الشيرازي: تفقه بأبيه ومالك..[4] ..

* **عبد الله بن نافع الأصغر الزبيري؛** "ويعرف بالأصغر وهو صاحب مالك، وله أخ آخر اسمه عبد الله ويعرف بالأكبر"[5].

قال القاضي عياض: قال عبد الله بن نافع: أول ما عرفت مالكًا أني كنت يومًا أقرأ على نافع بن أبي نعيم بعد الصبح فرفعت صوتي فزجرني وقال لي: أما ترى مالكًا[6].

* **إسماعيل بن أبي أويس؛** وهو ابن أخت الإمام مالك بن أنس، وقد استغرقت مجالسته له زمنًا طويلا؛ حيث قال: "جالست خالي مالكًا من سنة ثمان وخمسين ومائة إلى أن مات، وذلك إحدى وعشرون سنة... وروى عن مالك حديثًا كثيرًا وفقهًا[7].

* **عبد الجبار بن سعيد بن سليمان المساحقي؛** "كان من أصحاب مالك وجلسائه"[8].

* **مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام؛** قال القاضي عياض: روى عن مالك الموطأ وغير شيء وعرف بصحبتهِ، وروايتُه في الموطأ معروفة[9].

---

(1) ترتيب المدارك: 359/1.

(2) المرجع السابق.

(3) أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني: 282.

(4) المرجع السابق: 361/1.

(5) المرجع السابق: 366/1.

(6) المرجع السابق.

(7) المرجع السابق: 369/1.

(8) ترتيب المدارك: 376/1.

(9) المرجع السابق: 380/1.

قال ابن أبي خيثمة: "سمعت مصعبًا يقول: حضرت حبيبًا يقرأ على مالك، أنا عن يمينه وأخي عن يساره، فيقرأ عليه في كل يوم ورقتين ونصف..."[(1)].

* **عتيق بن يعقوب**؛ "كان ملازمًا مالكًا، كتب عنه الموطأ وغيره"[(2)].

* **عبد الله بن مسلمة القعنبي**؛ قال: "لزمت مالكًا عشرين سنة حتى قرأت عليه الموطأ[(3)]. وفي رواية: " اختلفت إلى مالك ثلاثين سنة ما من حديث في الموطأ إلا لو شئت قلت سمعته مرارًا، ولكني اقتصرت بقراءتي عليه..."[(4)] .وذكر ابن سعد -في "طبقاته"- أنه روى عن مالك كتبَه[(5)]، وكانت قراءته الموطأ مُناصفةً؛ حيث "قرأ مالك عليه نصف الموطأ، وقرأ هو على مالك النصف الباقي "[(6)].

* **يحيى بن يحيى بن بكير التميمي الحنظلي**؛ "روى عن مالك الموطأ، وقيل: إنه هو قرأه عليه... ولازمه مدة في الاقتداء به[(7)].

* **أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغساني الدمشقي**؛ "روى عن مالك الموطأ وغيره من المسائل والحديث الكثير[(8)].

* **مروان بن محمد بن حسان الأسدي**؛ اختُلف في صحبته للإمام مالك، وأثبتها القاضي عياض فقال: "صَحِبَ مالكًا وروى عنه حديثًا ومسائل كثيرة..."[(9)].

* **إسحاق بن عيسى بن نجيح أبو يعقوب، المعروف بابن الطباع**؛ "سمع مالكًا وصَحِبَه"[(10)].

---

(1) سير أعلام النبلاء: **332/9**. للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة **748**هـ. تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر العمروي. دار الفكر، الطبعة الأولى: **1417**هـ **1997**م.

(2) ترتيب المدارك: **221/1**.

(3) المرجع السابق: **398/1**.

(4) تهذيب الكمال للمزي: **140/16**.

(5) الطبقات الكبرى لابن سعد: **302/7**.

(6) معرفة الثقات للعجلي: **61/2**.

(7) ترتيب المدارك: **407/1**.

(8) المرجع السابق: **416/1**.

(9) المرجع السابق: **419/1**.

(10) المرجع السابق: **420/1**.

* **سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم**؛ "سمع من مالك الموطأ وغير شيء وصحبه"[1].

* **أبو خارجة عنبسة بن خارجة الغافقي**؛ "له سماع مدوّن من مالك كسماع ابن القاسم وأشهب، قال المالكي: كان شيخًا صالحًا عالمًا باختلاف العلماء مستجابًا، وأكثر اعتماده على مالك"[2].

* **أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري**؛ "روى عن مالك الموطأ وغيره من قوله"[3].

وقال الذهبي: "لزم مالكًا وتفقه عليه وسمع منه الموطأ"[4]، وقال: "وأتقنه عنه"[5].

* **قتيبة بن سعيد**؛ قال القاضي عياض: "له عن مالك الكثير من جيد الحديث والمسائل"[6].

وقال الذهبي: صاحب مالك بن أنس[7].

* **عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث**؛ "أفضَتْ رئاسة المذهب إليه بعد أشهب، وكان أعلم أصحاب مالك بمختلف قوله، ولابن عبد الحكم سماع من مالك الموطأ ونحو ثلاثة أجزاء[8].

* **يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي**؛ "سمع من مالك موطأه... وقال الباجي: ... وقد رُوي عنه من طريق بقي بن مخلد وغيره أنه سمعه من مالك سبع عشرة مرة وأن بعضها بقراءة مالك"[9].

---

(1) المرجع السابق: **454/1**.

(2) المرجع السابق: **486/1**.

(3) المرجع السابق: **511/1**.

(4) تاريخ الإسلام: **18/ 153**.

(5) سير أعلام النبلاء: **599/9**.

(6) المرجع السابق: **522/1**.

(7) سير أعلام النبلاء: **321/9**.

(8) ترتيب المدارك: **524/1**.

(9) المرجع السابق: **529/1**.

* **محمد بن رمح بن المهاجر**؛ "صحب مالكًا وسمع الليث"[1]، وقال: "عددت لمالك مائة مرة، قال: لا أدري في مجلس واحد"[2].

* **يحيى بن يحيى الليثي**؛ قال ابن حارث الخشني: "ثم خرج إلى المشرق حاجًا، فأدرك مالكًا بالمدينة وسمع منه الموطأ"[3].

وقال الضبّي: تفقّه بالمدنيين والمصريين من أكابر أصحاب مالك بن أنس بعد انتفاعه بمالك وملازمته[4].

الأساس الثالث: عنايتهم برواية فقه الإمام مالك، وميراث العلم في المدينة:

يجمع هذا الأساس بين رواية محدثي المالكية للموطأ وروايتهم أقوال الإمام مالك فيما يُروى عنهم في المصنّفات، ويورد شواهد عنايتهم بعمل أهل المدينة وميراثهم العلمي. ومعلوم أنّ روايتهم لأحكام المذهب ومسائله تحفلُ بها المصنّفات، إلا أنّ إيراد النماذج اليسيرة هنا ليست لاستيعاب فقههم، ولكنها شواهد يسيرة خاصة بالتحقيق في انتسابهم للمذهب، وإن كانت شُهرة بعضهم تُغني عن ذلك.

* **ابن الماجشون: عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الملك**؛ قال القاضي عياض: ذكر ابن اللباد أن يحيى بن أكثم القاضي كان مع عبد الملك على سريره - يعني وهما يتذاكران مذهب أهل العراق وأهل المدينة، ويتناظران في ذلك- فقال ابن أكثم: يا أبا مروان! رحلنا إلى المدينة في العلم قاصدين فيه، وكنتم بالمدينة لا تُعنون به، وليس مَن رَحَل قاصدًا فيه كمن كان فيه وتوانى، فقال عبد الملك: اللهم غفرًا، يا أبا محمد! ادعُ لي أبا عمارة المؤذن من ولد سعد، فجاء شيخ كبير فقال له: كم لك تؤذن؟ فقال: سبعين سنة، أذّنتُ مع آبائي وأعمامي وأجدادي، وهذا الأذان الذي أؤذّن به اليوم أخبروني أنهم أذّنوا به مع ابن أم مكتوم، قال عبد الملك: وإن كنتم

---

(1) المرجع السابق: **533/1**.

(2) كتاب ذمّ الكلام وأهله، لأبي إسماعيل الأنصاري الهروي: **191/2**.

(3) أخبار الفقهاء والمحدثين: **261**.

(4) بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، ص: **510**، تأليف أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة المتوفى سنة **599**هـ، دار الكاتب العربي، **1967**م. دط.

تقولون: توانيتم وتركتم، هذا الأذان ينادى به على رؤوسنا كل يوم خمس مرات متصلًا بأذان النبي ﷺ، فترى أنا كنا لا نصلي، فقد خالفتمونا فيه، فأنتم في غيره أحرى أن تخالفونا، فخجل ابن أكثم ولم يذكر أنه رد عليه جوابًا[1].

* **مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام**: قال: "سمعت مالك بن أنس يقول: أدركت أهل هذا البلد وما عندهم علم غير الكتاب والسنة، فإذا نزلت نازلة جمع لها الأمير من حضر من العلماء، فما اتفقوا عليه من شيء أنفذه..."[2] وقال: "سمعت مالك بن أنس يقول: أدركت أهل هذا البلد، يعني المدينة، وهم يكرهون المناظرة والجدال إلا فيما تحته عمل"[3].

* **عتيق بن يعقوب؛ وهو** "من المختصين بمالك والقائلين بقوله المكثرين عنه المحافظين لسيرته وشمائله، قال: سمعت مالكًا يقول: ينبغي للرجل أن يؤدب أهله وولده، ومن يجب عليه فرضه"[4].

* **عبد الله بن مسلمة القعنبي**: "روى عن مالك أصوله وفقهه وموطأه..."[5] وروى عنه أنه قال: "لا بأس بالدعاء في الصلاة في أوله وأوسطه وفي آخره في الفريضة وغيرها"[6].

وقال ابن عبد البر: "وقد روى القعنبي عن مالك في ذلك قال: سمعت بعض أهل العلم يستحبون إذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن الركن الأسود أن يضعها على فيه هكذا. قال القعنبي: الركن الأسود..."[7] .

* **أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى**؛ قال ابن فرحون: "روى عن مالك الموطأ وغيره من المسائل والحديث الكثير"[8].

---

(1) ترتيب المدارك: **364/1**.

(2) الاستذكار: **581/8**.

(3) التمهيد: **232/19**.

(4) ترتيب المدارك: **221/1**.

(5) الفهرست: **281/1**.

(6) سنن أبي داود: **204/1**.

(7) التمهيد: **259/22**.

(8) الديباج: **172/1**.

وقال القاضي عياض: "وسأل أبا مسهر رجلٌ عن مسألة فلم يجبه، ثم أعاد عليه فلم يجبه، ثم أعاد عليه فلم يجبه، فقيل له في ذلك، فقال: سمعت مالكًا يقول: من إذالة العلم أن تجيب كل من سألك"(1).

* **أبو خارجة، عنبسة بن خارجة الغافقي**؛ "روى عن مالك عن الذي يعتمّ بالعمامة ولا يجعلها تحت ذقنه فأنكره إلا أن تكون قصيرة لا تبلغ"(2).

* **أبو مصعب، أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث**؛ روى في مختصره عن مالك قال: "لا يؤم الناس أحدٌ قاعدًا فإنْ أمّهم قاعدًا فسدت صلاته وصلاتهم"(3).

* **يحيى بن يحيى الليثي**؛ قال الخشني: "وقدم الأندلس فعادت الفتيا بعد عيسى إلى قوله ورأيه، وكان يفتي برأي مالك لم يدع ذلك إلا في القنوت والقضاء بالشاهد واليمين..."(4).

وقال: "وكان يقرأ للناس الموطأ عن مالك غير ثلاثة أبواب من كتاب الاعتكاف، شكّ فيها عن مالك فكانت روايته لها عن زياد بن عبد الرحمن"(5).

وقال: "وكان فتيا يحيى في الميت يرمي بدمه رجلًا قبل أن يموت على مذهب مالك أنه يقسم الورثة ويستحقون دم صاحبهم"(6).

وقال يحيى بن يحيى الليثي: "سمعت مالكًا يقول في الرجل يتمضمض ويستنشق من غرفة واحدة في السّت مرات، أنه لا بأس بذلك"(7).

* **أصبغ بن الفرج**؛ قال ابن معين: "كان أصبغ من أعلم خلق الله كلهم برأي مالك، يعرفها مسألة مسألة متى قالها مالك، ومن خالفه فيها(8).

---

(1) ترتيب المدارك: **417/1**.

(2) المرجع السابق: **487/1**.

(3) الاستذكار: **173/2**.

(4) أخبار الفقهاء والمحدثين لمحمد بن الحارث الخشني، ص: **261**.

(5) المرجع السابق: **348**.

(6) المرجع السابق: **276**.

(7) حاشية الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني: **73/1**.

(8) ترتيب المدارك: **563/1**.

* **عبد الرحمن بن أبي الغمر**؛ "روى القاضي عياض عن ابن باز قال: "سألت أبا زيد بن أبي الغمر عمّن تزوّج وبشرط أنه إن لم يأتِ بمهر إلى كذا فأمرها بيدها، فقال: النكاح جائز، فقلت له: يُروى عن مالك لا يجوز، فقال لي: ومن أعلم بقول مالك، أنا أو أنت؟ قلت: أنت ولكن أخبرني سحنون عن ابن القاسم عن مالك: أنه لا يجوز، قال إبراهيم: ثم وجدتها رواية كما قال محمد بن عيسى"[1].

* **عون بن يوسف الخزاعي**؛ "قال ابن حارث -وهو الخشني-: نزلت نازلة أحضر لها ابن الأغلب فقهاء القيروان، فتقدم عون فقال له ابن الأغلب: تقدم يا أبا محمد؛ فلك السبق والجلالة، ألم يقل مالك كذا؟ ألم يقل؟ وهو يقول: نعم"[2].

* **أبو جعفر موسى بن معاوية الصمادحي**؛ قال ابن عبد البر: "حدثني عبد الله بن محمد بن يوسف قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن علي قال: سمعنا أبا عمرو بن أبي زيد يقول: سمعت ابن وضاح يقول: حدثنا موسى بن معاوية الصمادحي عن ابن عيسى عن مالك أنه قال: "لا يُنتفع بجلد الخنزير وإن دُبغ"[3].

وقال موسى بن معاوية الصمادحي: "سئل ابن القاسم عن المساجد، هل يكره الكتابة فيها في القبلة بالصبغ شبه آية الكرسي، أو غيرها من بوارع القرآن قل هو الله أحد والمعوذتين ونحوها؟ قال ابن رشد: كان مالك يكره أن يكتب في القبلة في المسجد شيء من القرآن أو التزاويق ويقول: إن ذلك يشغل المصلي، قال: ولقد كره مالك أن يُكتب القرآن في القراطيس فكيف في الجدر"[4].

وقال الصمادحي: قال معن: "وكتب إلى مالك رجل من العرب يسأل عن قوم يصلون ركعتين ويجحدون السنة ويقولون: ما نجد إلا صلاة ركعتين، قال مالك: أرى أن يُستتابوا، فإن تابوا وإلا قتلوا"[5].

* **زيد بن بشر بن زيد الأزدي**: روى القاضي عياض قال: "قال سليمان بن

---

(1) المرجع السابق**566/1**.

(2) المرجع السابق**629/1**.

(3) التمهيد، لابن عبد البر: **177/4**.

(4) مواهب الجليل: **551/1**.

(5) رياض الجنة وتخريج أصول السنة، لابن أبي زمنين الأندلسي: **309/1**.

سالم: كنت عند زيد بن بشر فسأله سائل عن رجل صلى الظهر فتذكر في الرابعة سجدة لا يدري من أين هي، فقال له: تأتي بركعة بسجدتيها وتسجد لسهوة، قال: قال سليمان: فرآني تحركت فقال: ما بك أصلحك الله؟ أثمّ جواب عن هذا؟ ثم قال: لعلك تريد جواب ابن القاسم يسجد الآن سجدة يتحرى أن يكون من هذه ثم تأتي بركعة؟ قلت: نعم، فقال لي: إني رأيت السائل لا يفطن لمثل هذا فأتيته بقول أشهب"(1).

* **محمد بن عيسى بن نجيح المعافري المعروف بالأعشى**؛ قال: "دخلت مصر فرويت بها أربعين ألف مسألة. قال ابن حارث: يعني: عن ابن القاسم وابن وهب وأشهب، سوى ما روى عن أصحاب مالك المدنيين(2).

* **عبيد الله بن يحيى الليثي**؛ روى عن أبيه فقال: "سمعت أبي يستحبّ العقيقة ولو بعصفور... ورواه ابن وضاح عن يحيى فقال فيه: سمعت أبي يقول: تستحب العقيقة ولو بعصفور، وكذلك رواه أكثر الرواة عن مالك في الموطأ"(3).

وقال مالك عن عبد الله بن دينار: "سمعت عبد الله بن عمر قرأ: (**يَاَ أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمْ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِقبلِ عِدَّتِهِنَّ**)(4). قال مالك: يعني بذلك أن يُطلّق في كل طُهر مرة. قال أبو عمر: هذا الكلام من قول مالك رواه عبيد الله بن يحيى عن أبيه عن مالك في الموطأ ولم يروه ابن وضاح عن يحيى في الموطأ ولا رواه غير يحيى في الموطأ(5).

* **يحيى بن عمر الكناني**؛ "قال القاضي أبو الوليد: ... وسكن القيروان فشرفت بها منزلته عند العامة والخاصة، ورحل الناس إليه لا يروون المدونة والموطأ إلا

---

(1) ترتيب المدارك: 12/2.

(2) المرجع السابق23/3.

(3) الاستذكار: 320/5

(4) قال ابن عبد البر: وقد كان ابن عباس يقرؤها كقراءة عبد الله بن عمر. الاستذكار: 203/6. وكذلك كان يقرؤها مجاهد، وقد روى عبد الرحمن بن أيمن أنه كان يقرأ: فطلقوهن في قبل عدتهنّ، وأما قراءة ابن مسعود والجمهور فعلى ما في مصحف عثمان. انظر الاستذكار: 204/6.

(5) المرجع السابق: 203/6.

عنه"[1].

أخبرنا أبو محمد علي بن أحمد، حدثنا عبد الرحمن بن سلمة، أخبرني أحمد بن خليل، حدثنا خالد بن سعد، أخبرنا أحمد بن خالد، أخبرنا يحيى بن عمر، أخبرنا أبو عمرو الحارث بن مسكين، أخبرنا ابن وهب، قال: "قال لي مالك: الحكم على وجهين، فالذي يحكم بالقرآن والسنة الماضية فذلك الصواب، والذي يُجهد نفسه فيما لم يأتِ فيه شيء فلعله -يعني يوفق- قال: وثالث متكلف بما لا يعلم، فما أشبه ذلك ألا يوفّق"[2].

وحدثنا خالد حدثني عثمان بن عبد الرحمن بن أبي زيد، حدثنا إبراهيم بن نصر، حدثنا يحيى بن عمر، أخبرنا أبو المصعب فقيه أهل المدينة، قال: "رأيت مالك بن أنس يرفع يديه في الصلاة عند الركوع وبعد الركوع"[3].

الأساس الرابع: صُحبتهم لكبار فقهاء المالكية والأخذ عنهم:

يوضّح هذا الأساس أنّ مَنْ لم يَصحب الإمام مالكًا رحمه الله حرص على اللقاء بتلامذته وكبار فقهاء مذهبه، ومنهم مَن جمع بين الحُسنَيين، مثل:

* **مطرف بن عبد الله بن مطرف**؛ "تفقّه بمالكٍ وعبد العزيز بن الماجشون وابن أبي حازم وابن دينار وابن كنانة والمغيرة"[4].

* **عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الملك، ابن الماجشون**؛ الذي "تفقّه بأبيه ومالك وابن أبي حازم وابن دينار وابن كنانة والمغيرة"[5]. وقد "أثنى عليه ابن حبيب كثيرًا، وكان يرفعه في الفهم على أكثر أصحاب مالك"[6].

* **أبو خارجة، عنبسة بن خارجة الغافقي**؛ قال المالكي: "سمع منه نظراؤه

---

(1) ترتيب المدارك: 235/2.

(2) جذوة المقتبس: 135/1.

(3) المرجع السابق: 135/1.

(4) ترتيب المدارك: 359/1.

(5) المرجع السابق: 361/1.

(6) المرجع السابق.

بإفريقية؛ البهلول بن راشد وغيره ومن بعدهم كعون بن يوسف وعبد الله بن يونس وسعيد بن حسان..."[1]. وقال: "... وكان سحنون يجلّه ويعرف حقّه، وإذا سئل بحضرته أحال عليه"[2].

* **أبو مصعب أحمد بن أبي بكر**؛ "روى عن مالك... وتفقه بأصحابه المغيرة وابن دينار وغيرهما"[3].

* **الزبير بن بكار**: قال ابن حجر: "وذكر الخطيب روايته عن مالك واعتمد على رواية منقطعة، ولم يلحق الزبير السماع من مالك فإنه مات والزبير صغير، فلعله رآه. وقد طالعت كتابه في النسب عن أقرانه ومن أطرافها أنه أخرج في مناقب عثمان عن زهير بن حرب عن قتيبة عن الدراوردي حديثًا، والدراوردي في طبقة شيوخه"[4].

* **عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث**؛ قال الشيرازي: "روى عن ابن وهب وابن القاسم وأشهب كثيرًا"[5].

* **يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي**؛ "كان ابن بكير فقيه الفقهاء بمصر في زمانه، ولاه القاضي العمري مسائله مع أشهب"[6].

* **يحيى بن يحيى الليثي**؛ "تفقّه بالمدنيين والمصريين من أكابر أصحاب مالك بعد انتفاعه بمالك، وملازمته له"[7].

قال الخشني: "طلب يحيى بن يحيى العلم بالأندلس عند زياد بن عبد الرحمن راوية مالك بن أنس ثم خرج إلى المشرق حاجًا"[8].

---

(1) تراجم أغلبية: **78**.

(2) ترتيب المدارك: **486/1**.

(3) المرجع السابق**511/1**.

(4) تهذيب التهذيب: **270/3**. للإمام الحافظ شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة **582**هـ.

(5) ترتيب المدارك: **524/1**.

(6) المرجع السابق**528/1**.

(7) كتاب المغرب: **163/1**.

(8) أخبار الفقهاء والمحدثين: **261**.

وقال القاضي عياض: "كانت ليحيى رحلتان من الأندلس، سمع في أولهما من مالك والليث وابن وهب، واقتصر في الأخرى على ابن القاسم وبه تفقه"(1).

ووصف الليثي هذه الرحلة بقوله: "كنت آتي عبد الرحمن بن القاسم فيقول لي: اتق الله فإن أكثر هذه الأحاديث ليس عليها العمل، ثم آتي عبد الله بن وهب فيقول لي: من أين؟ فأقول له: من عند ابن القاسم فيقول لي: اتق الله، فإن أكثر هذه المسائل رأي، ثم يرجع يحيى فيقول: رحمهما الله فكلاهما قد أصاب في مقالته، نهاني ابن القاسم عن اتباع ما ليس عليه العمل في الحديث وأصاب، ونهاني ابن وهب عن كلفة الرأي وكثرته وأمرني بالاتباع وأصاب. ثم يقول يحيى: اتباع ابن القاسم في رأيه رشد واتباع ابن وهب في أثره هدى"(2). وروايته هذه تدلّ على جمعه لابن وهب وابن القاسم في رحلةٍ واحدةٍ، وإن لم يذكرها القاضي عياض، فلعلها تكون الرحلة الأولى.

وقال الذهبي: "وحمل عن ابن القاسم عشرة كتب سؤالات ومسائل"(3).

وقال ابن خلّكان نقلا عن ابن الفرضي: "ولما انفصل يحيى عن مالك ليعود إلى بلاده ووصل إلى مصر رأى عبد الرحمن بن القاسم يدوّن سماعه عن مالك فنشط للرجوع إلى مالك ليسمع منه المسائل التي كان ابن القاسم دوّنها عنه، فرحل رحلة ثانية فألفى مالكًا عليلًا فأقام عنده إلى أن مات وحضر جنازته فعاد إلى ابن القاسم وسمع منه سماعه من مالك"(4).

* **يعقوب بن عيسى بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني**؛ قال القاضي عياض: "ذكر الخطيب أبو بكر عن محمد بن سعد... قال: ولم يجالس مالكًا لكنه جالس من كان بعده من فقهاء المدينة ورجالهم وأهل العلم منهم(5).

(1) ترتيب المدارك: **535/1**.

(2) المرجع السابق: **541/1**.

(3) سير أعلام النبلاء: **523/10**.

(4) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: **145/6**، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، **608-681**هـ.

(5) المرجع السابق: **549/1**.

* **أصبغ بن الفرج**: ذكر عياض أنه "رحل إلى المدينة ليسمع من مالك فدخلها يوم مات، وصحب ابن القاسم وأشهب وابن وهب وسمع منهم وتفقه معهم"(1).

وقال ابن حبان: "يروي عن مالك، وكان راويًا لابن وهب"(2).

وقال ابن أبي حاتم: "كان أصبغ أجل أصحاب ابن وهب"(3).

* **أبو زيد بن أبي الغمر**؛ روى القاضي عياض عن بعضهم أن ابن أبي الغمر: "كان لا يرى مخالفة ابن القاسم"(4).

* **الحارث بن مسكين**؛ "سمع من ابن القاسم وأشهب وابن وهب، ودوّن أسمعتهم وبوّبها"(5).

* **عون بن يوسف الخزاعي**؛ قال عون: "وقدمت إلى المدينة سنة ثمان وتسعين ومائة بعد موت مالك بسنة فأدركت بها أربعين رجلًا من معلمي ابن وهب... وقال الشيرازي: وبابن وهب تفقه... "(6).

وقال الشيرازي: "من أقران سحنون، تفقّه بابن وهب"(7).

* **موسى بن معاوية الصمادحي**؛ قال أبو العرب: "سمع من ابن القاسم وغيره، سمع منه سحنون وعامة أهل إفريقية، وسمع منه ابن وضاح، وأحمد بن يزيد القُرشي، وعَمِيَ بعد قدومه من المشرق بيسير"(8). وقال: "عالمًا بالحديث والفقه، كثير الأخذ عن رجاله المدنيين والكوفيين والبصريين وغيرهم. سمع وكيع بن الجراح، والفضيل بن عياض... وطبقتهم، وجرير بن عبد الله، وأبا معاوية الضرير،

---

(1) المرجع السابق: 461/1.

(2) الثقات: 134/8.

(3) الجرح والتعديل: القسم الأول من المجلد الأول: ص: 321. للإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي. طبع بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند. الطبعة الأولى: 1371هـ. 1952م.

(4) ترتيب المدارك: 566/1.

(5) المرجع السابق: 330/1.

(6) المرجع السابق: 627/1.

(7) طبقات الفقهاء للشيرازي: 161/1.

(8) ترتيب المدارك: 6/2.

وسمع من ابن القاسم وغيره. سمع منه سحنون وعامة أهل إفريقية، وسمع منه ابن وضاح وأحمد بن يزيد القرشي..."(1)

وقال القاضي عياض: "كان ذكيًا مصاحبًا لسحنون"(2).

* **زيد بن بشر بن زيد الأزدي**؛ "سمع من ابن القاسم ومن ابن وهب وأشهب وضمام بن إسماعيل ويحيى بن سليمان الطائفي... قال الكندي: ... من أكابر أصحاب ابن وهب، وعدّه الشيرازي في فقهاء هذه الطبقة"(3).

* **عبد الملك بن حبيب**؛ قال ابن الفرضي: "قد جمع علمًا عظيمًا وكان مشاورًا مع يحيى بن يحيى وسعيد بن حسان"(4). وقال: "ورحل فسمع من عبد الملك بن الماجشون ومطرف بن عبد الله وإبراهيم بن المنذر الجذامي، وأصبغ بن الفرج، وأسد بن موسى وجماعة سواهم كثير"(5).

وقال الشيرازي: "أبو مروان عبد الملك بن حبيب السلمي فقيه أهل الأندلس، تفقّه في القديم بيحيى بن يحيى وعيسى بن دينار والحسن بن عاصم، ثم ارتحل وهو فقيه عالم إلى المدينة فعرض كتبه على عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون وعلى مطرّف بن عبد الله بن نافع الزبيري(6).

وقال ابن قطان الفاسي: "عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جاهمة بن عباس بن مرداس السلمي... لقي الكبار من أصحابه. (يريد أصحاب مالك)"(7).

* **يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور الحافظ السدوسي**؛ أخذ "عن ابن المعذل وأصبغ بن الفرج والحارث بن مسكين وسعيد بن أبي زنبر، ولقي جماعة من

---

(1) تراجم أغلبية: **142**.

(2) ترتيب المدارك: **8/2**.

(3) المرجع السابق: **10/2**.

(4) تاريخ علماء الأندلس: **221**.

(5) المرجع السابق: **221**.

(6) طبقات الفقهاء للشيرازي: **164/1**.

(7) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: **634/5**.

أصحاب مالك"[1].

وقال الذهبي: "قال ابن كامل: كان فقيهًا سريًا من أصحاب أحمد بن المعذل والحارث بن مسكين"[2].

* **محمد بن عبد الله بن عبد الحكم**؛ "سمع من أبيه وابن وهب وأشهب وابن القاسم وشعيب بن الليث وغيرهم من أصحاب مالك والليث، وصحب الشافعي وكتب كتبه وأخذ عنه، كان أبوه ضَمّهُ إليه وأمره أن يعوّل عليه وعلى أشهب"[3].

وقال القاضي عياض: "ذكر أبو إسحاق الشيرازي محمدًا في الشافعية ولم يذكره في المالكية، ولا أدري لم فعل هذا، والتزامه لمذهب مالك وإقامته فيه مشهورة، وتواليفه على مذهبه والرد على الشافعي وغيره معروفة"[4].

* **عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد**؛ "كان من أصحاب ابن وهب"[5].

* **أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح**؛ ذكر القاضي عياض أنّ "جُلّ روايته عن ابن وهب"[6].

وقال ابن وضاح: "وحدثنا أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح قال: سألت عبد الله بن وهب عن الرجل يقول: كل شيء له في سبيل الله إن فعلتُ كذا ثم يفعله؟ قال: يُخرج ثلث ماله عند مالك. قلت لابن وهب: فإن أدى زكاة ماله أو أخرج كفارة يمينه أتراه مجزءًا عنه لما فيه من الاختلاف؟ فقال: أرجو أن يُجزئه إن شاء الله"[7].

* **محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي**؛ "يروي عن أشهب وابن بكير وعبد الله بن صالح وحبيب كاتب مالك ونعيم بن حماد وأصبغ بن الفرج وأسد بن

---

(1) ترتيب المدارك: 56/2.

(2) تذكرة الحفاظ: 2/ 577، 578. للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي.

(3) ترتيب المدارك: 62/2، 63.

(4) المرجع السابق: 65/2.

(5) المرجع السابق: 75/2.

(6) المرجع السابق: 77/2.

(7) الاستذكار: 212/5.

موسى..."(1).

* **محمد بن رزين**؛ ذكره أبو العرب فقال: "سمع من أسد بن موسى ومن عبد الله بن عبد الحكم ومن زهير بن عباد ومن ابن بكير وغيرهم"(2).

وزاد القاضي عياض في روايته عن أبي العرب: "ونعيم بن حماد... وسمع أيضًا من عبد الله بن نافع الزبيري وأصبغ بن الفرج وعلي بن معبد"(3).

* **محمد بن سحنون**؛ قال ابن فرحون: "تفقّه بأبيه"(4). كما "سمع من موسى بن معاوية الصمادحي... وأخذ عن عبد الله بن أبي حسان المحدث الفقيه تلميذ مالك وغيرهما من أهل إفريقية..."(5).

"وفي مصر سمع من أبي الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح الحافظ الفقيه العلامة... وفي المدينة سمع من أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري ويعقوب بن حميد بن كاسب وغيرهما"(6).

* **يحيى بن إبراهيم بن مزين**؛ قال الخشني: "ثم كانت له رحلة إلى المشرق لقي فيها مطرف بن عبد الله المدني وحبيبًا كاتب مالك رحمه الله، والقعنبي صاحب مالك... وروى عن أصبغ بن الفرج وغيرهما"(7).

وقال ابن الفرضي: "روى عن عيسى بن دينار، ومحمد بن عيسى الأعشى، ويحيى بن يحيى، وغازي بن قيس ونظرائهم، ورحل إلى المشرق فلقي بالمدينة مطرف بن عبد الله صاحب مالك بن أنس، روى عنه الموطأ، ورواه أيضًا عن حبيب

---

(1) المرجع السابق: **167/2**

(2) طبقات علماء إفريقية وتونس، لأبي العرب القيرواني: **204، 205**.

(3) ترتيب المدارك: **92/2**.

(4) الديباج المذهب: **169/2**.

(5) مدرسة الحديث في القيروان، من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري، تأليف: الحسين بن محمد شواط.

(6) مدرسة الحديث في القيروان، **707/2**، بتصرف يسير.

(7) أخبار الفقهاء والمحدثين: **282**. للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن حارث الخشني القيرواني، المتوفى سنة **361**هـ.

كاتب مالك، ودخل العراق فسمع من القعنبي عبد الله بن مسلمة... وسمع بمصر من أصبغ بن الفرج وغيره"(1).

* **إسماعيل بن إسحاق؛ هو** "مقدّم في أصحاب مالك"(2).

وقال طلحة بن محمد بن جعفر الشاهد: "إسماعيل بن إسحاق كان منشؤه البصرة، وأخذ الفقه على مذهب مالك عن أحمد بن المعذل"(3).

وقال القاضي عياض: "تفقّه بابن المعذل، وقال الشيرازي: أن القاضي إسماعيل يقول: أفخر على الناس برجلين بالبصرة؛ بابن المعذل يعلمني الفقه، وابن المديني يعلمني الحديث"(4).

* **يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد؛** ذكره القاضي عياض فقال: "كان أكثر تفقهه مع ابن عمه إسماعيل؛(5) أي ابن إسحاق القاضي".

* **عيسى بن مسكين؛**"سمع من سحنون وابنه جميع كتبه، وسمع بالمغرب من غيره، وسمع من الشام من أبي جعفر الإيلي، وسمع بمصر من الحارث بن مسكين وأبي الطاهر والربيع ومحمد بن المواز ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم والبرقي... وغيرهم"(6).

وقال القاضي عياض: "قال أبو بكر المالكي: كان اعتماد ابن مسكين على سحنون وبه كان يقتدي في كل أموره"(7).

وقال الذهبي: "عيسى بن مسكين... صاحب سحنون"(8).

وقد "أخذ عيسى بن مسكين عن محمد بن إبراهيم الإسكندراني، المعروف بابن

---

(1) تاريخ علماء الأندلس: **432**.

(2) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: **608/2**.

(3) تاريخ بغداد: **285/6، 286**.

(4) ترتيب المدارك: **168/2**.

(5) المرجع السابق: **182/2**.

(6) ترتيب المدارك: **212/2**.

(7) المرجع السابق: **213/2**.

(8) سير أعلام النبلاء: **573/13**.

المواز الفقيه الكبير، روى عنه مصنفاته، وكُتب ابن الماجشون أيضًا"(1).

* **يحيى بن عمر الكناني**؛ ذكر أبو العرب أنه "كان إمامًا في الفقه، ثبتًا ثقة فقيه البدن، كثير الكتب في الفقه والآثار، ضابطًا لما روى عالمًا بكتبه متقنًا شديد التصحيح لها، من أئمة أهل العلم وعداده في كبراء أصحاب سحنون، وبه تفقه"(2).

وقال ابن الفرضي: "... فسمع بإفريقية من سحنون بن سعيد وأبي زكريا الحفري وعون وغيرهم، وسمع بمصر من يحيى بن عبد الله بن بكير وأبي المصعب الزهري وابن رمح وحرملة بن يحيى وغيرهم من أصحاب ابن وهب وابن القاسم..."(3).

وزاد القاضي عياض عن ابن الفرضي أنه "طلب العلم عند ابن حبيب وغيره ورحل فسمع... بمصر من... أبي الطاهر وهارون بن سعيد الإيلي والحارث بن مسكين، وعبيد بن معاوية، وأبي زيد بن أبي الغمر وأبي إسحاق البرقي والدمياطي وغيرهم من أصحاب ابن وهب وابن القاسم"(4).

* **محمد بن عمر الكناني**؛ "سمع الحارث بن مسكين وابن عبد الحكم وحسن بن أصرم وإبراهيم بن مرزوق، وأبا الطاهر ابن السرح، وأبا إسحاق البرقي، محمد بن عبد الله البرقي، وشرك أخاه يحيى في أكثر رجاله إلا في سحنون"(5).

وقال ابن الفرضي: "سمع من عامة من سمع منه أخوه يحيى بن عمر غير سحنون وابن بكير وأبي زيد بن أبي الغمر"(6).

* **عبيد الله بن يحيى بن يحيى الليثي**؛ "روى عن أبيه علمه ولم يسمع بالأندلس من غيره، ورحل... وشهد بمصر مجلس محمد بن عبد الرحيم البرقي فسمع منه

---

(1) حسن المحاضرة: **310/1**.

(2) ترتيب المدارك: **506/1**.

(3) تاريخ علماء الأندلس: **435**.

(4) ترتيب المدارك: **234/2**.

(5) ترتيب المدارك: **241/2**.

(6) تاريخ علماء الأندلس: **311**.

المشاهد"(1).

* **محمد بن وضاح**؛ "روى بالأندلس عن محمد بن عيسى الأعشى، ومحمد بن خالد الأشج، ويحيى بن يحيى وسعيد بن حسان وزونان بن الحسن وعبد الملك بن حبيب وعبد الأعلى بن وهب... ورحل رحلة ثانية فسمع فيها من إسماعيل بن أبي أويس ويعقوب بن حميد... ومحمد بن سعيد بن أبي مريم، ومحمد بن عبد الرحيم البرقي، وأبي الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح ويوسف بن عدي والحارث بن مسكين وزهير بن عباد وأصبغ بن الفرج... وسمع بإفريقية من سحنون بن سعيد وعون بن يوسف وسعيد بن عبدوس..."(2).

* **محمد بن عيسى بن نجيح المعافري**؛ قال الخشني: "... عن ابن وضاح عن محمد بن عيسى الأعشى أنه قال: دخلت مصر فرويت فيها أربعين ألف مسألة، يريد عن ابن القاسم وابن وهب وأشهب، سوى ما روى عن أصحاب مالك المدنيين(3).

* **سعيد بن عثمان الأعناقي**؛"سمع من محمد بن وضاح وصحبه، ومن يحيى بن إبراهيم بن مزين، ومحمد بن عبد السلام الخشني... ورحل فلقي جماعة من أصحاب الحديث منهم: نصر بن مرزوق، كتب عنه مسند أسد بن موسى وغير ذلك من كتب أسد، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وحارث بن مسكين..."(4)

* **عبد الجبار بن محمد بن عمران**؛ قال القاضي عياض: "سمع من سحنون ونظرائه"(5).

* **قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي**؛ قال إسماعيل البغدادي: "أبو محمد السرقسطي المحدث المالكي"(6).

---

(1) المرجع السابق: **206**.

(2) تاريخ علماء الأندلس: **305**، **306**.

(3) أخبار الفقهاء والمحدثين: **80**.

(4) تاريخ علماء الأندلس: ص: **140**.

(5) ترتيب المدارك: **460/1**.

(6) هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، من كشف الظنون: **826/5**، تأليف: إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر: **1402**هـ، **1982**م.

الأساس الخامس: التأليف في الفقه المالكي:

التي أثْرَتْ مذهب الإمام مالك وواصلت دراسة مباحثه؛ فمن محدثي المالكية من عُني بالتأليف في فقهه واستثمار علومه، منهم:

* **عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الملك، ابن الماجشون**؛ ألّف كتابًا في الفقه يرويه عن يحيى بن حماد السجلماسي[1].

* **أبو مصعب أحمد بن أبي بكر**؛ روى الموطأ و"له كتاب مختصر في قول مالك مشهور"[2]. يحتوي أقوال مالك، ولكنها بروايته[3].

* **وعبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث**؛"صنف كتابًا اختصر فيه أسمعته، ثم اختصر منه كتابًا صغيرًا وعلى هذين الكتابين مع غيرهما نقول المالكيين من البغداديين"[4].

وقال القاضي عياض: "ومن تواليف عبد الله بن عبد الحكم "المختصر الكبير" يُقال: إنه نحا به اختصار كتب أشهب، و"المختصر الأوسط" و"المختصر الأصغر" قصره على علم الموطأ.

و"المختصر الأوسط" صنفان؛ فالذي في رواية القراطيسي فيه زيادة الآثار، خلاف الذي في رواية محمد ابنه وسعيد بن حسان، وله أيضًا كتاب الأهوال... وكتاب المناسك، وقد اعتنى الناس بمختصراته ما لم يُعتنَ بكتاب من كتب المذهب بعد الموطأ والمدونة"[5].

* **أصبغ بن الفرج**؛ له "تآليف حسان ككتاب "الأصول"، له عشرة أجزاء، و"تفسير غريب الموطأ"، وكتاب "أدب الصائم"، وكتاب سماعه من ابن القاسم،

---

(1) ترتيب المدارك **362/1**.

(2) المرجع السابق: **511/1**.

(3) الجزء الخامس من مسند حديث مالك بن أنس، تأليف إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الجهضمي الأزدي القاضي ت 282هـ. ص: **14-16**.

(4) ترتيب المدارك: **524/1**.

(5) المرجع السابق: **524/1، 525**.

اثنان وعشرون كتابًا..."[1] . "وله كتب مؤلفة حسنة، موعبة لطيفة، في مختصر الأسدية، وله سماع من ابن القاسم مؤلف"[2].

* **أبو عمرو الحارث بن مسكين**؛ قال القاضي عياض: "سمع من ابن القاسم وأشهب وابن وهب، ودوّن أسمعتهم وبوّبها...وله كتاب فيما اتفق فيه رأيهم الثلاثة، ورأي الليث ومالك والمفضل بن فضالة"[3].

* **وعبد الملك بن حبيب**؛ ذكر العتبي "الواضحة" فقال: رحم الله عبد الملك، ما أعلم أحدًا ألّف على مذهب أهل المدينة تأليفه"[4].

وقال القاضي عياض: "وألّف ابن حبيب كتبًا كثيرة حسانًا في الفقه والتواريخ والأدب، ومنها الكتب المسماة بـ "الواضحة" في السنن والفقه، لم يؤلف مثلها، والجوامع وكتاب "فضائل الصحابة"، وكتاب "غريب الحديث"، وكتاب "سيرة الإمام" في الملحدين، وكتاب "طبقات الفقهاء والتابعين"، وكتاب "مصابيح الهدى". قال بعضهم: قسّم ابن الفرضي هذه الكتب، وهذه الأسماء، وهي كلها يجمعها كتاب واحد لابن حبيب، إنما ألّف كتابه على عشرة أجزاء؛ الأول "تفسير الموطأ" "حاشية الجامع" والثاني: "شرح الجامع"، والثالث والرابع والخامس في حديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين... قال بعضهم: فقلت لعبد الملك: كم كتبك التي ألّفت؟ قال: ألف كتاب وخمسون كتابًا –وذكر منها عددًا– وفيها كتاب "فضائل مالك بن أنس"[5].

* **يعقوب بن شيبة بن الصلت**؛ قال ابن فرحون: "كان بارعًا في مذهب مالك"[6]. وقال: "ألّف فيه تآليف جليلة"[7].

---

(1) المرجع السابق: 563/1.
(2) المرجع السابق: 566/1.
(3) المرجع السابق: 569/1.
(4) المرجع السابق: 34/2.
(5) ترتيب المدارك: 35/2، 36. وانظر: تاريخ علماء الأندلس: 221.
(6) الديباج المذهب: 363/2.
(7) الديباج المذهب: 355/1.

* **محمد بن عبد الله بن عبد الحكم**؛ "له تواليف كثيرة في فنون العلم، والرد على المخالفين، كلها حسان، ككتاب "أحكام القرآن" وكتاب "الوثائق والشروط" وكتاب "مجالسة"[1]، أربعة أجزاء، وكتاب "الرد على الشافعي" فيما خالف فيه الكتاب والسنة، وكتاب "الرد على أهل العراق"، وكتابه الذي زاد فيه على مختصر أبيه، وكتاب "أدب القضاة"، وكتاب "الدعوات والبينات" وكتاب "اختصار كتاب أشهب"..."[2].

* **أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن عبد الله بن السرح**؛ "كان أبو الطاهر فقيهًا، وكان موضحًا كله، وشرح موطأ عبد الله بن وهب"[3].

* **محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن أبي زرعة البرقي**؛ "له تأليف في مختصر ابن عبد الحكم الصغير، زاد فيه اختلاف فقهاء الأمصار، وكتاب في التاريخ، وفي الطبقات، وفي رجال الموطأ، وفي غريبه"[4].

* **محمد بن سحنون**؛ قال القاضي إسماعيل بن إسحاق: "عندنا من ألّف في مسائل الجهاد عشرين جزءًا، وهو محمد بن سحنون، يفخر بذلك على أهل العراق"[5].

وقال ابن حارث الخشني: "وكان كثير الكتب غزير التأليف، له نحو مائتي كتاب في فنون العلم، ولما تصفّح محمد بن عبد الله بن عبد الحكم كتابه وكتاب ابن عبدوس؛ قال في كتاب ابن عبدوس: هذا كتاب رجل أتى بعلم مالك على وجهه، وقال في كتاب ابن سحنون: هذا كتاب رجل سبح في العلم سبحًا[6].

"وألف ابن سحنون كتابه "المسند في الحديث" وهو كتاب كبير، وكتابه الكبير المشهور "الجامع" جمع فيه فنون العلم والفقه، فيه عدة كُتبٍ نحو الستين... وكتاب "تفسير الموطأ" أربعة أجزاء... وكتاب في الردّ على الشافعي وعلى أهل العراق، وهو

---

(1) هكذا كتبت. ولعلها: المجالسة.

(2) ترتيب المدارك: 65/2.

(3) ترتيب المدارك: 78/2.

(4) المدارك: 83/2.

(5) تراجم أغلبية: 171.

(6) تراجم أغلبية: 173.

كتاب "الجوابات"، خمسة كتب، وكتاب "طبقات العلماء" سبعة أجزاء، وكتاب "الأشربة"، و"غريب الحديث"، ثلاثة كتب..."[1] .

* **يحيى بن إبراهيم بن مزين**؛ قال الخشني: "وله كتاب "المستقصية"، استقصى فيه علل الموطأ، واحتجّ فيه بالحديث[2].

وقال: وليحيى بن مزين في موطأ مالك تأليف شرح وتفسير حسن، رواه مشائخ الأندلس عنه، وكان عند ابن لبابة في كتاب ابن مزين علامات درسه للموطأ منتهية إلى سبعين علامة[3].

وقال ابن الفرضي: وألف كتبًا حسانًا منها: كتاب "تفسير الموطأ" وكتاب "تسمية الرجال المذكورين فيه" وكتاب استقصى فيه علل الموطأ سماه كتاب "المستقصية""[4].

* **إسماعيل بن إسحاق القاضي**؛ له "تواليفٌ كثيرة مفيدةٌ أصولٌ في فنونها، منها "مُوَطَّؤُه"... وكتاب "الرد على محمد بن الحسن"؛ مائتا جزء ولم يتمّ، وكتبه في الرد على أبي حنيفة، وكتبه في الرد على الشافعي في مسألة الخُمس وغيره، وكتابه "المبسوط في الفقه"، و"مختصره"، وقال ابن فرحون: له في المدونة اختصار معروف[5]... و"زيادات الجامع من الموطأ" أربعة أجزاء وله كتاب كبير غريب عظيم يسمى "شواهد الموطأ"، في عشر مجلدات، وذكر بعضهم أنه في خمسمائة جزء،... وكتاب "الأصول""[6].

* **جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض، أبو بكر الفريابي؛ له** "كتاب "مناقب مالك"، وكتاب "السنن"، كتاب كبير[7].

---

(1) تراجم أغلبية: **173**. المدارك: **106/2**.

(2) أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني: **282**.

(3) المرجع السابق: **282**.

(4) تاريخ علماء الأندلس: **432، 433**.

(5) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب: **290/1**.

(6) ترتيب المدارك: **180/2**.

(7) ترتيب المدارك: **188/2**.

* **عيسى بن مسكين بن منصور**؛ قال الذهبي: "وله تصانيف"[1].

* **يحيى بن عمر الكناني**؛ ذكر القاضي عياض له كتاب "اختلاف ابن القاسم وأشهب"[2].

وقال: قال ابن دليم: ... "وله أوضاع كثيرة، منها كتاب "الرد على الشافعي"، وكتاب "اختصار المستخرجة"، المسمى ب"المنتخبة"، وكتبه في أصول السنن، ككتاب "الميزان" وكتاب "الوسوسة"... وكتاب "اختلاف ابن القاسم وأشهب". قال ابن أبي خالد في تعريفه: له من المصنفات نحو أربعين جزءًا[3].

* **محمد بن عمر بن يوسف الكناني**: "كان ثقة كثير الكتب في الفقه والآثار"[4].

* **أحمد بن مروان بن محمد الدينوري المعروف بالمالكي، أبو بكر**؛ قال الذهبي: وكان بصيرًا بمذهب مالك، ألّف كتابًا في "الرد على الشافعي" وكتابًا في "مناقب مالك"[5]، وكتاب "المجالسة"[6].

* **محمد بن وضاح بن بزيع القرطبي**: من مؤلفاته "مستخرج العلم في فروع الفقه المالكي"[7].

الأساس السادس: وصف المؤرخين والفقهاء لهم بالفقه والتفقه في مذهب مالك أو بأنهم مالكيون:

* **عتيق بن يعقوب**؛ قال أبو زرعة: "بلغني أن عتيق بن يعقوب الزبيري حفظ الموطأ في حياة مالك"[8].

* **يحيى بن يحيى بن بكير التميمي الحنظلي**؛ "عدّهُ أبو عمر بن عبد البر في كتابه

---

(1) سير أعلام النبلاء: **573/13**.
(2) ترتيب المدارك: **236/2**.
(3) المرجع السابق: **236/2**.
(4) تاريخ علماء الأندلس: **311**.
(5) سير أعلام النبلاء: **89/12**.
(6) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة: **174/2**.
(7) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة: **94/12**.
(8) الجرح والتعديل: القسم الثاني من المجلد الثالث، ص: **46**.

"المنتقى" في الفقهاء من أصحاب مالك"[1].

* **عنبسة بن خارجة الغافقي**؛ كان "أكثر اعتماده على مالك"[2]. كما ذكر القاضي عياض.

* **أبو مصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زرارة**؛ قال ابن حبان: "وكان فقيهًا متقنًا عالمًا بمذهب أهل المدينة"[3].

وقال الذهبي: "ذكره الزبير بن بكار فقال: هو فقيه أهل المدينة غير مدافع"[4].

* **الزبير بن بكار بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام**؛ قال القاضي عياض: "مدني يروي عن مالك... وقال: قال ابن أبي خيثمة: هو من أهل العلم، سمعتُ عَمَّهُ مصعب بن عبد الله غير مرة يقول: لي بالمدينة ابن أخ إن بلغ أحدٌ منا فسيبلغ -يعنيه- وقال: كان الزبير علامة قريش في وقته؛ -أي في- الحديث والفقه والأدب..."[5].

* **عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث**؛ "قال أبو عمر بن عبد البر: كان ابن عبد الحكم رجلًا صالحًا ثقة متحققًا بمذهب مالك"[6].

* **يحيى بن يحيى الليثي**؛ قال ابن عبد البر: "قدم يحيى بن يحيى الأندلس بعلم كثير فعادت فتيا الأندلس بعد عيسى بن دينار الفقيه إليه وانتهى السلطان والعامة إلى رأيه، وكان فقيهًا حسن الرأي"[7].

* **أصبغ بن الفرج**؛ روى القاضي عياض عن ابن أبي دليم قال: "كان فقيه البدن...

---

(1) ترتيب المدارك: **408/1**.

(2) المرجع السابق: **283/1**.

(3) كتاب الثقات: **21/8**، للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند. الطبعة الأولى: **1402**هـ، **1982**م.

(4) تاريخ الإسلام: **18/ 153**.

(5) ترتيب المدارك: **514/1**.

(6) المرجع السابق: **524/1**.

(7) سير أعلام النبلاء: **522/10، 523**.

وقال أبو حاتم الرازي: هو أعلى أصحاب ابن وهب... وقال ابن حبيب: كان أصبغ من أفقه أهل مصر، وعليه تفقه ابن المواز وابن حبيب وأبو زيد القرطبي والصيرفي وابن مزين وعبد الأعلى القرطبي وغيرهم... وقال أبو عمر الكندي: كان أصبغ فقيهًا نظارًا... وقال ابن اللباد: ما انفتح لي طريق الفقه إلا من أصول أصبغ"[1].

وقال ابن معين: "كان من أعلم خلق الله برأي مالك، يعرفها مسألة مسألة متى قالها مالك ومن خالفه فيها[2].

وقال الذهبي: "تفقّه بابن القاسم وابن وهب وبرع في الفروع"[3].

* **أبو عمرو الحارث بن مسكين؛** "سمع من ابن القاسم وأشهب وابن وهب... وبهم تفقّه، وعُدّ في أكابر أصحابهم[4].

وقال الخطيب: وكان فقيهًا على مذهب مالك بن أنس[5].

وقال السبكي: وقال غير واحد: إن الحارث كان فقيهًا على مذهب مالك، ولعلّه الأشبه[6].

* **عون بن يوسف الخزاعي؛** قال محمد السرّاج: ممن شملته الطبقة الأولى من الذين انتهى إليهم فقه الإمام مالك والتزم مذهبه ولم يره ولم يسمع منه وهو من أهل إفريقية[7].

* **زيد بن بشر بن زيد الأزدي؛** قال الكندي: "... وكان فقيهًا من أكابر أصحاب ابن وهب"[8].

---

(1) ترتيب المدارك: 561/1، 562.

(2) تذكرة الحفاظ: 458/2.

(3) تذكرة الحفاظ: 457/2. للإمام أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، طبع بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الثالثة: 1376هـ، 1956م.

(4) ترتيب المدارك: 569/1.

(5) تاريخ بغداد: 216/8.

(6) طبقات الشافعية الكبرى: 114/2.

(7) الحلل السندسية في الأخبار التونسية: 785/1. تأليف محمد بن محمد الأندلسي الوزير السرّاج.

(8) ترتيب المدارك: 10/2.

* **عبد الملك بن حبيب**؛ قال ابن الفرضي: "وكان حافظًا للفقه على مذهب المدنيين، نبيلًا فيه"[1].

قال الذهبي: عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جلهمة بن العباس بن مرداس السلمي الفقيه، أبو مروان العباسي الأندلسي القرطبي المالكي[2]. وقال: "كان موصوفًا بالحذق في مذهب مالك"[3].

وقال: "وكان رأسًا في مذهب مالك"[4].

* **يعقوب بن شيبة بن الصلت، الحافظ السدوسي**؛ قال... الحكمي وابن حارث: إنه كان بارعًا في مذهب مالك وألّف فيه تآليف جليلة، أخذ ذلك عن ابن المعذل وأصبغ بن الفرج والحارث بن مسكين وسعيد بن أبي زنبر، ولقي جماعة من أصحاب مالك[5].

وروى عياض عن ابن كامل الفرضي قال: "كان من فقهاء البغداديين على قول مالك"[6].

وقال ابن تغري بردي: وكان يتفقه على مذهب مالك[7].

* **محمد بن عبد الله بن عبد الحكم**؛ روى عياض عن ابن أبي دليم قال: "كان فقيه مصر في عصره على مذهب مالك، وصحب الشافعي فرسخ في مذهبه وربما تخيّر قوله عند ظهور الحجة له[8]، وروى عن أبي بكر بن خزيمة قال: "ومحمد أعظم من رأيت في مذهب مالك وأحفظهم له[9].

---

(1) تاريخ علماء الأندلس: **221**.

(2) تاريخ الإسلام: **261/17**.

(3) المرجع السابق: **261/17**.

(4) تذكرة الحفاظ: **537/2**.

(5) ترتيب المدارك: **56/2**.

(6) المرجع السابق: **56/2**.

(7) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: **37/3**. تأليف جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي.

(8) ترتيب المدارك: **63/2**.

(9) المرجع السابق: **64/2**.

* **عبد الملك بن شعيب بن الليث**؛ قال القاضي عياض: ذكر عبدَ الملك هذا ابنُ أبي دليم وابنُ حارث في هذه الطبقة من المالكية[1].

* **محمد بن سحنون**؛ قال الخشني: وكان في مذهب مالك من الحفاظ المتقدمين، وفي غير ذلك من المذاهب من المناظرين المتصرفين[2].

وقال القاضي عياض: تفقّه بأبيه[3].

وقال ابن خلكان: "محمد بن سحنون بن سعيد التنوخي، الفقيه المالكي القيرواني، كان حافظًا خبيرًا بمذهب مالك[4].

قال ابن الجزار: كان ابن سحنون إمام عصره في مذهب أهل المدينة بالمغرب[5].

* **يحيى بن مزين**؛ روى الخشني عن محمد بن عمر بن لبابة أنه قال: "أما يحيى بن إبراهيم بن مزين فأفقه من رأيت صدرًا في علم مالك وأصحابه"[6].

وقال ابن الفرضي: وكان حافظًا للموطأ، فقيهًا فيه، وكان مشاورًا مع العتبي وابن خالد ونظرائهم[7].

* **إسماعيل بن إسحاق**؛ قال القاضي عياض: "فقيهًا على مذهب مالك"[8]، وقال: وبه تفقه أهل العراق من المالكية[9]. وقال: "قال الشيخ أبو محمد بن أبي زيد: القاضي إسماعيل شيخ المالكيين في وقته[10]، وروى عياض عن أبي بكر الخطيب

---

(1) المرجع السابق: 75/2.

(2) تراجم المؤلفين التونسيين: 19/3، لمحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي.

(3) ترتيب المدارك: 104/2.

(4) الوافي بالوفيات: 72/3.

(5) ترتيب المدارك: 425/1.

(6) أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني: 283.

(7) تاريخ علماء الأندلس: 432.

(8) ترتيب المدارك: 464/1.

(9) المرجع السابق: 169/2.

(10) المرجع السابق: 170/2.

البغدادي: "كان إسماعيل فاضلًا عالمًا متفنّنًا فقيهًا على مذهب مالك"[1].

قال إسماعيل القاضي: دخلت يومًا على يحيى بن أكثم وعنده قوم يتناظرون في الفقه وهم يقولون: قال أهل المدينة فلما رآني مقبلًا قال: قد جاءت المدينة[2].

وقال السيوطي: صاحب التصانيف وشيخ المالكية بالعراق وعالمهم، شرح مذهب مالك واحتجّ له[3].

* **جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض، أبو بكر الفريابي**؛ قال القاضي عياض: وقد مرّ ذكره في المالكية، ووجدته معلقًا بخطي ولم أدرِ بعد من أين وقفت عليه[4].

* **عيسى بن مسكين**؛ "شيخ المالكية بالمغرب[5].

* **يحيى بن عمر الكناني**؛ قال الذهبي: يحيى بن عمر بن يوسف أبو زكريا الكناني الأندلسي الفقيه المالكي[6].

* **محمد بن أصبغ بن الفرج**؛ ذكره الذهبي فقال: "أبو عبد الله المصري المالكي[7].

* **أحمد بن مروان بن محمد الدينوري المالكي**؛ ذكره ابن فرحون وقال: "المعروف بالمالكي"[8].

وقال الذهبي: كان بصيرًا بمذهب مالك[9].

---

(1) المرجع السابق: **169/2**.

(2) تاريخ بغداد: **286/6**.

(3) طبقات الحفاظ، ص: **275**. للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي **849-911**هـ، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة. دط. دت.

(4) المرجع السابق: **187/2**، **188**.

(5) سير أعلام النبلاء: **573/13**

(6) تاريخ الإسلام: **331/21**.

(7) تاريخ الإسلام: **134/20**.

(8) الديباج المذهب: **153/1**.

(9) سير أعلام النبلاء: **89/12**. للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة **748**هـ.

الأساس السابع: ورود آراء ومسائل فقهية لهم في كتب الفقه المالكي وكتب أخرى:

تم الاقتصار على عدد يسير من النماذج، لما يقتضيه هذا الأساس من حصر الآراء والمسائل الفقهية المتناثرة في كتب الفقه المالكي لعدد ليس بالقليل من علماء الدراسة، وهو أمر يطول ذكره.

* **يحيى بن يحيى الليثي**؛ روى ابن حارث الخشني عن سعيد بن حسان قال: "سئل يحيى بن يحيى عن عبدٍ سرق مال ابن سيده، هل يقطع أم لا؟ فقال يحيى: إن كان الولد صغيرًا لم يقطع، وإن كان كبيرًا قد بان عن والده فقطع، قال إبراهيم بن محمد: ولما دخلت المشرق سألت عنها سحنون بن سعيد، فقال لي: ابن القاسم يروي عن مالك أن عليه القطع، وابن وهب يروي عنه: أن لا يقطع. فكان من فضل إدراك يحيى وحسن تأوّله أن الرواية الصحيحة في العبد يسرق من مال سيده أن لا قطع عليه وهو مأذون له في بيت سيده، فذهب به يحيى إلى أنه إن كان الابن صغيرًا في كفالة أبيه فحُكْمُ ماله داخل في حكم مال أبيه، وإن كان كبيرًا قد بان منه فهو كالأجنبي[1].

* **عبد الملك بن حبيب**؛ قال الشاشي القفال: وحكي عن عبد الملك بن حبيب من أصحاب مالك أنه قال: أقل الطهر عشرة أيام[2].

وقال ابن تيمية -في حديثه عن أعياد المشركين-: قال عبد الملك بن حبيب من أصحاب مالك في كلام له قال: فلا يُعاونون على شيء من عيدهم؛ لأن ذلك من تعظيم شركهم وعونهم على كفرهم، وينبغي للسلاطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك، وهو قول مالك وغيره، لم أعرف أنه اختُلف فيه[3].

* **محمد بن سحنون**؛ روى القاضي عياض عن أبي اللباد قال: "حج محمد بن سحنون سنة خمس وثلاثين، فغلطوا في يوم عرفة، فأراهم محمد أن ذاك يجزئ من

---

(1) أخبار الفقهاء والمحدثين: **270**.

(2) حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء: **282/1**. تأليف: سيف الدين أبي بكر بن أحمد الشاشي القفال.

(3) مجموع الفتاوى لابن تيمية: **326/25**.

حجتهم، واختَلَفَ فيها (قولُ أبيه)[1].

وقال ابن أسلم المالكي، أجمع مالك وأبو حنيفة والشافعي على إجزاء هذه المسالة[2].

* **يحيى بن مزين**؛ قال الزرقاني: "قال ابن مزين: سألت عيسى عن فعل ابن رواحة أيجوز للمُتَساقِيَيْن أو الشريكين؟ فقال: لا، ولا يصلح قسمه إلا كيلًا، إلا أن تختلف حاجتهما إليه، فيقسمانه بالخرص، فتأوّل خرص ابن رواحة للقسمة خاصة[3].

وفي "مواهب الجليل": ... فقال يحيى بن مزين في شرح الموطأ: قال أصبغ لا يكون الدف إلا للنساء، ولا يكون عند الرجال، ثم قال: وكل من تقدم النقل عنهم – يعني من المالكية– وغيرهم من الأئمة الأربعة غير هؤلاء الذين ذكرناهم أطلقوا القول ولم يفصلوا الجلاجل وغيره بين النساء والرجال[4].

وقال ابن عبد البر: أن محمدًا بن فطيس قال: إنّ يحيى بن إبراهيم بن مزين قال: إنما استجاز رسول الله ﷺ أن تفلي أم حرام رأسه لأنها كانت منه ذات محرم من قِبَلِ خالاته، لأن أم عبد المطلب بن هاشم كانت من بني النجار[5].

* **عيسى بن مسكين**؛ قال المغربي: "جاء عن عيسى بن مسكين، -أحد فقهاء المالكية- أنه قال لصاحب له في صوم تطوع أمره بفطره: ثوابك في سرور أخيك المسلم بفطرك عنده أفضل من صومه[6].

* **محمد بن عبد السلام بن ثعلبة الخشني**؛ قال: "الصحيح عند أهل المذهب[7] أن

---

(1) ترتيب المدارك: **211/4**. ذكر محقق كتاب المدارك أن في نسخة أخرى وردت عبارة: فرأى قول أبيه موافق مالك.

(2) المرجع السابق.

(3) عون المعبود، شرح سنن أبي داود: **199/9**، محمد شمس الحق العظيم آبادي. المتوفى سنة **1329**هـ. دار الكتب العلمية، بيروت، **1995**م. ط2.

(4) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: **7/4**، محمد بن عبد الرحمن المغربي.

(5) التمهيد: **226/1**.

(6) مواهب الجليل: **431/2**.

(7) المراد هنا مذهب الإمام مالك رحمه الله. لوروده في شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك. ولقول =

النهي عنه تعبدي -أي بيع الطعام قبل قبضه- وظاهر الحديث قصر النهي على الطعام ربويًا كان أم لا[1].

الأساس الثامن: جهودهم في نشر وتوطيد مذهب الإمام مالك:

* **يحيى بن يحيى الليثي**؛ قال التلمساني: "وانتهت إليه الرياسة بالأندلس، وبه اشتهر مذهب مالك بتلك الديار، وتفقه به جماعة لا يحصون عددًا، وروى عنه خلق كثير، وأشهر رواة الموطأ وأحسنهم رواية يحيى[2].

وقال الحافظ ابن حزم: مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان؛ مذهب أبي حنيفة... ومذهب مالك عندنا بالأندلس، فإن يحيى بن يحيى كان مكينًا عند السلطان مقبول القول في القضاة، وكان لا يلي قاضٍ في أقطار بلاد الأندلس إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه... على أن يحيى لم يل قضاء قط، ولا أجاب إليه، وكان ذلك زائدة في جلالته عندهم، وداعيًا إلى قبول رأيه لديهم[3].

وقال أبو عبد الملك بن عبد البر: "وبه وبعيسى بن دينار انتشر مذهب مالك، وانتمى[4] الناس إلى سماع الموطأ من يحيى، وأُعجبوا بتقليده، فقلدوه وتبعوه. قال ابن الفرضي: وسمع منه رجال الأندلس في وقته، وكان آخر من حدث عنه ابنه عبيد الله"[5].

* **عبد الملك بن حبيب**؛ "كان ذابًّا عن قول مالك"[6].

وروى القاضي عياض أنه كان: " يخرج من الجامع وخلفه نحو من ثلاثمائة من

= الزرقاني: "وعليه مالك وأحمد". انظر شرح الزرقاني: 367/3.

(1) شرح الزرقاني: 367/3.

(2) نفح الطيب: 10/2. تأليف: الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دط 1388هـ، 1968.

(3) نفح الطيب: 10/2.

(4) هكذا كُتبت، ولعلها تصحيف، والصواب "انتهى".

(5) ترتيب المدارك: 310/1.

(6) تاريخ علماء الأندلس: 222.

طالب حديث وفرائض وفقه وإعراب، وقد رتّب الدول عليه كل يوم ثلاثين دولة، لا يقرأ عليه فيها شيء إلا تأليفه وموطأ مالك"[1].

وقال ابن قطان الفاسي: "متحقّقٌ بحفظ مذهب مالك ونصرته"[2].

وقال ابن خلدون: "وبثّ مذهب مالك بالأندلس"[3].

* **محمد بن سحنون**؛ قال ابن أبي دليم: وكان يحسن الحجة والذّبّ عن السنة والمذهب، وقال ابن حارث: كان عالمًا فقيهًا مبرزًا متصرفًا في الفقه والنظر ومعرفة اختلاف الناس والرد على أهل الأهواء والذّبّ عن مذهب مالك[4].

وقال أبو العرب: وكان عالمًا بالذّب عن مذهب أهل المدينة[5].

وقال ابن الجزار: كان ابن سحنون إمام عصره في مذهب أهل المدينة بالمغرب، جامعًا لخلال قلّ ما اجتمعت في غيره من الفقه البارع، والعلم بالأثر والجدل والحديث، والذّبّ عن مذهب أهل الحجاز[6].

* **يحيى بن إبراهيم بن مزين**؛ قال الخشني: ...وكان يحضّ على درس الموطأ[7].

* **إسماعيل بن إسحاق**؛ قال الخطيب البغدادي: "كان إسماعيل فاضلًا عالمًا متفنّنًا فقيهًا على مذهب مالك، شرح مذهبه ولخّصه واحتج له[8].

وقال ابن النديم: وهو الذي بسط فقه مالك، ونشره واحتجّ له وصنّف فيه الكتب، ودعا إليه الناس، ورغّبهم فيه[9].

---

(1) ترتيب المدارك: **32/2**.

(2) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: **634/5**.

(3) مقدمة ابن خلدون: **450/1**.

(4) ترتيب المدارك: **424/1**.

(5) تراجم أغلبية: ص: **170**، مستخرجة من مدارك القاضي عياض، تحقيق محمد الطالبي،

(6) ترتيب المدارك: **425/1**.

(7) أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني: **282**.

(8) ترتيب المدارك: **169/2**.

(9) الفهرست: **282/1**.

وقال طلحة بن محمد بن جعفر الشاهد: "وأخذ الفقه على مذهب مالك عن أحمد بن المعذل، وتقدم في هذا العلم حتى صار علمًا فيه، ونشر من مذهب مالك وفضله ما لم يكن بالعراق في وقت من الأوقات"[1].

* **عبيد الله بن يحيى بن يحيى الليثي**؛ قال الذهبي: "تنافس أهل الأندلس في الأخذ عنه... وذكره ابن الفرضي في تاريخه، فقال: روى عن أبيه علمه، ولم يسمع بالأندلس من غيره... مقدّمًا في الشورى، منفردًا برئاسة البلد غير مدافع[2].

* **أحمد بن مروان بن محمد الدينوري المالكي**؛ قال الذهبي: وله يدٌ في المذهب[3].

وبعد،، فهذه نماذج تمّ إيرادها للتحقيق في انتساب محدثي الدراسة لمذهب الإمام مالك، اتضح فيها تنوّع المظاهر والأسس الشاهدة على ذلك.كما اتضح أنّ بعض أعلام المحدثين تعدّدت شواهد انتسابهم للمذهب وتنوّعت لتشمل العديد من الأسس المذكورة؛ -وعلى سبيل المثال- جاء في سيرة يحي بن يحيى الليثي أنه صحِب مالكًا وحضر مجلسه وأخذ عنه وتفقّه به، واعتنى برواية فقهه، وروى موطأهُ، وصحِب فقهاء مذهبه، ورويت عنه مسائل فقهية في مصنّفات المالكية، وبذل جهده في نشر وتوطيد مذهب مالك في الأندلس.

وكذلك عنبسة بن خارجة صحِب مالكًا واعتنى برواية فقهه وصحِب فقهاء مذهبه، وغير ذلك.

وكُلٌّ مِمّن ذُكِر من الأعلام اتّصفَ بتلك الصفات؛ بعضها أو جُلّها.

ولكي لا يطول الكلام بهذا الوصف -حيث تم عرض ذلك في الأسس أعلاه- فيمكن الاقتصار على القول إن محدثي المالكية ثبتَ انتسابهم لمذهب الإمام مالك بالعديد من المظاهر. وإذا تأكّد ذلك أمكن الانطلاق إلى البحث في جهودهم العامة

---

(1) تاريخ بغداد: **6/285، 286**.

(2) تاريخ الإسلام، حوادث ووفيات: **291-300**. ص: **201**. وانظر تاريخ علماء الأندلس: **207**.

(3) تاريخ الإسلام، ووفيات المشاهير والأعلام: حوادث ووفيات: **331-340هـ**، و **341-350**. ص: **200**. ذكره الذهبي في وفيات هذه السنة، وخالف ما ذهب إليه أبو العرب.

في خدمة السنة النبوية.

ومن نافلة القول إن ما تمّ عرضه من النماذج هو أمثلة يسيرةً لم تستوعب جميع المحدثين، ولكن سيأتي في مباحث الكتاب اللاحقة شواهد أخرى تنتمي لبعض الأسس المذكورة وتستوعب الكلام عن غيرهم..



الباب الثاني
مظاهر خدمة السنة النبوية في سيرة محدثي المالكية في القرن الثالث الهجري

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: الرحلة لأجل الرواية.

الفصل الثاني: قواعد الرواية وطرق التحمّل والأداء.

الفصل الثالث: نقد الحديث.

الفصل الرابع: التصنيف في الحديث وعلومه.




الفصل الأول

الرحلة لأجل الرواية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الرحلة وطلب علوّ الإسناد.

المبحث الثاني: مجالس التحديث والمذاكرة.

المبحث الثالث: الصلات العلمية بين محدثي المالكية.




المبحث الأول: الرحلة وطلب علوّ الإسناد

تُعدّ الرحلة في طلب الحديث مصدرًا مهمًا من مصادره، وهي المرحلة الثانية بعد الأخذ عن علماء البلد، ويعدُّها العلماء وسيلة ضروية للتثبُّت في رواية الحديث.

قال الخطيب البغدادي: "... قال أبو الفضل صالح بن أحمد بن محمد التميمي الحافظ: وينبغي لطالب الحديث ومن عُني به أن يبدأ بكتب حديث بلده، ومعرفة أهله منهم، وتفهّمه وضبطِهِ، حتى يعلم صحيحها وسقيمها ويعرف أهل التحديث بها وأحوالهم معرفة تامة، إذا كان في بلده علم وعلماء قديمًا وحديثًا، ثم يشتغل بعدُ بحديث البلدان والرحلة فيه، وإذا عزم الطالب على الرحلة فينبغي له أن لا يترك في بلده من الرواة أحدًا إلا ويكتب عنه ما تيسّر من الأحاديث، وإن قلّت"[1].

وقال يحيى بن معين: "أربعة لا يؤنس منهم رشدًا: حارس الدرب، ومنادِ القاضي، وابن المحدّث، ورجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث"[2].

وقد تعدّدت أهداف الرحلة لدى علماء الحديث، فكانوا يرحلون للرواية ولأغراض علمية أخرى تتعلق بالحديث وعلومه، وتتعلق بدراسة أحوال الرواة، ومذاكرة الحديث. ومن ذلك رحلة أحمد بن صالح المصري إلى أحمد بن حنبل.

قال ابن زنجويه: "قدمت مصر فأتيت أحمد بن صالح، فقال لي: من أين أنت؟ قلت: من أهل بغداد، فقال لي: أين منزلك من منزل أحمد بن حنبل؟ فقلت: أنا من أصحابه، فقال لي: تكتب لي صفة منزلك والمحلة التي تسكنها فإني أريد أن أوافي العراق حتى تجمع بيني وبين أحمد بن حنبل، وكتبت له، فوافاني أحمد بن صالح في سنة اثنتي عشرة فلقيني، فقال: الموعد الذي بيني وبينك، فذهبت به إلى أحمد بن حنبل، واستأذنت له، فقال لي: أحمد بن الطبري؟ قلت: نعم، فأذن له فرحّب به وقرّبه، فقال: بلغني أنك جمعت حديث الزهري، فهاتِ حتى نتذاكر ما روى الزهري عن أصحاب رسول الله ﷺ، قال: فجعلا يتذاكران، فما رأيت مذاكرة أحسن من تلك

---

(1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: 224/2.

(2) معرفة علوم الحديث: 9/1.

المذاكرة، وما يعزب أحدهما عن الآخر حتى فرغا..."[1].

وقد اتضح فيما تمّ استقراؤه في هذا الموضوع أن بعض المحدثين اقتصر على الرواية عن شيوخ بلده، وبعضهم الآخر أخذ عن شيوخ بلده ثم رحل لغيرهم من شيوخ الأمصار، وقد ذكرت كتب التراجم والتواريخ رحلات بعضهم، وأغفلت التنصيص على رحلات الآخرين، إلا أن ما ورد في الحديث عنهم من أخبار روايتهم عن شيوخ البلدان الأخرى أشار إلى احتمالية رحلتهم إليهم؛ إما في بلدانهم، وإما في بلدان أخرى من المراكز العلمية للمحدثين كالمدينة والعراق ومصر والشام ومكة والمدينة في مواسم الحج.

واتّسمت رحلات المحدثين بالتفاوت بين الإقلال والإكثار، فمنهم من اقتصر على الرحلة إلى مكة والمدينة للحج والسماع، ومنهم من رحل إلى أماكن أخرى، أو أنه روى عن شيوخ من بلدان عديدة.

وفي المباحث الآتية تمت دراسة هذه الموضوعات والنظر في الواقع العملي المأثور عن علماء الحديث من المالكية في القرن الثالث الهجري، فأشار ذلك إلى ضخامة جهدهم في خدمة السنة النبوية.

أولًا: الرحلة والأخذ عن الشيوخ:

تعدّدت أغراض الرحلة في طلب الحديث؛ فكانت رواية الحديث وطلب علوّ الإسناد هما الغرضين الأهمين من بينها. وقد رحل أعلام المحدثين من المالكية في القرن الثالث للأخذ عن الشيوخ والرواية عنهم؛ إلا أن كتب االتواريخ والتراجم لم تنصّ على رحلات عدد منهم بقدر ما نصّت على سماعاتهم، فكان السماع مؤشر من مؤشرات الرحلة، فتجد المحدّث يروي عن شيوخ بلده وعن سواهم من شيوخ البلدان الأخرى.

وقد تمت مناقشة هذا الموضوع بعرض رحلات محدثي المالكية، وكذلك عرض سيرة من اكتفى بالأخذ عن شيوخ بلده فيما يأتي.

---

(1) التعديل والتجريح: 326/1.

*** مروان بن محمد بن حسان، أبو بكر، الأسدي. الطاطري. من أهل دمشق. ت 210هـ، ويقال: 216هـ.**

لم تنصّ كتب التراجم على رحلته، ولكن ذكر القاضي عياض أنه "صحب مالكًا وروى عنه حديثًا ومسائل كثيرة، وعن الليث بن سعد، وسعيد بن عبد العزيز ومعاوية بن سلام"(1).

ومن المعلوم أن الإمام مالك لم يرحل من بلده، وذلك يفيد أن صحبة مروان له، وأخذه عنه تعني رحلة مروان إليه.

أما روايته عن أهل بلده؛ فمنهم عبد الله بن العلاء بن زَبْر الربعي الدمشقي. ذكره الذهبي فيمن روى عنهم الطاطري و معاوية بن سلام بن أبي سلام، وممطور الحبشي، ويقال الألهاني، أبو سلام الدمشقي محدث أهل الشام(2)، وسعيد بن بشير(3)، قال عنه الذهبي: "المحدث الصدوق، الحافظ، أبو عبد الرحمن الأزدي البصري، نزيل دمشق، وقيل: دمشقي رحل به أبوه إلى البصرة"(4).

وروى الطاطري أيضًا عن سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى التنوخي أبو محمد الذي قال عنه أحمد بن حنبل: "ليس بالشام رجل أصحّ حديثًا من سعيد بن عبد العزيز، هو والأوزاعي عندي سواء"(5).

فهذه الروايات تنصّ على أخذه عن أهل بلده، وتدلّ دلالة واضحة على رحلته للحجاز وأخذه عن شيوخها.

*** عنبسة بن خارجة، أبو خارجة الغافقي، من أهل إفريقية، ت 210، وقيل: 220هـ.**

رحل أبو خارجة إلى الحجاز فسمع من "مالك وسفيان الثوري والليث واليسع

---

(1) ترتيب المدارك: **419/1**.

(2) تاريخ الإسلام: **383/14**.

(3) المرجع السابق.

(4) سير أعلام النبلاء: **304/7**.

(5) تهذيب الكمال: **542/10**.

بن حميد وعبد الله بن وهب ورشدين بن سعد والمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي وسفيان بن عيينة، وله سماع مدون من مالك، كسماع ابن القاسم وأشهب"(1).

أما رحلته إلى سفيان الثوري فقد ذكرها أبو العرب بسنده عن ذبيح(2)، قال: "رحلت أنا وأبو خارجة إلى سفيان الثوري فأصبناه قد مات، قال أبو العرب: أبو خارجة ثقة ولا يشكّ في سماعه من سفيان، ولكني أحسب أنه رحل إليه مع ذبيح فوجداه قد مات، وقد كان سمع منه أبو خارجة قبل ذلك"(3).

أما سفيان بن عيينة فكان "يُعدّ من حكماء أصحاب الحديث، وكان حديثه نحوًا من سبعة آلاف"(4).

ولا شكّ أن أخذه الرواية عن هؤلاء الأعلام لها أهميتها في الرواية والتحديث، وعلوّ السند. وفائدة هذا أن أَخْذَهُ عن هؤلاء يشير إلى حتمية إسهامه في الرواية.

يضاف لذلك أن رحلات أبي خارجة إلى المشرق تعددت، وكثُر لُقيّه بالشيوخ من أهل المشرق، وفي ذلك تعدُدٌ للمشارب وتنوّعٌ للرواية، فإن الإمام مالك والمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي مدنيان، وعبد الله بن وهب ورشدين بن سعد مصريان، والسفيانين كوفيان، فإن كانت رحلة أبي خارجة إلى الحجاز والعراق فلا يبعد أنه رحل أيضًا إلى مصر ولقي شيوخها.

ورغُم تلك الرحلة وتعددها يُعدّ عنبسة بن خارجة في المغمورين من علماء الحديث، فقد غفل عنه أصحاب مؤلفات الحديث ونُقّادِهِ، ولم ترد مروياته في كتبهم؛ إلا رواية واحدة في غرائب الدراقطني... ولأجلها ذكره ابن حجر في "لسان الميزان"

---

(1) ترتيب المدارك: **486/1**.

(2) ذبيح، كان مشهورًا من مشائخ إفريقية، ثقة من أصحاب البهلول، وهو نحويٌّ أَلْسَنْ، روى عنه موسى بن معاوية وغيره. ولم يرِد التعريف باسمه وشخصه. انظر طبقات علماء إفريقية وتونس، لأبي العرب، ص: **90**، طبعة دار الكتاب اللبناني، بيروت. فهذه المعلومة ليست موجودة في الطبعة المعتمدة في سائر هذا الكتاب.

(3) طبقات علماء إفريقية وتونس: **151**.

(4) تهذيب الكمال: **189/11**.

فقال: "رجل مشهور من أهل المغرب"[1]، ثم حقق في جهالة الدارقطني به، لقوله في إسناده: "هذا إسناد مغربي ورجاله مجهولون"[2]. إلا أن ابن حجر ذكر رواية عنبسة بإسناد آخر "أخرجه الخطيب من طريق أبي طالب أحمد بن نصر عن يحيى بن محمد بن خشيش عن أحمد بن يحيى بن مهران القيرواني به"[3].

*** عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، المعروف بابن الماجشون، ت 212، وقيل: 213، وقيل: 214هـ.**

لم تُذكر له رحلة، ولم ترِد له رواية عن غير أهل المدينة، وهو ممن يرى أهمية الرحلة، فقد جاء عنه أنه قال لرسول أصبغ بن الفرج: "إن كنت تريد العلم فارحل له"[4].

أخذ عبد الملك عن أهل بلده، فروى عن الإمام مالك[5] موطأه[6]، وروى عن الزنجي بن خالد[7] -واسمه: مسلم بن خالد الزنجي، وهو مكي، "مولى بني مخزوم، عالم الحرم، أبو خالد. وروى عن أبي مليكة والزهري وعمرو، وعن أبيه عبد العزيز بن الماجشون، وإبراهيم بن سعد، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وخاله يوسف بن يعقوب بن الماجشون[8]، وعنه الشافعي ومسدد والحميدي"[9].

*** يعقوب بن محمد بن عيسى بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، أبو يوسف الزهري، من أهل المدينة، ت 213هـ.**

سمع بالمدينة من الفقهاء وأهل العلم، ورحل إلى بغداد وحدّث بها عن

(1) لسان الميزان: 441/4.
(2) المرجع السابق.
(3) المرجع السابق.
(4) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: 94/1. القاضي عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى سنة 544هـ.
(5) انظر تفسير الطبري: 19/10. ومسند أبي عوانة: 21/3.
(6) انظر تاريخ الإسلام: 76/17.
(7) انظر سنن ابن ماجة: 39/1.
(8) تهذيب التهذيب: 361/6.
(9) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: 258/2.

جماعة[1]، وروى عن ابراهيم بن جعفر بن محمود بن محمد بن مسلمة الأنصاري، وإبراهيم بن سعد الزهري، وإبراهيم بن علي الرافعي، وإدريس بن محمد بن يونس بن محمد بن أنس بن فضالة الظفري، وإسحاق بن جعفر بن محمد العلوي، وعبد الله بن وهب، وعبد العزيز بن أبي حازم، والدراوردي، والمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي، وخلق[2].

*** عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث، أبو محمد القرشي، من أهل مصر، ت 214هـ.**

لم تنصّ كتب التراجم على ارتحاله، إلا أن رحلته للحجاز لا شك فيها، فقد روى عن أهل الحجاز من المكيين والمدنيين، فروى عن الإمام مالك، -سمع منه الموطأ-[3]، وإسماعيل بن عياش، والعطاف بن خالد، وأبو المثنى سليمان بن يزيد الكعبي المدني، ويعقوب بن عبد الرحمن القاري المدني الزهري -نزيل الاسكندرية-[4] وعمر بن طلحة بن علقمة بن وقاص الليثي -روى له البخاري في الأدب المفرد-[5] والمسور بن عبد الملك بن سعيد بن يربوع[6]، ومسلم بن خالد الزنجي المكي[7]، وروى كذلك عن أسد بن الفرات الإفريقي[8].

أما سماعه من أهل بلده فقد روى عن الليث وبكر بن مضر، وابن لهيعة، وأشهب بن عبد العزيز، وابن وهب، وخلاد بن سليمان الحضرمي، أبو سليمان المصري[9]، وعبد الرحمن بن القاسم العتقي، ومسلمة بن علي الخشني، دمشقي، -

---

(1) ترتيب المدارك: 550/1.

(2) تهذيب الكمال: 368/32.

(3) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: 53/1. للإمام أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، المتوفى سنة 463هـ.

(4) الكاشف: 395/2.

(5) تهذيب الكمال: 402/21.

(6) تقريب التهذيب: 532/1.

(7) الكاشف: 258/2.

(8) تهذيب الكمال: 191/15.

(9) المرجع السابق: 355/8.

توفي بمصر-[1] والمفضل بن فضالة.

*** إسحاق بن عيسى بن نجيح، أبو يعقوب البغدادي، المعروف بابن الطباع، من الشام. ت 215، وقيل: 214 هـ.**

هو محدث بغدادي، انتقل في آخر عمره إلى أذنة[2]، وأقام بها حتى مات[3].
ورحل إلى الإمام مالك وسمع منه، ومن المدنيين، وله سماع من المصريين.

أما شيوخ بلده من البغداديين والكوفيين والبصرين؛ فسمع من البغداديين من هشيم بن بشير "الواسطي حافظ بغداد"[4]، ومن الكوفيين سفيان بن عيينة[5]، وشريك بن عبد الله النخعي، والقاسم بن معن المسعودي، وأبا بكر بن عياش. ومن البصريين حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، ويحيى بن سليم، وسلام بن أبي مطيع[6]، وجرير بن حازم، وأبي الأشهب جعفر بن حيان العطاردي، ومحمد بن أبي عدي،، ومخلد بن الحسين، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ومن المدنيين سمع الإمام مالك[7] وحدّث عنه[8]، وسمع عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وأبا ضمرة أنس بن عياض[9]، وخالد بن إلياس، والقاسم بن عبد الله بن عمر العمري، ومعن بن عيسى، وأبي معشر نجيح بن عبد الرحمن المدني، ومحمد بن المنكدر، والمنكدر بن محمد بن المنكدر، ومن المصريين سمع عبد الله بن لهيعة، وحدّث عن عبد الله بن المبارك[10]، وهو "خراساني، رحل إلى اليمن وإلى مصر والشام والبصرة

---

(1) الكاشف: 263/2.

(2) أذنةُ: بلدٌ في العراق، من الثغور قرب المصّيصة مشهور، خرج منه جماعة من أهل العلم. انظر: معجم البلدان: 133/1، و 28/4.

(3) تاريخ بغداد: 332/6.

(4) الكاشف: 338/2.

(5) الثقات: لابن حبان: 354.

(6) بغية الطلب في تاريخ حلب: 1492/3.

(7) التاريخ الكبير: 399/1.

(8) بغية الطلب في تاريخ حلب: 1492/3.

(9) ترتيب المدارك: 42/2.

(10) تهذيب الكمال: 462/2.

والكوفة"[1].

*** عبد الله بن نافع بن ثابت بن عبد الله بن عبد الله بن الزبير بن العوام، أبو بكر القرشي، المعروف بالأصغر، من أهل المدينة. ت 216هـ.**

لم تُذكر لعبد الله بن نافع رحلة، وذُكر شيوخه الذين روى عنهم من المدنيين فقط، وهم: عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير المدني، وعبد الله بن مصعب بن زيد بن خالد الجهني، وعن أخيه عبد الله بن نافع الزبيري الأكبر، وعبد العزيز بن أبي حازم، ومالك بن أنس، ومحمد بن عجلان[2].

ويتضح من ذلك أنه اكتفى بالأخذ عن شيوخ بلده.

*** عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى بن مسهر، أبو مسهر الغساني، من أهل الشام. ت 218هـ.**

سمع أبو مسهر من محمد بن حرب الأبرش، ويحيى بن حمزة الحضرمي، وسعيد بن عبد العزيز التنوخي[3]، وقرأ على نافع بن أبي نعيم، وأيوب بن تميم، وحدث عن مالك[4]، وسمع عبد الله بن العلاء[5]، وروى عن إسماعيل بن عياش[6].

وسمع من عبد الله بن العلاء بن زبر، وسعيد بن بشر، ومعاوية بن سلام، ويحيى بن إسماعيل بن أبي المهاجر، ومحمد بن مهاجر، وإسماعيل بن عبد الله بن سماعة، وخالد بن يزيد المري، وأخذ بمكة عن ابن عيينة[7].

وسمع أبا زرعة الدمشقي، ويحيى بن معين، وأبو حاتم[8].

وروى عن صدقة بن خالد، وعيسى بن يونس، وسعيد بن عطية بن قيس،

---

(1) المرجع السابق: 15/16، 16.

(2) تهذيب الكمال: 204/16، ت بشار.

(3) الجمع بين كتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني رحمهما الله تعالى في رجال البخاري ومسلم: 321.

(4) إتحاف السالك: 258.

(5) تاريخ بغداد: 72/11.

(6) طبقات الحفاظ: 167/1.

(7) سير أعلام النبلاء: 229/10.

(8) ترتيب المدارك: 416/2.

وعثمان بن حصن، والهيثم بن حميد، ومحمد بن مسلم الطائفي (يعدّ في المكيين[1]) وسلمة بن العيار، والوليد بن مزيد، وهشام بن يحيى بن يحيى الغساني، وسهل بن هاشم، وكلثوم بن زياد المحاربي، وأبي عبد الصمد المنذر بن نافع ، وهقل بن زياد، وإسماعيل بن عياش، وأبي المعلى صخر بن جندل البيروتي، ومدرك بن سعد الفزاري، وإسماعيل بن معاوية، ويزيد بن السمط، وعبد الله بن سالم الأشعري، وعمر بن عبد الواحد، وسليمان بن عتبة، وأبي نوفل علي بن سليمان الكلبي، وإبراهيم بن أبي شيبان، وعمرو بن حكيم، وبقي بن الوليد[2]، وروى عن محمد بن حرب الخولاني[3].

وهؤلاء العلماء غالبهم من أهل الشام، ولم يرد ذكر غيرهم إلا عدد يسير، وهم: الإمام مالك، وسفيان بن عيينة وهو كوفي، ويحيى بن معين وهو بغدادي، وأبو حاتم وهو حنظلي خراساني. ونافع بن أبي نعيم، وهو مدني، ومحمد بن سلمة الطائفي، وعداده في المكيين.

وقد روى أبو مسهر عما ينيف عدده عن هؤلاء فيما ورد له من مرويات.

ورغم ذلك لم تثبت لأبي مسهر رحلة في طلب الحديث، وأكّدها بما صرّح به عن نفسه؛ فقد صرّح بالاكتفاء بعلماء البلد، رغم أخذه عن ابن عيينة بمكة، ولعل قوله هذا قاله في فترة زمنية معينة رأى بعدها ضرورة الرحلة، أو أنه فعلًا اكتفى بشيوخ بلده، وأخذ عن غيرهم في رحلته للحج.

قال أبو مسهر: "ينبغي للرجل أن يقتصر على علم بلده وعلى علم عالمه، فلقد رأيتني أقتصر على سعيد بن عبد العزيز فلما أفتقر معه إلى أحد"[4].

---

(1) تهذيب التهذيب: 393/9.

(2) تاريخ مدينة دمشق: 421/33.

(3) تهذيب التهذيب: 90/6.

(4) تاريخ أبي زرعة الدمشقي: 49/1.

*** سعيد بن عيسى بن تليد، أبو عثمان الرعيني، القتباني، مولاهم، من أهل مصر. ت 219، وقيل: 213هـ.**

روى ابن تليد عن أهل بلده من المصريين، فسمع عبد الله بن وهب[1]، وبكر بن مضر، والليث بن عاصم[2]، ورشدين بن سعد، وزين بن شعيب المعافري الإسكندراني[3]، وعبد الرحمن بن القاسم، وأبي زرارة الليث بن عاصم القتباني، ومحمد بن إدريس الشافعي[4]، وروى عن البصريين: المفضل بن فضالة[5]. والكوفيين: سفيان ابن عيينة[6]، وسواهم من إفريقية: عبد الرحمن بن أشرس المغربي[7].

ولا شك أن تعدد أمصار الشيوخ الذين أخذ عنهم مظنّة ارتحاله لهم، أو لقيّه بهم في الحجاز أو غيرها.

*** مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار، أبو مصعب، ويقال: أبو عبد الله، اليساري الهلالي، من أهل المدينة، ت 220، وقيل: 219هـ.**

لم تُذكر لمطرّف رحلة، واتضح فيمن روى عنهم أنه اقتصر على الأخذ عن شيوخ بلده، فقد سمع من مالك بن أنس، وعبد الله العمري[8]، وعبد الرحمن بن أبي الموال، وعبد الرحمن بن أبي الزناد[9]. وروى عن أسامة بن زيد بن أسلم، والزبير بن سعيد الهاشمي، وعبد الله بن وليد بن أسلم، وعبد الله بن محمد بن عمران الطلحي، وعبد الله بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، وعبد الرحمن بن سعيد الديلي،

---

(1) التاريخ الكبير: 461/3.
(2) ترتيب المدارك: 568/2.
(3) تهذيب الكمال: 29/11.
(4) المرجع السابق: 29/11.
(5) الجرح والتعديل: 51/4.
(6) الثقات: 268/8.
(7) تهذيب الكمال: 29/11.
(8) الكنى والأسماء: 788/2.
(9) الجرح والتعديل: 315/8.

وعبد الرحمن بن أبي الموال، وعبد العزيز بن أبي حازم، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وعمر بن رشاد المدني مولى مروان بن أبان بن عثمان، ومسلم بن خالد الزنجي، ونافع بن أبي نعيم القارئ[1]، وروى عن ابن أبي ذئب[2]، وهو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب، أبو الحارث، العاملي القرشي، المدني[3]. وهؤلاء جميعًا مدنيون.

*** عبد الله بن مسلمة بن قعنب التميمي الحارثي، القعنبي، أبو عبد الرحمن، من أهل العراق، ت 220هـ، وقيل: 221هـ.**

لم تنصّ كتب التراجم على رحلته، ولا شك فيها، فقد روى عبد الله عن أهل بلده من شيوخ العراق، وروى عن المدنيين والمصريين، فالذين روى عنهم من أهل **البصرة** أبوه مسلمة بن قعنب، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وسليمان بن المغيرة، وشعبة بن الحجاج، ومعتمر بن سليمان، ويزيد بن إبراهيم التستري، ويزيد بن زريع، ومن الكوفيين وكيع بن الجراح... أما **المدنيون** الذين روى عنه فكُثُر؛ الإمام مالك بن أنس[4]، وقد لزِمَهُ عشرين سنة حتى قرأ عليه الموطأ، وهو أثبت من روى الموطأ عنه[5]. وروى أيضًا عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي، وإبراهيم بن سعد الزهري، وأسامة بن زيد بن أسلم، وإسحاق بن أبي بكر المدني، وأفلح بن حميد، وأبي ضمرة أنس بن عياض الليثي، وحاتم بن إسماعيل، والحكم بن الصلت المدني، وخالد بن أبي الصلت، وداود بن قيس الفراء، وسعيد بن أبي الأبيض، وسلمة بن بخت، وسلمة بن وردان، وسليمان بن بلال، وعبد الله بن جعفر المخرمي، وعبد الله بن زيد بن أسلم، وعبد الله بن سليمان بن أبي سلمة الأسلمي القبائي، وأبي أويس عبد الله بن عبد الله المدني، وعبد الله بن عمر بن حفص بن

(1) تهذيب المدونة: 39/1.

(2) تاريخ الاسلام: 406/15.

(3) الكاشف: 194/2.

(4) ترتيب المدارك: 232/1.

(5) المرجع السابق: 397/1، 398.

عاصم بن عمر العمري، وعبد الله بن عمر بن غانم، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وعبد الرحمن بن عبد العزيز الإمامي، وعبد الرحمن بن أبي الموال، وعبد العزيز بن أبي حازم، وأبي مودود عبد العزيز بن أبي سليمان المدني، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وعبد العزيز بن مسلم، وعيسى بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وعيسى بن يونس، وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، ومحمد بن عبد الله بن مسلم بن أخي الزهري، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، ومحمد بن هلال المدني، ومخرمة بن بكير بن عبد الله بن الأشج، وعبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي فروة، وهشام بن سعد، والمغيرة بن عبد الرحمن الحزامي[1]، وعبد الملك بن الحسن أبو مروان[2]. وحجاج بن صفوان بن أبي يزيد المديني، ونافع بن عبد الرحمن القارئ[3]، ويعقوب بن محمد بن طحلاء[4]، ومن المصريين سمع الليث بن سعد، ومن **المكيين** نافع بن عمر الجمحي، وفضيل بن عياض[5]، ومن **المغرب** البهلول بن راشد[6].

*** محمد بن عيسى بن عبد الواحد بن نجيح، أبو عبد الله المعافري، من أهل الأندلس. ت 222، وقيل: 221، وقيل: 218هـ.**

سمع محمد بن عيسى من سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح الرواسي، ويحيى بن سعيد القطان البصري، وعثمان بن عيسى بن كنانة المدني، وغيرهم من العراقيين والمدنيين[7].

وقبل رحلته ولقيّه هؤلاء العلماء أخذ عن شيوخ بلده بقرطبة، ثم رحل إلى المدينة في السنة التي توفي فيها مالك، فأخذ عن أصحابه حيث لقي الشيوخ وحمل

---

(1) الكنى والأسماء، لمسلم بن الحجاج القشيري: **632/1**.

(2) الكنى والأسماء لأبي بشر الدولابي: **998/3**.

(3) الجرح والتعديل: **162/3**.

(4) تهذيب الكمال: **137/16، 138**.

(5) المرجع السابق: **137/16، 138**.

(6) تاريخ ابن معين، رواية عثمان الدارمي: **78/1**.

(7) تاريخ علماء الأندلس: **296**.

عنهم الكتب، ومنهم من أخذ عنه ثلاثين ألف رواية، وهو وكيع بن الجراح، وهذا سوى ما رواه عن ابن القطان وابن نمير وسفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي وأبي معاوية وأمثالهم، ورحل أيضًا إلى مصر وأخذ عن أصحاب مالك[1].

ورغم هذا العدد الضخم من الرواية إلا أن الحصر عجز عن أن يأتي برواية واحدة من مروياته في كتب الحديث، فلم يتوافر شيء منها فيما تمّ استقراؤه من المراجع.

*** أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع، أبو عبد الله، من أهل مصر. ت 224هـ.**

رحل أصبغ بن الفرج إلى مكة ثم المدينة، ودخلها حين توفي مالك رحمه الله، قال: "خرجت إلى مكة سنة تسع وسبعين للسماع من مالك، فدخلت المدينة فلم ألقَ إلا باكيًا أو مسرجًا أو ضاربًا يدًا على أخرى، أو محددة، فقلت لبعضهم ما شأن الناس لم يكلمني أحد، وجعلت كل ما لقيت فوجًا أسأله حتى قال لي رجل جالس متقنع يبكي وقد رأى حالي غريبًا: أراك غريبًا؟ قلت: نعم، الساعة دخلت، قال لي: مات اليوم عالم المشرق والمغرب، قلت: يرحمك الله، ومن هو؟ قال لي: أراك جاهلًا، أقول لك عالم المشرق والمغرب فتقول: ومن هو؟ فأسكتني، فلما نظر لي وقد وجمت، قال: مات مالك بن أنس، قال: فصحت: مات مالك! ومضيت مع الناس إلى منزله، فإذا به قد مات ذلك اليوم، فحضرت جنازته"[2].

سمع أصبغ بن الفرج عبد الله بن وهب[3]، وهو من أجلّ أصحابه، وسمع عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، والدراوردي[4]، وروى عن ابن سمعان، ويحيى بن سلام[5]، وأسامة بن زيد بن أسلم، وحاتم بن إسماعيل، وسليمان بن عبد الأعلى الأيلي، والعباس بن خلف بن إدريس بن عمر بن عبد العزيز، وعبد الرحمن بن

(1) أخبار الفقهاء والمحدثين: **80**.

(2) ترتيب المدارك: **327/1**.

(3) التاريخ الكبير: **36/2**.

(4) الجرح والتعديل: **321/2**.

(5) ترتيب المدارك: **561/2**.

القاسم، وعلي بن عابس الكوفي، وعيسى بن يونس[1].

*** موسى بن معاوية بن الفضل بن عون بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب. ت 225هـ، من أهل إفريقية. يُعرف بموسى بن معاوية الصمادحي.**

رحل موسى في طلب العلم سنة أربع وثمانين ومائة[2]، ولزم وكيعًا شهرًا ثم رحل إلى مكة إلى الفضيل، وحضر مجلسه، وسمع أبا معاوية الضرير، ورحل إلى خراسان[3]، واستغرقت رحلته خمس سنوات كاملة، دخل فيها طرابلس ومصر والمدينة ومكة والبصرة والكوفة وبغداد وخراسان وغيرها[4].

وقال أبو العرب: "كثير الأخذ عن الرجال المدنيين والكوفيين والبصريين وغيرهم من أهل الأمصار، يطول بذكرهم الكتاب"[5].

وقال: "قال فرات بن محمد: سمعت موسى يقول: رحلت من إفريقية في رجب سنة أربع وثمانين ومائة..."[6].

وقال الذهبي: "أبو جعفر الهاشمي المغربي، رحّال مُكثر عن وكيع وابن مهدي...قال محمد بن وضاح: لقيته بالقيروان...رحل إلى الكوفة والرِّيّ"[7]. ووكيع وابن مهدي بغداديين، أكثر الأخذ عنهما في رحلته.

وأضاف الذهبي عن ابن اللباد قال: "وأبو معاوية وابن عيينة"[8].

وقال المالكي: "قال ابن اللباد: لقي موسى في رحلته جماعة من الفضلاء: وكيع، والفضل بن عياض، وجرير بن عبد الحميد"[9].

---

(1) تهذيب الكمال: **304/3**.

(2) تراجم أغلبية: **142**.

(3) رياض النفوس: **377/1-381**.

(4) مدرسة الحديث في القيروان: **726/2**.

(5) طبقات علماء إفريقية وتونس: **190**.

(6) طبقات علماء إفريقية وتونس: **190**.

(7) تاريخ الإسلام: **370/17**.

(8) سير أعلام النبلاء: **108/12، 109**.

(9) رياض النفوس: **377/1**.

*** إسماعيل بن أبي أويس، عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر، أبو عبد الله الأصبحي، من أهل المدينة، ت 226، وقيل: 227هـ.**

ذكر القاضي عياض أن إسماعيل بن أبي أويس رحل بعد وفاة الإمام مالك إلى سفيان فأدناه منه وآثره على الحاضرين، ولبّى سفيان حاجته، وأذِن له أن يقرأ أحاديث أحبّ إسماعيل أن يقرأها عليه[1]، ويظهر من ذلك أنه خصّ ابن عيينة بالارتحال لحاجة لديه.

وكان ابن أبي أويس يتوخى الدقة في مروياته، فلم يكن يحدث إلا بعد أن يعرض مروياته على أئمة الحديث، ويتحرى الأصح منها، ومن ذلك ما ذكره البخاري عنه قال: "كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبت من كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه وقال: هذه أحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي"[2].

وقد حرص إسماعيل بن أويس على ذلك حتى بدت له رغبة خاصة في عرض واختبار مروياته. قال أبو عبد الله البخاري: "قال لي إسماعيل بن أبي أويس: انظر في كتبي، وما أملكه لك، وأنا شاكر لك ما دمت حيًا"[3]، وقال إسماعيل: "ما أخذ عني أحد ما أخذ عني محمد، نظر إلى كتبي فرآها دارسة، فقال لي: أتأذن لي أن أجددها؟ فقلت: نعم، فاستخرج عامة حديثي بهذه العلة"[4].

وقد أثنى البخاري على اتّباعِهِ للإمام مالك فقال: "وكان إسماعيل بن أبي أويس مِنْ أتْبع مَنْ رأينا مالكًا"[5].

وأما سماعه عن الشيوخ، فقد سمع من **المدنيين**: مالك بن أنس، وجالسه "وروى عنه حديثًا كثيرًا وفقهًا"[6]. وسمع سليمان بن بلال، وأبيه عبد الله بن عبد الله

(1) ترتيب المدارك: **370/1**.

(2) تاريخ بغداد: **19/2**.

(3) سير أعلام النبلاء: **429/12**.

(4) المرجع السابق: **430/12**.

(5) القراءة خلف الإمام للبخاري: **102/1**.

(6) ترتيب المدارك: المجلد الأول: **370/1**.

بن أبي عامر[1]، وسمع أخاه أبا بكر[2]، وأخاه عبد الحميد[3]، وروى عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي، وإبراهيم بن سعد الزهري، وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، وإسماعيل بن عبد الله بن خالد بن سعيد بن أبي مريم، وجعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وحفص بن عمر بن أبي العطاف، وخارجة بن الحارث بن رافع بن مكيث الجهني، وزيد بن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وسلمة بن وردان، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وعبد العزيز بن أبي حازم، وعبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وعبد العزيز بن المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي، وعبد الملك بن قدامة الجمحي، وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الجدعاني، ومحمد بن عبد الرحمن بن رداد العامري، ومحمد بن نعيم بن عبد الله المجمر، ومحمد بن هلال[4].

ولوحظ في رواية إسماعيل عن الشيوخ أنه يُقدم مزيد بيان عمّن روى عنه بذكر اسمه كاملًا، فيحصل بذلك تمييز الشيخ عن غيره كقوله: "حدثني عبد الرحمن بن سعيد بن عمّار بن سعد بن عمار بن سعد المؤذن"[5]، وقوله: "حدثني محمد بن طلحة بن عبد الرحمن بن طلحة بن عبد الله بن عثمان بن عبيد الله القرشي ثم التيمي"[6]، وقوله: "حدثني كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف"[7]، وقوله: "حدثنا محمد بن طلحة بن عبد الرحمن بن طلحة بن عبد الله بن عثمان بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر

---

(1) التاريخ الكبير: 364/1.

(2) الكنى والأسماء: 496/1.

(3) رجال صحيح البخاري: 69/1.

(4) ترتيب المدارك: 213/1.

(5) الطبقات الكبرى: 235/3.

(6) المرجع السابق: 23/4.

(7) خلق أفعال العباد للبخاري: 78/1.

بن مالك...إلخ"[1] وأوصل نسبه هذا حتى بلغ به سيدنا إسماعيل بن إبرهيم عليهما السلام.

*** عبد الجبار بن سعيد بن سليمان بن نوفل بن مساحق، أبو معاوية القرشي، من أهل المدينة، ت 226هـ.**

روى عبد الجبار عن أهل بلده المدنيين: الإمام مالك بن أنس[2] وابن أبي الزناد، ويحيى بن محمد بن هانئ[3]، وسليمان بن محمد السبري[4]، وابن أبي ذئب[5]، وسمع يحيى بن محمد[6]، وسمع من ابن وهب[7].

وما ذُكر يشير إلى أنه لم يرحل في طلب الحديث، أما روايته عن ابن وهب فيحتمل أنه روى عنه بالمدينة، فابن وهب لازم الإمام مالكًا رحمهم الله تعالى.

*** سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم، أبو عثمان الأنصاري، من أهل مصر. ت 226هـ.**

لم تُذكر له رحله، ولكنه سمع من أهل بلده من المصريين، وسمع من المدنيين والبصريين والشاميين، مما يدلّ دلالة واضحة على أنه ارتحل وسمع في رحلته.

فأما **مصر** فسمع من الليث بن سعد، وأكثر عنه، ويعقوب بن عبد الرحمن، وابن وهب، ورشدين بن سعد، وعبد الله بن لهيعة، وسهل بن حريز المصري مولى المغيرة بن أبي الليث بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، وكهمس بن المنهال، ونافع بن يزيد المصري، ويحيى بن أيوب الغافقي، ويعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني.

---

(1) التاريخ الكبير للبخاري: **120/1**.

(2) المغني في الضعفاء: **366/1**.

(3) الجرح والتعديل: **32/6**.

(4) تكملة الإكمال: **286/3**.

(5) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: **108/2**.

(6) التاريخ الكبير: **109/6**.

(7) الجرح والتعديل: **32/6**.

ومن **المدنيين** سمع من الإمام مالك بن أنس "الموطأ وغير شيء وصحبه"(1)، وسمع سليمان بن بلال، وشداد بن عبد الرحمن بن يعلى بن شداد بن أوس الأنصاري، والقاسم بن عبد الله بن عمر العمري، وخاله المغيرة بن الحسن بن راشد الهاشمي، والمنذر بن عبد الله الحزامي.

ومن المكيين سمع: بسطام المكي.

ومن البصريين: مؤمل بن عبد الرحمن الثقفي، وعبد الحميد بن كعب بن علقمة التنوخي، والفضل بن المختار، ويحيى بن راشد البراء، ويحيى بن فليح، ويعقوب بن الحسن الثقفي.

ومن الدمشقيين: ضمرة بن ربيعة(2).

*** يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن، أبو زكريا، التميمي، الحنظلي، النيسابوري، من أهل المشرق، ت 226هـ.**

رحل يحيى بن بكير، فجمع بين العراق واليمامة ومصر والشام(3)، وكتب ببلده وبالحجاز(4)، وذكر بشر بن القاسم بن الحماد أن أبا سهل الهروي ثم النيسابوري الفقيه كان رفيق يحيى بن يحيى في الرحلة، وكذا مسرور بن موسى، أبو عبد الرحمن، قاضي نيسابور الذي قال: "سمع في رحلته مع يحيى بن يحيى من مالك وابن لهيعة، وابن المبارك، وغيرهم"(5).

ولقي يحيى صغار التابعين منهم: كثير بن سليم، وأخذ عنه.

وبرحلته تعددت سماعته، فشملت المدنيين والمصريين والعراقيين وغيرهم.

فأما من أهل **المشرق** فسمع عبد الله بن المبارك، والفضيل بن عياض، وأبا عوانة، وجرير بن عبد الحميد، وحجاج بن محمد الأعور.

---

(1) ترتيب المدارك: **263/1**.

(2) انظر: الجرح والتعديل: **56/4**. والثقات: **266/8**. ورجال صحيح البخاري: **291/1**. والإرشاد في معرفة علماء الحديث: **418/1**.

(3) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: **230/1**.

(4) سير أعلام النبلاء: **512/10**.

(5) تاريخ الإسلام: **182/15**.

ومن **المكيين**: سمع مسلم الزنجي، وعبد الله بن رجاء المكي، ومعاوية بن عبد الكريم الضال. ويحيى بن سليم الطائفي.

ومن **المدنيين** سمع من الإمام مالك، وشريك القاضي، والمنكدر بن محمد، وسليمان بن يسار، وسليمان بن بلال، وأنس بن عياض، وابراهيم الصائغ، وإبراهيم بن سعد الزهري، وإسماعيل بن جعفر المدني، وأبي علقمة عبد الله بن محمد الفروي، وعبد الرحمن ابن أبي الزناد، وعبد العزيز بن حازم، وداود بن عبد الرحمن العطار، وعبد العزيز بن أحمد الدراوردي، ومحمد بن مسلم الطائفي، وعلي بن عمر بن علي المقدمي، والمغيرة بن عبد الرحمن الحزامي، وأبي عقيل يحيى بن المتوكل، ويوسف بن يعقوب بن الماجشون، وداود بن عبد الرحمن العطار.

ومن **البصريين** سمع من خلف بن خليفة، وحماد بن زيد، وروى عن حماد بن سلمة، ومعتمر بن سليمان، وإسماعيل بن علية، وجعفر بن سليمان الضبعي، وأبي قدامة الحارث بن عبيد الأيادي، وسليم بن أخضر، وصالح المري، وعباد بن عباد المهلبي، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الوارث بن سعيد، ومحمد بن ثابت العبدي، وعبد الواحد بن زياد، ويوسف بن يزيد البراء ووكيع بن الجراح.

ومن **البغداديين** سمع من هشيم، وحجاج بن محمد الأعور.

ومن **الكوفيين** سمع من عبثر بن القاسم، وزهير بن معاوية، وسفيان بن عيينة، وسمع عبيد الله بن إياد بن لقيط بن يزيد بن المقدام، وتليد بن سليمان، وحفص بن غياث النخعي، وحميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، وسعير بن الخمس التميمي، وأبي الأحوص سلام بن سليم، وأبي زبيد عبثر بن القاسم، وعبد الله بن نمير، وأبي يحيى عبد الحميد الحماني، وعبد الله بن إياس بن لقيط، وأبي معاوية الضرير، ومعاوية بن عمار الدهني، ويزيد بن المقدام بن شريح، وأبي بكر بن عياش، وخارجة بن مصعب، وأبي بكر بن شعيب الحبحاب.

ومن أهل **واسط** سمع من خالد بن عبد الله الواسطي، وعباد بن العوام، ويزيد بن هارون.

ومن **المصريين** سمع من الليث بن سعد، وابن لهيعة، وأزهر بن سعد السمان،

وعبد الله بن وهب، وعبد العزيز بن الربيع بن سبرة.

ومن **الشاميين** سمع من إسماعيل بن عياش، وبقي بن الوليد، وسعيد بن عبد الجبار الزبيدي، ومعاوية بن سلام بن أبي سلام الحبشي.

ومن **اليمامة** سمع من عبد الله بن يحيى بن أبي كثير[1].

*** عتيق بن يعقوب بن صديق بن موسى بن عبد الله بن الزبير بن العوام، أبو بكر القرشي، من أهل المدينة، ت 227، وقيل: 228هـ.**

لم تُذكر لعتيق رحلة سوى أنه نزل بالسوارقية[2]، ثم عاد إلى المدينة فأقام بها[3]، ولذا لم تُذكر له رواية عن غير المدنيين. فروى عن الإمام مالك، وهو من "المختصين بمالك والقائلين بقوله المكثرين عنه المحافظين لسيرته[4] وشمائله"[5]. وروى عن الزبير بن حبيب، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي[6]، ومحمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب[7]، وعبيد الله بن المنذر بن الزبير بن العوام، أخو محمد بن المنذر[8]، وحميد بن القاسم بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري[9]، وعبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري[10]، ومحمد بن المنذر بن عبد الله[11]، وسلامة مولاة عائشة بنت عبد الله بن عامر بن عبد

---

(1) انظر: سير أعلام النبلاء: **512/10**. والتاريخ الكبير: **310/8**. والكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج: **336/1**. وتهذيب المدونة: **57/1، 58**. وتهذيب الأسماء: **454/2**. وتهذيب الكمال: **32/32، 33**.

(2) هي قرية بين مكة والمدينة، وقال السمعاني: هي قرية من قرى المدينة يقال لها قرية أبي بكر الصديق. انظر: الأنساب: **329/3**.

(3) طبقات ابن سعد: **439/5**.

(4) وردت العبارة بهذا الأسلوب في ترتيب المدارك. وهو اقتباس فأبقيته كما هو.

(5) ترتيب المدارك: **381/1**.

(6) الجرح والتعديل: **46/7**.

(7) المرجع السابق: **220/7**.

(8) الثقات: **152/7**.

(9) المرجع السابق: **196/8**.

(10) المجروحين: **53/2**.

(11) المرجع السابق: **259/2**.

الله بن الزبير[1]. وابن أبي العباس بن سهل[2].

*** يحيى بن عبد الله بن بكير، أبو زكريا القرشي المخزومي، ت 231، وقيل: 232هـ.**

لم تُذكر ليحيى بن بكير رحلة، ولكن ورد ذكر روايته عن أهل بلده من المصريين، وكذلك عن المدنيين والعراقيين والشاميين، وفي ذلك دلالة على ارتحاله لهذه البقاع.

فمن **المصريين**: سمع من الليث بن سعد، وابن لهيعة، ويعقوب بن عبد الرحمن، وبكر بن مضر، وشعيب بن الليث بن سعد، وعبد الله بن السمح التجيبي، وعبد الله بن سويد المصري، وعمرو بن يزيد الفارسي، نزيل مصر.

ومن **المدنيين**: سمع من الإمام مالك بن أنس موطأه سبع عشرة مرة[3]، وسمع من المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي، والعطاف بن خالد، وعبد العزيز بن أبي حازم، وعبد العزيز الدراوردي، وعبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون.

ومن **العراقيين**: سمع من مفضل بن فضالة، وحماد بن زيد، وغوث بن سليمان بن زياد بن نعيم الحضرمي القاضي.

ومن **الشاميين**: سمع هقل بن زياد[4].

*** عبد الرحمن بن عمر، أبو زيد بن أبي الغمر، من أهل مصر، ت 234هـ.**

لم تُذكر لعبد الرحمن رحلة، ولم ترِد في ترجمته رواية إلا عن المصريين والشاميين.

فمن **المصريين**: روى عن عبد الرحمن بن القاسم عن الإمام مالك، ويعقوب

---

(1) الإكمال: **344/4**.

(2) لسان الميزان: **129/4**.

(3) الدراسات الحديثية في الغرب الإسلامي من القرن الثاني إلى القرن السادس الهجري. كتاب جماعي. والمقال بعنوان: "روايات الموطأ بالغرب الإسلامي، رواية يحيى بن بكير أنموذجًا" للأستاذة الدكتورة صباح زخنيني، كلية الآداب، وجدة. ص: **294**.

(4) انظر: الكنى والأسماء: **338/1**. المدارك: **306/1**، **307**. الجرح والتعديل: **165/9**. تهذيب الكمال: **103/31**.

الاسكندراني[1]، أما الإمام مالك فرآه، ولم يأخذ عنه شيئًا كما قال ابن دليم[2]، وروى كذلك عن روح بن الفرج القطان[3].

ومن **الشاميين**: روى عن معاوية بن يحيى الأطرابلسي[4].

*** يحيى بن يحيى بن كثير الليثي، أندلسي. ت 234هـ.**

طلب يحيى بن يحيى العلم بالأندلس عند زياد بن عبد الرحمن راوية مالك، ثم رحل إلى المشرق فأدرك مالكًا بالمدينة وسمع منه ثم سمع بمكة، ثم بمصر، ثم قدم الأندلس فعادت الفتيا بعد عيسى بن دينار إلى قوله ورأيه[5]. وكانت رحلته إلى المشرق "وهو ابن ثمان وعشرين سنة"[6]

وكان يحيى قد ارتحل إلى المشرق في أواخر أيام مالك الإمام، فسمع منه الموطأ، سوى أبواب من الاعتكاف شك في سماعها منه فرواها عن زياد وشبطون عن مالك.

وفي رحلته سمع من المصريين والمدنيين والبصريين.

فمن **المصريين** الليث بن سعد، وعبد الرحمن بن القاسم العتقي، وعبد الله بن وهب.

ومن **المدنيين**: سمع من القاسم بن عبد الله، وأنس بن عياض الليثي.

ومن **العراقيين**: سمع سفيان بن عيينة عشرة كتب سؤالات ومسائل[7].

قال الذهبي: سمع أولًا من الفقيه زياد بن عبد الرحمن شبطون، ويحيى بن مضر الشامي[8].

---

(1) الثقات لابن حبان: **380/8**.

(2) ترتيب المدارك: **565/1**.

(3) مغاني الأخيار لبدر الدين العيني: **234/3**.

(4) الجرح والتعديل: **274/5**.

(5) أخبار الفقهاء والمحدثين: **261**.

(6) بغية الملتمس: **510**.

(7) تهذيب المدونة: **43/1**.

(8) المرجع السابق: **43/1**.

*** مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام، أبو عبد الله القرشي، من أهل المدينة ت 236هـ.**

رحل مصعب بن عبد الله إلى بغداد وسكن بها، قال الخطيب: "سكن بغداد وحدث بها عن مالك بن أنس"[1]، ولم يُسمّ له من الشيوخ إلا المدنيين.

فقد روى عن مالك، وابن أبي حازم المدني، وعبد العزيز بن محمد، وإبراهيم بن سعد، وأبيه، وبشر بن السري[2]، وروى عن منذر بن عبد الله الحزامي، والضحاك بن عثمان المدني، والمغيرة بن عبد الرحمن الحراني[3]، وحدث عن جدّه مصعب بن عبد الله[4].

*** عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جلهمة بن عباس بن مرداس بن عامر السلمي، من أهل الأندلس، ت 238هـ.**

قال الخشني: "لزم قرطبة، وطلب العلم عند رجالها ثم رحل إلى المشرق"[5]؛ مصر والمدينة والكوفة وغيرها من الأمصار، فجمع الدواوين ولقي الرجال[6]، وكانت رحلته سنة "ثمان ومائتين، وقيل سنة سبع... وانصرف إلى الأندلس سنة عشرة"[7].

قال الخشني: "طاف عبد الملك في الأمصار ولقي الرجال، ولم يدخل قبله الأندلس أحد أكثر رواية منه"[8].

روى عبد الملك عن زياد بن عبد الرحمن والغاز بن قيس، وروى في رحلته عن أسد بن موسى فقيه مصر، وروى عن ابراهيم بن منذر الحزامي فقيه المدينة، وعبيد

---

(1) تاريخ بغداد: 112/13.

(2) ترتيب المدارك: 379/1.

(3) تهذيب التهذيب: 184/10.

(4) توضيح المشتبه: 279/4.

(5) أخبار الفقهاء والمحدثين: 182.

(6) المرجع السابق: ص: 182- 183 بتصرف.

(7) ترتيب المدارك: 31/3.

(8) أخبار الفقهاء والمحدثين: ص: 183.

الله بن موسى فقيه الكوفة، ومطرف بن عبد الله راوية مالك، وعنه حمل الموطأ[1].

وروى عن صعصعة بن سلام، ورحل فسمع من عبد الملك بن الماجشون، ومطرف بن عبد الله، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وأصبغ بن الفرج[2]، وعبد الله بن نافع الزبيري ومن أبي أويس المدني، وعبد الله بن عبد الحكم المصري، وعبد الله بن المبارك[3].

قال ابن الفرضي: "وانصرف إلى الأندلس وقد جمع علمًا عظيمًا"[4].

*** عون بن يوسف الخزاعي، أبو محمد، من أهل القيروان. ت 239هـ.**

رحل عون بن يوسف الخزاعي إلى المدينة بعد وفاة الإمام مالك بن أنس ولقي فيها أربعين رجلًا من معلمي ابن وهب، منهم عبد الرحمن بن زيد بن أسلم... وقد أكثر في رحلته من لقيّ أهل الحديث، فسمع من ابن وهب ومن المفضل بن فضالة، ومن البهلول بن راشد، وعبد الله بن غانم..[5].

ورغم ذلك لم ترِد مروياته عنهم في كتب الحديث سوى في موضعين؛ في كتاب "الاستذكار"[6] رواية حدث بها عن علي بن زياد، وفي كتاب اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، رواية حدث بها عن سعيد بن معن المدني[7].

*** قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف، أبو رجاء الثقفي البلخي، البغلاني، من أهل المشرق. ت 240هـ.**

تعددت الأمصار التي رحل إليها قتيبة بن سعيد، وأكثر من لُقيّ الشيوخ والأخذ عنهم.

---

(1) أخبار الفقهاء والمحدثين: ص: 103.

(2) تاريخ علماء الأندلس: 221.

(3) ترتيب المدارك: 31/3.

(4) تاريخ علماء الأندلس: 221.

(5) طبقات علماء إفريقية وتونس: 188.

(6) الاستذكار: 128/2.

(7) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: 230/2.

قال الخطيب: "رحل إلى العراق والمدينة، ومكة، والشام ومصر"(1).

وقال الذهبي: "صاحب حديث ورحلات، وكان متجولًا"(2).

وفي هذ دلالة على إكثاره الأخذ من منابع الرواية، حتى كاد هذا الحرص يصبح سجيّة فيه، يطريها المؤرخون ويُشيدون بها.

وابتدأ قتيبة رحلته وهو في سنّ مبكر، فقد ذكر أنه انحدر إلى العراق أول خروجه سنة اثنتين وسبعين ومائة، وهو ابن ثلاث وعشرين(3)، وأفاد ذلك في أخذه عن طبقات ثلاث من المحدثين؛ فقد كتب عن الليث، وابن لهيعة، وبكر بن نصر، ويعقوب الإسكندراني، ونحوهم بمكة والكوفة والبصرة(4).

ولهذا وصفه الذهبي بقوله: "وارتحل قتيبة في طلب العلم وكتب ما لا يوصف كثرة"(5).

ونتيجةً لذلك كثُر شيوخه الذين أخذ عنهم:

فأما روايته عن **الخراسانيين** فسمع من عمه الوسيم بن جميل الثقف،ي وجرير بن عبد الحميد -وهو كوفي نزل الرّي- وأبو عوانة، وإسحاق بن عيسى القشيري، وخالد بن زياد الترمذي، وعبد الله بن المبارك، وعبد الكريم بن محمد الجرجاني، وعمر بن هارون البلخي، ومحمد بن سليمان بن الأصبهاني.

وأما روايته عن أهل **مكة**: فسمع جابر بن مرزوق، وداود بن عبد الرحمن العطار، وعبد الله بن حارث المخزومي، وأبي صفوان عبد الله بن سعيد الأموي، ومحمد بن يزيد بن خنيس، ويحيى بن سليم الطائفي، ويعلى بن شبيب المكي.

وأما روايته عن **المدنيين** فسمع الإمام مالك بن أنس، وعبد العزيز بن أبي حازم المدني، وعبد العزيز الدراوردي، والمغيرة بن عبد الرحمن، وحاتم بن إسماعيل المدني، والمغيرة بن عبد الرحمن الحزامي، وعبد الرحمن بن أبي الموال، ومحمد

---

(1) تاريخ بغداد: **464/12**.

(2) تذكرة الحفاظ: **464/2**.

(3) تاريخ بغداد: **467/12**.

(4) المرجع السابق: **469/12**.

(5) سير أعلام النبلاء: **13/11**.

بن موسى الفطري، وإبراهيم بن سعد المدني، وإسماعيل بن أبي أويس، وإسماعيل بن جعفر، ورفاعة بن يحيى الزرقي، وسعيد بن سليمان الوسطي، وسعيد بن مزاحم مولى عمر بن عبد العزيز الأموي، وصفوان بن عيسى الزهري، وعبد الله بن جعفر، وعبد الله بن زيد بن أسلم، وعبد الله بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي سحبل، وعبد الله بن نافع الصائغ، وعبد الحميد بن سليمان، والعطاف بن خالد، والعلاء بن خالد القرشي، والقاسم بن عبد الله بن عمر العمري، والقاسم بن محمد بن حميد المعمري، ومجمع بن يعقوب الأنصاري، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، ومعن بن عيسى القزاز، والمنكدر بن محمد بن المنكدر.

وأما روايته عن **المصريين**: فسمع الليث بن سعد، وبكر بن مضر، والمفضل بن فضالة، ويعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني، وأبا ضمرة أنس بن عياض، ورشدين بن سعد، وعبد الله بن لهيعة، وعبد الله وهب، وأبو بكر بن شعيب بن الحبحاب، وأبو بكر بن نافع القرشي الصغير.

وأما روايته عن **البغداديين** فسمع إسماعيل بن جعفر، وفضيل بن عياض، والفرج بن فضالة، وكثير بن هشام الرقي.

وأما روايته عن **الكوفيين** فسمع ابن عيينة، ومعاوية بن عمار، ووكيع بن الجراح، وخلف بن خليفة، وأبو الأحوص سلام بن سليم، وشريك بن عبد الله النخعي، وجنيد الحجام، وحفص بن غياث النخعي، وحميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، وشهاب بن خراش -نزيل الكوفة- وصالح بن موسى الطلحي، وأبو زبيد عبثر بن القاسم، وعبد السلام بن حرب، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وعبيدة بن حميد، وعمرو بن محمد العنقري، وأبو معاوية محمد بن خازم الضرير، ومحمد بن ربيعة الكلابي، ومحمد بن عبيد الطنافسي، ومحمد بن فضيل بن غزوان، ومروان بن معاوية الفزاري، ومعاوية بن عمار الدهني، ويحيى بن يعلى الأسلمي، ويحيى بن يمان، ويزيد بن المقدام بن شريح بن هانئ، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة.

وأما روايته عن **البصريين** فسمع إسماعيل ابن عليّة، وحماد بن زيد، وجعفر بن

سليمان الضبعي، وعبد الواحد بن زياد، ويزيد بن زريع، وأبا الحسن هارون بن مسلم بن هرمز البصري الحنائي، وحماد بن خالد الخياط، وحماد بن يحيى الأبح، وسالم بن نوح، وسهل بن يوسف، وعباد بن عباد المهلبي، وعبد الله بن يحيى التوأم، وعبد الوارث بن سعيد، وقزعة بن سويد من البصرة، ومحمد بن بكر البرساني، ومحمد بن جعفر غندر، ومعاذ بن معاذ العنبري، والنضر بن كثير السعدي، ونوح بن قيس الحداني.

وأما روايته عن أهل **واسط** فسمع أبا الهيثم خالد بن عبد الله الطحان الواسطي، وهشيم بن بشير.

وأما روايته عن **الشاميين** فسمع مروان الفزاري الرملي، والحجاج بن محمد المصيصي، وكثير بن عبد الله أبي هاشم الأيلي، والوليد بن مسلم القرشي الدمشقي.

وأما روايته عن أهل **إفريقية** فسمع عبد الرحمن بن زياد.

وأما روايته عن أهل **اليمامة** فسمع أيوب بن جابر الحنفي، وأيوب بن النجار اليمامي[1].

ولهذه الكثرة من الشيوخ معانٍ كثيرة، فهم يُمثلون ثلاث طبقات من المحدثين، حيث طال عمره وأخذ عنهم جميعًا، وكان من ثمار تلك الكثرة في الأخذ أن عُدّ قتيبةُ في الحفاظ المتقنين، "ورحل إليه أئمة الدنيا من الأمصار"[2]، وروى عنه الشيخان، وأُثرت عنه جهود عظيمة في خدمة السنة النبوية، كشفت هذه الدراسة عن بعضها.

*** أحمد بن أبي بكر، القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف، أبو مصعب الزهري، من أهل المدينة، ت 241، وقيل: 242هـ.**

لم تُذكر لأحمد بن أبي بكر رحلة، ولم ترِد له رواية عن غير المدنيين، إلا القلّة.

فأما **المدنيون** فسمع من مالك بن أنس، والعطاف بن خالد، ومحرز بن هارون، وإبراهيم بن سعد الزهري، وعاصم بن سويد، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وعبد العزيز بن أبي حازم المدني، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وعبد المهيمن بن

---

(1) انظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي: **936/3**. وتهذيب الكمال: **523/23- 527**.

(2) الأنساب للسمعاني: **376/1**.

عباس بن سهل بن سعد الساعدي، وعمر بن طلحة بن عبد الرحمن الزهري، ومحرز بن هارون القرشي، ومحمد بن إبراهيم بن دينار المدني، والمغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث، وموسى بن شيبة بن عمرو بن عبد الله، ويحيى بن عمران القرشي، ويوسف بن يعقوب بن أبي سلمة الماجشون، والمغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث من المدينة.

ومن **الكوفة** سمع من حسين بن زيد بن علي بن الحسين.

ومن أهل **خراسان** سمع من ابن أبي حاتم الرازي.

*** محمد بن رمح بن المهاجر بن المحرز، أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر التجيبي مولاهم، من أهل مصر ت 242هـ، وقيل: 243، وقيل: 248هـ.**

أثبت القاضي عياض صحبة ابن رمح للإمام مالك؛[1] إلا أن الذهبي صرّح بعدم ارتحاله فقال: حكى عن مالك بن أنس، ولم تقع عنه رواية... ولم يرحل"[2]، وذكر قول النسائي: "لو كان كتب عن مالك لأثبتُّه في الطبقة الأولى من أصحابه"[3].

ومن المُسلَّم به أنه ارتحال العلماء للحج والعمرة لا تُترك فيه الرواية عن الشيوخ ورغم ذلك لم ترِد له رواية عنه، فجُلّ روايته عن الليث بن سعد عن مالك[4].

وروى ابن رمح عن شيوخ أهل بلده، وغيرهم.

فمن **المصريين** روى عن عبد الله بن لهيعة، والليث بن سعد والمفضّل بن فضالة"[5]

ومن مرو، **نزيل العراق ثم مصر**؛ نعيم بن حماد[6].

ومن **الشاميين** روى عن مسلمة بن علي الخشني[7].

---

(1) ترتيب المدارك: **533/2**.

(2) سير أعلام النبلاء: **641/9**.

(3) المرجع السابق: **642/9**.

(4) انظر جدول مروياته في الملحق.

(5) تهذيب الكمال: **204/25**.

(6) المرجع السابق.

(7) سير أعلام النبلاء: **498/11**.

*** زيد بن بشر بن زيد بن عبد الرحمن، أبو بشر الأزدي، ويقال: الحضرمي المالكي، من أهل إفريقية، ت 242هـ، ويقال: 240هـ.**

قال الكندي: "أصله من أهل مصر، وعداده في أهل تونس وبها نزل"(1).

حدث عن المصريين، والمكيين، والمدنيين والكوفيين، والبصريين، والشاميين.

فأما **المصريون** فسمع من ابن القاسم، وابن وهب، وأشهب، وضمام بن إسماعيل، ويحيى بن سليمان القرشي، ورشدين بن سعد، وإبراهيم بن نشيط الوعلاني، وقيس بن الحجاج، ويزيد بن أبي حبيب.

وأما **المدنيون** فسمع من ربيعة بن أبي عبد الرحمن.

وأما **المكيون** فسمع من عبد الملك بن جريج.

وأما **الكوفيون** فسمع من عمران بن عيينة الهلالي.

وأما **البصريون** فسمع من عبد الوهاب بن عطاء.

وأما **الشاميون** فسمع من بشر بن بكر.

*** يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم، أبو يوسف الأزدي الجهضمي، مولاهم، من أهل العراق، ت 246هـ.**

بصري، رحل إلى بغداد وتولى القضاء فيها بعد ابن عمه إسماعيل، وحدث بها عن سفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ووهب بن جرير بن حازم، وروح بن عبادة، وأبي عاصم النبيل، وأبي أحمد الزبيري(2)، وروى أيضًا عن جرير بن صخرة(3).

ورغم روايته عن هؤلاء الكبار إلا أنه لم يرِد من مروياته فيما توافر من كتب الحديث إلا عدد قليلٌ.

---

(1) تاريخ الإسلام: حوادث ووفيات: 241- 250. ص: 278.

(2) تاريخ بغداد: 275/14.

(3) ترتيب المدارك: 560/1.

*** أحمد بن صالح، أبو جعفر المصري، المعروف بابن الطبري. من أهل مصر، ت 248هـ.**

اتضح في رحلات أحمد بن صالح المصري غايات محددة، ففي رحلته إلى العراق كانت غايته الالتقاء بأحمد بن حنبل ومذاكرته حديث الزهري، وسبق إيراد روايته مع ابن زنجويه وطلبه أن يدلّه على مكانه في العراق ليوافي أحمد بن حنبل، ففعل ورحل إلى ابن حنبل وجالسه، وذاكرا حديث الزهري معًا حتى قال ابن زنجويه: "فجعلا يتذاكران فما رأيت مذاكرة أحسن من تلك المذاكرة، وما يعزب أحدهما عن الآخر حتى فرغا"[1].

وكذا خصّ بارتحاله **للعراق** موافاة البصرة ليحدث عن سفيان بن عيينة، أشار لذلك الذهبي في حديثه عنه أنه "حدث عن ابن وهب، فأكثر، وعن سفيان بن عيينة ارتحل إليه"[2].

كما خصّ برحلته إلى **الكوفة** عفان بن مسلم، قال الذهبي: "رحل إليه أحمد بن صالح من مصر، كانت رحلته إليه خاصة دون غيره"[3].

أما ارتحاله إلى **اليمن** فخصّ به عبد الرزاق وأكثر الرواية عنه[4].

ولذا كان أخذه عن العلماء موصوفًا بحسن الأخذ والانتقاء، قال صالح بن محمد: "ولم يكن بمصر أحد يحسن الحديث ولا يحفظ غير أحمد بن صالح، كان يعقل الحديث ويحسن أن يأخذ، وكان رجلًا جامعًا يعرف الفقه والحديث والنحو، ويتكلم، يعني يعرف ويذاكر في حديث الثوري وشعبة وأهل العراق، وكان قدم العراق وكتب عن عفان وهؤلاء، وكان يذاكر بحديث الزهري ويحفظه"[5].

ويُضاف لذلك روايته عن غيرهم من الشيوخ الذين لم يكونوا بالكثرة التي

---

(1) المرجع السابق: 581/2.

(2) سير أعلام النبلاء: 160/12.

(3) المرجع السابق: 251/10.

(4) المرجع السابق: 160/12.

(5) المرجع السابق: 161/12- 162.

عُهدت عند غيره من أئمة علماء الحديث، فقد كانت سيرته في الأخذ عن الشيوخ هي الانتقاء والإقلال. ذكر المزي شيوخه فعدّهم في تسعة عشر شيخًا.

قال "روى عن إبراهيم بن الحجاج من أصحاب عبد الرزاق، وأسد بن موسى، وإسماعيل بن أبي أويس المدني، وحرمي بن عمارة من البصرة، وخالد بن نزار الأيلي، وسفيان بن عيينة وسلامة بن روح الأيلي، وعبد الله بن ابراهيم بن عمر بن كيسان، وعبد الله بن نافع الصائغ، وعبد الله بن وهب، وعبد الرزاق بن همام، وعبد الملك بن عبد الرحمن الذماري، وعفان بن مسلم الصفار، وعنبسة بن خالد الأيلي، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وقدامة بن محمد الخشرمي، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، ويحيى بن حسان التنيسي، ويحيى بن محمد الجاري"[1].

وأضاف في التذهيب: "وهب بن جرير"[2].

*** عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد، أبو عبد الله، من أهل مصر، ت 249، وقيل: 248هـ.**

لم تُذكر لعبد الملك رحلة، وذُكر أن "جلّ روايته عن أبيه عن جده"[3]، ولم تُذكر روايته عن غيرهم من الشيوخ، سوى روايته عن ابن وهب، وأسد السنة[4].

ورُغم ما وُصف به عبد الملك بأنه كان "عسِرًا في الحديث ممتنعا"؛[5] إلا أن هذا الوصف لم ينفِ التحديث عنه، فقد روى الإمام مسلم له في خمسة وأربعين موضعًا، كلها عن عبد الملك عن أبيه عن جده. أخذها بصيغة التحديث.

*** محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعية بن أبي زرعة، أبو عبد الله الزهري، مولاهم، المعروف بالبرقي، من أهل مصر. ت 249هـ**

لم تُذكر له رحلة إلا أنه أخذ عن **المصريين** فسمع أسد بين موسى، وعبد الله بن

(1) تهذيب الكمال: **341/1**.

(2) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: **218/1**.

(3) ترتيب المدارك: **160/1**.

(4) تاريخ الإسلام: **335/18**.

(5) تهذيب التهذيب: **354/6**.

عبد الحكم، وإدريس بن يحيى الخولاني، وأشهب وابن بكير، وأصبغ بن الفرج، وعثمان بن صالح، وسعيد بن أبي مريم، وحبيب كاتب مالك، ونعيم بن حماد المروزي نزيل مصر.

ومن **البصريين** سمع يحيى بن حسان التنيسي أصله من البصره. سكن تنيس فنسب إليها.

ومن **الشاميين** سمع عمرو بن أبي سلمة، وخالد بن نزار، ومحمد بن يوسف الفريابي وسعيد بن منصور المروزي وعبد الرحمن المقرئ، وعبد الملك بن هشام وطبقتهم[1].

*** أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح، أبو الطاهر الأموي، من أهل مصر، ت 250، وقيل: 253هـ.**

لم تُذكر له رحلة، ولكن ذُكرت روايته عن أهل بلده وغيرهم، منهم: عبد الله بن وهب، ورشدين بن سعد.

ومن **الكوفة** سفيان بن عيينة.

ومن **الشام** سلامة الأيلي[2].

*** الحارث بن مسكين بن محمد بن يوسف، أبو عمر، من أهل مصر، ت 250، وقيل: 248هـ.**

ذكر القاضي عياض رحلتَهُ إلى بغداد فقال: "حدث ببغداد ومصر"[3]، وروى عن المصريين والبصريين والكوفيين.

فأما **المصريين** فسمع يوسف بن عمرو الفارسي، وسعيد بن زكريا الأدم، وأشهب بن عبد العزيز، وإسحاق بن بكر بن مضر، وعبد الله بن وهب -وكان راويًا له- والليث بن سعد، وعبد الرحمن بن القاسم العتقي.

ومن **البصريين** بشر بن عمر الزهراني.

---

(1) انظر: الجرح والتعديل: **301/7**. وسير أعلام النبلاء: **47/13**. والمدارك: **84/2**.

(2) تهذيب الكمال: **415/1**.

(3) ترتيب المدارك: **569/2**.

ومن **الكوفيين** سفيان بن عيينة[1].

*** الزبير بن بكار، ت256هـ:**

روى الزبير عن المكيين والمدنيين، البصريين.

فمن المكيين روى عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، وروى عن ابن عيينة[2].

ومن المدنيين روى عن عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون، وعتيق بن يعقوب الزبيري، ومحمد بن الحسن بن زبالة المخزومي، ومحمد بن الضحاك بن عثمان الحزامي، وأبي غزية محمد بن موسى الأنصاري، وأبي غسان محمد بن يحيى الكناني، وعمه مصعب، وعبد الجبار بن سعيد المساحقي قاضي المدينة، وأبي نباتة يونس بن يحيى المديني[3]. وعن ابراهيم بن حمزة الزبيري، وإبراهيم بن زيادة الليثي، وإسحاق بن جعفر بن محمد بن علي، وإسماعيل بن أبي أويس، وذؤيب بن عمامة السهمي، وعبد الله نافع، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وجماعة.

ومن البصريين روى عن أبي الحسن علي بن محمد المدائني، وهو بصري سكن المدائن. والنضر بن شميل المازني[4].

*** محمد بن سحنون بن سعيد بن حبيب، أبو عبد الله التنوخي، من أهل إفريقية، ت 256هـ.**

"تفقه بأبيه وسمع من ابن أبي حسان"[5] ورحل إلى المشرق، فلقي في المدينة أبا مصعب الزهري، وابن كاسب، وسمع من سلمة بن شبيب، وروى عن عبد العزيز بن يحيى المدني.

ومن أهل **إفريقية**: روى عن موسى بن معاوية الصمادحي[6].

---

(1) انظر: تاريخ بغداد: **216/8**. وتهذيب الكمال: **281/5**. والثقات: **182/8**.

(2) تهذيب التهذيب: **269/3**.

(3) تهذيب الكمال: **295/9-299**.

(4) تهذيب التهذيب: **269/3**.

(5) ترتيب المدارك: **104/1**.

(6) ترتيب المدارك: **104/1**.

*** يحيى بن إبراهيم بن مزين، أبو زكريا، من أهل الأندلس، ت 259هـ.**

روى يحيى بن مزين عن أهل بلده؛ الغاز بن قيس وعيسى بن دينار[1]، ويحيى بن يحيى الأندلسي، ورحل إلى المشرق، فأفاد من رحلته علمًا جمًّا، فروى الموطأ عن مطرّف بن عبد الله، وعن حبيب كاتب مالك، وسمع من القعنبي، وأحمد بن عبد الله بن يونس، وسمع بمصر من أصبغ بن الفرج وغيره[2].

ولكن لم تتوافر روايته عن أولئك الجهابذة في كتب الحديث؛ إلا أنه برزت براعته العلمية فيما ذُكر له من مؤلفات تدلّ دلالة واضحة على عدم اقتصاره في العلم على شيوخ بلده؛ فقد ألّف "تفسير الموطأ" وكتاب "تسمية رجال الموطأ" وهو كتاب "المستقصية" وكتاب "فضائل العلم"، و"فضائل القرآن"، و"تفسير علل الموطأ"[3].

*** يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور الحافظ السدوسي. من أهل البصرة. ت 262هـ.**

لم تُذكر ليعقوب بن شيبة رحلة؛ إلا أن روايته عن ثلاث طبقات من المحدثين تدلّ على ارتحاله وأخذه العلم عن شيوخ الأمصار؛ فقد عدّ الذهبي له ثلاث طبقات، كتبَ الحديثَ عنهم[4].

وذكر القاضي عياض أنه "سكن بغداد وحدث بها"[5] وأخذ عن شيوخها، منهم "عبد العزيز بن أبان بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي... نزيل بغداد"[6].

أما روايته عن الشيوخ فتعدّدت منابعها:

روى عن **البصريين** فسمع روح بن عبادة، وعفان بن مسلم البصري الأنصاري،

---

(1) تاريخ الإسلام: **368/19**.

(2) ترتيب المدارك: **132/2**.

(3) انظر: ترتيب المدارك: **132/2**. وتاريخ الإسلام: **368/9**.

(4) تاريخ الإسلام: **201/20، 202**.

(5) ترتيب المدارك: **57/2**.

(6) تهذيب التهذيب: **294/6**.

وأبا الوليد الطيالسي، وأبا سلمة التبوذكي، وأزهر بن سعد السمان، وبشر بن عمر الزهراني، وأبو عامر العقدي، وعبد الله بن بكر السهمي، وعبد الوهاب بن عطاء، ووهب بن جرير، وحجاج بن المنهال، وعلي بن المديني.

ومن **الكوفيين** سمع يعلى بن عبيد، وأحوص بن جواب، وجعفر بن عون من الكوفة، وشجاع بن الوليد، ومحاضر بن المورع السكوني، ويعلى بن عبيد.

ومن **البغداديين** سمع أبا النضر هاشم بن القاسم، ويونس بن محمد، وأحمد بن حنبل.

ومن **المكيين** سمع أبا أحمد الزبيري.

ومن **المدنيين** سمع محمد بن عبد الله الأنصاري، وسعد بن عبد الحميد.

ومن **المصريين** سمع يحيى بن بكير.

ومن **أهل واسط** سمع علي بن عاصم، ويزيد بن هارون.

ومن **أهل خراسان** سمع معلى بن منصور، وحسين المروزي[1].

*** محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين، أبو عبد الله القرشي، من أهل مصر. ت 268هـ.**

صحب محمد بن عبد الحكم مالكًا[2]، ولم تُذكر له رحلة أخرى؛ إلا رحلته إلى دمشق وصُورْ.

قال ابن عساكر: "وسمع...أبا مسهر الغساني بدمشق، ومحمد بن علي الصوري بِصُور"؛[3] إلا أنّ كثرة سماعه عن شيوخ الأمصار دلّتْ على عنايته بالرحلة؛ فقد روى عن أئمة كبار من المصريين والمدنيين والبصريين والشاميين والخراسانيين.

فمن **المصريين** سمع أباه ومحمد الشافعي، وعبد الله بن وهب، وشعيب بن الليث، وإسحاق بن الفرات، وحجاج بن رشدين، وسعيد بن بشير القرشي، وأبا

---

(1) انظر: تذكرة الحفاظ: **577**، وتاريخ بغداد: **281/14**، وسير أعلام النبلاء: **477/12**. وتكملة الإكمال: **352/2**.

(2) ترتيب المدارك: **62/3**.

(3) تاريخ مدينة دمشق: **354/53**.

زرعة وهب الله بن راشد، وأشهب بن عبد العزيز، وعلي بن زياد الإسكندراني.

ومن **المدنيين** سمع أبا ضمرة أنس بن عياض، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، وعبد الله بن نافع الصائغ، وأبا بكر بن عبد الحميد بن أبي أويس المدني.

ومن **المكيين** سمع حرملة بن عبد العزيز بن الربيع بن سبرة الجهني، وأبا عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ.

ومن **البصريين** سمع يحيى بن سلام البصري، وعبد الله بن مسلمة القعنبي.

ومن **الشاميين** بشر بن بكر، وأيوب بن سويد، وخالد بن نزار الأيلي، وأبا مسهر الغساني بدمشق.

ومن **الخراسانيين** خالد بن عبد الرحمن الخراساني(1).

*** محمد بن أصبغ بن الفرج بن سعيد، أبو عبد الله، من أهل مصر. ت 275هـ.**

لم تُذكر له رحلة، ووردت روايته عن أبيه وابن القاسم(2).

*** إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم، أبو إسحاق الأزدي الجهضمي القاضي، من أهل العراق، ت 282هـ.**

لم تُذكر له رحلة بقدر ما ذُكرت سعة علمه، وفنون العلم التي برع فيها، ومنها ما ذكره القاضي عياض بقوله: "كانت له يد في بسط مذهب مالك... وكان الناس يقصدونه ويقتبسون منه علومًا شتى؛ القرآن والقراءات، والحديث والفقه، وبلغ درجة الاجتهاد"(3).

ولذا غلب على سيرته العلمية ذكر اشتغاله بالعلم، فقال المبرد: "لولا شغله برئاسة العلم والقضاء لذهب برئاسة النحو والأدب"(4).

وجاء في ذلك أيضًا أنه "كان في أكثر أوقاته وبعد فراغه من الخصوم متشاغلًا بالعلم؛ لأنه اعتمد على حاجبه أبي عمر، فكان يحمل عنه أكثر أمره من لقاء السلطان

---

(1) انظر: تاريخ مدينة دمشق: 354/53. وتهذيب الكمال: 497/25

(2) انظر جدول مروياته في الملحق الخاص بالمرويات.

(3) ترتيب المدارك: 179/2، 180.

(4) المرجع السابق: 166/2.

وغيره، وأقبل هو على الحديث والعلم"[1].

ولم يصرِفْهُ اشتغالُه بالقضاء عن الاشتغال بالرواية، فقد روى عن شيوخ بلده وغيرهم، وفاخر بشيخين من شيوخ بلده فقال: "أفخر على الناس برجلين بالبصرة: بابن المعذل يعلمني الفقه وابن المديني يعلمني الحديث"[2].

أما بقية شيوخه:

فمن **المدنيين** سمع محمد بن عبد الله الأنصاري، وإسماعيل بن أبي أويس، وإسحاق بن محمد الفروي، وإبراهيم بن حمزة، وأبا مصعب الزهري، وأبا ثابت المدني.

ومن **البصريين** سمع مسلم الفراهيدي، وسليمان بن حرب الواشجي، وحجاج بن منهال الأنماطي، وعمرو بن مرزوق، ومحمد بن كثير، والقعنبي، وعبد الله بن رجاء الغداني، وأبا الوليد الطيالسي، وإبراهيم بن الحجاج، وعلي بن المديني، وأباه إسحاق بن إسماعيل بن حماد، ونصر بن علي الجهضمي، وأبا بكر بن أبي شيبة، ومسدد بن مسرهد، وعارم.

ومن **الكوفة** سمع أحمد بن يونس، ويحيى الحماني[3].

*** محمد بن عبد السلام بن ثعلبة بن زيد بن الحسن بن كلب بن أبي ثعلبة الخشني، من أهل قرطبة، ت 286هـ.**

جاء في "جذوة المقتبس" أن محمد الخشني "كانت له رحلة إلى العراق وإلى غيرها من البلاد، أقام فيها مدة طويلة، ثم رجع إلى الأندلس وحدث زمانًا طويلًا وانتشر علمه، لقي أحمد بن حنبل ونظراءه، وأقام خمسًا وعشرين سنة متجولًا في طلب الحديث"[4]، وكانت رحلته "قبل الأربعين ومائتين"[5].

قال ابن الفرضي: "دخل **البصرة** فوجد أهلها متوافدين، فسمع فيها من محمد

(1) المرجع السابق: 177/2، 178.
(2) المرجع السابق: 168/2.
(3) انظر: سير أعلام النبلاء: 339/13. وتاريخ بغداد: 284/6. والمدارك: 168/3.
(4) جذوة المقتبس: 24/1.
(5) تاريخ علماء الأندلس: 14/2.

بن بشار بندار، ومن أبي موسى الزمن، ونصر بن علي الجهضمي، وابن بنت أزهر السمان، وغيرهم من أصحاب الحديث، ولقي فيها أبا حاتم سهل بن محمد السجستاني، والعباس بن الفرج الرياشي، وأبا إسحاق الزيادي، فأخذ عنهم كثيرًا من كتب اللغة روايةً عن الأصمعي وغيرها، ودخل بغداد فسمع من غير واحد، وكتب بها كتب أبي عبيد القاسم بن سلام عن محمد بن وهب المسعري، وأبي غمرات موسى بن خاقان، وسمع **بمكة** من محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني صاحب ابن عتبة، أخذ منه مصنف ابن عيينة، وسمع **بمصر** من سلمة بن شبيب صاحب عبد الرزاق، ومن أبي الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح، ومحمد بن عبد الرحيم البرقي"[1].

قال الذهبي: "حدث عن يحيى بن يحيى الليثي وغيره، وحج ولقي الكبار، وحمل عن محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، ومحمد بن بشار، وسلمة بن شبيب وطبقتهم فأكثر وجوّد"[2].

*** محمد بن وضاح بن بزيع، أبو عبد الله الأموي المرواني، مولاهم، من أهل الأندلس، ت 287، وقيل: 286هـ.**

ذكر ابن الفرضي أن محمد بن وضاح رحل إلى المشرق رحلتين؛ الأولى سنة ثمان عشرة ومائتين، وفي هذه الرحلة لم يطلب الحديث، ولكن كان شأنه طلب الزهد وأهله، أما رحلته الثانية فأخذ الحديث فيها عن أئمة الحديث من المشرق[3]، فكان ثمرة ذلك أن عاد بعلم جمّ بلغ به شأنًا عظيمًا، حتى قال ابن الفرضي:"ولو سمع في رحلته هذه -يقصد الرحلة الأولى- لكان أرفع أهل زمانه درجة وأعلاهم إسنادًا"[4].

ومن مزايا رحلته إلى المشرق ووفُور سماعه هناك أنه سمع من يعقوب بن شيبة مسنده في ثمانية عشر يومًا، وإن أنكر ذلك بقي بن مخلد إلا أنه تحصّل له ذلك فعلًا، وأثبته محمد بن قاسم في حواره مع أبي جعفر محمد بن عبد الله بن سليمان

---

(1) المرجع السابق: 14/2.

(2) سير أعلام النبلاء: 459/13.

(3) تاريخ علماء الأندلس: 305

(4) المرجع السابق: 305.

الحضرمي الثقة، كما ذكر ذلك الخشني[1].

وقد تعددت أمصار الشيوخ الذين أخذ عنهم، فتنوّعت روايته بين مدارس الحديث، فقد أخذ عن البغداديين والمكيين والشاميين والمصريين والقرويين، وغيرهم، وعدتهم خمسٌ وسبعون ومائة رجل[2]، ذكرهم الخشني مرتبًا لهم على البلدان:

فمن **المكيين** تسعة نفر منهم يعقوب بن حميد بن كاسب، وسعيد بن منصور أصله من خراسان عالي الرواية.

ومن **أهل المدينة** أربعة نفر، منهم أحمد بن إسماعيل بن أبي الزناد، وأحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف.

ومن **أهل بيت المقدس** رجلان محمد بن قدامة، وإبراهيم بن محمد بن موسى الفريابي.

ومن **أهل أطرابلس** سبعة نفر منهم محمد بن معاوية الحضرمي راوية مالك، والليث بن سعد.

ومن **أهل حمص** سبعة نفر، ومن **أهل حلب** رجلان، ومن **أهل الرملة** رجلان، ومن **أهل أيلة** رجل؛ هارون بن سعيد الأيلي، ومن **أهل جدة** رجلان، ومن **أهل سوسة** رجل، ومن **أهل حوران** رجل، ومن **أهل خراسان** رجل؛ محمد بن حماد، ومن **أهل أنطاكية** ثلاثة نفر، ومن **أهل أذنة** رجل، ومن **أهل طرطوس** ستة عشر رجلًا، منهم الحسن بن زياد الرماني، صاحب فتياها، وأبو جعفر: حافظ ضابط رفيع الشأن.

ومن **أهل المصيصة** أربعة عشر رجلًا منهم: محمود بن مسعود أبو بكر صاحب القطان رفيع الشأن فاضل ثقة، ونصر بن مهاجر حافظ ضابط يروي عن القطان.

ومن **أهل غزة الشام** ثلاثة نفر منهم أبو عبد الله محمد بن عمرو الغزي فاضل ثقة خيار يروي عن مصعب من ماهان عن الثوري.

ومن **أهل هيت** رجلان منهم: أبو بكر أحمد بن القاسم، كان يُرحل إليه.

---

(1) أخبار الفقهاء والمحدثين: 93.

(2) تاريخ علماء الأندلس: 306.

ومن **أهل القلزم** رجل.

ومن **أهل عسقلان** ثلاثة نفر منهم آدم بن أبي إياس العسقلاني ثقة لقي من رأى النبي ﷺ.

ومن **أهل مصر** واحد وثلاثون رجلًا منهم حرملة بن يحيى التجيبي، ومحمد بن عبد الرحيم البرقي، وأحمد بن عمرو بن السرح، وأبو علي عبد العزيز بن عمران بن مقلاص -ضابطٌ راويةٌ- وأبو البشر زيد بن البشر، عاقل ديِّنٌ حافظ، وأبو يعقوب يوسف بن عدي، أصله من الكوفة كثير الحديث عالي الرواية، وأصبغ بن الفرج.

ومن **أهل دمشق**: ستة عشر رجلًا منهم: سليمان بن عبد الرحمن بن شرحبيل، مرتفع الدرجة جدًا.

ومن **أهل الكوفة** رجلان: أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن نمير -كثير الحديث حافظ كبير- وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي.

ومن **أهل بغداد** أحد عشر رجلًا منهم سريج بن يونس -عالٍ جدًا- وأبو زكريا يحيى بن معين، وأبو الفضل شجاع بن مخلد عالي الرواية، كتب عنه ابن معين وابن نمير وابن مسعود، وأبو خيثمة زهير بن حرب، والد أحمد بن زهير صاحب التاريخ.

ومن **أهل تاهرت** رجل.

ومن **أهل القيروان** خمسة عشر رجلًا منهم سحنون بن سعيد، وعون بن يوسف الخزاعي، وأبو جعفر موسى بن معاوية القرشي.

ومن **أهل الأندلس**، سبعة نفر منهم أبو محمد يحيى بن يحيى، وعبد الملك بن حبيب السلمي[1].

هذا وقد أشار نوري معمر أن ابن وضاح لم يكن يأخذ إلا عن الثقات من الشيوخ، وهو بهذه الصفة يشبه الإمام مالك رحمهما الله تعالى، وقد نصّ ابن حجر على ذلك في روايته عن أحمد بن عبادة فقال: "كان ابن وضاح منتخبًا للرجال، لا يأخذ شيئًا من روايته إلا عن الثقة"[2].

---

(1) أخبار الفقهاء والمحدثين: **86-90**

(2) محمد بن وضاح مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس مع بقي بن مخلد. تأليف: نوري معمر.

*** يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الكناني، يكنى أبا زكرياء، أندلسي، من أهل قرطبة، ت289هـ.**

رحل يحيى إلى إفريقية ومصر والحجاز[1]، وسمع من كثرةٍ من الشيوخ، فتنوّعت مدارس الرواية التي أخذ عنها، وروى الموطأ عن يحيى بن بكير[2].

وكان من ثمار رحلته أنه حينما سكن القيروان "شرُفت منزلته عند العامة والخاصة، ورحل الناس إليه"[3].

فأما روايته في **الأندلس**، فحدث عن يحيى بن يحيى الليثي.

وأما روايته عن **الحجازيين** فسمع أبا مصعب الزهري، ونصر بن مرزوق، وابن كاسب، وأحمد بن عمران الأخفش، وإبراهيم بن مرزوق، ومحمد بن عبيد، وسليمان بن داود، ويحيى بن سليمان، وزهير بن عباد وغيرهم.

وأما روايته عن **المصريين** فسمع من يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي، ومحمد بن رمح بن المهاجر، وحرملة، وأبي الطاهر، وهارون بن سعيد الأيلي، والحارث بن مسكين، وعبيد بن معاوية، وأبي زيد بن أبي الغمر، وأبي إسحاق البرقي، والدمياطي، وغيرهم من أصحاب ابن وهب، وأصحاب ابن القاسم وأشهب.

ومن **البغداديين**: روى عن يحيى بن معين[4].

*** عيسى بن مسكين بن منصور بن جريج بن محمد الإفريقي، أصله من العجم، وينسب إلى قريش، من أهل الساحل، ت 295هـ.**

سمع عيسى بن مسكين من شيوخ بلده، ثم رحل إلى المشرق مرتين، فسمع في الشام ومصر[5] ....

=

ص: 82. وعزاه إلى: مخطوط المكتبة الملكية، رقم: 6916. لابن حارث. ورقة: 45أ.

(1) تاريخ علماء الأندلس: 181/2.

(2) جذوة المقتبس: 35/1.

(3) ترتيب المدارك: 235/2.

(4) انظر: فتح الباب في الكنى والألقاب: 348/1. والمدارك: 234/3. وتاريخ علماء الأندلس: 181/2، ولسان الميزان: 270/6.

(5) ترتيب المدارك: 212/2.

والمدينة(1)، وروى عن محمد بن سنجر(2)، وجامع ابن وهب(3).

ورغم ما ذكره أبو الحسن الكانشي عنه بقوله: "أدخلني عيسى بن مسكين إلى بيت مملوءة بالكتب، ثم قال: كلها رواية..."(4)، ومع سعة روايته تلك وأخذه عن الشيوخ وحصيلته العلمية الضخمة إلا أن كتب التراجم والتواريخ أغفلت ذكر كثيرًا من شيوخه، ولم تتيسّر معرفتهم إلا عشرة منهم، وهم:

من شيوخ **بلده**: سمع من سحنون وابنه محمد جميع كتبه.

ومن **الشاميين** سمع أبا جعفر الأيلي.

ومن **المصريين**: سمع من الحارث بن مسكين وأبي الطاهر، والربيع، ومحمد بن المواز، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، والبرقي، ويونس الصدفي، وسمع من علي بن عبد العزيز وغيرهم.

*** أبو عبد الرحمن بكر بن حماد بن سمك بن إسماعيل (وقيل: سِهْر بن أبي إسماعيل) الزناتي التاهرتي، من أهل القيروان، ت 296هـ.**

سمع بكر بن حماد في بلده من ابن سحنون وغيره، ورحل إلى المشرق فسمع مسددًا، وعمرو بن مرزوق، وبشر بن حجر(5)، وذكر السمعاني أنه روى مسند مسدد، أخذه عنه قاسم بن أصبغ(6).

وجُلّ روايته عن مسدد بن مسرهد وردت في كتب ابن عبد البر.

ومسدد هو أبو الحسن البصري ت 228هـ. الذي اشتُهر بحفظه وإتقانه، وكان أبو حاتم يُعظّم روايته عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر فيقول: "كأنها الدنانير"(7).

---

(1) تقريب التهذيب: 257/1.

(2) الديباج المذهب: 179

(3) مدرسة الحديث في القيروان: 685/2، وعزاه إلى: المكتبة الأثرية: 34، والتمهيد: 69/1، والمحن: 43.

(4) ترتيب المدارك: 212/2.

(5) معجم البلدان، للحموي: 8/2.

(6) الأنساب: 343/1.

(7) تهذيب الكمال: 443/27.

وقد روى عنه بكر بن حماد -فيما تمّ حصره من المرويات- مائتين وسبع روايات[1]، فقد كان مسدد راوية للحديث، حتى قال عنه العجلي: "مسدد بن مسرهد... بصري ثقة، كان يملي عليّ حتى أضجر، فيقول لي: يا أبا الحسن! اكتب هذا الحديث، فيملي عليّ بعد ضجري خمسين، ستين حديثًا"[2].

وكذا وردت لبكر بن حماد عن بشر بن حجر ثلاث روايات[3]، ذكرها ابن عبد البر في التمهيد والاستذكار.

أما روايته عن عمرو بن مرزوق فلم تَرِد فيما تم الاطلاع عليه من كتب الحديث، إلا أن عَمْرًا كان "كثير الحديث عن شعبة"[4]. وذكَرَه الحموي فيمن روى عنهم ابن حماد في رحلته للمشرق.

ويُضاف لأولئك محدثون آخرون لم يُنصّ على روايته عنهم في رحلته للمشرق، إلا ما ورد في روايته عنهم في "المحن"[5]، وهم: معد بن بشر، وأبو نجدة، وإسحاق بن ابراهيم، ومنهم من ذُكرت روايته عنهم في "الاستذكار"[6] وهم: إسماعيل بن خالد، وعبد الوارث، وحامد بن عمر.

*** يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم، أبو محمد الأزدي الجهضمي، من أهل العراق، ت 297، وقيل: 292هـ.**

لم تُذكر ليوسف بن يعقوب رحلة، سوى انتقاله وتوليه القضاء في بغداد بعد ولايته قضاء البصرة، وفي بغداد حدث وسمع منه الناس[7]. وبالنظر إلى شيوخه

---

(1) انظر على سبيل المثال: كتاب المحلى: 107/1- 47/3 – 95/3) وغيرها. وكتاب: الإحكام لابن حزم: 219/6 . وكتاب حجة الوداع لابن حزم: 506/1. وكتاب الاستذكار: 220/1 – 220/2 – 284/2. وكتاب الدرر لابن عبد البر: 152/1. والتمهيد: 40/1. وسيأتي ذكر مروياته في ملحق خاص.

(2) تهذيب الكمال: 443/27.

(3) انظر: الاستذكار: 177/3 – 8/5. التمهيد: 207/19.

(4) تهذيب الكمال: 88/8.

(5) المحن: 56/1. 115/1.

(6) الاستذكار: 192/2، 393/8. 154/16.

(7) ترتيب المدارك: 182/3.

فكلّهم بصريّون، أو غالبهم، وهم:

سليمان بن حرب، وعمرو بن مرزوق، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، ومحمد بن عبيد بن حساب، ومسدد، وهدبة بن خالد، وأبو الربيع الزهراني، وكامل بن طلحة، وشيبان بن فروخ، وعبد الواحد بن غياث.

وروى أيضًا عن غيرهم من الكوفيين والبغداديين، فروى عن علي بن المديني، ومحمد بن كثير وحبيب بن عربي[1].

*** أحمد بن مروان بن محمد، أبو بكر الدينوري، ثم المصري، المعروف بالمالكي وبالخياش، من أهل مصر، ت 298هـ.**

كانت رحلة أحمد بن مروان إلى مصر التي استقرّ بها أولًا وحدث، ثم انتقل إلى أسوان وتولى قضاءها[2]، ولم تُذكر له رحلة أخرى فيما تم الاطلاع عليه.

ولكنه أخذ العلم عن عدد من الشيوخ، ومن ثمار هذا الأخذ أنه صنّف كتاب "المجالسة"، وغيره.

فأما شيوخ الدينور الذين أخذ عنهم فمحمد بن عبد العزيز.

ومن **البصرة** إسماعيل القاضي، وأبو قلابة الرقاشي، ومحمد بن يونس الكديمي، والحارث بن أسامة.

ومن **بغداد** يحيى بن معين، وصالح بن أحمد بن حنبل، وأبو محمد بن قتيبة - وهو مروزي سكن بغداد- وحدث بها، وإبراهيم الحربي، والنضر بن عبد الله الحلواني البزوري، والعباس بن محمد الدوري، وعبد الرحمن بن مرزوق البزوري، وأبو إسماعيل الترمذي، وخلق سواهم[3].

*** عبيد الله بن يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس، أبو مروان، المصمودي الليثي، مولاهم، من أهل الأندلس، ت 298هـ.**

سمع عبيد الله الموطأ من أبيه، وحمل عنه العلم، ورحل بعد موته إلى الحج

(1) انظر: تاريخ بغداد: **310/14**. وسير أعلام النبلاء: **85/14**.

(2) سير أعلام النبلاء: **428/15**.

(3) انظر: الديباج: **32**. ولسان الميزان: **469/1**. وتاريخ الإسلام: وفيات **331- 340**، ص: **199**. وسير أعلام النبلاء: **89/12**.

والتجارة، فدخل بغداد فسمع بها مجالس من أبي هاشم الرفاعي، ومحمد بن يزيد، ورحل إلى مصر فشهد مجلس محمد بن عبد الرحيم البرقي، وسمع منه المشاهد(1).

*** محمد بن عمر بن يوسف بن عامر الكناني، أخو يحيى بن عمر، يكنى أباعبد الله، أندلسي من أهل قرطبة، ت 299هـ.**

سمع محمد بن عمر من عامة من سمع منه أخوه يحيى، غير سحنون وابن بكير وأبي زيد بن أبي الغمر، ورحل في آخر حياته إلى مصر، وكان ذلك سنة سبع وتسعين ومائتين، وسمع منه المصريون(2).

وحدّث عن الحارث بن مسكين، وابن أبي الفياض، وقوم من أهل المغرب، وأبي الطاهر أحمد بن عمرو بن أبي السرح، ومحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي، وعن أخيه يحيى(3).

*** جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض، أبو بكر الفريابي، من أهل المشرق، ت 301هـ.**

ذكر القاضي عياض نقلًا عن الخطيب أن جعفر بن محمد المستفاض "طوّف شرقًا وغربًا، ولقي أعلام المحدثين في كل بلد، وسمع بخراسان وما وراء النهر والعراق والحجاز ومصر والشام والجزيرة، واستوطن ببغداد، وحدث بها"(4).

وأخذ عن كثرة من الشيوخ:

فمن المكيين سمع محمد بن أبي عمر العدني

ومن المدنيين؛ إسحاق بن موسى الأنصاري، وأبو مصعب المديني، وإسحاق بن موسى الخطمي -مدني نزل سامراء- ومحمد بن عثمان بن خالد العثماني.

ومن البصريين؛ هُدبة بن خالد، ومحمد بن عبيد بن حساب، وعبد الأعلى بن حماد، وأبو كامل الجحدري، وعبيد الله بن معاذ، وعلي بن المديني، ومحمد بن

---

(1) تاريخ علماء الأندلس: **207**.

(2) تاريخ علماء الأندلس: **311**.

(3) تاريخ العلماء بالأندلس: **311**، وجذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس: **27/1**.

(4) ترتيب المدارك: **187/2**.

بشار بندار، ومحمد بن المثنى، وعمرو بن علي، ويونس بن حبيب الأصبهاني، وعبيد الله بن عمر القواريري، ويعقوب وأحمد ابنا ابراهيم الدورقي، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، وإبراهيم بن الحجاج السامي، وعبد الأعلى بن حماد، وعمرو بن علي الفلاس، وعبد الله بن جعفر البرمكي، وأحمد بن عيسى التستري، وعبيد الله بن معاذ، وتميم بن المنتصر.

ومن الكوفيين؛ سمع من منجاب بن الحارث، وأبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة، وأبو كريب محمد بن العلاء.

ومن البغداديين؛ عبد الرحيم بن حبيب الفريابي -بغدادي سكن فارياب- ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه.

ومن أهل الشام؛ حكيم بن سيف الرقي ، وسليمان بن عبد الرحمن، وعبد الرحمن بن إبراهيم وهشام بن عمار، ويزيد بن موهب الرملي، وإبراهيم بن العلاء، ومحمد بن عزيز الأيلي، وسليمان بن بنت شرحبيل، ومحمد بن عائذ، وهشام بن عمار، وصفوان بن صالح.

ومن أهل مصر؛ أحمد بن عيسى المصري، وشيبان بن فروخ.

ومن حرّان؛ وعبد الله بن محمد النفيلي، وأبو الأصبغ عبد العزيز بن يحيى.

ومن المروزيين؛ الهيثم بن أيوب الطالقاني، وأبو قدامة السرخسي، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن الحسن البلخيين، وعن ابراهيم بن عبد الله الخلال، ومزاحم بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وهدبة بن عبد الوهاب المروزي، ومحمد بن حميد وأحمد بن الفرات **الرازيان**، وهب بن بقية الواسطي، وغير هؤلاء ممن في طبقتهم وبعدهم[1].

*** قاسم بن ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف بن سليمان بن يحيى، أبو محمد العوفي، السرقسطي، من أهل الأندلس، ت 302هـ**

رحل قاسم بن ثابت مع أبيه إلى المشرق، فسمع بمصر من أحمد بن شعيب

---

(1) ذكر بعض هؤلاء الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: **200/7**. وذكر الذهبي بعضهم الآخر في سير أعلام النبلاء: **97/14**. وقد تم دمج أسمائهم لضرورة تصنيف البلدان.

النسائي، وأحمد بن عمرو البزاز، وبمكة من عبد الله بن علي الجارود، ومحمد بن علي الجوهري، وغيرهما، وعني بجمع الحديث واللغة[1].

*** مالك بن عيسى بن نصر، أبو عبد الله القفصي، من أهل إفريقية، ت 305هـ.**

ذكر المراكشي لمالك بن عيسى رحلتان، إلا أنه لم يحدد وجهتهما، ورُغم علوّ شأنه في علم الحديث، -كما قال أبو العرب-: "كان من علماء أصحاب الحديث بالمغرب"[2]. إلا أنه لم ترِد في سيرته معلومات وافية، يمكن أن يستخلص منها ثمار علومه، سوى ما اتضح من اعتماد أبي العرب عليه في السؤال عن الرواة، ولم يتوافر من ذلك إلا ستة مواضع[3].

أما المراكشي فقال: "... القاضي بقفصة، وهو مالك بن عيسى بن نصير، وكانت له رحلتان في طلب الحديث، فقام فيها عشرين سنة، وكان به بصيرًا وفي علمه نافذًا"[4].

وذكر الذهبي شيوخه، فقال: "وسمع محمد بن سحنون وشجرة بن عيسى، وبمصر من يونس بن عبد الأعلى ومن عبد الحكم"[5].

*** سعيد بن عثمان بن سليمان بن محمد، أبو عثمان التجيبي، مولاهم، المعروف بالأعناقي، من أهل الأندلس، ت 305هـ.**

قرطبي، سمع من علماء بلده محمد بن وضاح، ويحيى بن إبراهيم بن مزين، ومحمد بن عبد السلام الخشني، ثم رحل فسمع من أصحاب الحديث، منهم نصر بن مرزوق، وكتَبَ مسند أسد بن موسى وغير ذلكَ من كتب أسد[6]، وروى كتاب "المستقصية" لابن مزين، وكتاب "الطاعة والمعصية" لعلي بن معبد[7].

---

(1) تاريخ علماء الأندلس: 283.

(2) معرفة الثقات: 181/1.

(3) انظر: طبقات علماء إفريقية وتونس: 190، ومعرفة الثقات: 181/1، 299. ولسان الميزان: 203/3. وسير أعلام النبلاء: 506/12. تهذيب التهذيب: 304/11.

(4) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب: 77/1.

(5) تاريخ الإسلام: 174/23.

(6) تاريخ علماء الأندلس: 140.

(7) فهرسة ابن خير الإشبيلي: 80/1، و239.

وذكر الأعناقي رحلته إلى مصر، وما أخذه من علم عن الشيوخ، فقال: "قدمنا مصر فوجدنا يونس أمره صعبًا، ووجدنا أحمد أسهل، فجمعنا له دنانير وأعطيناه، وقرأنا عليه موطأ عمه، وجامعه"(1). يريد به أحمد بن أخي عبد الله بن وهب.

وقد أخذ في مصر عن نصر بن مرزوق، ويونس بن عبد الأعلى، والحارث بن مسكين، وأحمد بن صالح، وابن السكري الحافظ، ومحمد بن عبد الحكم(2).

ثانيًا: طلب علوّ الإسناد:

حرص كثير من علماء الحديث على طلب علوّ الإسناد؛ لأنه "أبعد عن الخطأ والعلة من نزوله"(3)، فقد كان غرضهم الأول من التحديث هو حفظ سنة رسول الله ﷺ، من تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وصيانة اللفظ النبوي الشريف من كل شائبة قد تطرأ بنسيان أو سهو أو خطأ؛ فكان علو الإسناد مظنّة الإتقان والضبط في أداء الرواية.

قال ابن الصلاح: "العلوّ يُبعد الإسناد من الخلل؛ لأن كل رَجُل من رجاله يُحتمل أن يقع الخلل من جهته سهوًا أو عمدًا، ففي قلّتَهم قلّة جهاتٍ الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جلي واضح"(4).

وأشار الحافظ أبو الفضل المقدسي إلى أهمية الرحلة في طلب الإسناد العالي، فقال: "أجمع أهل النقل على طلبهم العلو ومدحه؛ إذ لو اقتصروا على سماعه بنزول لم يرحل أحد منهم"(5).

وقد اتضح جليًّا -في مبحث سابق- حرص عدد غير قليل من أعلام الدراسة على الارتحال وتنويع السماع عن محدثي الأمصار.

---

(1) سير أعلام النبلاء: 322/12.

(2) الديباج: 123.

(3) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير (701-774)، تأليف: أحمد محمد شاكر: 120.

(4) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، لأبي عمرو، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري: 156.

(5) منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر: 358. دار الفكر، دمشق. ط3.

وللإسناد العالي أقسام ذكرها علماء الحديث، وذكروا لها اعتبارات عدة[1]، فابن الصلاح مثلًا يُقسمها إلى خمسة أقسام، هي بإيجاز:

1. القرب من رسول الله ﷺ بإسناد نظيف غير ضعيف.
2. القرب من إمام من أئمة الحديث، وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ.
3. العلو بالنسبة إلى رواية الصحيحين أو أحدهما أو غيرهما من الكتب المعروفة المعتمدة، وذلك ما اشتهر آخرًا من الموافقات والأبدال والمساواة والمصافحة.
4. العلو المستفاد من تقدّم وفاة الراوي.
5. العلو المستفاد من تقدم السماع[2].

وهذه الأقسام لها تفصيلات وفروع عديدة، وقد تذهب بهذا المبحث إلى ما لم يهدف إليه من إيضاح مظاهر جهود محدثي المالكية في القرن الثالث في خدمة السنة النبوية؛ لذا تم الاقتصار على نماذج من تطبيقات القسم الأول لمفهوم علوّ الإسناد، لإمكان الاكتفاء به.

والقسم الأول هو:

القرب من رسول الله ﷺ بإسناد نظيف غير ضعيف.

وليتحقّق الشرط الوارد في هذا القسم تم الاقتصار على إيراد نماذج من رواية المحدثين في الصحيحين والموطأ وبعض المصنفات التي أخرجت حديث الإمام مالك.

فمن الأسانيد العالية إسناد مالك عن نافع عن ابن عمر، وكذا إسناد الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي، وإسناد الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر وغيرها من الأسانيد[3].

---

(1) انظر مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: **155- 160**.

(2) انظر: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: **156-160**.

(3) معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح: **81- 83**.

وقد روى عدد من محدثي المالكية عن إمام المحدثين مالك بن أنس، وهو من أئمة الحديث الذين حازوا مدار الإسناد، وهو صاحب "أصح الأسانيد"(1) كما ذكر ذلك البخاري حتى أُطلق على روايته عن نافع عن ابن عمر "سلسلة الذهب"(2).

ومعلوم أن الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أتباع التابعين، ويروي العوالي في غالب موطئِهِ، ولا شكّ أن من جالسه وروى عنه حاز علوّ الإسناد.

وقد روى الموطأ عنه علماء كُثر؛ منهم عدد من أعلام الدراسة؛ كأحمد بن أبي بكر الزهري، ويحيى بن يحيى الليثي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، ومطرف بن عبد الله، وعنبسة بن خارجة الغافقي، وعبد الله بن عبد الحكم، ويحيى بن عبد الله بن بكير، ومصعب بن عبد الله الزبيري، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وقتيبة بن سعيد، وعتيق بن يعقوب القرشي، وإسحاق بن عيسى الطباع، وسعيد بن كثير بن عفير، وعبد الأعلى بن مسهر الدمشقي، وإسماعيل بن أبي أويس ومروان بن محمد الطاطري وعبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون وعبد الجبار بن سعيد بن مساحق القرشي (3).

إضافة إلى روايتهم عن غيره -أي الموطأ- مِمّن كانت حلقات إسنادهم للنّبيّ ﷺ لا تتجاوز الأربعة، وسيأتي عرض بعض الأمثلة لتلك الأسانيد.

أولًا: إسناد مالكٌ عن نافع عن ابن عمر. يروي عنه:

* **عبد الملك بن الماجشون** قال: "ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَيُبعثُنّ من بقيع الغرقد سبعون ألفَ شهيد...**»(4).

* **إسحاق بن عيسى الطباع** قال: "أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا "أن

(1) مقدمة ابن الصلاح: **18**.

(2) النكت على مقدمة ابن الصلاح: **140/1**، لبدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال الدين ابن بهادر، ت **794**هـ.

(3) ترتيب المدارك: **203/1**.

(4) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري: **200/1**. لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي.

رسول الله ﷺ **نهى عن بيع حَبَل الحَبَلة**"(1).

وقال إسحاق: أخبرني مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة أنها قالت: "**أهدى أبو جهم بن حذيفة رسول الله ﷺ خميصة شامية**"(2).

* **عبد الله بن نافع الزبيري**. قال: "نا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: "**المؤمن يأكل في معيّ واحد...**"(3).

* أنبأ **مطرّف والقعنبي** عن مالك عن نافع عن ابن عمر "**أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار**"(4).

* **عتيق بن يعقوب** قال: "نا مالك عن نافع عن ابن عمر **أن النبي ﷺ نهى عن بيع الغرر**"(5).

* **يحيى بن يحيى الليثي** قال: "حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "**ما حقّ امرئ مسلم له شيء يوصي فيه**...الحديث"(6).

* **أحمد بن أبي بكر الزهري قال: "أنبأ أبو مصعب الزهري** عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "**صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذّ بسبع وعشرين درجة**"(7).

* **يحيى بن بكير قال**: "حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال: "قال رسول الله ﷺ: "**لا نورّث ما تركنا صدقة**"(8).

* **يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري**: "قرأت على مالك عن نافع عن عبد الله

---

(1) المنتقى لابن الجارود: **151/1**.

(2) مسند أحمد بن حنبل: **177/6**.

(3) مسند البزار: **200/12**.

(4) مسند أبي عوانة: **20/3**.

(5) مسند البزار: **200/12**.

(6) موطأ مالك، رواية يحيى بن يحيى الليثي: **761/2**.

(7)) الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي للحربي: **22/1**. لأبي الحسن علي بن عمر بن محمد بن الحسن بن شاذان الحميري البغدادين المتوفى سنة **386**هـ.

(8) معجم الشيوخ: **374/1**، لمحمد بن أحمد بن جميع الصيداوي، أبو الحسين، المتوفى سنة **402**هـ.

بن عمر أن **رسول الله ﷺ رأى بصاقًا في جدار القبلة فحكّه...**"[1].

وقال **يحيى النيسابوري**: قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة "**أن النبي ﷺ كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات...** الحديث"[2].

* **محمد بن رمح بن المهاجر قال**: "حدثنا الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: "**ألا كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته...**الحديث"[3].

* **سعيد بن كثير بن عفير قال**: "حدثنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "**أيما رجل قال لأخيه كافر باء بها**"[4].

* **عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى قال**: قال: حدثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: "**إن أحدكم إذا مات عرض على مقعده...**"[5].

* **إسماعيل بن أبي أويس قال**: "حدثني مالك عن عبد الله بن دينار مولى عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما "**أن رسول الله ﷺ قال: إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل...**"[6].

* **مصعب بن عبد الله الزبيري قال**: "حدثني مالك عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم، كلهم يخبرونه عن ابن عمر "**أن رسول الله ﷺ قال: لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرّ إزاره خيلاء...**"[7].

---

(1) صحيح مسلم: **388/1**. كتاب المساجد ومواضع الصلاة. باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها. رقم: **(13)**. رقم الحديث: **547**.

(2) صحيح مسلم: **1723/4**. كتاب الطب والمرض والرّقى. باب رقية المريض بالمعوذات والنفث. رقم: **(5)**. رقم الحديث: **2192**

(3) صحيح مسلم: **1459/3**. كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر والحث على الرفق بالرعية والنهي عن إدخال المشقة عليهم. رقم: **(5)**. رقم الحديث: **1829**.

(4) التمهيد: **13/17**.

(5) تاريخ مدينة دمشق: **165/11**.

(6) صحيح البخاري: **792/2**. كتاب الإجارة. باب: الإجارة إلى صلاة العصر. رقم: **(9)**. رقم الحديث: **2149**.

(7) مسند أبي يعلى: **169/10**.

وقال مصعب: "أخبرني مالك عن نافع عن ابن عمر قال: "**نهى رسول الله ﷺ عن الشغار**"[1].

* **قتيبة بن سعيد**: "عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ "**نهى عن النجش**"[2].

* **عبد الجبار بن سعيد المساحقي** قال: "ثنا مالك بن أنس عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه "**أن النبي ﷺ قسم للفرس سهمين وللرجل سهمًا**"[3].

* **عبد الملك بن الماجشون** عن مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عبادة رضي الله عنهما قال: "**يا رسول الله، أرأيت إن وجدت مع امرأتي رجلًا...**"[4].

* **عبد الله بن عبد الحكم** عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن **حمزة بن عمرو الأسلمي قال لرسول الله ﷺ: أصوم في السفر؟**...[5].

ثانيًا: إسناد عبد الله بن وهب، يروي عنه:

* **سعيد بن كثير بن عفير قال**: "حدثني ابن وهب عن يونس قال ابن شهاب: حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه "أن رسول الله ﷺ قال: **إنّ قدْر حوضي كما بين أيلة وصنعاء**...الحديث"[6].

* **سعيد بن تليد الرعيني**: "أخبرنا ابن وهب قال: أخبرني جرير بن حازم عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "**قال رسول الله ﷺ: لم يكذب ابراهيم إلا**

---

(1) المرجع السابق: **169/10**.

(2) صحيح البخاري: **2554/6**. كتاب الحيل. باب ما يكره من التناجش. رقم: **(6)**. الحديث رقم: **6562**.

(3) المعجم الكبير: **441/22**.

(4) مسند أبي عوانة: **21/3**.

(5) المعجم الكبير: **153/3**.

(6) صحيح البخاري: **2405/5**. كتاب الرقاق، باب في الحوض، وقول الله تعالى (إنا أعطيناك الكوثر). رقم: **53**. رقم الحديث: **6209**.

ثلاثًا... الحديث"(1).

ثالثًا: إسناد سفيان بن عيينة، يروي عنه:

- **عبد الله بن مسلمة القعنبي، قال:** "حدّثنا سفيان عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "جاء رجلٌ إلى النّبيّ ﷺ، فقال: هلكْتُ، قال: "وما شأنُكَ؟"... الحديث(2).

- **يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري** قال: "قلتُ لسفيان بن عيينة: سمعتَ الزهري يذكُرُ عن عطاءِ ين يزيد الليثي عن أيوب أنّ النّبيّ ﷺ قال: "إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببولٍ ولا غائطٍ، ولكن شرِّقوا أو غرِّبوا"؟... قال: نعم"(3).

وقال يحيى: "أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن عبد الله بن الأصمّ عن عمِّهِ يزيد بن الأصمّ عن ميمونة قالت: "كان النبيّ ﷺ إذا سجدَ لو شاءَتْ بَهْمَةٌ أنْ تَمُرَّ بينَ يديهِ لَمَرَّتْ"(4).

- **قتيبة بن سعيد قال:** "حدّثنا سفيان قال: قلتُ لعمروٍ: أسمِعْتَ جابرَ بن عبد الله يقولُ: مرَّ رجلٌ في المسجدِ ومعه سهامٌ، فقال له رسولُ الله ﷺ: "أمسِكْ بنِصالِها"؟(5).

رابعًا: إسناد الليث بن سعد، يروي عنه:

- **محمّد بن رمح بن المهاجر المصري قال:** "أخبرنا الليث عن ابن الهادِ عن

---

(1) صحيح البخاري: **1955/5**. كتاب النكاح. باب اتخاذ السراري ومن أعتق جاريته ثم تزوجها. رقم: **(13)**. رقم الحديث: **4796**.

(2) صحيح البخاري ، كتاب كفارات الأيمان، باب **4**، يُعطي في الكفارة عشرة مساكين، قريبًا كان أو بعيدًا، حديث رقم: **6711**، ص: **1420**.

(3) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب الاستطابة، حديث رقم: **264**. ص: **144**.

(4) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به ويختتم به... حديث رقم: **496**، ص: **231**.

(5) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب **66**، يأخذ بنصول النَّبْلِ إذا مرَّ في المسجد، حديث رقم: **451**، ص: **111**.

عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ أنّهُ قال: "يا مَعْشَرَ النِّساءِ تَصَدَّقْنَ وأكثِرْنَ الاستِغفار... الحديث"(1).

- **قتيبة بن سعيد قال:** "حدثنا ليثٌ عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال: "خرّ رسولُ اللهِ ﷺ عن فرَسٍ فجُحِشَ فصلّى لنا قاعِدًا..."(2).
- **مروان بن محمد الطاطري قال:** "أخبرنا مروان يعني بن محمد الدمشقي، حدثنا الليث بن سعد، حدثني يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادِ الليثي، بهذا الحديث، مثل رواية عبد العزيز بن محمد بالإسنادين معًا"(3).
- **محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال:** "نا أبي وشعيب قالا: حدثنا الليث عن الحكيم بن عبد الله بن قيس عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن سعد بن أبي وقاص عن رسول الله ﷺ قال: "من قال حين يسمع المؤذّن... الحديث"(4).
- **سعيد بن كثير بن عفير قال:** "حدّثنا الليث، قال: كتب إليَّ هشامٌ، عن أبيهِ، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: "ما غِرْتُ على امرأةٍ للنّبيّ ﷺ ما غِرتُ على خديجة... الحديث"(5).

أسانيد أخرى:

* **إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس المدني قال:** "أخبرنا كثير بن عبد الله المزني، عن أبيه عن جده، أنه قال: **"كنا مع رسول الله ﷺ حين قدم المدينة، فصلى**

---

(1) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب 33، نقصان الإيمان بنقص الطاعات، وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر بالله، ككفر النعمة، حديث رقم: **79**، ص: **62**.

(2) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب **19**، ائتمام المأموم بالإمام، حديث رقم **411**، ص: **199**.

(3) صحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب **6**، بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ. حديث رقم: **1716**، ص: **845**. والحديث المذكور يرويه: يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري بإسناده إلى عمرو بن العاص أنه سمع النبيّ ﷺ قال: "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر" انظر المرجع نفسه.

(4) صحيح ابن خزيمة، باب فضيلة الشهادة لله عز وجل بوحدانيته، حديث رقم **421**، ص: **220/1**.

(5) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب **80**، تزويج النّبيّ ﷺ خديجة، وفضلها رضي الله عنها، حديث رقم: **3816**، ص: **799**.

نحو بيت المقدس..."[1].

* **عبد الله بن مسلمة القعنبي** قال: "حدثنا سليمان -يعني ابن بلال- عن يحيى وهو ابن سعيد عن عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن أنها سمعت عائشة زوج النبي ﷺ تقول: "لولا أنّ رسول الله ﷺ رأى ما أحدثَ النِّساء لمنعهنّ المسجد كما مُنعت نساء بني إسرائل"...[2].

* **أحمد بن أبي بكر الزهري** قال: حدّثنا مغيرة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سعيد بن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: أَمَرَ رسولُ اللهِ ﷺ في غزوة مؤتة زيد بن حارثة... الحديث"[3].

وبعد،، هذه مجموعة من النماذج الدالّة على عناية محدثي المالكية بطلب علو الإسناد.

إضافة إلى ما ذكره نُقّاد الحديث في ذلك؛ قال الذهبي في وصفِهِ قتيبة بن سعيد: "وقد كنت عملتُ له ترجمة معها نحو من ثمانين حديثًا من العوالي"[4]. ولقتيبة بن سعيد مؤلّفٌ في "عوالي في الحديث"[5].

وكذا ما ذكره عن مصعب، قال: "يقع حديثه عاليًا في جزء بيبي وغيره، وكان صدوقًا عاليًا إخباريًا، كبير المحل"[6].



(1) طبقات ابن سعد: 242/2.

(2) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب 30، خروج النساء إلى المساجد، إذا لم يترتب عليه فتنة، وأنها لا تخرج مطيبة. حديث رقم 445، 212.

(3) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب 45، غززوة مؤتة من أرض الشام، حديث رقم 4261، ص: 888.

(4) سير أعلام النبلاء: 321/9.

(5) هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: 835/5.

(6) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 121/4.

المبحث الثاني: مجالس التحديث والمذاكرة

حرص علماء الحديث على حضور مجالس العلم ومدارسة الحديث في بلدانهم، والرحلة بقصد التحديث والمذاكرة، وتحلّوا بآداب تلك المجالس وحسن الأخذ فيها، فقد جاء في أدب المحدّثين في الكتب المصنّفة في ذلك قولهم: "وبلغ من شدة توقير المحدثين لتلك المجالس ألا يتحدث أحدٌ في المجلس، أو يَبري قلمًا أو يضحك، فالإنصات في مجلس المحدث أمر ضروري أدبًا وانتفاعًا بما يسمع من حديث"(1).

وكان لمجالس التحديث والرواية آداب تُراعى؛ منها ما أشار إليه الخطيب بقوله: "إذا أورد المحدِّثُ في المذاكرة شيئًا أراد السامع له أن يدونه عنه؛ فينبغي له إعلام المحدِّث ذلك، ليتحرى في تأدية لفظه وحصر معناه"(2).

وقد وَرِثَ المحدثون منهج الدراسة هذا عن السلف، وحرصوا على تطبيقه والمواظبة عليه، وذلك لما تلقَّوْه من حَثّ وتوجيه إلى العناية به.

قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "تزاوروا وتذاكروا هذا الحديث، إلا تفعلوا يُدْرَس"(3).

وقال أبو سعيد: "تذاكروا، فإن الحديث يهيج الحديث"(4).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "تذاكروا الحديث لا يتفلّت منكم، إنه ليس بمنزلة القرآن، إن القرآن محفوظ مجموع"(5).

وتُعدّ "مجالس التحديث والمذاكرة والمناظرة" نوعًا من أنواع معرفة الحديث وأهله، فذكرها المصنّفون في قواعد علم الحديث كنوعٍ من أنواعه التي يحتاجها

---

(1) من أدب المحدثين في التربية والتعليم، أحمد محمد نور سيف: 50. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث. دبي. الطبعة الأولى: 1418هـ، 1997م.

(2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: 36/2.

(3) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للحسن الرامهرمزي: 545/1.

(4) المرجع السابق: 546/1.

(5) المحدث الفاصل: 547/1.

المحدّث لضبط حديثه؛ لما يحصل فيها من فهم واستيعاب وحفظ للحديث، ومعرفة بالمنازل العلمية للمحدثين وصفاتهم وسِيَرِهِم ومقدرتهم على ضبط الرواية وأدائها، أو عدم ذلك؛ كما فعل الحاكم النيسابوري؛ فذكره في النوع الثالث والثلاثين من كتابه "معرفة علوم الحديث" فقال: "هذا النوع من هذه العلوم مذاكرة الحديث والتمييز بها، والمعرفة عند المذاكرة بين الصدوق وغيره"[1].

كما تُعدّ تلك المجالس ساحة لتبادل الآراء، واكتساب مناهج المحدثين، وتعويد النفوس للتلقي والمعرفة، وتقبّل آراء المخالفين، وبذلك "يزكو ما في العقل من علم ويترسّخ؛ لأنه يكون نابعًا من فهم ووعي وقناعة وإدراك"[2].

يضاف لذلك ما للمذاكرة من "أثر بالغ في حفظ السُّنَّة والعناية بها، والوقوف على علل أسانيدها ومتونها"[3]، ولذا أصبح لهذه المجالس "أماكن تُقصد، وأوقات معينّة يُتّفق عليها لانعقادها، ويقصدها عادة الخاصة من المحدثين والنقاد وطلابهم، وتُحضّر لها المادة العلمية التي يُراد طرحها والمذاكرة فيها؛ ليتعرّف المستفيد والمفيد على جوانب تلك القضايا، كما كانت لها لغة وأسلوب خاص، أقرب إلى الإشارة منها إلى العبارة"[4].

ولذا قال الحارثي: "ولعمري إن المذاكرة تكون بين النظراء، والمحادثة تكون مع الإخوان، والجلوس للعلم يكون للأصحاب، والجواب عن السؤال نصيب العموم"[5].

وقد حرص المحدّثون من المالكية -كغيرهم من المحدثين- على مجالس التحديث والمذاكرة، وجعلوا لكل مجلس نصيبًا من العلم، فورد عن بعضهم أنه كان يجلس للتحديث والرواية، وورد عن بعضهم الحرص على الأخذ والتلقي،

---

(1) معرفة علوم الحديث: **140/1**. لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري.

(2) من أدب المحدثين في التربية والتعليم: **248**.

(3) المرجع السابق: **250**.

(4) المرجع السابق: **251**.

(5) قوت القلوب: **267/1**. محمد بن علي عطية الحارثي، المشهور بأبي طالب المكي، **286**هـ. دار الكتب العلمية، بيروت، ص2. **1416**هـ، **2005**م. تحقيق: عصام إبراهيم.

والحرص كذلك على مذاكرة الحديث وتعاهده؛ إلا أن ما تمّ تحصيله مما ورد في تراجم الأعلام وكتب التواريخ وغيرها لم يفِ بما كان عليه أولئك الأعلام من مثابرة وجدّ في الطلب، فلم يتوافر من تلك المعلومات سوى نزر يسير عن عدد منهم.

فممن رُوي عنه أن له مجلسًا للرواية والتحديث **أحمد بن صالح المصري**، فقد جعل للرواية -في مجلسه- ضوابط حاكمة كشفت عن حرصه على تعظيم الحديث وتأديته لأهله.

قال صالح بن محمد جزرة: حضرت مجلس أحمد بن صالح فقال: حرج على كل مبتدع وماجن أن يحضر مجلسي..."[1].

ومنهم **أبو بكر جعفر بن محمد الفريابي**، الذي بلغت روايته مبلغًا عظيمًا وشأنًا كبيرًا حتى اجتمع في مجلسه للسماع منه والأخذ عنه آلاف كثيرة؛ جاء في "أدب الإملاء": "لما ورد أبو بكر جعفر بن محمد الفريابي إلى بغداد استُقْبِلَ... وَوُعِدَ له الناس إلى شارع المنار بباب الكوفة ليسمعوا منه، فاجتمع الناس فحُزِرَ من حضر مجلسه لسماع الحديث فقيل: نحو ثلاثين ألفًا، وكان المستملون ثلاثمائة وستة عشر"[2].

وقد حرص المحدثون في مجالس التحديث على رواية الأحاديث النبوية وأدائِها على الصورة التي تحمّلوها عن شيوخهم على وجهها الأكمل؛ ومنهم **عون بن يوسف الخزاعي**.

روى أبو العرب عن بكر بن حماد التاهرتي: " حدثني بكر بن حماد قال: لما فرغت من قراءة كتب ابن وهب على عون قلت له: يا أبا محمد! كيف كان سماعك من ابن وهب؟ قال: يا بني! أقال أحد فينا شيئًا؟ ثم قال: والله ما أحب أن يعذب الله أحدًا من أمة محمد بسببي بالنار، أبطل الله سعيه وصومه وصلاته وسائر عمله، إن كنت أخذتها من ابن وهب إلا قراءة، قرأت أنا عليه وقرأ هو علي، ولو كانت إجازة لقلت إنها إجازة، وقد حضرت ابن وهب وأتاه رجل بكتبه في تلّيس[3] فقال يا أبا

(1) سير أعلام النبلاء: **31/14**.

(2) أدب الإملاء والاستملاء: **17/1**.

(3) هو وعاءٌ يُصنعَ من الخوص.

محمد! هذه كتبك، فقال له ابن وهب: صححت وقابلت؟ فقال له: نعم فقال له اذهب فَحَدِّثْ بها فقد أجزتُها لك، فإني حضرت مالكًا ففعل مثل ذلك.

قال بكر بن حماد، فقلت: يا أبا محمد! فكتاب الأهوال سمعته من ابن وهب؟ فقال: لا حدثني به رجل يُقال له موسى بن منير عن ابن وهب"(1).

يضاف لذلك حرصهم على الرحلة بهدف حضور مجالس الرواية والأخذ عن الشيوخ، ومنهم **عبيد الله بن يحيى الليثي**، قال ابن الفرضي: "...ورحل حاجًا وتاجرًا، ودخل بغداد فسمع بها مجالس من أبي هاشم الرفاعي، ومحمد بن يزيد، وشهد بمصر مجلس محمد بن عبد الرحيم البرقي فسمع منه المشاهد"(2).

هذا وقد تعددت أغراض حضور مجالس التحديث؛ فمنها **عرض المرويات على الشيخ**، كما فعل **إسماعيل بن أبي أويس وأيوب بن سليمان**، قال إسماعيل: "أخذت أنا وأيوب بن سليمان من أخي ألفا ومائتي ورقة مناولةً، فعارضنا بها"(3).

ومنها غرض **الاستملاء**، كما ذكر قتيبة بن سعيد قال: "كنا عند شريك وهو يملي علينا..."(4).

ويُعدّ غرض **المذاكرة** من الأغراض المهمة في حياة المحدثين، حتى بلغت بهم الهمّة فيه إلى درجة المسير إليه أيامًا وليالي؛ ليلحق المحدّث بمن يثق في مذاكرته وإن كان في بلد بعيد عنه، وفي سيرة **أحمد بن صالح المصري** دلالة واضحة على ذلك فقد قصد أحمد بن حنبل ليذاكره حديث الزهري.

روى ذلك ابن زنجويه فقال: "قدمت مصر فأتيت أحمد بن صالح، فقال لي: من أين أنت؟ قلت: من أهل بغداد، فقال لي: أين منزلك من منزل أحمد بن حنبل؟ فقلت: أنا من أصحابه، فقال لي: تكتب لي صفة منزلك والمحلة التي تسكنها فإني أريد أن أوافي العراق حتى تجمع بيني وبين أحمد بن حنبل، فكتبت له فوافاني أحمد

---

(1) طبقات علماء إفريقية وتونس: **189**.

(2) تاريخ علماء الأندلس: **206**.

(3) سؤالات البرذعي: **725/1**.

(4) ضعفاء العقيلي: **227/1**.

بن صالح في سنة اثنتي عشرة فلقيني فقال: الموعد الذي بيني وبينك، فذهبت به إلى أحمد بن حنبل واستأذنت له فقال لي: أحمد بن الطبري؟ قلت نعم، فأذن له، فرحب به وقرّبه، فقال: بلغني أنك جمعت حديث الزهري فهات حتى نتذاكر ما روى الزهري عن أصحاب رسول الله ﷺ، قال: فجعلا يتذاكران، فما رأيت مذاكرة أحسن من تلك المذاكرة، وما يُغربُ أحدهما عن الآخر حتى فرغا، فقال أحمد بن حنبل لأحمد بن صالح: فهات حتى نتذاكر ما روى الزهري عن أولاد أصحاب رسول الله ﷺ فجعلا يتذاكران إلى أن قال أحمد بن حنبل لأحمد بن صالح: عندك عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف أن النبي ﷺ قال: **"ما يسرني أنّ لي حمر النعم وأن لي حلف المطيبين...** الحديث"؟[1] قال أحمد بن صالح لأحمد بن حنبل: أنت الأستاذ تذكر مثل هذا؟ فقال أحمد: هذا رواه عن الزهري رجل مقبول، وهو عبد الرحمن بن إسحاق أبو شيبة الواسطي، وحدثناه عن ذلك الرجل شيخان ثقتان بشر بن المفضل وإسماعيل بن علية، فقال أحمد بن صالح: سألتك بالله إلا أمليته عليّ، فقال: من الكتاب، فقام وأخرج الكتاب وأملاه عليه، فأعجب به أحمد بن صالح وقال: لو لم أستفد بالعراق إلا هذا الحديث لكان كثيرًا، ثم ودّعه وخرج من عنده"[2].

ويُضاف لهذه الرواية رواية أخرى تُبرز مكانة المذاكرة في سيرة أحمد بن صالح وأقرانه، فمن ذلك ما ذكره أبو زرعة قال: "ذاكرت أحمد بن صالح مَقْدَمِهِ دمشق سنة سبع عشرة ومائتين بحديث الزهري عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي ﷺ: **"لا نذر في معصية الله...الحديث"**[3]، فأخبرني أحمد قال: حدثنا عنبسة عن يونس عن

---

(1) رواه الإمام أحمد في مسنده، باب مسند عبد الرحمن بن عوف الزهري، حديث رقم: **1655**، ج: **193/3**. ط: الرسالة. ورواه ابن حبان في صحيحه؛ باب ذكر خبر شهود المصطفى ﷺ...، رقم الحديث: **4373**، **216/10**.

(2) التعديل والتجريح: **326/1**.

(3) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، باب مسند الصدّيقة عائشة بنت الصديق أبي بكر رضي الله عنهما، حديث رقم: **26096**، ج: **203/43**. وأخرجه أبو داوود الطيالسي في مسنده، بابن أبو سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة، رقم الحديث: **1587**، ج: **87/3**. ورواه كذلك أصحاب السنن: أبو داوود =

الزهري"(1).

ويظهرُ المَقْصَد نفسه الذي سار لأجله أحمد بن صالح في سيرة **إسماعيل بن أبي أويس**، فقد ذكر إسماعيل رحلته بعد وفاة خاله مالك بن أنس رضي الله عنه فقال: "قدمت على سفيان بعد وفاة خالي فأدنى مجلسي وذكر خالي فدعا له، وذكر فضله وحاله وما أصيب الناس به وبكى، ثم قال: سلني ما شئت لمكان خالك، قلت: أحاديث أحب أن أسمعها منك، قال: أيما أحبّ إليك تقرأ أم أقرأ لك؟ قلت: أقرأ أنا فهو أثبت لي..."(2).

وقد ذُكرت بعضُ المواقف التي تشير إلى دقّة التعامل مع المرويات في مجالس المذاكرة والتحديث؛ فيُلحظ في سيرة إسماعيل بن أبي أويس أنه كان دقيق التعامل مع مروياته، أخذًا ومذاكرة؛ فأما الأخذ فتجلى في موقفه مع البخاري، وحرصه على أن ينتخب البخاريُّ منها؛ قال البخاري: "كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبت من كتابه نَسَخَ تلك الأحاديث لنفسه وقال: هذه أحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي"(3).

وأما المذاكرة فتجلت في موقفه المذكور في الرواية السابقة مع سفيان بن عيينة، لرغبته في تثبيت حفظه وتسديد معرفته به.

ومن مذاكرات محدثي المالكية أيضًا ما ورد عن **مروان بن محمد الطاطري** أنه قال: "كنت أنا وحسّان نذاكر سفيان بن عيينة..."(4)، وسفيان عَلَم وإمام من أئمة الحديث المشهورين.

وتأتي المذاكرة لدى علماء الحديث المالكية أحيانًا لغايات **الكشف عن العلة**؛ ومثاله ما ورد عن ابن أبي حاتم الرازي أنه قال: " سألت أبي عن حديث رواه محمد بن عائذ الدمشقي عن صدقة بن خالد عن وحشي بن حرب بن وحشي بن حرب عن =

والترمذي والنسائي والدارمي وابن ماجة.

(1) تاريخ أبي زرعة الدمشقي: **64/1**.

(2) ترتيب المدارك: **214/1**.

(3) تاريخ بغداد: **19/2**.

(4) تاريخ مدينة دمشق: **318/57**.

أبيه عن جده قال: "**أردف النبي ﷺ معاوية بن أبي سفيان خلفه فقال:** "**ما يليني منك يا معاوية**"؟ **قال: بطني، قال:** "**اللهم املأه علمًا**"[1] فذاكرت به أبا مسهر هذا الحديث، فقال لي: نعم، وفيه: "**وحلمًا**" فقال أبي: روى هكذا هذا الحديث أبو مسهر ومحمد بن عائذ"[2].

وبهذا العرض أكّدت عناية محدثي المالكية بمجالس الرواية والتحديث حرصهم البالغ على تحقيق غاياتها بعرض مروياتهم وانتخابها والاستملاء والمذاكرة وكشف العلّة، وغير ذلك من فنون البحث في هذا العلم المبارك، إلى ما تصبو إليه هذه المجالس من تحصيل الفوائد وبذل قصارى الجهود في حماية السنّة النبويّة والذّبّ عن حياضها.



(1) أخرجه الآجريُّ في كتاب الشريعة، باب ذكر دعاء النبيّ ﷺ، رقم: **1920**، ج: **2440/5**. تأليف: أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُريّ البغدادي، المتوفى **360**هـ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، السعودية. ط2، **1420**هـ، **1999**.

(2) علل الحديث: **359/2**.

المبحث الثالث
الصلات العلمية بين أعلام المحدثين من المالكية

تمثّل حلقات التواصل بين جمهرة المحدثين جانبًا من جوانب العناية بالسنّة النبوية؛ لما يتم فيها من لقاء الثقات والأخذ عنهم ومذاكرتهم، ولا يقتصر ذلك اللقاء على الرواية فحسب، بل يشمل التبادل المعرفي لكل ما يتصل بعلوم الحديث رواية ودراية، وما يتصل بعلوم الرواة وتواريخهم، وغير ذلك مما يتيح للمحدّث معرفة أحوال المتن والسند والتوصُّل إلى المقبول منها والمردود، والكشف عن عللها.

وبدراسة سِيَرِ أعلام الحديث من المالكية في القرن الثالث الهجري اتضح ما كان بينهم من صلات علمية شملت الرواية، والرحلة، والنقد وغير ذلك.

واتضحت أيضًا دائرة الارتحال واللُّقِيِّ والرواية، فظهرت من خلالها الأقطار التي كانت مركزًا للرواية، وملجئًا للمحدثين، كالمدينة المنوّرة، ومصر؛ فعن أعلام الحديث في المدينة المنوّرة مثل عبد الله بن نافع الأصغر، ومطرف اليساري، ومصعب بن عبد الله الزبيري، وإسماعيل بن أبي أويس، عن هؤلاء أخذ أعلام الحديث من العراق ومصر والشام والأندلس وإفريقية.

وكذا أعلام مصر مثل عبد الله بن عبد الحكم، ويحيى بن بكير المخزومي، وأحمد بن صالح الطبري، ومحمد البرقي، وغيرهم، فهؤلاء روى عنهم علماء المشرق والمغرب.

يضاف لذلك ما تمت ملاحظته من تميز بعضهم بالإكثار عن بعض، مثل محمد بن وضاح، ويحيى بن عمر الكناني، اللذان أخذا عن شيوخ الأندلس، وشيوخ المدينة المنوّرة؛ مثل إسماعيل بن أبي أويس. وعن المصريين، مثل: محمد البرقي، وأصبغ بن الفرج، وأحمد بن السرح، والحارث بن مسكين وغيرهم.

وكذا علماء العراق مثل: إسماعيل بن إسحاق القاضي الذي أكثر عن المدنيين مثل مطرف، وابن أبي أويس، وأحمد بن أبي بكر الزهري.

وهذه النتيجة التي تمّ التّوصّل لها ليست إلا نزرًا يسيرًا من سيرة أولئك الأعلام، ولكنها تُعبّر عن ما بذلوه من جهود ضخمة في خدمة السنة النبوية.

وفيما يأتي تمت مناقشة ملامح الصلات العلمية بين أعلام محدثي المالكية وتطبيقاتها العملية، مما ورد عنهم من رواية بعضهم عن بعض، وارتحال بعضهم إلى بعض، وما كان بينهم من تبادل علمي ومعرفي.

المطلب الأول
صِلاتُ الرّواية

يعرض هذا المطلب رواية محدثي المالكية بعضهم عن بعض، ويكشف عن حجم التواصل الذي جمع بينهم رُغم انتماءاتهم المختلفة؛ فمنهم المشارقة ومنهم المغاربة، ويؤكد أن غاية اللقاء بالشيوخ والرواية عنهم لم تكن تلك المسافات الطويلة لتحول بينها وبينهم؛ ولذا طابت الرحلة لهم، وكان السفر في سبيل ذلك مُتعةً وسعادةً جنوا ثمارها في الرواية عن الشيوخ.

وفيما يأتي تم تحديد الأقطار الإسلامية التي التقت أسانيد محدثيها فدلّت على نشاط الصلة بينهم، وبُني ذلك التحديد على الأسانيد المذكورة لكلٍّ منهم.

* **عبد الملك بن الماجشون**: روى عنه الزبير بن بكار، وعبد الملك بن حبيب، ويوسف بن يعقوب الجهضمي[1]. والرواية عن عبد الملك بن الماجشون هذه تفيد لقاءه -وهو من أهل المدينة- بعبد الملك بن حبيب -وهو من محدثي الأندلس- ولقاءه أيضًا بيوسف بن يعقوب الجهضمي -وهو من محدثي العراق-.

* **عبد الله بن عبد الحكم**: روى عنه ابنُه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم[2]، ومحمد بن عبد الله البرقي[3]، وأحمد بن صالح المصري[4]، وعبد الملك بن حبيب[5]. وهذه الرواية تفيد لقاء عبد الله بن عبد الحكم المصري بعبد الملك بن حبيب الأندلسي، وكذا لقاءه بأقرانه من محدثي بلده مصر.

---

(1) تهذيب التهذيب: 361/6.

(2) الثقات لابن حبان: 347/8.

(3) تهذيب الكمال: 191/15.

(4) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: 53/1.

(5) ترتيب المدارك: 523/2.

* **إسحاق بن عيسى بن نجيح**: روى عنه يعقوب بن شيبة[1]. كلاهما من العراق.

* **عبد الله بن نافع الزبيري**: روى عنه الزبير بن بكار، ويعقوب بن شيبة، ويحيى بن يحيى الأندلسي، وعبد الملك بن حبيب[2]. والرواية عن عبد الله وهو من أهل المدينة تفيد لقاءه بيعقوب بن شيبة -وهو من أهل العراق- وبيحيى بن يحيى -وهو من الأندلس-. أما الزبير بن بكار فهو مدني أيضًا.

* **مطرف بن عبد الله اليساري**: روى عنه يعقوب بن شيبة[3]، والزبير بن بكار[4]. ومطرف من أهل المدينة وأفادت الرواية لقاءه بمحدّث العراق ابن شيبة.

* **محمد بن عيسى الأعشى**: روى عنه محمد بن وضاح[5]. وكلاهما من الأندلس.

* **أصبغ بن الفرج**: روى عنه ابن وضاح[6]، وعبد الملك بن حبيب، ومحمد بن أصبغ بن الفرج[7]. وأصبغُ مصري، فأفادت الرواية لقاءه بمحدثي الأندلس.

* **إسماعيل بن أبي أويس**: روى عنه إسماعيل بن إسحاق القاضي، وأحمد بن صالح المصري، وعبد الملك بن حبيب، وقتيبة بن سعيد[8]، ومحمد بن وضاح[9]، والزبير بن بكار[10]. وهذه الصلة وضّحت لقاء ابن أبي أويس المدني بإسماعيل القاضي -وهو من العراق-، ولقاءه بأحمد ابن صالح -وهو من مصر- وكذلك بعبد

(1) المرجع السابق: 420/2.

(2) المرجع السابق: 211/1.

(3) تهذيب المدونة: 40/1.

(4) معرفة علوم الحديث: 259/1.

(5) تاريخ علماء الأندلس: 297.

(6) ترتيب المدارك: 561/2..

(7) تهذيب الكمال: 304/3.

(8) المرجع السابق: 126/3.

(9) ترتيب المدارك: 369/2.

(10) تهذيب الكمال: 295/9.

الملك -وهو من الأندلس-، وبقتيبة -وهو من أهل المشرق- وابن وضاح -وهو من الأندلس- كلهم عن إسماعيل وهو مدني، ويروي عنه كذلك الزبير وهو مدني أيضًا.

* **عبد الجبار بن سعيد المساحقي**: روى عنه إسماعيل القاضي[1]، والزبير بن بكار[2]. وعبد الجبار مدني يروي عنه إسماعيل، وهو من أهل العراق.

* **سعيد بن كثير بن عفير**: روى عنه محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي[3]. كلاهما من أهل مصر.

* **يحيى بن بكير المخزومي**: روى عنه يحيى بن عمر الكناني[4]. وابن بُكير مصري التقى بالكناني -وهو أندلسيٌّ قرطبي-.

* **مصعب بن عبد الله الزبيري**: روى عنه الزبير بن بكار[5]، ويعقوب بن شيبة[6]. أفادت هذه الرواية لقاء مصعب المدني بابن شيبة البصري.

* **عتيق بن يعقوب الزبيري**: روى عنه الزبير بن بكار[7]. كلاهما مدنيان.

* **الزبير بن بكار**: روى عنه يوسف بن يعقوب الجهضمي[8]. فأفادت هذه الرواية لقاء ابن بكار المدني بيوسف العراقي.

* **محمد بن سحنون**: روى عنه عيسى بن مسكين[9]، ومالك بن عيسى القفصي[10]. وكلهم من أهل إفريقية.

---

(1) الوافي بالوفيات: 23/18.
(2) تهذيب الكمال: 295/9.
(3) المرجع السابق: 37/11.
(4) ترتيب المدارك: 307/1.
(5) تهذيب الكمال: 295/9.
(6) تهذيب التهذيب: 147/10.
(7) تهذيب الكمال: 295/9.
(8) المرجع السابق: 296/9.
(9) تاريخ الإسلام: 83/24.
(10) المرجع السابق: 174/23.

* **موسى بن معاوية الصمادحي**: سمع منه محمد بن سحنون[1]. وكلاهما من أهل إفريقية.

* **يعقوب بن شيبة**: روى عن يحيى بن بكير[2]، ويوسف بن يعقوب[3]. فأفادت هذه الرواية لقاء ابن شيبة العراقي بابن بكير المصري، ويوسف الجهضمي وهو من أهل العراق.

* **الحارث بن مسكين**: روى عنه يعقوب بن شيبة[4]، ومحمد بن وضاح، ويحيى الكناني، ومحمد بن عمر الكناني[5]. فأفادت هذه الرواية لقاء ابن مسكين المصري بابن شيبة العراقي، وبابن وضاح والكِنَانِيَّيْن محمد ويحيى وهما أندلُسيّان نزلا إفريقية.

* **يحيى بن يحيى الليثي**: روى عنه ابنه عبيد الله بن يحيى[6]، ومحمد بن وضاح[7]، وكلهم من الأندلس.

* **يحيى بن مزين**: روى عنه يحيى بن يحيى الليثي، ومطرّف، والقعنبي[8]، وأصبغ بن الفرج[9]، وروى عنه سعيد بن عثمان الأعناقي[10]. فأفادت هذه الرواية لقاء ابن مزين الأندلسي بأقرانه الأندلسيين؛ يحيى الليثي، وسعيد الأعناقي، ولقاءه أيضًا بمطرّف المدني، وبالقعنبي – وهو من أهل العراق- وأصبغ المصري.

* **عبد الملك بن حبيب**: روى عن عبد الملك بن الماجشون، ومطرف بن

---

(1) ترتيب المدارك: **104/3**.

(2) تاريخ بغداد: **281/14**.

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق: **216/8**.

(5) ترتيب المدارك: **569/2**.

(6) تاريخ الإسلام: **2271/1**.

(7) تاريخ علماء الأندلس: **305**

(8) توضيح المشتبه: **129/8**.

(9) تاريخ الإسلام: **368/19**.

(10) المدارك: **132/3**.

عبدالله، وأصبغ بن الفرج[1]، وعبد الله بن نافع الزبيري، وابن أبي أويس، وعبد الله بن عبد الحكم، وروى عنه محمد بن وضاح[2]. وأفادت هذه الرواية لقاء ابن حبيب الأندلسي بابن الماجشون ومطرف وابن نافع وابن أبي أويس وكلهم من أهل المدينة، ولقاءه أيضًا بابن عبد الحكم المصري، وابن وضاح الأندلسي.

* **عون بن يوسف الخزاعي**: روى عنه محمد بن وضاح[3]. فأفادت هذه الرواية لقاء عون الخزاعي القيرواني بابن وضاح الأندلسي.

* **قتيبة بن سعيد**: كتب عن إسماعيل بن أبي أويس[4]، وروى عن أبي بكر عبد الله بن نافع الأصغر[5]. وروى عنه جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي[6]. فأفادت هذه الرواية لقاء قتيبة -وهو من أهل المشرق- بابن أويس وابن نافع الأصغر، وهما مدنيان، ولقاءه أيضًا بالفريابي وهو من أهل المشرق.

* **أحمد بن أبي بكر**: روى عنه إسماعيل القاضي[7]. ورحل إليه محمد بن سحنون وسمع منه[8]، فأفادت هذه الرواية لقاء ابن أبي بكر، وهو مدني زهري، بإسماعيل وهو من أهل العراق. ولقاءه كذلك بابن سحنون وهو من أهل القيروان.

* **زيد بن بشر**: روى عنه الحارث بن مسكين[9]، ويحيى بن عمر الكناني[10]. فأفادت هذه الرواية لقاء ابن بشر القيرواني بابن مسكين المصري، وبابن الكناني

---

(1) تاريخ علماء الأندلس: 221.

(2) ترتيب المدارك: 31/3.

(3) تاريخ الإسلام: 292/17.

(4) تاريخ بغداد: 469/12.

(5) تهذيب الكمال: 524/23.

(6) المرجع السابق: 525/23.

(7) تهذيب المدونة: 250/1.

(8) المرجع السابق: 104/3.

(9) كتاب الثقات لابن حبان: 251/8.

(10) سير أعلام النبلاء: 521/11.

الأندلسي نزيل القيروان.

* **يعقوب بن إسماعيل القاضي**: روى عنه إسماعيل بن إسحاق القاضي(1). وكلاهما عراقيان من آل حماد.

* **محمد بن عبد الرحيم البرقي**: روى عن عبد الله بن عبد الحكم(2)، وسعيد بن كثير بن عفير(3). وكلهم من أهل مصر.

* **إسماعيل بن إسحاق القاضي**: سمع القعنبي، وإسماعيل بن أبي أويس، وأبا مصعب الزهري، وروى عنه يوسف بن يعقوب، ويحيى بن عمر الأندلسي(4). فأفادت هذه الرواية لقاء إسماعيل القاضي -وهو من أهل العراق- بالمدنيِّيْنِ؛ ابن أبي أويس، وأبا مصعب الزهري، ولقاءه أيضًا بيحيى الأندلسي. والقعنبي وهو من أهل العراق.

* **محمد بن ثعلبة الخشني**: سمع من أبي الطاهر، أحمد بن السرح، ومحمد بن عبد الرحيم البرقي(5)، وحدث عن يحيى بن يحيى الليثي(6). فأفادت هذه الرواية لقاء الخشني القرطبي بالمصريين؛ أحمد بن السرح والبرقي، وبيحيى الليثي الأندلسي.

* **محمد بن وضاح**: روى عن إسماعيل بن أبي أويس، ومحمد بن عبد الرحيم البرقي، وأبي الطاهر أحمد بن السرح، والحارث بن مسكين، وأصبغ بن الفرج، وسمع عون بن يوسف، وأحمد بن أبي بكر الزهري، وأبا بشر زيد بن بشر، وعبد الملك بن حبيب، ويحيى بن يحيى الليثي(7). أفادت هذه الرواية لقاء ابن وضاح الأندلسي بالمصريين؛ محمد البرقي وأبو الطاهر بن السرح وابن مسكين وابن الفرج، ولقاءه بالمدنيين؛ ابن أبي أويس وأحمد الزهري، وكذا لقاءه بمحدثي

---

(1) تاريخ بغداد: **275/14**.

(2) الجرح والتعديل: **301/7**.

(3) صحيح ابن حبان: **348/10**.

(4) ترتيب المدارك: **168/3**.

(5) تاريخ علماء الأندلس: **304**

(6) سير أعلام النبلاء: **459/13**.

(7) أخبار الفقهاء والمحدثين: **87-90**.

إفريقية؛ عون وزيد بن بشر، ومحدثي الأندلس؛ وابن حبيب ويحيى الليثي.

* **يحيى بن عمر الكناني**: طلب العلم عند ابن حبيب وغيره، وسمع بمصر من ابن بكير، وابن رمح، وأبي الطاهر، والحارث بن مسكين، وأبي مصعب الزهري[1]. وسمع من عون الخزاعي[2]. وروى عنه أخوه محمد بن عمر، وسعيد بن عثمان الأعناقي[3]. فأفادت هذه الرواية لقاء يحيى الأندلسي -نزيل القيروان- بأقرانه الأندلسيين؛ ابن حبيب وأخيه محمد الكناني والأعناقي، ولقاءه بالمصريين؛ ابن بكير ومحمد بن رمح بن المهاجر، وأحمد بن عمرو أبي الطاهر وابن مسكين، ولقاءه أيضًا بالمدنيين؛ مصعب الزهري وبمحدثي إفريقية؛ عون بن يوسف.

* **عيسى بن مسكين**: سمع بمصر من الحارث بن مسكين، وأبي الطاهر، ومحمد بن عبد الرحيم البرقي، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم[4]. وسمع من محمد بن سحنون[5]. وأفادت هذه الرواية لقاء عيسى بن مسكين الإفريقي بالمصريين، ولقاءه بأقرانه كابن سحنون من أهل إفريقية..

* **أحمد بن مروان الدينوري**: أخذ عن إسماعيل القاضي[6]. والدينوري من أهل مصر التقى بإسماعيل القاضي من أهل العراق.

* **عبيد الله بن يحيى الليثي**: شهد بمصر مجلس محمد بن عبد الرحيم البرقي[7]. وحمل عن أبيه العلم، وسمع منه الموطأ[8]. فأفادت هذه الرواية لقاء عبيد الله الليثي الأندلسي بمحمد البرقي -وهو من أهل مصر.

* **محمد بن عمر الكناني**: حدث عن الحارث بن مسكين، وأبي الطاهر بن

(1) الديباج المذهب: 351/1.
(2) تاريخ علماء الأندلس: 435
(3) جذوة المقتبس: 135/1.
(4) الديباج المذهب: 67.
(5) ترتيب المدارك: 493/1.
(6) الديباج المذهب: 32.
(7) تاريخ علماء الأندلس: 206.
(8) تاريخ الإسلام: 2271/1.

السرح، ومحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي، وعن أخيه يحيى[1]. ومحمد الكناني هذا أندلسي -نزل القيروان- التقى بمحدثي مصر المذكورين.

* **جعفر بن محمد بن المستفاض**: حدث عن قتيبة بن سعيد[2]. وحدث عن أبي مصعب الزهري[3]. فأفادت هذه الرواية لقاء جعفر -وهو من أهل المشرق- بمصعب الزهري -وهو من أهل المدينة- ولقاءه أيضًا بقرينه من أهل المشرق وهو قتيبة بن سعيد.

* **سعيد بن عثمان الأعناقي**: سمع من محمد بن وضاح وصحبه، ومن ابن مزين، والحارث بن مسكين، وأحمد بن صالح، ومحمد بن عبد السلام الخشني[4]. فأفادت هذه الرواية لقاء الأعناقي بأقرانه الأندلسيين، وبمُحدِّثَيْ مصر؛ الحارث بن مسكين وابن صالح المصري.

* **مالك بن عيسى القفصي**: سمع محمد بن سحنون، وابن عبد الحكم[5]. ومالكٌ إفريقيٌّ التقى بسحنون الإفريقي، وابن عبد الحكم المصري.

---

(1) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس: **27/1**.

(2) تذكرة الحفاظ: **692/2**.

(3) سير أعلام النبلاء: **97/14**.

(4) الديباج: **123**.

(5) تاريخ الإسلام: **174/23**.

المطلب الثاني
صِلاتُ النّقد

يناقش هذا المطلب مظاهر العناية بالنقد في سيرة محدثي المالكية، ويختصّ بعرض عبارات نقدِ بعضهم بعضًا؛ ودلالات ذلك على الصلات العلمية القائمة بينهم.

ويتضمّن كلامهم في الجرح والتعديل والعلل وغير ذلك - ولم يُقصد الحصر -.

* **عبد الملك بن الماجشون**: تكلّم فيه ابن البرقي فقال: "دعاني رجل إلى أن أمضي إليه فجئناه فإذا هو لا يدري الحديث إيش هو"(1)، وذكره مصعب الزبيري، فقال: "كان في زمانه مفتي المدينة"(2)، وقال القاضي إسماعيل: "عبد الملك عالم بقول مالك في الوقوف"(3).

* **يحيى بن عبد الله بن بكير**: أثنى عليه عبد الله بن عبد الحكم وذكر فضله، قال العجلي: "عبد الله بن عبد الحكم، كنت آتيه، فيَجُوزُ به ابنُ بكير فيسلّمُ عليه، فيقول عبد الله: شيخنا ابن بكير ومحدّث بلدنا، فيتبعُه بثناء حسن"(4).

* **عبد الله بن نافع الزبيري**: قال الزبير بكار: "توفي عبد الله بن نافع الأصغر في المحرم سنة ست عشرة ومائتين وهو ابن سبعين سنة"(5).

* **مطرف بن عبد الله**: ذكره محمد وضاح؛ قال: "هو عندي أرجح من ابن أبي أويس"(6)، وقال: "رأيت سحنونًا لا يعجبه مطرّف"(7).

* **أصبغ بن الفرج**: وثّقه ابن معين وابن وضاح؛"قال ابن معين ثقة، وقال ابن

(1) تهذيب الكمال: **360/18**.

(2) المرجع السابق: **360/18**.

(3) تهذيب المدونة: **34/1**.

(4) معرفة الثقات: **44/2**.

(5) تهذيب الكمال: **204/16**.

(6) تهذيب المدونة: **40/1**.

(7) المرجع السابق: **40/1**.

وضاح مثله"[1]. وعدّله أيضًا عبد الملك بن الماجشون فقال: "ما أخرجت مصر مثل أصبغ، فقيل له: ولا ابن القاسم؟ قال: ولا ابن القاسم"[2].

* **موسى بن معاوية بن صمادح**، قال محمد بن وضاح: "لقيته بالقيروان، وهو كثير الحديث، رحل إلى الكوفة والري، وهو ثقة"[3].

* **الحارث بن مسكين**؛ قال محمد بن وضاح: "كان الحارث ثقة الثقات"[4].

* **محمد بن عيسى بن نجيح، الأعشى**؛ ذكر سعيد بن عثمان الأعناقي "أن الأعشى روى عن وكيع بن الجراح ثلاثين ألف حديث سوى ما روى عن القطان وابن نمير وسفيان بن عيينة، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبي معاوية وأمثالهم"[5].

* **عبد الجبار بن سعيد المساحقي**؛ قال أبو مصعب الزبيري: "وُلِّيَ إمْرَةَ المدينة وقضاءها، وأمه ابنة عثمان بن الزبير، بن عبد الله بن الوليد بن عثمان بن عفان"[6].

وبعد،، فهذه نماذج يسيرة للنقد، اقتصرت على أقوال محدثي الدراسة -لا غيرهم- لتأكيد مظاهر الصلة بينهم، أما مظاهر عنايتهم بالنقد عمومًا فيطولُ إيرادها في هذا الكتاب، لذا تمّ إفراد ذلك في كتابٍ مُستقلّ سيصدرُ بعد هذا الكتاب بعون الله تعالى.



(1) ترتيب المدارك: **561/2**.

(2) طبقات الفقهاء للشيرازي: **158/1**.

(3) تاريخ الإسلام: **370/17**.

(4) رفع الإصر عن قضاة مصر: **117/1**.

(5) أخبار الفقهاء والمحدثين: **80**.

(6) ترتيب المدارك: **217/1**.




الفصل الثاني
قواعد الرواية وطرق التحمّل والأداء

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: قواعد الرواية

المبحث الثاني: طرق التّحمّل والأداء.




المبحث الأول: قواعد الرواية

عُني علماء الحديث بالسنة النبوية وإجلال قدرها، وبذلوا في سبيل خدمتها جهودًا مُضنية، كشفت عن مقدار الرعاية التي أولوها إياها، ذلك لأن رواية الحديث الشريف لم تكن لدى كثيرٍ منهم لأجل الرواية فحسب، بل كانت تمثّل هدفًا دينيًا جنّدوا أنفسهم لبلوغه والحفاظ عليه، وهو الإبقاء على سنة رسول الله ﷺ محفوظةً كما وردت عنه عليه الصلاة والسلام، امتثالًا لقوله ﷺ: **"يحمِلُ هذا العلمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، ينفُونَ عنْهُ انتِحال المُبْطلينَ، وتأويلَ الجاهلينَ، وتحريفَ الغالينَ"**(1). ولذا كانت حماية السنّة النبويّة في مقدِّمة غاياتهم وأولى أولوياتهم، وقد حثّ العلماء على تلك الرعاية ودوّنوها في مؤلفاتهم، ووجّهوا أهل الحديث إليها.

أشار الخطيب لذلك بقوله: "وليجعل حفظه للحديث حفظ رعاية لا حفظ رواية، فإن رواة العلوم كثير، ورعاتها قليل، وربّ حاضر كالغائب، وعالم كالجاهل، وحامل للحديث ليس معه منه شيء، إذا كان في اطِّراحه لحُكمِهِ بمنزلة الذاهب عن معرفته وعلمه"(2).

ومن تلك الرعاية انتقاء الشيوخ، وانتقاء الأسانيد العالية، ومنها المفاضلة بين ذلك إن تساوى شيوخ المحدث وتساوت أسانيدهم، وقد حدّد الخطيب القاعدة في ذلك فقال: "إن تكافأت أسانيد جماعة من الشيوخ في العلو، وأراد الطالب أن يقتصر على السماع من بعضهم فينبغي أن يتخير المشهور منهم بطلب الحديث المشار إليه بالإتقان له والمعرفة به"(3).

وقال في مفاضلة الأخذ عن العلماء: "وإذا تساووا في الإسناد والمعرفة، فمن

(1) أخرجه محمد بن وضاح في كتاب البدع، باب فيما يدال الناس بعضهم من بعض والبقاع: **26/1**، رقم: **2**. عن أسد بن موسى، قال: نا الوليد بن مسلم، قال: نا إبراهيم بن عبد الرحمن العُذري عن ثقة عنده من أشياخه. ورواه الطبراني في مسند الشاميين باب ابن جابر عن علي بن مسلم البكري: **344/1**.

(2) الجامع لأخلاق الراوي: **129**.

(3) المرجع السابق: **189**.

كان من الأشراف وذوي الأنساب فهو أولى بأن يُسمَعَ منه"[1]. واستشهد بقول الزهري: "قيل للزهري: زعموا أنك لا تحدّث عن الموالي؟ قال: إني لأحدث عنهم، ولكن إذا وجدتُ أبناء المهاجرين والأنصار أتَّكِئ عليهم فما أصنع بغيرهم"[2]. واستشهد كذلك بقولهم: " كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا إلى سَمْتهُ، وإلى صلاته، وإلى حاله، ثم يأخذون عنه"[3].

وتجلّت هذه الرعاية لدى علماء الحديث من المالكية في القرن الثالث الهجري بما ورد في سِيَرِهم من العناية برواية الحديث الشريف، وتمحيص الرواية، والأخذ عن الثقات، وتدقيق بعضهم في صفات تلاميذه...

فقد اهتمّوا بقواعد الرواية، ووردت معالمُ ذلك الاهتمام فيما روي عنهم من أقوال وتطبيقات التزموا بها في مروياتهم وأخذهم عن الشيوخ.

ومعلوم أن القرن الثالث للهجرة هو القرن الذهبي للسنّة النبويّة؛ فقد حفِل بمصنّفات الحديث روايةً ودرايةً، وفيه ابتُكرتْ مناهج نقد الحديث وقواعده والتصنيف فيهما، وكان لأعلام المالكية في هذه الفترة الزمنية إسهامٌ واضح في مناهج النقد وعلوم الحديث.

وفي هذا الإطار أُثرت عنهم آراءٌ عدّة، يُعدُّ بعضُها من قواعد الرواية، ويُعدّ بعضها الآخر قواعد خاصّة يراها المحدّث ويعمل بها؛ كالرأي الذي رآه عبد الأعلى بن مسهر، وكالشكّ الذي احترز به يحيى بن يحيى النيسابوري في الرواية، وغير ذلك مما جاء الحديث عنه، ويمكن التقديم له بالعناصر الآتية:

أولًا: مفاضلة الأخذ عن شيوخ البلد على الرحلة -كما رُوي عن عبد الأعلى بن أبي مسهر- ومفاضلة غيره الرحلة.

ثانيًا: الشكّ في الرّواية وطرحها كما كان يفعل يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري.

---

(1) المرجع السابق: **191**.

(2) المرجع السابق: **192**.

(3) المرجع السابق: **193**.

ثالثًا: آراءٌ في اختصار الحديث، كما جاء في رواية يعقوب بن شيبة عن مالك.

رابعًا: العرض على الشيخ.

خامسًا: التحديث عن الثقات.

سادسًا: انتقاء الشيوخ.

سابعًا: تقويم لحن الحديث، وتتبُّع أحاديث الوضّاعين.

ثامنًا: اشتراط صفات محدّدة لطلبة الحديث، كفعل أحمد بن صالح المصري.

وغير ذلك ممّا تم إيراده في النماذج الآتية:

أولًا: قواعدُ فيمن لا يؤتمن في الأخذ عنه.

روى **أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري** عن مالك صفات من يُحمل عنه العلم فقال: "سمعت مالك بن أنس يقول: لا يُحمل العلم عن أهل البدع كُلِّهم، ولا يُحمل العلم عمن لم يُعرف بالطلب ومجالسة أهل العلم، ولا يُحمل العلم عمن يكذب في حديث الناس، وإن كان في حديث رسول الله ﷺ صادقًا، لأن الحديث والعلم إذا سُمع من العالم فإنه قد جعل حجة بين الذي سمعه وبين الله تبارك وتعالى"(1).

وقال **مروان بن محمد الطاطري الدمشقي**: "ثلاثة لا يؤتمنون في دين؛ الصوفي، والقَصَّاص، ومبتدع يرِد على الأهواء"(2).

يشير بقوله هذا إلى اشتراط العدالة والضبط، وبيان من تُردّ روايته لاحتمال الوضع أو الكذب فيها، فذكر: الصوفي، والقصاص، والمبتدع. لما يُحتمل من وضع بعض الصوفية والقُصَّاص أحاديث في الترغيب، ووضع المبتدعة أحاديث للانتصار لمذاهبهم.

ويبيّن ذلك ما ذهب إليه العلماء المتأخرين في بيان حالات أخذ الرواية عن مثل هؤلاء؛ فأشار ابن الصلاح إلى بعض الصوفية بما ذكره من وضع الزهاد، فقال: "والواضعون للحديث أصناف، وأعظمهم ضررًا قوم من المنسوبين إلى الزهد،

---

(1) التكملة لكتاب الصلة: **206/1**.

(2) ترتيب المدارك: **420/1**.

وضعوا الحديث احتسابًا فيما زعموا فتقبّل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم وركونًا إليهم... وفيما روينا عن الإمام أبي بكر السمعاني أن بعض الكرامية ذهب إلى جواز وضع الحديث في باب الترغيب والترهيب"(1).

وأما القُصّاص فذكر السيوطي رواية الموضوع من الحديث، وأسباب وضعه فذكر منهم القُصاص. فقال: "وضرب كانوا يتكسّبون بذلك ويرتزقون به في قصصهم، كأبي سعيد المدائني"(2).

أما رواية المبتدع ومذاهب العلماء في قبولها أو ردها فذكر ابن الصلاح صفة من تُقبل روايته ومن تُردّ، فقال: "اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يُكفّر في بدعته؛ فمنهم من ردّ روايته مطلقًا لأنه فاسق ببدعته... ومنهم من قبِل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحلّ الكذب في نصرة مذهبه، أو لأهل مذهبه سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن... وقال قوم: تقبل روايته إذا لم يكن داعية، ولا تقبل إذا كان داعية إلى بدعته. هذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء... وقال أبو حاتم بن حبان البستي: "الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافًا" هذا المذهب أعدلها وأولاها، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول والله أعلم"(3).

ويروي **إسماعيل بن أويس** عن خالِهِ الإمام مالك بن أنس في التّحري عمّن يؤخذ عنه العلم؛ قال: "سمعت مالك بن أنس يقول: إن هذا العلم هو لحمك ودمك، وعنه تُسأل يوم القيامة فانظر عمن تأخذه"(4). وفي رواية: سمعت خالي مالك بن أنس يقول: "إن هذا العلم دينٌ فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركتُ سبعين ممن يقولون: قال رسول الله ﷺ عند هذه الأساطين، وأشار إلى مسجد رسول الله ﷺ،

---

(1) مقدمة ابن الصلاح: **79**.

(2) تدريب الراوي، وتقريب النواوي: **188**.

(3) مقدمة ابن الصلاح: **90، 91**.

(4) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي: **416/1**.

فما أخذت عنهم شيئًا، وإنّ أحدهم لو اؤتمن على بيت مالٍ لكان أمينًا، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، وقدم علينا ابن شهاب، فكنّا نزدحم على بابه"[1].

وروى كذلك **محمد البرقي** عن الإمام مالك قاعدة فيمن يؤخذ عنهم الحديث، وبيانًا للدقّة المتناهية في التفريق بين الأكْفاء المؤهّلين للأخذ عنهم، مِمّن لم يكن كذلك. قال البرقي: "نا عثمان بن كنانة عن مالك، قال: ربما جلس إلينا الشيخ فيحدّث جلّ نهاره ما نأخذ عنه حديثًا واحدًا ما بنا أن نتّهمه، ولكن لم يكن من أهل الحديث"[2].

وذكر ابن الحارث الخشني **محمد بن وضاح القرطبي**، فقال: "قال لي أحمد بن عبادة: كان ابن وضاح منتخبًا للرجال، لا يأخذ شيئًا من روايته إلا عن الثقة"[3].

وأما محمد بن عبد الله بن عبد الحكم فلِشِدّة التّحرّي الذي كان عليه؛كان يُدقِّقُ في الأخذ عن أبيه عبد الله؛ فكانت روايته عنه مقرونةً بروايته عن شُعيب[4] غالبًا إلا في مواضع، وربما كانت شدّتهِ في التّحرّي؛ أنّ أباه جُرح في ضبطه؟ وذلك لما قيل فيه: إنّه "صدوق"[5].

وبعد؛ فهذه نماذج شاهدة على دقّة محدثي المالكية في اختيار من يؤتمن للأخذ عنه من الشيوخ.

وفي مصنّفات الحديث وعلومه تفاصيل كثيرة في هذا الموضوع، يمكن الرجوع إليها.

ثانيًا: قاعدة في الصفات الضرورية للمحدّث

قال مروان الطاطري: "ثلاثة ليس لصاحب الحديث عنها غنىً، الحفظ والصدق وصحة الكتب، فإن أخطأ واحدة، وكانت فيه ثنتان لم تضرّه؛ إن أخطأ في الحفظ،

(1) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: **16/1**.

(2) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: **17/1**.

(3) أخبار الفقهاء والمحدثين: **87**.

(4) انظر هذا الاقتران في مواضع كثيرة، في جدول مروياته ضمن ملاحق الرسالة.

(5) ترتيب المدارك: **534/2**.

ورجع إلى صدق وصحة كتب لم يضرّه"(1).

وقوله هذا متضمّن بيان شروط من تقبل عدالته؛ فالحفظ وصحة الكتب من صفات الضبط، والصدق من صفات العدالة.

وقد ذكر ابن الصلاح صفات العدالة والضبط فقال: "يشترط فيمن يحتجّ بروايته أن يكون عدلًا ضابطًا لما يرويه، وتفصيله: أن يكون مسلمًا بالغًا عاقلًا سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظًا غير مغفل، حافظًا إن حدث من حفظه، ضابطًا لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشتُرط فيه مع ذلك أن يكون عالمًا بما يحيل المعاني، والله أعلم"(2).

ثالثًا: قواعدُ في آداب الرواية

عدّد إسماعيل بن أبي أويس آداب الإمام مالك في رواية الحديث، فذكر الوضوء، وحسن الهيئة، والجلوس، وتعظيم حديث رسول الله ﷺ، وذكر أيضًا حرصه على التحديث جالسًا متأنيًا ومتفهِّمًا لما يُحدّث به.

قال إسماعيل: "كان مالك بن أنس إذا أراد أن يحدث توضأ وجلس على صدر فراشه وسرّح لحيته، وتمكّن في جلوسه بوقار وهيبة، وحدّث، فقيل له في ذلك، فقال: أحبّ أن أعظّم حديث رسول الله ﷺ، ولا أحدّث إلا على طهارة متمكّنًا، وكان يكره أن يحدث في الطريق، أو هو قائم، أو يستعجل، وقال: أحبّ أن أتفهّم ما أحدثّ به عن رسول الله ﷺ"(3).

وقال **يحيى بن عبد الله بن بكير**: "كان مالك رَحِمَهُ اللَّهُ إذا عُرض عليه الموطأ تهيّأ ولبس ثيابه وتاجه، أو ساجه وعمامته، ثم أطرق فلا يتنحنح ولا يبزق ولا يعبث بشيء في لحيته، حتى يُفرغ من القراءة؛ إعظامًا لحديث رسول الله ﷺ "(4).

---

(1) تاريخ مدينة دمشق: **318/57**.

(2) مقدمة ابن الصلاح: **84، 85**.

(3) مقدمة ابن الصلاح: **149**.

(4) كشف المغطى في فضل الموطأ، لابن عساكر: **32/1**.

رابعًا: قاعدة فيما يُشترط في تلاميذ المحدّث

وضع **أحمد بن صالح المصري** قاعدة في التّحرّي عمن يروي عنه، واشترط في ذلك شروطًا؛ فلم يرضَ أن يأخذ عنه أهل البدع وأهل المجون، وجعل ذلك سلوكًا مستمرًا في مجالسه، وهكذا اتضح منهجه في انتقاء من يحدثهم من الرواة؛ فليس كلُّ راوٍ أهلًا للتحديث عنه، وذلك من باب حرصه على إهداء العلم لأهله.

قال صالح جزرة: "حضرت مجلس أحمد بن صالح فقال: "حرجٌ على كل مبتدعٍ وماجِن أن يحضر مجلسي..."[1] .

وقال أبو جعفر العقيلي: "كان أحمد بن صالح لا يحدث أحدًا حتى يسأل عنه"[2].

ورُوي عن النسائي أنه ضعّف أحمد بن صالح؛ قال مسلمة بن قاسم الأندلسي: "...وكان سبب تضعيف النسائي له أن أحمد بن صالح رَحِمَهُ اللَّهُ كان لا يحدث أحدًا حتى يشهد عنده رجلان من المسلمين أنه من أهل الخير والعدالة، وكان يحدثه ويبذل له علمه، وكان يذهب في ذلك مذهب زائدة بن قدامة، فأتى النسائي ليسمع منه فدخل بلا إذن، ولم يأته برجلين يشهدان له بالعدالة، فلما رآه في مجلسه أنكره وأمر بإخراجه، وضعّفه النسائي لهذا"[3].

وقال بندار: "ولقد بلغني أنه كان لا يحدث إلا ذا لحية، ولا يترك أمرد يحضر مجلسه، فلما حمل أبو داود السجستاني ابنه إليه ليسمع منه، وكان إذ ذاك أمرد، أنكر أحمد بن صالح على أبي داود إحضار ابنه المجلس، قال له أبو داود: هو وإن كان أمرد أحفظ من أصحاب اللحى، فامْتَحِنْهُ بما أردت، فسأله عن أشياء أجابه بن أبي داود عن جميعها، فحدثه حينئذ ولم يحدث أمرد غيره"[4].

---

(1) سير أعلام النبلاء: **31/14**.

(2) التعديل والتجريح: **426/1**.

(3) تهذيب الكمال: **348/1**.

(4) المرجع السابق: **349/1**.

خامسًا: قاعدة في انتقاء المرويّات

روى مطرف بن عبد الله اليساري عن الإمام مالك مذهبه في العناية بما يؤخذ من المرويات، فهو لا يرى أهمية الإكثار من الأخذ بقدر ما يرى أهمية الدقّة والعناية بما يُؤخذ، وإن قلّ؛ قال عبد الله : "قال رجل لمالك: قد سمعت مائة ألف حديث، فقال مالك: مائة ألف حديث؟! أنت حاطب ليل تجمع القشعة، فقال: ما القشعة؟ قال: الحطب يجمعه الإنسان بالليل فربما أخذ معه الأفعى فتَنهَشُه"(1).

هذا بالإضافة إلى موقف ابن أبي أويس في اعتداده بما ينتخبه البخاري من مروياته؛ قال البخاري: "كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبت من كتابه نَسَخَ تلك الأحاديث لنفسه وقال: هذه أحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي"(2).

سادسًا: قاعدة في أسلوب أداء الرواية وحفظها

قال مطرّف بن عبد الله -مشيرًا إلى أهمية العرض عند مالك وأهمية حفظ الحديث الشريف، وتفضيله على الكتابة- قال: "صحبتُ مالكًا سبع عشرة سنة، فما رأيته قرأ الموطأ على أحد، وكان يعيب كتابة العلم علينا، ويقول: لم أدركْ أحدًا من أهل بلدنا ولا كان من مضى يكتب، فقيل له: فكيف نصنع؟ فقال: تحفظون كما حفظوا، وتعملون كما عملوا حتى تتنوّر قلوبكم فيغنيكم عن الكتابة..."(3).

سابعًا: قاعدة في الإمساكِ عن التحديث عن كلّ ما يُسمع

روى الحارث بن مسكين عن الإمام مالك مذهبه في الإمساك عن التحديث بكل ما يسمع، وبيان سلبية ذلك. فقال: "أخبرنا عبد الله بن وهب، قال: قال لي مالك بن أنس: اعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل ما سمع، ولا يكون إمامًا أبدًا وهو يحدث بكلّ ما سمع"(4).

---

(1) الطبقات الكبرى، القسم المتمم: 439/1.

(2) تاريخ بغداد: 19/2.

(3) تهذيب المدونة: 40/1.

(4) تاريخ أبي زرعة الدمشقي: 79/1.

ثامنًا: رأيٌ لمن يرى الاقتصار على الأخذ عن شيوخ بلده

قال **عبد الأعلى بن مسهر، أبو مسهر**: "ينبغي للرجل أن يقتصر على علم بلده، وعلى علم عالمه، فلقد رأيتني أقتصر على سعيد بن عبد العزيز، قلما أفتقر معه إلى أحد"[1]. وقوله هذا دلّ عليه فعله، فقد روى عن كثرةٍ من علماء الشام، ولم يُذكر أنّه أخذ عن غيرهم إلا الإمام مالك، وسفيان بن عيينة وهو كوفي، ويحيى بن معين وهو بغدادي، وأبا حاتم وهو حنظلي خراساني. ونافع بن أبي نعيم، وهو مدني، ومحمد بن سلمة الطائفي، وعداده في المكيين. وقد روى أبو مسهر عما ينيف عدده عن هؤلاء فيما ورد له من مرويات، ولكن رغم ذلك لم تثبت له رحلة في طلب الحديث.

تاسعًا: رأيٌ في الشكّ في الرواية وتخيّرها ومتابعتها

كان **يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري** إذا شكّ في رواية طرحها؛ قال محمد بن يعقوب الحافظ: "سمعت مشايخنا يقولون: لو عاش يحيى بن يحيى سنتين لذهب حديثه؛ فإنه إذا شكّ في حديث أرسله؛ هذا في بدء أمره، ثم صار إذا شكّ في حديث تركه، ثم صار يضرب عليه من كتابه"[2]. وذكر أبو حاتم الرازي اللقب الذي أطلقوه على يحيى النيسابوري لما كان فيه من الشك، فقال: "كنا نُسمّيه يحيى الشّكّاك من كثرة ما كان يشكُّ في الحديث"[3]. وهذا السلوك ينبئ عن الحذر الشديد الذي كان يتّسمُ به يحيى النيسابوري في التدقيق في رواية حديث رسول الله ﷺ. وذلك جعل له مكانة خاصة عند علماء الحديث، بل وأولوه ثقة كبيرة تجلّت في تفضيلهم الأخذ عنه عن غيره من الثقات؛ اتضح ذلك فيما يأتي:

قال أبو الطيب المكفوف: "سمعت إسحاق يقول: لم أكتب عن أحد أوثق في نفسي من يحيى بن يحيى والفضل بن موسى، ويحيى أحسن حديثًا من ابن المبارك، قلت: ولمَ؟ قال: لأن يحيى أخرج من علمه ما كان ينبغي أن يخرجه، وأمسك ما كان

---

(1) المرجع السابق: **49/1**.

(2) سير أعلام النبلاء: **515/10**.

(3) المرجع السابق: **515/10**.

ينبغي أن يمسك عنه"[1].

عاشرًا: قاعدة في منهج الأخذ بروايات الموطأ المختلف فيها

اتضحت عناية **يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي** برواية الموطأ في المنهج الذي اتّبعه في الأخذ عن الإمام مالك والرُّواة عنه؛ قال ابن عبد البر: "لعمري لقد حصّلت نقله -يعني نقل يحيى بن يحيى- عن مالك فألفَيْتُهُ من أحسن أصحابه لفظًا، ومن أشدهم تحقيقًا في المواضع التي اختلفت فيها رواة الموطأ، إلا أن له وهمًا وتصحيفًا في مواضع كثيرة"[2].

وقال الأنصاري: "يحيى بن يحيى بن كثير...أحد الأعلام وراوي الموطأ، غير أبواب من الاعتكاف شكّ فيها فرواها عن شبطون عن مالك"[3].

وقال ابن عبد البر: "اعتمدت على رواية يحيى بن يحيى المذكورة خاصة؛ لموضعه عند أهل بلدنا من الثقة والدين والفضل والعلم والفهم، ولكثرة استعمالهم لروايته وِرَاثَةً عن شيوخهم وعلمائهم"[4].

حادي عشر: قواعد في اختصار الحديث، والرواية بالمعنى، أو ما كان مرويًا في الكتب لا من حفظ الراوي

قال **يعقوب بن شيبة**: "كان مالك لا يرى أن يُختصر الحديث إذا كان عن رسول الله ﷺ"[5].

وألمحَ **يحيى بن عبد الله بن بكير** إلى جواز الرواية بالمعنى، لما نقله من فعل الإمام مالك؛ فقال: "ربما سمعت مالكًا يحدثنا بالحديث، فيكون لفظه مختلفًا بالغداة وبالعشي"[6].

---

(1) المرجع السابق: **514/10**.

(2) تهذيب التهذيب: **262/11**.

(3) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: **429/1**.

(4) التمهيد: **10/1**.

(5) المرجع السابق: **191/1**.

(6) الكفاية في علم الرواية: **209/1**.

وقال **محمد بن عبد الله بن عبد الحكم**: "حدثنا أشهب قال: سألت مالكًا عن الأحاديث يُقدّم فيها ويؤخر والمعنى واحد، قال: أما ما كان من قول النبي ﷺ فإني أكره ذلك وأكره أن يُزاد فيه أو يُنقص، وما كان منها من غير قول النبي ﷺ، فلا أرى بذلك بأسًا، قلت: وحديث النبي ﷺ يزاد فيه الواو والألف والمعنى واحد؟ قال: أرجو أن يكون هذا خفيفًا"(1).

وقرئ على محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أن أشهب قال: سُئل مالك: أيؤخذ ممن لا يحفظ، ويأتي بكتب فيقول: قد سمعتها، وهو ثقة؟ فقال: لا يؤخذ عنه، أخاف أن يزاد في كتبه بالليل"(2).

ثاني عشر: قاعدة في ترك التحديث عن الضعفاء

تجلّت عناية المحدثين في ترك التحديث عن الضعفاء من جهتين: الأولى: بيان حالهم. والثانية: ترك التحديث عنهم فعليًا، اتضح ذلك فيما روي عن قتيبة بن سعيد.

ذكر العقيليُ سلامَ بن أبي خبزة، وقال: "ضعّفه **قتيبة بن سعيد** ولم يحدث عنه"(3).

ثالث عشر: أسلوبٌ في التنظيم للتعريف بمن أخذ عنه من الحفاظ، وفي تنظيم تصنيف كتب الشيوخ

اتضح ذلك المنهج في أساليب كتابة الحديث لدى قتيبة بن سعيد وأحمد بن صالح المصري؛ فيما كان يُدوّنه قتيبة من الإشارات والعلامات في كُتُبه. وفي المادة التي استخدمها أحمد في تدوين ما يأخذه عن بعض الشيوخ.

قال قتيبة في حديث أسنده: "عليهِ علامة سبعة من الحفاظ كتبوا عني هذا الحديث: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والحميدي، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو خيثمة حتى عدّ سبعة"(4). وهو أسلوب تنظيمٍ أراد به التمييز بين مرويات مَنْ ذكرهم.

---

(1) جامع بيان العلم وفضله: 81/1.

(2) الجرح والتعديل: 26/2.

(3) ضعفاء العقيلي: 160/2.

(4) صحيح ابن حبان: 465/4.

وقال أحمد بن محمد بن زياد الكرميني: "قال لي قتيبة بن سعيد: ما رأيت في كتابي من علامات الحمرة فهو علامة أحمد بن حنبل، وما رأيت فيه من الخضرة فهو علامة يحيى بن معين"(1).

وقال أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني الحافظ: "بلغني أن أحمد بن حنبل قصد قتيبة بن سعيد فقال: يا أبا رجاء! أخرج لي كتاب بكر بن مضر، فإنه كان رجلًا صالحًا"(2).

وقال **أحمد بن صالح**: "كتبت حديث ابن لهيعة عن أبي الأسود في الرَّقّ، وكنت أكتب عن أصحابنا في القراطيس، وأستخير الله فيه، فكتبت حديث النضِر بن عبد الجبار في الرَّق، فذكرت له سماع القديم، وسماع الحديث، وكان ابن لهيعة طَلاّبًا للعلم صحيح الكتاب"(3).

يُراد بهذا التنظيم أن أحمد بن صالح كان يكتب الرواية المتثبَّت منها في القراطيس (أي الكراسة) فقال: "عن أصحابنا" أمّا الرواية التي يُريد التثبّت منها فكان يكتبها في الرَّق (أي الأوراق المتفرّقة) غير مُفرِّق بين السماع الحديث والسماع القديم. لحين التّثبّت منها، والسؤال عنها، والاستخارة فيها. فإذا ثبتت صحة الرواية نقلها إلى القراطيس (والله أعلم). وهذا الفعل يُشبهه في زماننا هذا تسويد المعلومات الأولى في المسوّدة قبل صياغتها وتحريرها.

رابع عشر- قاعدة في الأخذ عن الشيوخ لا للتحديث، ولكن للتمييز بين الصحيح والسقيم

قال أبو عبيد الآجري: "سمعت أبا داود يقول: كتب **أحمد بن صالح** عن سلامة بن روح، وكان لا يحدث عنه، وكتب عن ابن زبالة خمسين ألف حديث، وكان لا يحدث عنه"(4). ويتضح من هذا الفعل منهج الاستقراء الهادف إلى الانتقاء والتمييز

(1) تاريخ بغداد: **466/12**.
(2) تهذيب الكمال: **229/4**.
(3) سير أعلام النبلاء: **19/8**.
(4) المرجع السابق: **164/12**.

بين الصحيح والسقيم من الروايات.

خامس عشر: تقويم لحن الحديث

اتضح في سيرة **أحمد بن صالح** حرصه التام على ضبط لفظ الحديث الشريف وتقويم لحنه فقد روى عباس العنبري عنه: "كان أحمد بن صالح يقوّم كل لحن في الحديث"(1).

وبعد هذ العرض يمكن القول: إنّ المحدّثين من المالكية اعتنوا بنقد الحديث وإسناده، ابتداءً من اهتمامهم بآداب الرواية وصفات المحدّث وانتقاء الشيوخ والتلاميذ، وانتقاء المرويات واستقرائها والتمييز بين صحيحها وسقيمها، ومراعاة أساليب التحمّل والأداء، والتحقيق في المختلف من الروايات، والعناية بقواعد الاختصار والرواية بالمعنى، وتقويم اللحن. وهي قواعد بالغة الأهمية في نقد الحديث وإسناده لتحقيق هدف سامٍ وهو الاهتمام بالسنّة النبويّة والذّبّ عن حِماها.



(1) سير أعلام النبلاء: **164/12**.

المبحث الثاني: طرق التحمّل والأداء

تُعدُّ طرق التحمّل والأداء وسيلة مهمة من وسائل الرواية، وبها تُعرف كيفيات سماع الحديث وتحمّله، وقد ذكر القاضي عياض لها ثمانية ضروب هي: السماع من لفظ الشيخ، والقراءة على الشيخ (وهو العرض)، والمناولة، والكتابة والإجازة، وإعلام الشيخ الطالب أنّ هذا الحديث من روايته، دون أن يأذن له في الرواية عنه، والوصية بالكتب، والخط[1].

واختلف العلماء في بعضها -كالعرض والسماع- من حيث الأفضلية وتفاوُت المرتبة، وعلو الدرجة، أو تساويهما في ذلك؛ فذهب قوم إلى تفضيل قراءة الشيخ على عرض التلميذ، وذهب آخرون إلى تفضيل عرض التلميذ على شيخه، وهو ما ذهب إليه مالك، ورأى مساواته بالسماع المقرون بقراءة الشيخ، كما ذهب إلى جواز التّلفّظ فيهما جميعًا بلفظ "حدثنا" أو "أخبرنا"، مع بيان علو رتبة لفظ التحديث عن الإخبار[2].

وبدراسة مرويات المحدثين المالكيين اتضحت طرق التحمل والأداء[3]، واتضحت مناهجهم في الأخذ عن الشيوخ، والصيغ التي تحمّلوا بها الرواية، كما اتضحت مناهجهم في أداء الرواية، التي بدَتْ في غالب مروياتهم بِصِيَغِ الضربين الأوّلين من ضروب التحمل والأداء؛ وبذلك تأكّدت عنايتهم بأساليب التحمّل والأداء التي أجمع جمهور المحدثين على أهميتها في التحديث.

ويُضاف لذلك ميزةٌ أخرى؛ هي أن عددًا -غير قليل- من محدّثي المالكية تبنّوا منهج الإمام مالك في تفضيل العرض على السماع، فاتضح اقتداؤهم بقول مالكٍ وفعله؛ فدلّ ذلك على أن التزام مذهبه في الحديث ارتبط بالتزام مذهبه الفقهي، وأن ذلك الالتزام يمثل مدرسة حديثية لها معالم رؤية الإمام مالك، ولكن لم يمنع ذلك

---

(1) الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: انظر: 77-115.

(2) انظر: الإلماع: 80، 81، 85، 93.

(3) هذه النتيجة مبنيّة على حصر مروياتهم، وسيتم – بعون الله تعالى – إصدار مسانيد الرواية للمكثرين منهم، في إصدارات لاحقة.

من مخالفة بعضهم للعرض كما ورد عن إسحاق بن نجيح، وسيأتي.

وفي الفقرات الآتية وردت نماذج دالةٌ على عنايتهم بهذا المنهج.

روى **عبد الله بن عبد الحكم** رأي مالك في ضربين من ضروب طرق التحمل، فقال: "وقال ابن وهب وابن القاسم: سئل مالك، فقيل له: أرأيت ما عرضنا عليك، أنقول: ثنا؟ قال: نعم. قد يقول الرجل -يقرأ على الرجل-: أقرأني فلان، وإنما قرأ عليه، ولقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: "كنت أقرأ على عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه"، فقيل له: أفيعرض الرجل أحبُّ إليك؟ أم تحدثه؟ قال: بل يعرضه إذا كان يتثبّت في قراءته، ربما غلط الذي يحدّث أو سها، وإن الذي يعرض أعجبها إليّ في ذلك"(1).

وقال ابن عبد الحكم: "قال ابن وهب وابن القاسم: سئل مالك عن الرجل يقول له العالم: هذا كتابي فاحمله عني وحدِّثْ بما فيه؟ قال: لا أرى هذا يجوز، ولا يعجبني ناس يفعلون ذلك"(2).

وخالف **إسحاق بن عيسى بن نجيح** الإمامَ مالكًا في القراءة على الشيخ، معللا ذلك باحتمال انشغال الشيخ بنعاسٍ أو نحوه قال إسحاق: "لا أعدّ القراءة شيئًا بعدما رأيت مالكًا يُقرأ عليه وهو ينعس"(3).

ونقلَ **مطرف بن عبد الله اليساري** مذهب الإمام مالك في طريقة الأخذ عن الشيوخ فقال: "سمعت مالك بن أنس يقول لبعض من يحتج عليه في العرض أنه لا يُجزئه فيه إلا المشافهة، فيأبى مالك ذلك عليه أشدّ الإباء، ويحتج مالك في ذلك فيقول: أرأيت إذا قرأت على القارئ القرآن، فسئلتَ من أقرأك؟ أليس تقول: فلان بن فلان؟ وفلان لم يقرأ عليك قليلًا ولا كثيرًا، فهو إذا قرأت أنت عليه أجزأك، وهو القرآن ولا ترى أن يُجزئك الحديث، فالقرآن أعظم من الحديث"(4).

وقال مطرف: "صحبت مالك بن أنس نحوًا من عشرين سنة، فلم أرَ أحدًا قرأ

---

(1) الكفاية في علم الرواية: **309/1**.

(2) المرجع السابق: **316/1**.

(3) الكفاية في علم الرواية: **272/1**.

(4) الطبقات الكبرى: **438/1**.

مالكٌ عليه هذه الكتب؛ يعني "الموطأ"[1].

وأخذ **عبد الله بن مسلمة القعنبي** "الموطأ" عن مالك قراءة عليه؛ فقال: "لزمت مالكًا عشرين سنة حتى قرأت عليه "الموطأ"، ولم يستثني أنه فاته منه شيء"[2]. إلا أنّه في رواية سابقة ذكر أنه لم ينفرد بقراءة الموطأ كله؛ بل كان يتناوب القراءة هو والإمام مالك.

وروى **إسماعيل بن أبي أويس** عن مالك أنه سُئل عن حديثه: "أسماعٌ هو؟ فقال: منه سماع، ومنه عرض، وليس العرض بأدنى عندنا من السماع"[3].

وفي هذه الرواية تأكيد على مذهب مالك في تسوية العرض بالسماع.

وفي رواية أخرى فضّل العرض على السماع، واستشهد بفعل ابن عباس رضي الله عنهما، قال إسماعيل: "سألت مالكًا عن أصحّ السماع؟ فقال: قراءتك على العالم، أو قال: المحدث، ثم قراءة المحدث عليك، ثم أن يدفع إليك كتابه فيقول: اروِ هذا عني. قال: فقلت لمالك: أقرأ عليك، وأقول: حدثني؟ قال: أو لم يقل ابن عباس رضي الله عنهما: "أقرأني أبي بن كعب"، وإنما قرأ على أبي"[4].

وبناء على هذا المنهج يرى إسماعيل أن القراءة على المحدث أفضل من قراءة المحدث نفسه.

فقال: "السماع على ثلاثة أوجه؛ القراءة على المحدث وهو أصحها، وقراءة المحدث، والمناولة. وهو قوله: أَرْوِهِ عنك وأقول ثنا؟"[5].

قال السخاوي: "وذكر عن مالك مثله، فهذا مُشعر عن مالك وابن أبي أويس بتسوية السماع لفظًا والمناولة. وحينئذ فكان عرض السماع وعرض المناولة عند مالك سِيان"[6].

---

(1) الطبقات الكبرى: **438/1**.

(2) فهرسة ابن خير الإشبيلي: **74/1**.

(3) معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري: **259/1**.

(4) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: **236/1**.

(5) الكفاية في علم الرواية: **327/1**.

(6) فتح المغيث: **116/2**.

ولم تكن طريقة السماع قاصرة على العرض أو تحديث الشيخ عند ابن أبي أويس، فكان يعدّ سماع من يقرأ على الشيخ سماعًا له أيضًا؛ فقد روي في كتاب الفسوي "قد سمعت مَنْ وَقَفَ ابن أبي أويس فقال له: أرأيتَ ما تقول فيه: حدثني مالك، سمعته منه؟ قال: لا، ولكن كان يُقرأ عليه، لقد كنت أحيانًا أكون داخل الحجرة، ويُقرأ على مالك خارجًا من الحجرة، فكان ذلك يُجزئ"[1].

وليحيى بن يحيى التميمي النيسابوري لفظٌ يغاير ما ذهب إليه الإمام مالك، فهو يرى القراءة على الشيخ أنْ يُنصّ على القول فيها بـ (قرأت على) وليس (حدثنا) أو (أخبرنا) كما في مذهب مالك؛ فالإمام مالك لم يكن يُفرّق بين العرض والسماع، ولم يكن يفرّق بين صيغتيهما، بينما فرّق يحيى بين لفظ العرض، ولفظ السماع؛ اتضح ذلك في صيغ روايته عن مالك. قال أبو الخطاب الأندلسي: "...وكذلك يقول يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري في صحيح مسلم: "قرأت على مالك". أراه لم يكن يستجيز أن يقول: أنا مالك"[2]. وذلك إضافة إلى أنه كان يجيز المناولِة؛ ذكره السخاوي، قال: "وممن استعمل المكاتبة المقرونة بالإجازة أبو بكر بن عياش فإنه كتب إلى يحيى بن يحيى: سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد؛ عصمنا الله وإياك من جميع الآفات، جاءنا أبو أسامة فذكر أنك أحببت أن أكتب إليك بهذه الأحاديث، فقد كتبها ابني إملاء مني لها إليه، فهي حديث مني لك عمن سمّيت لك في كتابي هذا، فاروِها وحدث بها عني، فإني قد عرفت أنك هويت ذلك..."[3].

وذهب **يحيى بن بكير المخزومي** مذهبَ مالك في تفضيل العرض على السماع، فقد رُوي أن "محمد بن عبد الرحمن بن يونس السراج قال: سألت يحيى بن عبد الله بن بكير يحدثنا بحديث فأبى، فقال له جعفر بن عبد الواحد، وكان إلى جانبه: يا أبا

(1) المعرفة والتاريخ: 219/1.

(2) أداء ما وجب من بيان الوضاعين في رجب، لابي الخطاب الأندلسي، الشهير بابن دحية الكلبي: 162/1.

(3) فتح المغيث: 137/2.

زكريا! إنه حديث حسن، فقال: إن كان حسنًا فسَتَقْرأُه، فقال: يا أبا زكريا إني أحبّ أن أسمعه منك، فقال: والله والله -ولا أعلمه إلا قال ثلاثًا- لَقراءتُك عليّ أثبت عندي من قراءتي عليك، وعند من تعلّمت منه، أعني مالك بن أنس والليث بن سعد وابن لهيعة"(1).

وروى يحيى عن مالك إقراره صيغة الإخبار بفعل القراءة عليه فقال: "لما فرغنا من قراءة الموطأ على مالك بن أنس، جثا بين يديه رجل من أهل المغرب فقال: يا أبا عبد الله! أرأيت ما قُرئ عليك من هذا الموطأ، أقول: نا مالك؟ فقال: نعم، أو ليس هو حديثي؟ أو ليس قد أنصتُّ له فقوّمتُ خطأه ورَدَدْتُ زَلَلَهُ؟ فقُل: نا مالك، إنه حديثي "(2).

وقال: "لما فرغنا من قراءة "الموطأ" على مالك رَحِمَهُ اللهُ، قام إليه رجل فقال: يا أبا عبد الله! كيف نقول في هذا؟ فقال: إن شئت فقل: حدثنا، وإن شئت فقل: أخبرنا، وإن شئت فقل: حدثني وأخبرني، وأراه قال: وإن شئت فقل: سمعت"(3).

وفرّق **عون بن يوسف الخزاعي** بين السماع والإجازة، ففي السماع يقول: حدثنا، وفي الإجازة: أخبرنا(4)، فاتضح بهذا منهج دقيق في تحري ألفاظ التحمّل عنده، والتعبير عنها بما يتفق مع فعل التحمل.

قال أبو العرب: "وكان يُقال إنه ما كان في كتب عون: حدثنا فلان، فهو سماع، وما كان أخبرنا، فهو إجازة.

ورُوي **لأحمد بن صالح المصري** مذهبٌ في ألفاظ التحمل والأداء؛ فهو يرى أن العرض أولى به لفظ (قرأت) على لفظ (حدثنا)، ويرى أن لفظ التحديث أولى عن الإخبار والإنباء.

"قال أحمد بن صالح فيمن قرأ على العالِم يقول: قرأت، قيل له: فإن قال: ثنا؟

---

(1) الكفاية في علم الرواية: 277/1.

(2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: 51/2.

(3) جامع بيان العلم وفضله: 175/2.

(4) الحلل السندسية: 785/1. بتصرف.

قال: لا ينبغي له أن يقول إلا كما قرأ، فإن قال حدثنا فلم يكذب. قيل له: فإن قال: أنا وأنبأنا؟ قال: هو دون ثنا"(1).

وأجاز أحمد بن صالح "لمن سمع وحده أن يقول: ثنا، ولمن سمع مع جماعة أن يقول: حدثني"(2).

وقد التزم أحمد بن صالح ما رآه من قواعد الأداء والتحمل، ذكره أبو حفص التنيسي، فقال: "كان حسن المذهب، وكان عنده شيء سمعه من الأوزاعي، وشيء عرضه عليه، وشيء أجازه له، وكان يقول فيما سمع: حدثنا الأوزاعي، وكان يقول في الباقي: عن الأوزاعي"(3).

ومما التزمه أحمد بن صالح من ألفاظ التحمل ما ذكره من الوجادة، فقال: "وجدت في كتاب بالمدينة عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، وإبراهيم بن محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف عن محمد بن صالح التمار، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه قال: قال أبو جهل بن هشام حين قدم مكة، منصرفه عن حمزة: يا معشر قريش! إن محمدًا ﷺ قد نزل يثرب وأرسل طلائعه...الحديث بطوله. قال أحمد بن صالح: أرجو أن يكون الحديث صحيحًا"(4).

وأما ما ورد في المناولة، فقد اشترط أحمد بن صالح في المناولة أن ينظر العالم في كتابه الذي أتى به الطالب (وهو جزء من حديث ذلك العالم) قد كتبه الطالب من أصل صحيح، فيدفعه إليه ويستجيزه إياه، فيجيز له ويردّه إليه، فاشترط أحمد أن ينظر فيه العالم ويصححه إن كان يحفظ ما فيه، وأن يقابل به أصله إن كان لا يحفظه، وهذا من فعل مالك وأحمد ومحمد بن يحيى الذهلي(5).

وأما الإجازة المطلقة، فأنكرها أحمد بن صالح، ولكنه رخّص في المناولة

---

(1) شرح علل الترمذي: **518/1**.

(2) المرجع السابق: **250/1**.

(3) الكفاية: **297**.

(4) المعجم الكبير: **123/2**.

(5) شرح علل الترمذي: **522/1**. بتصرف يسير.

بالشرط المذكور. قال ابن رجب: "والذين أنكروا الإجازة المطلقة منهم من رخّص في المناولة، وهو قول أحمد بن صالح المصري"(1). وروى ذلك ابن رشدين عن أحمد، قال: "سمعت أحمد بن صالح وسئل عن الإجازة، فقال: لا تجوز الإجازة البتّة، إلا أن يقول: أعطاني فلانٌ كتابًا كما قال حماد بن سلمة: أخذت عن ثمامة بن عبد الله بن أنس. فيقول: هذا أعطاني فلان، أو أجاز لي فلان، ولا يقول فيه: ثنا ولا أخبرنا"(2). وهذا مما روي عنه من مذهبه في صيغ التحمّل، يضاف لذلك رأيه في مراتب التحديث والإخبار والإنباء. روى ابن رشدين قال: "سمعت أحمد بن صالح، وسئل عن حدثنا وأخبرنا وأنبأنا، فقال: "حدثنا" أحسن شيء في هذا، و "أخبرنا" دون حدثنا، و"أنبأنا" مثل أخبرنا"(3).

وروى **الحارث بن مسكين** رأي الإمام مالك في الإجازة، فذكر سؤال ابن القاسم أنه قال: "سألت مالك بن أنس عن الإجازة، فقال: لا أرى ذلك، وإنما يريد أحدهم أن يقيم المقام اليسير ويحمل العلم الكثير"(4). وهذا الرأي للإمام مالك يشير إلى سبب إقلال محدثي المالكية من الأخذ بالإجازة، وغلبة الأخذ بالسماع كما اتضح من حصر مروياتهم.

وروى **الزبير بن بكار** أيضًا عن مالكٍ مذهبَه في العرض، واستدلاله لذلك فقال: "حدثني مطرف بن عبد الله قال: صحبت مالكًا سبع عشرة سنة، فما رأيته قرأ الموطأ على أحد، وسمعته يأبى أشد الإباء على من يقول: لا يجزيه إلا السماع. ويقول: "كيف لا يجزيك هذا في الحديث، ويجزيك في القرآن، والقرآن أعظم؟ وكيف لا يقنعك أن تأخذه عرضًا، والمحدث أخذ عرضًا، ولم لا تُجوّز لنفسك أن تعرض أنت كما عرض هو؟"(5).

هذا وتتضح عناية المحدثين بقواعد ألفاظ التحمّل والأداء بإبداء آرائهم فيها في

(1) المرجع السابق: **528/1**.

(2) الكفاية: **332**.

(3) الكفاية: **287**.

(4) الكفاية في علم الرواية: **316/1**.

(5) معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري: **259/1**.

بعض الأحيان، وبروايتها عمن فعل ذلك في أحيان أخرى. روي عن **يعقوب بن شيبة** أنه قال: "سمعت علي بن عبد الله يقول: قال لي أبو معاوية: ما سمعتُ من الشيخ وحفظتُه عنه قلتُ: حدثنا، وما قُرئ عليّ من الكتب قلت: ذكر فلان"(1).

وروى **محمد بن عبد الله بن عبد الحكم** تسوية الإمام مالك بين قراءة العالم وقراءة الطالب فقال: "أخبرنا ابن وهب قال: سمعت مالك بن أنس يقول: قراءتك على العالم وقراءة العالم عليك واحد، أو قال سواء"(2).

وورد **لعيسى بن مسكين** رأيٌ في الإجازة فقال: "الإجازة رأس مال كبير، وجائز أن يقول: حدثني فلان وأخبرني فلان"(3).

وذكر **جعفر بن محمد الفريابي** سماعهُ عن الشيوخ، فقال: "كل من لقيته بخراسان والعراق والأمصار لم أسمع منه إلا من لفظه، إلا أبا مصعب، وسمّى آخر، يعني معلى بن مهدي، فإنهما كانا قد كبُرا وضعُفا"(4).

وبعد،، فهذه النماذج تُمثّل جانبًا من جوانب اهتمام محدثي المالكية بمناهج التحديث وأساليبه، وتؤكد حرصهم على سلامة التحمُّل والأداء، وتخلُص إلى أنّ عنايتهم بذلك هو مظهر من مظاهر اهتمامهم بالسنّة النبويّة وعلومها.



(1) الكفاية في علم الرواية: **258/1**.

(2) حديث أبي الفضل الزهري: **165/1**.

(3) الإلماع: **91/1**.

(4) سير أعلام النبلاء: **100/14**.







الفصل الثالث
نقد الحديث

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: إسهامات محدثي المالكية في الجرح والتعديل.

المبحث الثاني: منهجية المحدثين في الكشف عن العلّة.



المبحث الأول
إسهامات محدثي المالكية في الجرح والتعديل

تُعدّ السنّة النبويّة المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله تعالى، وقد أحاطها الله سبحانه بعنايته وحفظه؛ فقال جلّ شأنه -واصفًا نبيّه ﷺ بالكمال-: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴾ [النجم: 3-5]. فهو ﷺ المبلّغ عن ربّه جلّ وعلا شريعتَه وهديَه.

وبهذه المنزلة وبغيرها من هدي القرآن الكريم ثبتت حُجيّة السنّة النبويّة، ووجب تمييز المقبول منها والمردود، حتى لا يُعبد الله جلّ وعلا إلّا بما شرع، ولِلتّحقُّق من سلامة العمل بالأحكام المستنبطة منها؛ ولهذه الغاية وجب التمييز بين عدول الرواة والنَّقلة وأهل الحفظ والتّثبّت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم، وسوء الحفظ والكذب، واختراع الأحاديث الكاذبة، ولأن دين الله تعالى جاء بنقلِ الرُّواة فوجبت معرفتهم ومعرفة أحوالهم وضبطهم وعدالتهم...[1]. فابتكر المحدثون علوم الجرح والتعديل كعلوم آلةٍ تُعرفُ بها درجات العدالة والضبط؛ فيترتب عليها قبول الروايات أو ردّها.

وقد اهتمّ المحدثون بعلم الجرح والتعديل؛ بصفته تطبيقًا لعلم بدأت أسُسه في عهد رسول الله ﷺ وصحابته الكرام، ثم في عهد التابعين، ثم أصبحت مناهج الجرح والتعديل علمًا قائمًا بذاته؛ وكان لأعلام المحدثين من المالكية إسهامًا واضحًا في التصنيف في مباحث هذا العلم.

وقد عرّف المعاصرون الجرح بأنه: "الطعن في رواة الحديث بما يسلب عدالتهم أو ضبطهم؛ فالجرح هو وصف الراوي بما يقتضي تضعيف روايته أو ردّها، وعدم قبول حديثه"[2]. وأن التعديل هو: "الحكم على الراوي بأنه عدل ضابط، وهذا

(1) انظر تقدمة الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: 5. بتصرّف يسير.

(2) الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال: 82. تأليف: إكرام الله إمداد الحق.

يقتضي قبول روايته والاحتجاج بحديثه، والله أعلم"[1].

وأما غاية هذا العلم فهي العناية بالمنقول من سُنن رسول الله ﷺ والذّبّ عنها بتمييز صحيحها من سقيمها.

وقد أسهم محدثو المالكية في القرن الثالث الهجري إسهامًا ضخمًا في نقد المتون وأسانيدها؛ فورد عنهم في ذلك أقوال في الجرح والتعديل، كما وردت لهم مصنّفاتٌ عدّة في هذا العلم وفنونه.

ونظرًا لضخامة ما رُوي عنهم؛ اقتصر هذا المبحث على إيراد نماذجَ من أقوالهم.

وسيتبع هذا الكتاب -بإذن الله تعالى- كتابٌ آخر ينفرِدُ بإيراد المرويّ عنهم في هذا العلم.

كما اهتمّ هذا المبحث بإيراد عددٍ من الموضوعات ذات الصّلة؛ فمنها ما رُوي في أهليّة محدثي المالكية لنقد أسانيد الحديث الشريف ومتونه، ومدى اعتماد نُقّاد ذلك العصر على أقوالهم.

ومنها ما تضمّن نماذج من قواعد الجرح والتعديل ووسائل الحكم على الراوي؛ مما ابتكره محدّثو المالكية، أو رَوَوْهُ عن غيرهم.

---

(1) المرجع السابق: 55. وعزاهما إلى كتاب المنهج الحديث في علوم الحديث لمحمد بن محمد السماحي.

المطلب الأول
أهلية محدّثي المالكية في إطلاق أحكام الجرح والتعديل

صرّح عدد من العلماء بأهلية بعض محدثي المالكية في إطلاق أحكام الجرح والتعديل من خلال ذكر الأهليّة من جهة، ومن جهةٍ أخرى باعتماد أقوالهم المشتهرة في الرجال، فقد أخذ بأحكامهم علماءُ كُثر، اعتمدوا عليها وعوّلوا على آرائهم فيها، إضافة إلى ما ذُكر لبعضهم من مصنفات في الرجال، ككتاب "الضعفاء" لمحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي، وأصول أحمد بن السرح التي نسخها محمد بن وضاح، وفي هذا الكتاب ذكْر شيوخ ابن وهب تعريفًا وجرحًا وتعديلًا. وسيأتي ذكرهم.

<u>أولاً: مَن صُرِّح بإمامته في الجرح والتعديل:</u>

* **عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى، أبو مسهر، ت 218هـ**؛ قال يحيى بن معين: "كُلُّ من ثبّت أبو مسهر من الشاميين فهو مُثبّت"[1]. وقال ابن أبي حاتم: "أبو مسهر، هو من العلماء الجهابذة النّقاد بالشام من الطبقة الثانية"[2]. وقال ابن حبان: "من أهل دمشق، من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين، الذي كان يُقبل كلامه في التعديل والجرح في أهل بلده كما كان يُقبل ذلك من أحمد ويحيى بالعراق، وكان يحيى بن معين يفخّم أمره"[3].

* **يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، ت 226هـ**؛ روى المزي عن إسحاق بن راهوية قال: "قال لي يحيى بن يحيى: كتبت عن محمد بن الفضل كذا، ثمّ مزّقته، قلت: كان أهله"[4]، أي كان يحيى بن يحيى التميمي أهلًا للحكم على رواية محمد بن الفضل وردّها.

* **أحمد بن صالح المصري، ت 248هـ**؛ ذُكرت براعته في علم الحديث والعلل،

---

(1) سير أعلام النبلاء: 228/10.

(2) تقدمة الجرح والتعديل: 286.

(3) المجروحين لابن حبان: 77/2.

(4) تهذيب الكمال: 244/23.

فقال الذهبي: "كان من حفاظ الحديث واعيًا، رأسًا في علم الحديث وعلله"(1).

* **يعقوب بن شيبة، ت 262هـ**؛ روى القاضي عياض عن الأزدي قال: "ولم يتكلّم أحد على علل الأحاديث بمثل كلام يعقوب، وعلي بن المديني، والدارقطني"(2). وقال الذهبي: "ويُجرّح ويُعدّل بكلام مفيد عذبٍ شافٍ بحيث إن الناظر في مسنده لا يملّ منه"(3)، وقال ابن ناصر الدين: "وكان من كبار علماء هذا الشأن، وأحد الحفاظ الثقات الأعيان"(4).

* **محمد بن وضاح، ت 286هـ**؛ قال ابن الفرضي: "وكان محمد بن وضاح عالمًا بالحديث بصيرًا بطرقه متكلمًا على علله، كثير الحكاية عن العباد"(5). هذا التصريح ينصّ على كلامه في العلل، ولكن العبارة الأخيرة عامة ويُفهم منها إسهامه في الجرح والتعديل.

ثانيًا: مَنْ اعتمَدَ كبار أئمة الحديث جرحَه وتعديله:

* **مروان بن محمد الطاطري، ت 210هـ**؛ قال ابن أبي حاتم الرازي: "نا عبد السلام بن عتيق، قال: نا مروان بن محمد الطاطري أنه ذكر مقاتل بن حيان فقال: ثقة"(6).

* **عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى، ت 218هـ**؛ قال ابن أبي حاتم: "حُدِّثت عن أبي مسهر أنه سُئل عن الأخذ عن عبد العزيز بن الحصين، فقلت له: عبد العزيز ممن يُؤخذ عنه الحديث؟ فقال: أما أهل الحزم فلا يفعلون؛ فسمعت أبا مسهر يحتج بما أُنكر على عبد العزيز بن الحصين"(7).

---

(1) سير أعلام النبلاء: **136/10**.

(2) الموسوعة العلمية الشاملة عن الإمام الحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي: **139، 140**.

(3) سير أعلام النبلاء: **477/12**.

(4) الموسوعة العلمية الشاملة عن الإمام الحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي، علي عبد الله الصباح: **141**، وعزاه إلى: التبيان لبديعة البيان، ورقة: **72**.

(5) تاريخ علماء الأندلس: **306**.

(6) الجرح والتعديل: **353/8**.

(7) المرجع السابق: **288/1**.

وقال ابن أبي حاتم أيضًا: "ورأيت أبا مسهر يُقدّم صدقة بن خالد، وقال لنا: صدقة بن خالد صحيح الأخذ صحيح الإعطاء، وصدقة بن زيد شيخ ثقة"(1).

قال ابن حبان: "عمرو بن واقد البصري، مولى بني أمية، من أهل دمشق، كان أبو مسهر سيء الرأي فيه"(2).

وقال الدوري: "سمعت يحيى يقول: يزيد بن يوسف صاحب الأوزاعي كان ببغداد، وكان أبو مسهر يثني عليه"(3). وقال: "سمعت يحيى يقول: قال أبو مسهر: كان سعيد بن عبد العزيز قد اختلط قبل موته، وكان يُعرض عليه قبل أن يموت، فكان يقول: لا أجيزها"(4).

وقال أبو زرعة: "قلت لأبي مسهر: ما تقول في ابن علاق؟ فقال: كان ثقة من طلبة العلم، ونَسَبَهُ لنا، فقال: "عثمان بن حصين بن عبيدة بن علاق" قلت له: فما تقول في إبراهيم بن أبي شيبان؟ فقال: ثقة، قلت له: فما تقول في مدرك بن أبي سعد؟ قال: صالح، قيل له: فما تقول في سليمان بن عتبة؟ قال: ثقة، قلت لأبي مسهر: إنه يُسند أحاديث عن أبي الدرداء؟ قال: هي ميسرة، وهو ثقة، ولم يكن له عيب إلا لصوقه بالسلطان"(5).

* **سعيد بن عيسى بن تليد، ت 219هـ؛** قال أبو حاتم: "فضالة بن مفضل بن فضالة المصري:.. سألت عنه سعيد بن عيسى بن تليد فثبّطني عنه، وقال: الحديث الذي يحدث به موضوع أو نحو هذا"(6).

* **عبد الله بن مسلمة القعنبي، ت 221هـ؛** قال أبو داود: "سمعت القعنبي قال: رأيت همامًا كان رجلًا صالحًا، لم أروِ عنه شيئًا"(7).

---

(1) المرجع السابق: **1/290**.
(2) المجروحين لابن حبان: **2/77**.
(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري: **4/460**.
(4) المرجع السابق: **4/479**.
(5) تاريخ أبي زرعة الدمشقي: **1/29**.
(6) الجرح والتعديل: **7/79**.
(7) سؤالات أبي عبيد الآجري: **1/256**.

وقال ابن أبي حاتم: "داود بن قيس الفراء، كان القعنبي يثني عليه"(1)، وقال: "حجاج بن صفوان بن أبي يزيد المديني، كان القعنبي يثني عليه"(2).

* **يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، ت 226هـ**؛ قال البخاري: "قال يحيى بن يحيى: كان خارجة بن مصعب يدلس عن غياث بن إبراهيم، وغياث ذهب حديثه ولا يُعرف صحيح حديثه من غيره"(3).

وقال البخاري: "حفص بن عمرو بن أبي العطاف المديني عن أبي الزناد، منكر الحديث، رماه يحيى بن يحيى النيسابوري بالكذب"(4).

وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي قال: سمعت يحيى بن يحيى يقول: ما رأيت أحدًا من الشيوخ أحفظ من حماد بن زيد"(5).

وقال مسلم بن الحجاج: "سمعت يحيى بن يحيى وسُئلَ عن خارجة بن مصعب فقال: خارجة عندنا مستقيم الحديث، ولم يكن يُنكر من حديثه إلا ما كان يُدلّس عن غياث، فإنا قد كنا قد عرفنا تلك الأحاديث فلا نعرض لها"(6).

وقال إسحاق بن راهويه: "قال لي يحيى بن يحيى: كتبت عن محمد بن الفضل كذا، ثم مزّقته، قلت: كان أهله"(7).

* **يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي، ت 231هـ**؛ قال البخاري: "عبد الكريم بن الحارث بن يزيد الحضرمي، سمع مشرحًا (بن عاهان المعافري المصري)... وأثنى عليه ابن بكير"(8).

وقال يعقوب الفسوي: "قال يعقوب بن سفيان عن يحيى بن بكير: إنما يحدث

---

(1) الجرح والتعديل: **3/422**.
(2) المرجع السابق: **3/162**.
(3) التاريخ الأوسط: **2/195**.
(4) التاريخ الكبير: **2/367**.
(5) الجرح والتعديل: **3/138**.
(6) المرجع السابق: **3/375**.
(7) تهذيب الكمال: **23/244**.
(8) التاريخ الكبير: **6/89**.

عن عنبسة مجنون أحمق؛كان يجيئني ولم يكن موضعًا للكتابة أن يكتب عنه"(1).

* **قتيبة بن سعيد، ت 240هـ**؛ قال البخاري: "علي بن أبي علي اللهبي، حجازي منكر الحديث، لم يرْضَهُ وضعّفه قتيبة بن سعيد"(2). وقال: "حدثني قتيبة بن سعيد قال: كان رشدين وابن لهيعة لا يباليان ما دُفع إليهما فيقرآنه"(3).

وقال العقيلي: "سلامة بن أبي خبزة، ضعّفه قتيبة بن سعيد ولم يحدث عنه"(4).

وقال ابن أبي حاتم: "مبارك ابن مجاهد، قال قتيبة بن سعيد: كان قدريًا وضعّفه"(5).

وقال ابن حبان: "أبو مقاتل السمرقندي، كان قتيبة بن سعيد يحمل عليه شديدًا ويضعّفه بمرة، وقال: كان لا يدري ما يحدث به"(6).

* **أحمد بن أبي بكر الزهري، ت 242هـ**؛ قال ابن أبي حاتم الرازي: "نا علي بن الحسين بن الجنيد قال: سمعت أبا مصعب أحمد بن أبي بكر يُعظّم ابن وهب"(7).

وقال الخطيب البغدادي: "وسمعت حاشد بن عبد الله يقول: قال لي أبو مصعب أحمد بن أبي بكر المديني: محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر من ابن حنبل، فقال له رجل من جلسائه: جاوزت الحد، فقال أبو مصعب: لو أدركت مالكًا ونظرت إلى وجهه ووجه محمد بن إسماعيل لقلت: كلاهما واحدًا في الفقه والحديث"(8).

* **عبد الملك بن شعيب بن الليث، ت 248هـ**؛ قال ابن أبي حاتم: سمعت عبد

---

(1) المعرفة والتاريخ للفسوي: 360/3.

(2) التاريخ الأوسط: 192/2.

(3) المرجع السابق: 245/2.

(4) ضعفاء العقيلي: 160/2.

(5) الجرح والتعديل: 340/8.

(6) المجروحين لابن حبان: 256/1.

(7) الجرح والتعديل: 189/5.

(8) تاريخ بغداد: 19/2.

الملك بن شعيب بن الليث يقول: "أبو عبيد الله ابن أخي ابن وهب ثقة"[1]. وقال: سمعت أبي يقول: "سمعت عبد الملك بن شعيب بن الليث يقول: أبو صالح كاتب الليث ثقة مأمون"[2].

* **أحمد بن صالح المصري، ت 248هـ**؛ قال العجلي: "زكريا بن منظور؛ قال أحمد بن صالح: ليس به بأس"[3].

وقال: "قال أحمد بن صالح: سنان بن سعد الكندي ثقة، ليس في قلبي من حديثه شيء"[4].

* **محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ت 268هـ**؛ قال ابن أبي حاتم: "سألت محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عنه (أي عن أحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب) فقال: ثقة، ما رأينا إلا خيرًا"[5].

* **بكر بن حماد، ت 296هـ**؛ قال العجلي: "وقال بكر بن حماد التاهرتي، وكان من أئمة أصحاب الحديث: رأيت محمد بن معاوية ثقة ثبتًا، وكان صاحب آداب ومعرفة بلغة العرب، متقدمًا في ذلك"[6].

ثالثًا: مَن ذُكرت مصنفاته في هذا العلم، تصريحًا أو تلميحًا:

* **عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى ت 218هـ**؛ ورد في الكلام عن أبي مسهر ما دلّ على أن له مصنّف في الأثبات؛ قال المزيّ: "إسماعيل بن عبد الله بن سماعة، القرشي العدوي. روى عنه أبو مسهر، وقال: كان من الفاضلين، وذكره في "الأثبات" من أصحاب الأوزاعي"[7].

* **محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي، ت 249هـ**؛ ذُكر له كتابٌ في

(1) الجرح والتعديل: 59/2.
(2) المرجع السابق: 86/5.
(3) تاريخ أسماء الثقات: 94/1.
(4) المرجع السابق: 104/1.
(5) التعديل والتجريح: 342/1. لأبي الوليد الباجي.
(6) معرفة الثقات للعجلي: 254/2.
(7) تهذيب الكمال: 123/3.

الضعفاء؛ قال الذهبي: "محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعيد الزهري، مولاهم المصري، ابن البرقي، مُؤلِّفُ كتاب الضعفاء"[1].

* **محمد بن وضاح الأندلسي، ت 287هـ**؛ قال ابن عبد البر: "كان الأمير عبد الله بن الناصر يقول: رأيت أصل محمد بن وضاح الذي كتبه بالمشرق، وفيه: سألت يحيى بن معين عن الشافعي فقال ثقة"[2]، ويريد به كتاب: "شيوخ ابن وهب" وهو كتاب أخذه عن ابن السرح في شيوخ ابن وهب وأضاف له أسماء شيوخ آخرين، ثم أخذه ابن بشكوال بسنده وضمّنه كتابه وسمّاه: "شيوخ عبد الله بن وهب القرشي الذين روى عنهم، وسمع منهم، وذكر تجريح من جُرح منهم، وتعديله، مما وقع في كتاب أبي عبد الله محمد بن وضاح"[3].

وعلّق محقق كتاب ابن بشكوال على مقدمته فقال: "وبيّنت هذه المقدمة عنوان كتاب ابن وضاح، وتبيّن أنه جزء صغير غير مرتب ولا مستوعب لشيوخ ابن وهب، وأن ابن وضاح أخذ هذه الأسماء من شيخه أبي الطاهر، أحمد بن عمرو بن السرح، لأنه كان قد ألّف في شيوخ ابن وهب المصريين، ثم زاد ابن وضاح أسماء أخرى لم ترِدْ في كتاب شيخه، ثم عرض جميع هذه الأسماء على شيخه الآخر ابن أبي مريم المصري، فإنه كان أحد النقاد المعتبرين"[4].

رابعًا: مَن ذُكر تعديله وتجريحه في كتب المتأخرين، الذين اعتُمدت كتبهم في معرفة أحوال الرواة.

* **مروان بن محمد الطاطري، ت 210هـ**؛ قال المزيّ: "رباح بن الوليد بن يزيد بن نمران الذماري، روى عنه مروان بن محمد الطاطري، وقال: كان ثقة"[5].

---

(1) سير أعلام النبلاء: **46/13**.

(2) تهذيب التهذيب: **27/9**.

(3) هذا عنوان كتاب ابن بشكوال، الوارد على الغلاف.

(4) شيوخ عبد الله بن وهب القرشي: **17، 18**. تأليف: أبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود المعروف بابن بشكوال، القرطبي الأندلسي، المالكي، (**494-578هـ**). تحقيق: عامر حسن صبري. الطبعة الأولى: **1428هـ، 2007م**. دار البشائر، بيروت.

(5) تهذيب الكمال: **68/9**.

* **عبد الأعلى بن مسهر، ت 218هـ**؛ قال القاضي عياض: "سئل أبو مسهر عن أحاديث بقية، فقال: احذر أحاديث بقية وكن منها على تقية"[(1)].

وقال المزيّ: "خالد بن دهقان، قال أبو مسهر: كان غير متهم، كان ثقة"[(2)].

وقال ابن عساكر: "النعمان بن المنذر الغساني، قال أبو مسهر: كان قدريًا"[(3)].

وقال الذهبي: "الهيثم بن حميد الدمشقي: قال أبو مسهر الغساني: ضعيف قدري"[(4)].

* **مطرف بن عبد الله، ت 220هـ**؛ قال الذهبي: "كثير بن عبد الله، قال مطرف بن عبد الله المدني: رأيته وكان كثير الخصومة، لم يكن أحد من أصحابنا يأخذ منه"[(5)].

* **عبد الله بن مسلمة القعنبي، ت 221هـ**؛ قال إسماعيل القاضي: "كان القعنبي لا يرضى قراءة حبيب فما زال حتى قرأ لنفسه على مالك الموطأ"[(6)].

وقال ابن حجر: "سليمان بن المغيرة القيسي، قال عبد الله بن مسلمة بن قعنب: ما رأيت بصريًا أفضل منه"[(7)].

* **يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي، ت 231هـ**؛ قال القاضي عياض: "قال ابن بكير: لم يكن عند مالك أضبط ولا أدرس من ابن كنانة"[(8)].

وقال العراقي: "عمير بن أبي ناجية، قال يحيى بن بكير إنه ثقة"[(9)].

وقال ابن حجر: "عنبسة بن خالد الأيلي، أما يحيى بن بكير فكان يقع فيه"[(10)].

---

(1) ترتيب المدارك: **255/1**.

(2) تهذيب الكمال: **56/8**.

(3) تاريخ مدينة دمشق: **132/62**.

(4) ميزان الاعتدال: **107/7**.

(5) المرجع السابق: **493/5**.

(6) تذكرة الحفاظ للذهبي: **384/1**.

(7) تهذيب التهذيب: **193/4**.

(8) المرجع السابق: **162/1**.

(9) ذيل ميزان الاعتدال: **166/1**.

(10) مقدمة فتح الباري: **433/1**.

وقال: "إسحاق بن أسيد، قال يحيى بن بكير لا أدري حاله"(1).

وقال الذهبي: "أحمد بن الفرج، أبو علي الجشمي، ضعّفه ابن بكير"(2).

* **مصعب بن عبد الله الزبيري، ت 236هـ؛** وقال الذهبي: "قال مصعب الزبيري: كان عكرمة يرى رأي الخوارج"(3). وقال: "قال مصعب الزبيري: كان ابن أبي ذئب فقيه المدينة"(4).

وقال ابن حجر: "عباد بن عبد الله بن الزبير بن العوام، وصفه مصعب الزبيري بالوقار"(5).

* **قتيبة بن سعيد، ت 240هـ؛** قال الذهبي: "قال قتيبة بن سعيد: رحل إليّ من شرق الأرض وغربها فما رحل إليّ مثل محمد بن إسماعيل"(6). وقال: "أبو مقاتل السمرقندي، قال الحاكم في تاريخه: قد أفحش القول فيه قتيبة بن سعيد وغيره"(7).

وقال ابن حجر: "قال قتيبة بن سعيد: بشر المريسي كافر"(8).

* **أحمد بن صالح المصري، ت 248هـ؛** قال الذهبي: "أحمد بن صالح، سئل عن عقبة الأصم الذي يروي عنه يحيى بن حسان، فقال: ثقة"(9).

وقال ابن حجر: "نافع بن يزيد الكلاعي، قال أحمد بن صالح المصري: كان من ثقات الناس"(10).

وقال المزي: "صدقة بن عبد الله السمين، قال رشدين بن سعد: سألت أحمد بن

---

(1) تهذيب التهذيب: **198/1**.

(2) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: **271/1**.

(3) سير أعلام النبلاء: **33/5**. وتهذيب الكمال: **279/20**.

(4) تذكرة الحفاظ: **192/1**.

(5) تهذيب التهذيب: **85/5**.

(6) سير أعلام النبلاء: **429/12**.

(7) تاريخ الإسلام: **115/14**.

(8) لسان الميزان: **29/2**.

(9) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، للذهبي: **71/1**.

(10) تهذيب التهذيب: **367/10**.

صالح المصري عن صدقة بن عبد الله السمين، فقال: ما به بأس عندي"[1].

* **محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي، ت 249هـ**؛ قال الخطيب: "قال الذهبي: القاسم بن عباس الهاشمي اللهبي، ليّنه ابن البرقي محمد، قليلًا"[2].

* **محمد بن وضاح، ت 286هـ**: قال الذهبي: "موسى بن معاوية بن صمادح، قال محمد بن وضاح: لقيته بالقيروان، وهو كثير الحديث، رحل إلى الكوفة والريّ، وهو ثقة"[3].

وقال ابن حجر؛ "محمد بن ركانة ابن عبد يزيد المطلبي، قال محمد بن وضاح: لقيته بمصر وكان نعم الشيخ"[4]، وقال: "مسلمة بن قاسم، وثّقه محمد بن وضاح"[5]، وقال: "قال محمد بن وضاح: أحمد بن زياد اللخمي، مغفّل ضعيف"[6].

* **بكر بن حماد التاهرتي ت 296هـ**؛ قال ابن حجر: "بهلول بن عمر بن صالح بن عبيدة بن حبيب بن صالح الفردمي... قال بكر بن حماد: أكره أن أُفصح بالرواية عنه لزهادة الناس فيه"[7].

* **مالك بن عيسى القفصي، ت 305**؛ قال أبو العرب: "قال مالك بن عيسى: يزيد النوفلي ضعيف"[8].

وقال ابن حجر: "ضرار الفرائضي ذكره أبو العرب في "الضعفاء"، وقال: قال لي مالك بن عيسى: كوفي فيه لين"[9].

---

(1) تهذيب الكمال: **173/13**.

(2) المغني في الضعفاء: **518/2**.

(3) تاريخ الإسلام: **370/17**.

(4) تهذيب التهذيب: **144/9**.

(5) المرجع السابق: **106/3**.

(6) لسان الميزان: **174/1**.

(7) لسان الميزان: **67/2**.

(8) تهذيب التهذيب: **304/11**.

(9) لسان الميزان: **203/3**.

المطلب الثاني
قواعد في نقد الرّجال

رُوي عن محدّثي المالكية قواعدُ في نقد الرجال؛ صدرَ بعضُها عنهم، ورواها بعضهم عن الإمام مالك وغيره. وفيما يأتي تم إيرادُ أربعة نماذجَ منها.

* **مروان بن محمد الطاطري، ت 210هـ**؛ قال: "ثلاثة لا يؤتمنون في دين: الصوفي، والقصاص، ومبتدع يرِد على الأهواء"[1].

* **قتيبة بن سعيد، ت 240هـ؛ قال:** "إذا رأيت الرجل يحب أهل الحديث مثل: يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وذكر قومًا آخرين فإنه على السنة، ومن خالف هذا فاعلم أنه مبتدع"[2].

* **أحمد بن صالح المصري، 248هـ**؛ قال ابن رجب الحنبلي: "وقد كان أحمد بن صالح المصري وغيره لا يتركون إلا حديث من اجتُمع على ترك حديثه"[3].

* **الحارث بن مسكين، ت 248هـ**؛ قال: "أخبرنا عبد الله بن وهب قال: قال لي مالك بن أنس: اعلم أنه ليس يسلم رجل حدّث بكل ما سمع، ولا يكون إمامًا أبدًا وهو يحدث بكل ما سمع"[4].

* **محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ت 268هـ**: قال: "أنا أشهب بن عبد العزيز قال: سئل مالك: أيؤخذ ممن لا يحفظ ويأتي بكتب فيقول: قد سمعتها وهو ثقة؟ فقال: لا يؤخذ عنه، أخاف أن يزاد في كتبه بالليل"[5].

وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: "سمعت الشافعي يقول: إذا علم الرجل من محُدّثٍ الكذبَ لم يسعْهُ السكوت عليه، ولا يكون ذلك غيبة، فإن مثل العلماء

---

(1) المدارك: **420/1**.

(2) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي: **71/1**.

(3) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: **612/2**.

(4) تاريخ أبي زرعة الدمشقي: **79/1**.

(5) الجرح والتعديل: **26/2**.

كالنقاد، فلا يسعُ الناقد في دينه أن لا يبيّن الزيوف من غيرها"[1].

المطلب الثالث
تفسير الجرح والتعديل في أقوال محدثي المالكية

وردت في سيرة بعض محدثي المالكية أقوال تضمّنت إيضاحًا للأمور التي عُدّ الرواي بها مجروحًا، أو معدّلًا وتفسيرهم لذلك.

* **أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى 218هـ**؛ قال أبو مسهر: "عبد الرزاق بن عمر سمع من الزهري فذهب كتابه، فتتبّع حديث الزهري من كتب الناس فرواها فتركوه"[2]. هذا القول فيه تفسيرُ سبب تركه؛ من جهة الضبط وكثرة الأخطاء بسبب ضياع الكتب.

وقال أبو مسهر الغساني: "عبيد الله بن زحر صاحب كلّ معضلة، وإن ذلك لين على حديثه"[3]، وهذا القول فيه تفسيرٌ للجرح بسبب وصفه باللين.

وقال ابن عساكر: "سُئل أبو مسهر عن إسماعيل بن عياش وبقية، فقال: كلٌّ كان يأخذ عن غير ثقة، فإذا أخذت حديثهم عن الثقات فهو ثقة"[4]، وفيه تفسير لضعفهما في بعض مروياتهما بسبب الأخذ عن غير الثقات.

وقال ابن عساكر في "النعمان بن المنذر الغساني: قال أبو مسهر: كان قدريًا"[5]. وليس هذا الوصف جرحًا بقدر ما هو سببٌ من الأسباب التي قد يُطعن الراوي بها من جهة عدالته.

وقال ابن أبي حاتم: "رأيت أبا مسهر يقدم صدقة بن خالد، وقال لنا: صدقة بن خالد صحيح الأخذ، صحيح الإعطاء"[6]. وفيه ذكر الأسباب التي عُدّ بها مُوثّقًا.

---

(1) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص للسيوطي: **130/1**.

(2) الجرح والتعديل: **39/6**.

(3) كتاب السماع، لابن القيسراني: **80/1**.

(4) تاريخ مدينة دمشق: **347/10**.

(5) المرجع السابق: **132/62**.

(6) الجرح والتعديل: **290/1**.

قال أبو مسهر: "كان يزيد بن ربيعة فقيهًا غير متهم، ما ننكر عليه أنه أدرك أبا الأشعث، ولكن أخشى عليه سوء الحفظ والوهم"[1]. وفيه تفسير الإشارة إلى الضعف بسبب الخوف من سوء الحفظ والوهم.

وقال المزي: "الوليد بن مزيد العذري، قال أبو مسهر: كان ثقة، لم يكن يحفظ، وكانت كتبه صحيحة"[2]. وفيه تفسيرٌ لتوثيقه، وهو صحّة كتُبه.

* **يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري 226هـ**؛ قال البخاري: "قال يحيى بن يحيى: كان خارجة بن مصعب يدلّس عن غياث بن إبراهيم، وغياث ذهب حديثه، ولا يُعرف صحيح حديثه من غيره"[3]. وفيه تفسير لجرح خارجة. وهو تدليسه عن الضعفاء.

وقال ابن حجر: "زياد بن المنذر، قال يحيى بن يحيى النيسابوري: يضع الحديث"[4]. وفيه بيان لسبب تركه.

* **يحيى بن بكير المخزومي 231هـ**؛ قال يعقوب بن سفيان: "سألت ابن بكير عن عقبة بن نافع، وناجية بن بكر، وعثمان بن الحكم، قال: لا بأس بهم، هم أهل ورع... وقلت له: سعد بن عبد الله؟ قال: بخ، هو سعد بن عبد الله بن سعد، ما ذكرتَ منذُ اليوم مثله، كان هو أفضلهم وأفقههم"[5].

* **قتيبة بن سعيد 240هـ**؛ قال البخاري: "حدثني قتيبة بن سعيد قال: كان رشدين وابن لهيعة لا يباليان ما دُفع إليهما فيقرآنه"[6]. وفيه تفسير سبب ضعفهما، وهو قبولهما التلقين.

وقال ابن أبي حاتم: "مبارك بن مجاهد، قال قتيبة بن سعيد: كان قدريًا

---

(1) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 239/7.

(2) تهذيب الكمال: 83/31.

(3) التاريخ الأوسط: 195/2.

(4) تهذيب التهذيب: 333/3.

(5) المرجع السابق: 39/1.

(6) التاريخ الأوسط:245/2.

وضعّفه"[1]، وفيه تفسير لتضعيفه، وهو قوله بالقدر.

وقال ابن حبان: "أبو مقاتل السمرقندي، اسمه حفص بن سلم، كان قتيبة بن سعيد يحمل عليه شديدًا، ويضعّفه بمرة، وقال: كان لا يدري ما يحدث به"[2].

* **أحمد بن صالح المصري 248هـ**: قال العجلي: "قال أحمد بن صالح: الحارث الأعور ثقة، ما أحفظه، وأحسن ما روى عن عليّ، وأثنى عليه. سَمِعَ عليًا رضي الله عنه يقول: من يشتري علمي بدرهم؟ فذهب الحارث فاشترى صحيفة فجاء بها إلى عليّ فأملى عليه. قيل لأحمد بن صالح: فقول الشعبي: حدثنا الحارث وكان كذابًا، فقال: لم يكن يكذب في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه"[3]. وفيه بيان سبب توثيقه، وهو أنّ الكذب في الرأي لا يُعدّ قدحًا في العدالة.

وقال العجلي: "الخليل بن مرة، قال أحمد بن صالح: ما رأيت أحدًا يتكلم فيه، ورأيت أحاديثه عن قتادة ويحيى بن أبي كثير صحاحًا، وإنما استغنى عنه البصريون لأنه كان خاملًا، ولم أرَ أحدًا تركه"[4].

وقال العجلي أيضًا: "قال أحمد بن صالح: عبد الحميد بن بهرام ثقة. يُعجبني حديثه، أحاديثه عن شهر بن حوشب صحيحة"[5].

وقال ابن حجر: "محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي الشامي المصلوب، قال أحمد بن صالح: وضع أربعة آلاف حديث"[6]. وفيه بيان لسبب تركه.

قال ابن حجر أيضًا: "قال أحمد بن صالح: بلغني أن حرملة يحدث بكتاب الفتن عن ابن وهب، فقلت له في ذلك، وقلت له: لم يسمعه من ابن وهب أحد، ولم

---

(1) الجرح والتعديل: **340/8**.

(2) المجروحين لابن حبان: **256/1**.

(3) تاريخ أسماء الثقات: **71/1**.

(4) المرجع السابق: **179/1**.

(5) المرجع السابق: **160/1**.

(6) تقريب التهذيب: **480/1**.

يقرأه على أحد، فرجع من عندي على أن لا يفعل، ثم بلغني أنه حدث به بعد"[1].

وفيه بيان سبب ضعفه وهو التدليس (تدليس الشيوخ)، وقال ابن حجر أيضًا: "ابن سمعان، قال أحمد بن صالح: كان يغير الأسماء"[2]، وفيه تفسير بسبب تغيير الأسماء وهو تدليس الإسناد.

* **يعقوب بن شيبة السدوسي**؛ قال يعقوب: "إبراهيم بن أبي الليث، كان أصحابنا كتبوا عنه ثم تركوه، وكانت عنده كتب الأشجعي، وكان معروفًا بها، ولم يقتصر على الذي عنده حتى تخطى إلى أحاديث موضوعة"[3].

* **محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي، 249هـ**؛ ذكر ابن البرقي عبدَ الملك بن الماجشون فقال: "دعاني رجل إلى أن أمضي إليه فجئناه فإذا هو لا يدري الحديث إيش هو"[4]، وفيه جرح من جهة الضبط والدراية.

* **محمد بن وضاح 287هـ**؛ قال:" أحمد بن زياد اللخمي الفرجاني مغفّل ضعيف"[5]، وفيه تفسير الضعف، وهو الغفلة.

المطلب الرابع
بعض وسائل محدثي المالكية في الحكم على الراوي

اتضحت لعلماء الحديث عدة وسائل يتتبّعون بها أحوال الرواة قبل إصدار الأحكام فيهم جرحًا وتعديلًا، ومن ذلك تتبع سيرة الراوي، والرحلة للرواة، وتتبع الروايات، والسؤال عن الرواة.

وهذه الوسائلُ جزءٌ من علوم الرواة التي عُني بها المحدثون عمومًا؛ ومنها العلوم المعرّفة بحال الراوي، والعلوم المعرفّة بشخص الراوي، ولكلّ منهما جوانب تُكمّل الأخرى وتعضدها في التّوصّل إلى إصدار أحكام تناسب الرواة بحسب

---

(1) المرجع السابق: **48/1**.

(2) المرجع السابق: **193/5**.

(3) تاريخ بغداد: **195/6**.

(4) تهذيب المدونة: **35/1**.

(5) لسان الميزان: **174/1**.

مراتبهم في علم الحديث، وفي الرواية والدراية.

وبالنسبة لما ورد عن محدثي المالكية من إسهامات في هذا العلم، فهي كثيرة تضمنت إسهاماتهم في معرفة الصحابة، والكنى والأنساب، والأسماء وتمييزها، والألقاب، واللقاء والمعاصرة، والتواريخ بشكل عام، ونحو ذلك.

ولكثرتها لم يتم حصرها هنا؛ بل تم الاكتفاء بعرض نماذج منها.

أولاً: تتبّع سيرة الراوي:

اتضح منهج تتبع سيرة الراوي عند محدثي المالكية في سبرِ أحوال الرواة، ثم إطلاق أوصافٍ مبنيّة على ذلك السبر. والنماذج الآتية وضّحت ذلك.

* **قول أبي مسهر** عن سليمان بن عتبة: "هو ثقة، ولم يكن له عيب إلا لصوقه بالسلطان"[1].

وقوله: "كان سعيد بن عبد العزيز قد اختلط قبل موته، وكان يُعرض عليه قبل أن يموت، فكان يقول: لا أجيزها"[2].

وقوله: "حدثنا الهيثم بن حميد، وكان صاحب كتب، ولم يكن من الأثبات ولا من أهل الحفظ، وقد كنت أمسكت عن الحديث عنه، استضعفته"[3].

وقال ابن حجر: "محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي المصلوب، قال أبو مسهر: هو من كذابي الأردن"[4].

* **قول موسى بن معاوية الصمادحي** في وكيع: "كان يقرأ في رمضان في الليل ختمة وثلثًا، ويصلي ثنتي عشرة من الضحى، ويصلي من الظهر إلى العصر"[5].

* **قول قتيبة بن سعيد**: "رأيت عبد الله بن المبارك جاثيًا على ركبتيه بين يدي

(1) تاريخ أبي زرعة الدمشقي: **29/1**.

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري: **479/4**.

(3) تهذيب الكمال: **272/30**.

(4) تهذيب التهذيب: **163/9**.

(5) سير أعلام النبلاء: **109/12**.

سفيان بن عيينة، ويبالغ في تعظيمه وتبجيله"[1].

وقوله: "كان وكيع إذا كانت العتمة ينصرف معه أحمد بن حنبل فيقف على الباب فيذاكره، فأخذ ليلة بعضادتي الباب، ثم قال: يا أبا عبد الله! أريد أن ألقي عليك حديث سفيان، قال: هاتِ. قال: تحفظ عن سفيان عن سلمة بن كهيل: كذا. قال: نعم، حدثنا يحيى، فيقول سلمة كذا وكذا، فيقول: حدثنا عبد الرحمن، فيقول: وعن سلمة كذا وكذا، فيقول: أنت حدثتنا حتى يفرغ من سلمة، ثم يقول أحمد، فتحفظ عن سلمة كذا وكذا؟ فيقول وكيع: لا. ثم يأخذ في حديث شيخ شيخ. قال: فلم يزل قائمًا حتى جاءت الجارية فقالت: قد طلع الكوكب، أو قالت: الزهرة"[2].

* **قول أحمد بن صالح**: "شيوخ ابن أبي ذئب ثقات، إلا أبا جابر البياضي"[3].

وروابة أبي حاتم الرازي عنه في أبي عبد الرحمن الأزدي البصري؛ قال أبو حاتم: "أبو عبد الرحمن الأزدي البصري: سألت أحمد بن صالح، كيف هذه الكثرة له عن قتادة؟ قال: كان أبوه شريكًا لأبي عروبة فأقدم ابنه سعيد فبقي يطلب مع سعيد بن أبي عروبة"[4].

وقول أحمد بن صالح: "كان ابن لهيعة صحيح الكتاب، طلاّبًا للعلم"[5].

* **قول عبد الملك بن شعيب بن الليث** في أبي صالح كاتب الليث: "ثقة مأمون، سمع من جدي حديثه وكان يحدث بحضرة أبي وأبي يحضّه على التحديث"[6].

وقوله في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم القرشي: "كتبنا عنه وأَمْرُهُ مستقيم ثم خلط بعدُ، ثم جاءنا الخبر أنه رجع عن التخليط"[7].

---

(1) أدب الإملاء والاستملاء: **134/1**.

(2) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: **28/2**.

(3) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: **348/1**.

(4) سير أعلام النبلاء: **305/7**.

(5) المرجع السابق: **13/8**.

(6) تاريخ مدينة دمشق: **191/29**.

(7) الكواكب النيرات: **13/1**. لمحمد بن أحمد بن يوسف، أبو البركات الذهبي الشافعي، المتوفى سنة: **929**هـ.

* **قال يعقوب بن شيبة**: "كان عبد الله بن إدريس عابدًا فاضلًا، وكان يسلك في كثيرٍ من فُتْياه ومذاهبِه مَسْلكَ أهل المدينة، وكانت بينه وبين مالك بن أنس صداقة، وقد قيل: إن جميع ما يرويه مالك في الموطأ بلغني عن علي ﷺ فيرسلها أنه سمعها من عبد الله بن إدريس، ووُلد ابن إدريس في سنة خمس عشرة في خلافة هشام بن عبد الملك"(1).

وقال يعقوب: "المسعودي ثقة صدوق، وقد كان تغير بأخرة"(2).

وقال: "سمعت علي بن عاصم، على اختلاف أصحابنا فيه؛ فمنهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك وترْكِه الرجوع عما يخالفه الناس فيه ولجاجته فيه، وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه، واشتباه الأمر عليه في بعضٍ ما حدّث به من سوء ضبطه، وتوانيه عن تصحيح ما كتبه الورّاقون له، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذه القصص، وقد كان رحمة الله علينا وعليه من أهل الدين والصلاح، والخير البارع، شديد التوقي، وللحديث آفات تفسده"(3).

* **قول محمد بن عبد الله بن عبد الحكم** في أبي صالح كاتب الليث: "سمعت أبي وسئل عن عبد الله بن صالح فقال: أتسألوني عن أقرب رجل إلى الليث؟ رجل معه في ليله ونهاره وسفره وحضره، يخلو معه غالباُ فلا ينكر لمثله أن يكثر عن الليث"(4).

* **قول بكر بن حماد، ت296هـ**: "رأيت محمد بن معاوية ثقة ثبتًا، وكان صاحب آداب ومعرفة بلغة العرب، متقدمًا في ذلك"(5).

(1) تاريخ بغداد: **420/9**.

(2) المرجع السابق: **221/10**.

(3) المرجع السابق: **466/11**.

(4) سير أعلام النبلاء: **412/10**.

(5) معرفة الثقات للعجلي: **254/2**.

ثانيًا: الرحلة للرواة:

واتضحت فيها أهداف الرحلة وغاياتها.

* **قال موسى بن معاوية:** "رحلت من القيروان، وما أظن أن أحدًا أخشع من البهلول بن راشد حتى لقيت وكيعًا، وكان يقرأ في رمضان..."[1].

* **قال محمد بن البرقي** "دعاني رجل على أن أمضي إليه فجئناه فإذا هو لا يدري الحديث إيش هو"[2].

ثالثًا: تتبّع الروايات:

وينبني عليها إصدارُ أحكامٍ على الرواية والرُّواة، اتضحت فيما يأتي:

* **سعيد بن عيسى بن تليد؛** قال ابن أبي حاتم: "فضالة بن المفضل بن فضالة المصري، أبو ثوابة. سمعت أبي يقول: لم يكن بأهلٍ أن يُكتب عنه العلم، سألت عنه سعيد بن عيسى بن تليد فثبّطني عنه، وقال: الحديثُ الذي يحدّث به موضوع، أو نحو هذا"[3]. وفيه إشارة إلى معرفة سعيد بن تليد بحديثه كله.

* **قال موسى بن معاوية:** "لم ألقَ أحدًا أروى من وكيع، وكان يروي خمسًا وثلاثين ألف حديث، يقرؤها علينا، ظاهرًا على تأليفها، ما يُشكّ في حديث منها"[4].

* **قول يحيى بن يحيى النيسابوري** في خارجة بن مصعب: "خارجة عندنا مستقيم الحديث، ولم يكن يُنكَرُ من حديثه إلا ما كان يُدلّس عن غيّاث، فإنا قد كنا قد عرفنا تلك الأحاديث، فلا نعرض له"[5].

وقوله في في كثير بن عبد الله السامي الناجي، أبي هاشم البصري: "سمعته يروي عن أنس فلم أحدث عنه شيئًا"[6]. وفيه إشارة إلى معرفة النيسابوري بحديث أنس.

---

(1) سير أعلام النبلاء: **109/12**.

(2) تهذيب المدونة: **35/1**. وتهذيب الكمال: **236/18**.

(3) الجرح والتعديل: **79/7**.

(4) رياض النفوس: **376/1**.

(5) الجرح والتعديل: **375/3**.

(6) تهذيب التهذيب: **373/8**.

* **قول قتيبة بن سعيد**: "كان رشدين وابن لهيعة لا يباليان ما دُفع إليهما فيقرآنه"[1].

* **قول أحمد بن صالح المصري في عبد الله بن وهب**: "حدث بمائة ألف حديث"[2].

وفي السير: "ما رأيت أحدًا أكثر حديثًا منه، وقعَ عندنا سبعون ألف حديث عنه"[3].

وقوله في روايات ابن وهب: "صنّف ابن وهب مائة ألف وعشرين ألف حديث، كله سوى حديثين عند حرملة"[4]. وقوله أيضًا: "صنّف ابن وهب مائة وعشرين ألف حديث، عند بعض الناس منها النصف –عنى نفسه– وعند بعض الناس الكلّ، يعني حرملة"[5].

وقوله: "عمرو بن شعيب سمع من أبيه عن جده، وكلّه سماع"[6].

وقوله: "عبد الحميد بن بهرام ثقة، يعجبني حديثه، أحاديثه عن شهر بن حوشب صحيحة"[7].

وقوله: "عبد الجبار بن عمرو الأيلي ثقة في حديثه تخليط وخلاف"[8].

وقوله في محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي، الشامي المصلوب: "وضع أربعة آلاف حديث"[9].

وقال أبو داود الآجري: سمعت أبا داود يقول: "كتب أحمد بن صالح عن

---

(1) التاريخ الأوسط: **245**.
(2) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: **316/1**.
(3) سير أعلام النبلاء: **225/9**.
(4) المرجع السابق: **233/9**.
(5) المرجع السابق: **390/11**.
(6) تاريخ أسماء الثقات، للعجلي: **151/1**.
(7) المرجع السابق: **160/1**.
(8) المرجع السابق: **168/1**.
(9) تقريب التهذيب: **480/1**.

سلامة بن روح، وكان لا يحدث عنه، وكتب عن ابن زبالة خمسين ألف حديث، وكان لا يحدث عنه"[1]. كتبها لغاية تتبُّع المرويات وتمييزها.

* **قال يعقوب بن شيبة:** "الحجاج بن أرطاة صدوق، وفي حديثه اضطراب"[2].

رابعًا: السؤالات:

السؤالات منهج من مناهج المحدثين في معرفة أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا، ومعرفة الثقات والعدول منهم. وقد ورد في سيرة محدثي المالكية اهتمامهم بذلك، ومنهم:

* **إسحاق بن عيسى الطباع** سمع حديثًا رواه جرير بن حازم عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني**»[3]. قال إسحاق بن عيسى: فأتيت حماد بن زيد فسألته عن الحديث، فقال: وهِمَ أبو النضر، إنما كنا جميعًا في مجلس ثابت البناني، وحجاج بن أبي عثمان معنا، فحدثنا حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن قتادة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: "**إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني**"[4]. فظن أبو النضر أنه فيما حدثنا ثابت عن أنس". قال ابن الصلاح: "أبو النضر هو جرير بن حازم، والله أعلم"[5].

* **مصعب بن عبد الله الزبيري**، قال الحسين بن فهم: "كنت عند مصعب الزبيري فمرّ بنا يحيى بن معين، فقال له مصعب: يا أبا زكريا! أنا محمد بن سعد الكاتب بكذا وكذا، وذكر حديثًا، فقال له يحيى: كذب"[6].

* **قال أحمد بن صالح:** "قلت لأحمد بن حنبل: رأيتَ أحسنَ حديثًا من عبد

---

(1) سير أعلام النبلاء: 164/12.

(2) تاريخ بغداد: 235/8.

(3) الشذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح، لإبراهيم الأبناسي: 230/1.

(4) صحيح البخاري: 228/1. كتاب الأذان. باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة. رقم: (22). رقم الحديث: 611.

(5) مقدمة ابن الصلاح: 101/1.

(6) التقييد: 67/1.

الرزاق؟ قال: لا"(1).

وقال: "قلت لابن وهب: ما كان مالك يقول في ابن سمعان؟ قال: لا تقبل قول بعضهم في بعض"(2).

وقال: "سألت عنبسة بن خالد عن سلامة، فقال: لم يكن له من السنّ ما يسمع من عقيل، وسألت عنه بأيلَة، فأخبرني ثقة أنه ما سمع من عقيل"(3).

* **قال محمد بن عبد الله البرقي:** "سألت يحيى بن معين عن قول الناس في سعد بن إبراهيم أنه كان يرى القدر وتركه مالك؟ فقال: لم يكن يرى القدر وإنما ترك مالك الرواية عنه لأنه تكلم في نسب مالك، فكان لا يروي عنه، وهو ثبت لا شك فيه"(4).

* **قال يعقوب بن شيبة:** "سألت يحيى بن معين عن حجاج بن نصير، فقال لي: صاحب الفساطيط، كان شيخًا صدوقًا، ولكنهم أخذوا عليه شيئًا من حديث شعبة، يعني أنه أخطأ في أحاديث من أحاديث شعبة"(5).

وقوله: "سألت يحيى بن معين، قلت: كيف محمد بن إسحاق عندك؟ قال: ليس هو عندي بذاك، ولم يثبّته، وضعّفه، ولم يُضعّفه جدًا، فقلت له: ففي نفسك من صدقه شيء؟ قال: لا، كان صدوقًا"(6).

وقوله: سألت يحيى بن معين عن عاصم بن علي، فطعن فيه وفي أبيه وأخيه"(7).

* **محمد بن عبد الله بن عبد الحكم** قال: "سألت الشافعي عن مجالد فقال: هو مجالد"(8).

۞۞۞

---

(1) سير أعلام النبلاء: 233/9.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال: 126/4.

(3) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 261/3.

(4) التعديل والتجريح: 1102/3.

(5) الكامل في ضعفاء الرجال: 231/2.

(6) الكامل في ضعفاء الرجال: 106/6.

(7) الأنساب: 484/4.

(8) الكامل في ضعفاء الرجال: 422/6.

المبحث الثاني
منهج المحدثين في الكشف عن العلة

يناقش هذا المبحث أساليب محدثي المالكية في الكشف عن العلة، ويورد لذلك بعض النماذج مما روي عنهم. ويقتضي هذا الموضوع التقديم بتعريف العلة وإيضاح أهمية علم العلل وغايته وموضوعه وأنواع العلل بحسب تصنيف العلماء لها.

أولاً: تعريف العلة والحديث المعلل في الاصطلاح:

تُعرّف العلّة بأنها: "سبب غامض قادح، مع أن الظاهر السلامة منه"[(1)].

وأما الحديث المعلل، فقال العراقي: "والمعلل خبر ظاهره السلامة، اطُّلِعَ فيه بعد التفتيش على قادح"[(2)].

هذان التعريفان يشيران إلى أن العلة أمر خفيّ، يكشفه علماء الحديث من الحذّاق، "وأهل الحفظ والفهم والخبرة والفهم الثاقب"[(3)]. لأنه يتطلب مزيدًا من الدّقّة التي يُتقنها نقاد الحديث؛ ولذا تُعدّ معرفة العلل، مرحلةً مُتقدّمةً، لا يبلُغها الناقد إلا بعد أن يتجاوز معرفة الجرح والتعديل.

قال همام سعيد: "ميدان هذا العلم حديث الثقات، وغايته كشف ما يعتري هؤلاء الثقات من الخطأ والوهم، وهذا النقد أوسع من الجرح والتعديل، لأن الجرح والتعديل ينتهي بكلمة أو سطر أو صفحة أو مجموعة من الأقوال في الرجل موضع الجرح أو التعديل، وأما هذا الذي معنا فإنه يواكب الثقة في حلّه وترحاله، وأحاديثه عن كل شيخ من شيوخه، ومتى ضبط؟ ومتى نسي؟ وكيف تحمّل؟ وكيف أدى؟"[(4)]. ومفادُ ذلك أنّ العلّة يكتشفها مَن تمرّس في معرفة الثقات وشيوخهم ومروياتهم واستطاع رصدَ حالات ضبطهم وما يطرأ عليهم من أحوال تؤثّر في ذلك الضبط، وغير ذلك.

---

(1) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي: **164**.

(2) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، تحقيق: همام سعيد: **1/ 22**.

(3) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح: **187**.

(4) شرح علل الترمذي: **26/1**.

ثانيًا: أهمية علم العلل وغايته وموضوعه:

تتّضح أهمية علم العلل في كونه "أجلّ علوم الحديث وأدقّها وأشرفها"[1]، فإن الحديث يُعلّل من أوجهٍ ليس للجرح فيها مدخل... لأن علّة الحديث قد تكثُر في أحاديث الثقات بسبب خفائها؛ فيخفى عليهم علمها، فيصير الحديث معلولًا، ويعتمد الكشف عن العلّة على الحفظ والفهم والمعرفة مع ما يتمتّع به الناقد من دقّة الملاحظة والتمحيص[2].

وهذا يؤكد أهمية علم العلل؛ لأن الناظر إلى حديث الثقات يُسلّم لهم بما رووه دون أن يعي ما قد يقع فيه أولئك الثقات من خطأ غير مقصود، وقد كشف علماء الحديث عن عللٍ لأئمة كبار ثقات[3].

ولا شكّ أنّ بلوغ هذا العلم ومعرفته مؤشر واضح على أن علماء الحديث تجاوزوا مستويات العلوم المعهودة التي ابتكروها أولًا، لتتأكّد رِفعة جهودهم الهادفة إلى تنزيه حديث رسول الله ﷺ عن كل شائبة من الشوائب الظاهرة والخفية، وإظهاره في أعلى مراتب الصحة.

ومن هنا تتجلى غاية هذا العلم وموضوعه، فهو علم يبحث في أحاديث الثقات، ويهدف إلى الكشف عما قد يقع فيه هؤلاء الثقات من الأوهام والأخطاء.

ثالثًا: أنواع العلل في المتن والسند:

ذكر علماء الحديث أنواع العلل الواقعة في المتن، وأنواع العلل الواقعة في السند؛ ففي تعريفه للعلّة، قال ابن الصلاح: "ويتطرّق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر، ويُستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضمّ إلى ذلك تُنبّه العارف بهذا الشأن على إرسالٍ في الموصول، أو وَقْفٍ في المرفوع، أو دخولِ حديث في حديث، أو وهمِ واهمٍ بغير ذلك

---

(1) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح: 187.

(2) معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري: 112، 113. بتصرّف يسير.

(3) انظر: شرح علل الترمذي، تحقيق همام سعيد: 27.

بحيث يغلبُ على ظنِّهِ ذلك فيحكُم به أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه"(1).

كما فصّل همّام سعيد القول في أنواع علل الإسناد وعلل المتن في كتاب "شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي، فذكر نوعيهما وشرَحهما، وجعل لنوعيهما صفاتٌ يحسُن إيرادها فيما يأتي:

1. علل الإسناد:
   - علة موضوعها إبطال السماع الصريح، أو نفي السماع المتوهّم بالعنعنة.
   - علة موضوعها إبدال الإسناد كله أو بعضه.
   - علة موضوعها الوهم في رفع الموقوف أو وصل المرسل، أو ما فيه انقطاع.
   - علة موضوعها جمع الشيوخ وبقاء اللفظ واحدًا.
   - علة موضوعها جرح الراوي.
2. علل متن الحديث:
   - ما كانت علته إحالة المعنى كليًا أو جزئيًا.
   - ما كانت علته تحريفًا في لفظ من ألفاظه.
   - ما كانت علته مخالفة الراوي الذي رواه لمقتضاه.
   - ما كانت علته إدراج كلام آخر فيه ليس منه.
   - ما كانت علته أنه لا يشبه كلام النبوّة(2).

يُضاف لذلك وسائل الكشف عن العلة، وهي: "معرفة من دار عليهم الإسناد، ومنها معرفة مراتب أعيان الثقات الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم، وبيان مراتبهم في الحفظ، وذكر من يُرجّح قولَه منهم عند الاختلاف"(3).

---

(1) معرفة أنواع علم الحديث: 187، 188.

(2) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، تحقيق ودراسة همام سعيد: 1/139-163. أنواع العلل المذكورة جاءت على شكل عناوين فرعية، فصّل ابن رجب القول فيها، ورأيت الاقتصار على إيراد العناوين فقط، للإشارة إلى ما تمّ تحصيله من هذه الأنواع في تطبيقات الكشف عن العلة عن علماء الدراسة.

(3) المرجع السابق: 1/131.

وأكّد ابن رجب على أن هذا العلم معرفة وممارسة ومذاكرة فيقول: "والوجه الثاني في معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف؛ إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال... وهذا الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علم العلل"(1).

وكان لمحدثي المالكية في القرن الثالث الهجري إسهامٌ في معرفة العلل والكشف عنها، فكانت لهم عنايةٌ بمعرفة الشيوخ والمحدثين ومراتبهم في الحفظ والإتقان.

وجاءت الأمثلة الآتية لبيان الجانب التطبيقي للكشف عن العلّة في سِيَرِهم.

* **إسحاق بن عيسى الطباع، ت215هـ**؛ قال إسحاق: "أحرِقت كتب ابن لهيعة سنة تسع وستين، قال ولقيته أنا سنة أربع وستين. قال إسحاق: ومات ابن لهيعة في سنة أربع وسبعين أو ثلاث وسبعين"(2).

يربط المحدّثون سنة احتراق كتب ابن لهيعة باختلاطه؛ لأن تحديد الفترة الزمنيّة لاختلاط الراوي تُعدّ طريقة من طرق معرفة العلة؛ لأن معرفة سنة اختلاط الراوي وسبب اختلاطه يُساعد النّقّاد على التمييز بين روايته التي رواها في زمن عدالته وضبطه -أي قبل اختلاطه- وبين روايته بعد الاختلاط.

قال همام سعيد: "وأما عبد الله بن لهيعة قاضي مصر، فهو ممن أجمع العلماء على خفة ضبطه قبل موته بسنين، والأكثر على أن هذا راجع إلى احتراق كتبه، روى العقيلي عن طريق البخاري عن يحيى بن أبي بكير قال: احترقت كتبه فكان من جاء بشيء قرأه عليه، حتى لو وضع أحد حديثًا وجاء به إليه قرأه عليه؛ قال الخطيب: فمن ثَمَّ كثرت المناكير في روايته لتساهله، وقال يحيى بن حسان: رأيت مع قوم جزءًا سمعوه من ابن لهيعة، فنظرت فإذا ليس هو من حديثه، فجئت إليه فقال: ما أصنع؟ يجيئون بكتاب فيقولون: هذا من حديثك فأحدثهم"(3).

---

(1)) المرجع السابق: **126/1**.

(2) العلل ومعرفة الرجال: **67/2**.

(3) شرح علل الترمذي: **109/1**. وعزى قول العقيلي وما بعده إلى: تهذيب التهذيب: **373/5-379**.

وقال الذهبي: أضاف إسحاق أن ما حُرق من كتب ابن لهيعة هو نُسَخ من أصوله، وليست الأصول نفسها. قال: "ما احترقت أصوله، إنما احترق بعض ما كان يقرأ منه، يريد ما نُسخ منها"[1]. وهذا مُفيدٌ جدًا؛ لأن بقاء الأصول يُساعد أيضًا في التمييز بين مروياته مما كان قبل اختلاطه وبعده.

والتحديد الذي ذكره إسحاق بن عيسى الطباع، مفيد في تحرّي مروياته التي سبقت سنة اختلاطه وهي تسع وستين، ومعرفة ما كان بعد اختلاطه في أربع أو خمس سنوات؛ أي الفترة الواقعة بين اختلاطه ووفاته رَحِمَهُ اللهُ، فهذه وسائلُ تُعرف بها العلّة.

* **مصعب بن عبد الله الزبيري، ت236هـ؛** قال في حديث مالك عن الزهري عن عباد بن زياد من ولد المغيرة عن المغيرة بن شعبة في المسح على الخفين وغير ذلك، قال: "ليس له عندهم غيره، أخطأ فيه مالك خطأً قبيحًا، والصواب عن عباد بن زياد، عن رجل من ولد المغيرة"[2].

فالعلّة هنا أن الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ، عدّ عبّاد بن زياد من ولدِ المغيرة، وهو ليس كذلك، بل هو راوٍ عن رجلٍ من ولدِ المغيرة.

* **أحمد بن عمرو بن السرح، ت250هـ؛** كشف أحمد بن السرح عن عِلة في الإسناد، هي "وهمٌ في وصل المرسل".

قال العقيلي: "حدثنا زكريا بن يحيى الحلواني قال: حدثنا أبو يحيى الوقاد قال: حدثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ صلّى بنا صلاة، فلما قضاها قال: **"هل قرأ أحد منكم معي بشيء من القرآن؟ فقال رجل من القوم: أنا يا رسول الله، فقال: إني أقول: ما لي أنازع القرآن؟ إذا أسررت بقراءتي فاقرؤوا معي، وإذا جهرت فلا يقرأنّ معي أحد"**[3]. قال أبو يحيى: فصرنا إلى أبي الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح، فذكروا له

---

(1) سير أعلام النبلاء: **21/8**.

(2) تهذيب التهذيب: **81/5**.

(3) رواه الإمام مالك في الموطأ، برواية أبي مصعب الزهري: **69/1**، رقم: **2920**، والحميدي في مسنده، باب أحاديث أبي هريرة: **187/2**، رقم **983**. والإمام أحمد في مسنده، باب مسند أبي هريرة: **21/12**. والبخاري في "القراءة خلف الإمام، باب: هل يقرأ بأكثر من فاتحة الكتاب خلف =

الحديث، فقال: هذا باطل، ثم قام يجرّ إزاره حتى دخل إلى بيته فأخرج كتاب بشر بن بكر، فإذا فيه: حدثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن يحيى بن كثير أن رسول الله ﷺ... أو عن الأوزاعي أن رسول الله ﷺ.

قال أبو يحيى أنا شككت، فقال: انظروا كيف وصله، فجعله عن أبي سلمة عن أبي هريرة، واغتاظ من ذلك"(1). فهذه العلّة هي وصلُ المُرسل، عرفها ابن السرح لمعرفته بأسانيد بشر بن بكر.

* **إسماعيل بن إسحاق القاضي، ت282هـ**؛ كتب عن علي بن المديني كتاب "العلل"، وهو في أربعة عشر جزءًا(2). وأجازه لأحمد بن إسحاق بن بهلول التنوخي، وغير ذلك من كتبه؛ جاء في "فتح المغيث": "كتب إسماعيل بن إسحاق القاضي لأحمد بن إسحاق بن بهلول التنوخي بالإجازة بكتاب "الناسخ والمنسوخ" عن ابن زيد بن أسلم، و"بالعلل" عن ابن المديني..."(3) . وكان أخذُ إسماعيل القاضي لهذا الكتاب أخذُ علمٍ وروايةٍ ودراية.

قال إسماعيل: "أفخر على الناس برجلين بالبصرة: ابن المعذل يعلمني الفقه، وابن المديني يعلمني الحديث"(4). وسمّى الذهبي علمه عن ابن المديني صناعة فقال : "وأخذ الفقه عن أحمد بن المعذّل وطائفة، وصناعة الحديث عن علي بن المديني "(5).

* **محمد بن وضاح، ت287هـ**؛ في حديث "ساعة الدعاء يوم الجمعة" قال ابن حجر: "وأفاد ابن عبد البر أن قوله: (وهو قائم) سقط من رواية أبي مصعب وابن أبي

= الإمام" **28/1**، رقم: **67**. وأخرجه ابن حبان في صحيحه: **152/5**، رقم **1844**، ورواه كذلك ابن ماجة وأبو داود والترمذي وغيرهم، كلهم يرويه بدون الزيادة الواردة بعد قوله: "ما لي أُنازع القرآن".

(1) ضعفاء العقيلي: **87/2**.

(2) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: **33/1**.

(3) فتح المغيث: **137/2**.

(4) ترتيب المدارك: **168/3**.

(5) سير أعلام النبلاء: **339/13**.

أويس ومطرف والتنيسي وقتيبة، وأثبتها الباقون. قال: وهي زيادة محفوظة من أبي الزناد، من رواية مالك وورقاء وغيرهما عنه، وحكى أبو محمد بن السيد عن محمد بن وضاح أنه كان يأمر بحذفها من الحديث، وكان السبب في ذلك أنه يُشكل على أصحّ الأحاديث الواردة في تعيين هذه الساعة، وهما حديثان، أحدهما: أنها من جلوس الخطيب على المنبر إلى انصرافه من الصلاة، والثاني: أنها من بعد العصر إلى غروب الشمس"[1].

فالعلّة هنا زيادة الثقة المخالفة لمتون أصح الطرق والأسانيد، والثقة المقصود هو أبو الزناد.

ورُوي عن محمد بن وضاح أيضًا أنه قال: "الأحاديث التي تُروى عن النبي ﷺ في رفع اليدين ثم لا يعود[2] ضعيفة كلها"[3].

ومعلوم أن الحكم بضعف مجموعة روايات في موضوع واحد تشير إلى معرفته بأحاديث الباب، ومعرفته بطرقها وأسانيدها؛ وهذه العلّةُ لايمكن الكشف عنها إلا بسبر أحاديث الباب ومعرفة طرقها.

* **مالك بن عيسى القفصي، ت305هـ**؛ قال أبو العرب: "سألت مالك بن عيسى القفصي الحافظ: من أعلم من رأيت بالحديث؟ قال: أما في الشيوخ فأحمد بن عبد

---

(1) فتح الباري: 416/2.

(2) قال ابن عبد البر: "أما حديث ابن مسعود عن النبيّ ﷺ أنه كان لا يرفعُ يديه في الصلاة إلا مرّةً في أوّل شيء فهو حديثٌ انفردَ به عاصم بنُ كليب واختُلِفَ عليه في الفاظِهِ، وقد ضعَّفَ الحديثَ أحمدُ بن حنبل وعلَّلَهُ ورمى به، وقال وكيعٌ يقولُ فيه عن سفيان عن عاصمِ بن كُليبٍ: "ثم لا يعود" ومرّةً يقول: "لم يرفعْ يديهِ إلا مرّةً" وإنما يقوله من قِبَلِ نفسه؛ لأن ابن إدريس رواهُ عن عاصم بن كليب، فلم يزِد على أن قال: كبَّر ورفعَ يديه، ثم ركع، ولفظُهُ غيرُ لفظِ وكيعٍ. وضعّف أحمدُ الحديثَ، ذكرهُ عبد اللهِ بنُ أحمد بن حنبلٍ عن أبيه. حدّثناهُ عبد الوارثِ عن قاسمٍ في مُصنَّفِهِ عن عبد الله، وذكرهُ الأثرمُ وغيرهُ عن أحمد، وأمّا حديثُ البراء بن عازبٍ في ذلك فإنه انفرد يزيدُ بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء فرواهُ عنه الثقات الحُفّاظ منهم شعبة والثوري وابن عيينة وهشيم وخالد بن عبد الله الواسطي لم يذكُر واحدٌ منهم عنه فيه قوله: "ثم لا يعود" وإنما قاله فيه عنه مَن لا يُحتجُّ به على هؤلاء". انظر التمهيد: 220/9، 221.

(3) التمهيد: 221/9.

الله العجلي"[1].

إنّ معرفته بالأحفظ والأضبط تُعدّ وسيلة من وسائل الكشف عن العلّة، وذلك حين تختلف ألفاظ الثقات في المتن، أو حينما يقع الوهمُ في الإسناد؛ لأن التمييز بين الأحفظ والأَضبط عمّن همّ أقلّ في ذلك قرينةٌ للعلّة.

* **أحمد بن صالح المصري، ت248هـ**؛ قال الذهبي: "أحمد بن صالح، طبري الأصل، كان من حفاظ الحديث واعيًا رأسًا في علم الحديث وعلله"[2].

ومن النماذج الدالّة على امتلاكه ناصية علم العلل ما يأتي:

قال أحمد بن صالح: "أثبت أسانيد أهل المدينة: إسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان عن أبي هريرة"[3]. وهي نتيجة يُتَوَصَّلُ إليها بعد سبر الأسانيد والمتون.

وقال: "زهير بن محمد لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه ليس تعجبني"[4]. وفي قوله هذا تأصيل لقاعدة ذكرها ابن رجب الحنبلي في صنف من "حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه"[5]. فقال: "فمنهم زهير بن محمد الخراساني ثم المكي، يكنى أبا المنذر، ثقة متفق على تخريج حديثه، مع أن بعضهم ضعّفه. وفصل الخطاب في حال رواياته أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وما خُرّج عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة، وقد بلغ الإمام أحمد بروايات الشاميين عنه إلى أبلغ من الإنكار"[6].

وقال أحمد صالح: "طلحة بن عبد الملك الأيلي ثقة، ما سقط من أهل أيلة إلا

---

(1) سير أعلام النبلاء: **506/12**.

(2) المرجع السابق: **136/10**.

(3) تدريب الراوي: **87/1**.

(4) تاريخ أسماء الثقات للعجلي: **90/1**.

(5) شرح علل الترمذي لابن رجب: **777/2**.

(6) شرح علل الترمذي: **777/2**.

الحكم بن عبد الله الأيلي. الأيليون كلهم ثقات"[1]. وفي قوله هذا تتضح معرفته بأهل الحديث في المصر الواحد، ويُستفاد منه توثيقهم جميعًا فيما يروون إلا من استُثني منهم، وهو الحكم بن عبد الله الأيلي.

وأضاف إلى قوله السابق توضيحًا فيمن كان في حديثه تخليط وخلاف وهو ثقة، مثل "عبد الجبار بن عمرو الأيلي" قال أحمد بن صالح: "ثقةٌ في حديثه تخليطٌ وخلاف"[2].

وقال: "نحن لا نقدم على يونس في الزهري أحدًا، كان الزهري ينزل إذا قدم أيلة عليه، وإذا سار إلى المدينة زامله يونس"[3]. وتقديم يونس في الزهري على غيره وسيلةٌ من وسائل الكشف عن العلّة، في حال وقوعها من ثقةٍ خالف رواية يونس عن الزهري.

وقال: "شيوخ ابن أبي ذئب كلهم ثقات إلا البياضي"[4]. وفيه موازنة بين الشيوخ، بخلاف المعتاد، فكثيرًا ما تُذكر الموازنة بين التلاميذ في الشيخ الواحد، ويتضح بذلك أن ما رواه ابن أبي ذئب عن البياضي لا يبلغ مرتبة ما يرويه عن سواه من الشيوخ.

ويُروى عن أحمد بن صالح -أيضًا- درايته بعلل المتن؛ اتضح ذلك في النماذج الآتية:

عن سلمة بن كهيل عن كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "بتُّ عند رسول الله ﷺ فنام ثم قام فقضى حاجته، ثم أخذ كفًّا من ماء فمسح به وجهه وكفّيه، ثم قام"[5]. قال

---

(1) تاريخ أسماء الثقات للعجلي: **121/1**.

(2) المرجع السابق: **168/1**.

(3) سير أعلام النبلاء: **300/6**.

(4) تهذيب التهذيب: **271/9**.

(5) خرّجه بهذا اللفظ ابن عبد البر في التمهيد: **215/13**. وورد بلفظ آخر في صحيح مسلم: **522/1**. كتاب صلاة المسافرين وقصرها. باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه. رقم الحديث: **763**. قال: "حدثني عبد الله بن هاشم بن حيّان العبدي، حدثنا عبد الرحمن، يعني ابن مهدي، حدثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن كريب عن ابن عباس، قال: "بِتُّ ليلةً عند خالتي ميمونة، فقام النبيّ ﷺ =

أحمد بن صالح: روى هذا الحديث عن كريب نحوًا من ثمانية، لم يقولوا ما قاله سلمة بن كهيل. قال أبو عمر: أفسده سلمة بن كهيل وقلب معناه"(1). فالعلة المذكورة هي علة في المتن، ونوعها: القلب. وطريقة كشف هذه العلة هي موازنة رواية هذا المتن برواية جمعٍ من الرواة عن شيخ واحد.

* **يعقوب بن شيبة، ت262هـ؛ صنّف** "المسند المعلل" فـ"تمّ من مسانيده نحوًا من ثلاثين مجلدًا"(2). وقد ذكر ابن الصلاح محاسن التصنيف على هذا النحو، فقال: "إن من أعلى المراتب في تصنيفه تصنيفًا معللًا؛ بأن يجمع في كل حديث طُرُقَهُ واختلاف الرواة فيه، كما فعل يعقوب بن شيبة في مسنده"(3).

ووضح الذهبي محتواه فقال: "ويذكر أولًا سيرة الصحابي مستوفاة، ثم يذكر ما رواه، ويوضح علل الأحاديث ويتكلم على الرجال ويجرح ويعدل بكلام مفيد عذب شافٍ، بحيث إن الناظر في مسنده لا يملّ منه، ولكن قلّ من روى عنه"(4).

وفيما يأتي تم إيراد نماذجَ للروايات التي علّلها:

1. قال يعقوب بن شيبة: "ابن أبي ذئب ثقة، غير أن روايته عن الزهري خاصةً قد تكلم الناس فيها، فطعن بعضهم فيها بالاضطراب، وذكر بعضهم أن سماعه عن الزهري عَرْضٌ، ولم يُطعن بغير ذلك، والعرض عند جميع من أدركنا صحيح، وقال: سمعت يحيى وأحمد يتناظران في ابن أبي ذئب، وعبد الله بن جعفر المخرمي، فقدّم أحمدُ المخرمِيَّ على ابن أبي ذئب، فقال له يحيى: المخرمي شيخٌ، وأيش عنده من الحديث! وأطرى ابن أبي ذئب وقدّمه على المخرمي تقديمًا كريمًا متفاوتًا، فقلت لعلي بعد ذلك: أيهما أحبّ إليك ابن أبي ذئب أو المخرمي؟ فقال علي: ابن أبي ذئب أحبّ إلي، ثم قال: ابن أبي ذئب صاحب حديث، وأي شيء عند المخرمي من

=

من الليل، فأَتى حاجته، ثم غسل وجههُ ويديه، ثم نام، ثم قامَ فأتى القِربَةَ، فأطلقَ شِناقَها، ثم توضّأ وُضوءًا بين الوضوئين، ولم يُكثر... الحديث".

(1) التمهيد: 215/13.

(2) سير أعلام النبلاء: 342/10.

(3) مقدمة ابن الصلاح: 253/1.

(4) سير أعلام النبلاء: 477/12.

الحديث! قال: وسألت عليًا عن سماع ابن أبي ذئب من الزهري، فقال: هو عَرْضٌ. قلت له: وإن كان عرضًا كيف؟ قال: هي مقاربة أكثر"[1].

وهذا ضرب من ضروب معرفة مراتب الثقات في حال دون حال، وهو وسيلة من وسائل الكشف عن العلة، وذلك بـ "معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث"[2].

2. وقال يعقوب بن شيبة: "وإسماعيل بن عياش ثقة عند يحيى بن معين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كثير، وكان عالمًا بناحيته"[3].

وفي هذا توضيح لتفاوُت حفظ الراوي الواحد عن قومٍ دون قوم.



---

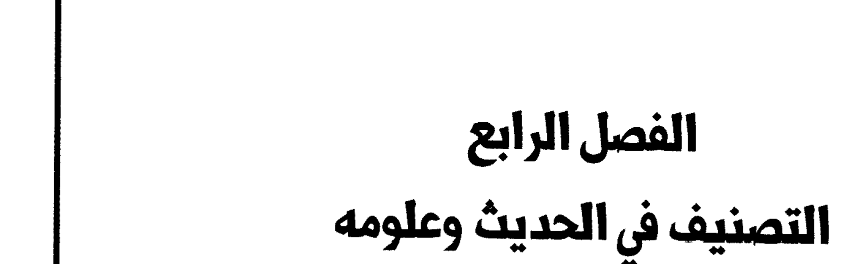
(1) تاريخ بغداد: 303/2.

(2) شرح علل الترمذي: 663/2.

(3) تاريخ بغداد: 227/6.



الفصل الرابع
التصنيف في الحديث وعلومه



وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التصنيف في الرواية.

المبحث الثاني: التصنيف في علوم الحديث.

المبحث الثالث: مناهج التصنيف.



المبحث الأول: التصنيف في الرواية

تعـددت مصـنفات محـدثي المالكيـة في الروايـة؛ فمنهـا الأجـزاء الحديثيـة، والمسانيد، والسنن، والجوامع. ومنهم من صنّف في العوالي مثل قتيبة بن سعيد. ومنهم من ألّف في الزيادات كتأليف إسماعيل بن إسحاق، ومنهم من ألف في شواهد الموطأ، وغير ذلك.

وفيما يأتي تمّ إيراد أسماء من ذُكر له مصنف أو أوكثر، مع تسمية مصنفاتهم.

* **أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى، ت 218هـ**؛ لأبي مسهر نُسخةٌ في الحديث ذكرها ابن حجر، قال: "نسخة أبي مسهر قرأتها على العماد، أبو بكر بن إبراهيم بن العز..."[1]. وذكر إسناده إلى أبي مسهر.

وهذه النسخة مطبوعة، وتحتوي سبع عشرة رواية، عن سعيد بن عبد العزيز، وإسماعيل بن عبد الله بن سماعة، وعيسى بن يونس، وأبي نوفل، وسفيان بن عيينة، وصدقة بن خالد، ومعاوية بن سلام، وأبي سليمان، وخالد بن يزيد بن صالح. وروى النسخة عنه عبد الرحمن بن القاسم الهاشمي.

* **يحيى بن بكير المخزومي ت 231هـ**: ذُكر أنه "صنّف التصانيف"[2]، ولم يُسمّ شيء منها. وله روايةٌ للموطأ.

* **مصعب بن عبد الله الزبيري، ت 236هـ**: له جزء اسمه: "حديث مصعب بن عبد الله الزبيري للحافظ البغوي"[3]. وذكر الذهبي أنه نسخة مصعب الزبيري[4]. وله رواية للموطأ.

* **عبد الملك بن حبيب، ت 238هـ**: قال ابن الفرضي: "وله مؤلفات في الفقه والتواريخ والآداب كثيرة حسان، منها: "الواضحة"، لم يُؤَلَّف مثلها، و"الجوامع"

(1) المعجم المفهرس: **360/1**.
(2) العبر في أخبار من غبر: **411/1**.
(3) الفهرست: **218**.
(4) سير أعلام النبلاء: **376/18**.

وكتاب "فضل الصحابة" رضي الله عنهم... وكتاب "حروب الإسلام"، وكتاب "المسجدين"... وكتاب "مصابيح الهدى"، وغير ذلك من كتبه المشهورة"[1].

وذكر القاضي عياض له تواليف أخرى، منها: "فضائل النبي ﷺ والصحابة". وغير ذلك من كتب سماعاته في الحديث، وكتاب "المغازي"، وكتاب "مغازي مقام رسول الله ﷺ" اثنان وعشرون كتابًا، وكتاب "الجامع"، وهي كتب فيها مناسك النبي ﷺ، وكتاب "الرغائب"، وكتاب "الورع في العلم"، وكتاب "الورع في المال" وكتاب "الرياء" وكتاب "الحكم والعمل بالجوارح"، وغير ذلك"[2].

* **قتيبة بن سعيد، ت 240هـ**؛ صنف "عوالي في الحديث"[3].

* **محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي، ت 249هـ**؛ ذُكر أن له "تصانيف في الحديث"[4]. منها "أخلاق النبي ﷺ"[5]. ومنها كتاب "الضعفاء" يذكرُه المصنّفون في تراجمهم وينقلون عنه.

* **محمد بن سحنون، ت 256هـ**؛ قال القاضي عياض: "ألف ابن سحنون كتابه "المسند في الحديث" وهو كبير، وكتابه الكبير المشهور "الجامع"، جمع فيه فنون العلم والفقه، فيه عدة كتب نحو ستين، وكتابًا آخر في فنون العلم، ومنها كتب "السِّيَر" عشرون كتابًا، وكتابه في المعلمين ورسالته في السنة، ورسالته في أدب المناظرة."[6].

* **يحيى بن مزين، ت 259هـ**؛ قال القاضي عياض: "وله تواليف حسان، ككتابه في "تفسير الموطأ"، وكتاب "تسمية رجال الموطأ"، وهو كتاب "المستقصية"، وكتاب "فضائل العلم"، وكتاب "فضائل القرآن"[7].

---

(1) تاريخ علماء الأندلس: **221**.

(2) ترتيب المدارك: **35/1، 36**.

(3) هدية العارفين: **835/5**.

(4) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: **116/1**.

(5) هدية العارفين: **15/6**.

(6) ترتيب المدارك: **104/3، 105**.

(7) المرجع السابق: **133/3**.

وقال التلمساني: "والكتب "المستقصية لمعاني الموطأ، وتوصيل مقطوعاته" من تآليف ابن مزين"[1]. ولابن خير الإشبيلي سند إلى هذا الكتاب[2].

* **يعقوب بن شيبة ت 262هـ**: صنف المسند المعلل الكبير. قال القاضي عياض: "قال عبد الغني بن سعيد: لم يتكلم أحد عن علل الحديث بمثل كلام يعقوب وعلي بن المديني والدارقطني".

وذُكر عن الأزهري أنه بلغه أنه كان في منزل يعقوب أربعون لحافًا معدة لمن يبيت عنده من الوراقين لتبييض كتابه ونقله، ولزمه على ما خرج منه عشرة آلاف دينار. قال: وقيل لي: إن مسند أبي هريرة منه. ومُرّ بمصر في مائتي جزء. قال الخطيب: والذي ظهر منه مسند العشرة وابن مسعود وعمار وعتبة بن غزوان والعباس وبعض الموالي، هذا الذي رأينا في مسنده حسب ما قال الباجي"[3].

وقال الذهبي: "وقع لي جزء واحد من مسند عمار له"[4]. وقال: "بلغني أن مسند عليّ له خمس مجلدات"[5].

* **محمد بن عبد الحكم، ت268هـ**؛ له "جزء... بروايته عن الصيرفي عن الأصم"[6].

* **إسماعيل بن إسحاق، ت 282هـ** : قال القاضي عياض: "تواليف القاضي إسماعيل كثيرة، مقيدًا الأصول في متونها، وفيها "موطؤه"...وكتاب "الشفاعة"، وكتاب "الصلاة على النبي ﷺ"، و"زيادات الجامع من الموطأ"، أربعة أجزاء، وله كتاب غريب عظيم يسمى "شواهد الموطأ" في عشر مجلدات، وذكر بعضهم أنه في خمسمائة جزء، وكتاب "مسند يحيى بن سعيد الأنصاري"، و"مسند حديث ثابت البناني"، و"مسند حديث مالك بن أنس"، و"مسند حديث أيوب السختياني"،

---

(1) نفح الطيب: 168/3.

(2) فهرسة ابن خير الإشبيلي: 62/1.

(3) ترتيب المدارك: 57/2، 58. وتاريخ بغداد: 281/14.

(4) المرجع السابق: 479/12.

(5) تذكرة الحفاظ: 577/2.

(6) التحبير في المعجم الكبير: 467/1.

و"مسند حديث أبي هريرة"، و"جزء حديث أم زرع"... وكتاب "السنن" وكتاب "الشُّفعة وما ورد فيها من آثار"..."[1].

وبفنون التصنيف هذه فإن مؤلّفاته تنوّعت لتشمل طرق التصنيف آنذاك، فقد ألّف على طريقة:

1. الأجزاء الحديثية: مثل كتابه "أخلاق النبي ﷺ".
2. السنن: ككتابه "السنن".
3. المسانيد: مثل "مسند أبي هريرة"، و"مسند مالك"، و"مسند حديث ثابت البناني"، و"مسند العشرة"، و"مسند حديث أيوب السختاني".
4. إسناد التابعي، مثل: "حديث أيوب السختياني".
5. الزوائد: مثل: "زيادات الجامع من الموطأ".
6. الشواهد والمتابعات، مثل: "شواهد الموطأ".
7. السؤالات والعلل: مثل كتاب "العلل" من روايته عن شيخه ابن المديني. وسيأتي الحديث عنه في عنصر التصنيف في العلل.
8. المستخرجات: مثل "المستخرج على موطأ مالك".

* **محمد بن وضاح القرطبي، ت 287هـ**: قال الزركلي: "صنّف "القطعان" في الحديث"[2]. ومن تصانيفه أيضًا "العُبّاد والعوابد" في الزهد والرقائق، وكتاب فيه "ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تعالى"، وكتاب "البدع والنهي عنها"[3].

* **يحيى بن عمر الكناني، ت 289هـ**؛ صنّف كتبًا في "أصول السنن، ككتاب "الميزان"، وكتاب "الرؤيا" وكتاب "الوسوسة"، وكتاب "فضل الوضوء والصلاة"، وكتاب "النساء"... وكتاب "فضل المنستير والرباط".

قال ابن أبي خالد: له من المصنفات نحو أربعين جزءًا"[4].

ووصفَ ابن الفرضي مؤلفاته بالضبط والعلم فقال: "كثير الكتب في الفقه

---

(1) المدارك: 179/3، 180.
(2) الأعلام: 333/7.
(3) معجم المؤلفين، عمر كحالة: 94/12.
(4) ترتيب المدارك: 236/3، 237.

والآثار، ضابطًا لكتبه عالمًا بما فيها"(1).

* **يوسف بن يعقوب، ت 297هـ**؛ قال القاضي عياض: "ألّف "فضائل أزواج النبي ﷺ"، و"مسند شعبة"، وكتاب "الصيام والدعاء والزكاة"(2)، وله "كتاب "السنن في الحديث"(3)، وورد ما دلّ على أن كتاب الصيام هو كتاب في السنن، قال ابن الملقن: "الصيام من السنن المأثورة، للقاضي يوسف بن يعقوب بن إسماعيل"(4).

* **أحمد بن مروان الدينوري المالكي، ت 298هـ**، له كتاب "المجالسة"؛ قال حاجي خليفة: "ضمّنه من كتب الأحاديث والأخبار، ومحاسن النوادر والآثار، ومنتقى الحكم والأشعار، وانتخب منه بعضهم، وسمّاه "نُخبة المؤانسة من كتاب المجالسة"(5).

* **جعفر بن محمد بن المستفاض، ت 301هـ**؛ قال ابن فرحون: "له كتاب "مناقب مالك" وكتاب "السنن الكبير"(6). وذكر ابن النديم كتاب السنن فقال: "يحتوي على كتب كثيرة نحو خمسين كتابًا"(7).

وله كتب أخرى ككتاب "القدر"، و"دلائل النبوّة"، و"صفة المنافق".

وبعد،،، فهذه مجموعة من مصنّفات محدثي المالكية في الرواية. ولم تقتصر جهودهم العلمية على ما سمّيناهُ منها، بل لهم مصنّفات أخرى في موضوعات الحديث وعلومه. تأتي في مبحث لاحق.



(1) تاريخ علماء الأندلس: **435**

(2) ترتيب المدارك: **183/3**.

(3) هدية العارفين: **549/6**.

(4) البدر المنير: **291/1**.

(5) كشف الظنون: **1591/2**.

(6) الديباج: **103**.

(7) الفهرست: **487**.

المبحث الثاني: التصنيف في علوم الحديث

أولاً: التصنيف في شروح الحديث:

صنّف بعض محدّثي المالكية في شروح الحديث الشريف، ومنهم من لم يرد له ذكر مصنف فيها، ولكن وردت له أقوال أو نقول في شرح السنن.

فأما من وردت لهم نُقول في شروح الحديث:

* **عبد الله بن نافع الزبيري، ت216هـ**؛ سئل عبد الله عن معنى حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة في ما سواه إلا المسجد الحرام"(1)، وقد "أجمعوا على صحته واختلفوا في تأويله، فكان عبد الله بن نافع الزبيري صاحب مالك -فيما روى يحيى بن يحيى عنه- أنه سأله عن معنى هذا الحديث فقال: معناه أن الصلاة في مسجد النبي ﷺ أفضل من الصلاة في سائر المساجد بألف صلاة إلا المسجد الحرام..."(2).

* **أحمد بن صالح المصري، 248هـ**: "عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، قال في الحيّات: "ما سالمناهنّ منذ عاديناهُنّ، ومن ترك منهنّ شيئًا خيفة فليس منّا"(3). سئل أحمد بن صالح عن تفسير ما سالمناهن منذ عاديناهنّ. فقيل له: متى كانت العداوة؟ قال: حين أخرج آدم من الجنة(4).

وأما من ذُكرَت له مصنفات في شروح الحديث:

* **محمد بن سحنون**: له كتاب "تفسير الموطأ" أربعة أجزاء"(5).

---

(1) الاستذكار: 459/2. وصحيح البخاري: 398/1. كتاب الصلاة. باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة. رقم الحديث: 1133.

(2) الاستذكار: 459/2.

(3) أخرجه الحميدي في مسنده، برقم 1190 باب جامع عن أبي هريرة، 289/2. وأخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم 2036، باب مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، 477/3، وباب مسند أبي هريرة رضي الله عنه، برقم 9587، 360/15. وأخرجه الإمام البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود في السنن والبزار في مسنده، وابن حبان في الصحيح.

(4) التمهيد: 25/16.

(5) ترتيب المدارك: 104/2، 105

* **محمد بن ثعلبة الخشني**: قال كحالة: "من آثاره تصنيف شرح الحديث"(1).

وورد عنه أنه: "لم يكن قبله أجمع للدواوين منه، ولا أصبر على الكتاب، ولا أدوم على النظر"(2).

ثانيًا: التصنيف في غريب الحديث:

صنّف بعض محدّثي المالكية في غريب الحديث، ووردت عن بعضهم أقوال في الغريب، وهي متناثرة في عدد من الكتب، وليست مجتمعة في مصنف واحد.

فأما من صنّف في غريب الحديث:

* **عبد الملك بن حبيب، ت 238هـ**؛ له مصنف في غريب الحديث اسمه "تفسير غريب الموطأ"(3). وسيأتي ذكر منهجه.

* **محمد بن سحنون: له كتاب "غريب الحديث"**(4).

* **قاسم بن ثابت السرقسطي، ت 302هـ**: صنّف كتاب "الدلائل في غريب الحديث". قال السخاوي: "وكتابه اسمه "الدلائل"، الذي علا كتاب القتبي، وكان قاسم قد ابتدأه، ثم مات قبل أن يكمُل"(5). وهو كتاب مطبوع.

وقال العباس بن عمرو الوراق: "سمعت إسماعيل بن القاسم البغدادي يقول: كتبت كتاب "الدلائل"، وما أعلم وضعًا بالأندلس مثله، فتعصّب. ولو قال إسماعيل إنه ما وُضع بالمشرق مثله ما أبعد"(6).

قال حاجي خليفة: "وصنف مهذب الدين ابن الحاجب عشر مجلدات. وتصنيف قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي كان في عصر الحرب. ذلك في الشرق،

---

(1) معجم المؤلفين: **168/10**.

(2) تكملة الصلة: **287/1**.

(3) تأليف: عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي المتوفى سنة **238**هـ. حققه وقدم له الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مكتبة العبيكان. الطبعة الأولى: **1421**هـ، **2001**م.

(4) ترتيب المدارك: **104/2**.

(5) فتح المغيث: **48/3**.

(6) تاريخ علماء الأندلس: **283**، **284**.

وهذا في الغرب ولم يطلع أحدهما على ما وضع الآخر"[1].

وذكر الكتاني كتاب "الدلائل" فقال: "وهو المسمى "بالدلائل" في شرح ما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث"[2].

* **محمد البرقي**، ذكر القاضي عياض له تأليف في غريب الحديث[3].

وأما من كانت له إسهامات في شرح غريب الحديث، ولكنها لم ترِد في مصنف خاص بهم، بل وردت متناثرة في عدة كتب:

* **عبد الله بن مسلمة القعنبي، ت 221هـ**؛ قال: "والمسكنة: حرف مأخوذ من السكون، يُقال: تمسكن الرجل إذا لانَ وتواضع وخشع؛ ومنه قول النبي ﷺ للمصلي: **"تيأس وتتمسكن"**[4]، يريد تخشّع وتواضع لله"[5].

= وقال ابن عبد البر: "مالك عن ابن شهاب عن ابن محيصة الأنصاري، أحد بني حارثة، أنه استأذن رسول الله ﷺ في إجارة الحجام، فنهاه عنها، فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى قال: **"اعلفهُ ناضحك"**[6]. وفي رواية: "اعلِفْ كسْبَهُ ناضِحَكَ وأطعِمْهُ رقيقَكَ"[7] قال القعنبي: "ناضحك، رقيقك"[8].

---

(1) كشف الحطة في ذكر الصحاح الستة: **99/1**.

(2) الرسالة المستطرفة: **155/1**.

(3) ترتيب المدارك: **83/2**.

(4) سنن البيهقي الكبرى: **12/7**. كتاب قسم الصدقات. باب ما يُستدلّ به على أن الفقير أمسّ حاجة من المسكين. رقم الحديث: **12932**.

(5) سنن البيهقي الكبرى: **12/7**.

(6) التمهيد: **78/11، 79**.

(7) المرجع السابق. وأخرجه الإمام مالك في الموطأ، برقم: **3574**، باب ما جاء في الحجامة وإجارة الحجام، **1420/5**. وأخرجه الحميدي في مسنده برقم **902**، باب حديث سعدة بن محيصة بن مسعون الأنصاري. **127/2**. وكذا أخرجه الإمام أحمد في مسنده، وأصحاب السنن الترمذي وأبو داود وابن ماجة، وابن حبان في الصحيح، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، والطبراني في معجمه الكبير، والحاكم في مستدركه وابن خزيمة في الصحيح. والبيهقي في سننه وابن أبي شيبة في مصنفه.

(8) التمهيد: **78/11، 79**.

* **يحيى بن بكير المخزومي، ت 231هـ**؛ عن ابن عباس أن **النبي** ﷺ **نهى عن الاغتيال، ثم قال: "لو ضرّ أحدًا لضر فارس والروم"**[1]. قال ابن بكير: "والاغتيال أن يطأ الرجل امرأته وهي ترضع"[2].

= وفي رواية أسماء بنت أبي بكر قالت: **"كنت مرّة في أرض قطعها نبي الله** ﷺ **لأبي سلمة... فأرسلت إليّ بقدحةٍ ولم يكن في الأرض أعجب إليّ من تلك الأكلة"**[3]. قال ابن بكير: "القدحة: عَرقة"[4].

* **عبد الملك بن حبيب السلمي 238هـ**؛ هو مُصنِّف كتاب "تفسير غريب الموطأ". وهو مطبوعٌ متداول.

يُضاف لذلك ما روي عنه من شرح الغريب في مصنّفاتٍ أخرى، مثل:

= قال ابن عبد البر: وقال عبد الملك بن حبيب: "النضاح: الذين يسقون النخيل، واحده: الناضح، من الغلمان والإبل، وإنما يفترقون في الكثير، والكثير من ناضح الإبل: نواضح، ومن الغلمان: نُضّاح"[5].

= قال العيني: "المنبجي: قال عبد الملك بن حبيب في شرح الموطأ: هي كساء غليظ، تشبه الشّملة، يكون سداهُ قطنًا غليظًا أو كتانًا غليظًا، ولحمته صوفٌ ليس بالمبرم، في فتلِهِ لين غليظ يُلتحف به في الفراش، وقد يشتمل بها في شدة البرد"[6].

* **قتيبة بن سعيد، ت 240هـ**؛ قال البيهقي: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: أنبأنا أبو عبد الله، محمد بن محمد بن عبيد الله الجرجاني، قال: أنبأنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا أبو عوانة، عن قتادة أن رسول الله ﷺ

---

(1) شرح مشكل الآثار: **9/288**. باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في الغيل من كراهة له. ومن همّ بنهي عنه، ومن نُهي عنه، ومما سوى ذلك مما كان منه فيه.

(2) المعجم الكبير: **11/169**.

(3) المرجع السابق: **24/103**. رقم الحديث: **278**.

(4) المرجع السابق: **24/103**.

(5) الاستذكار: **27/243**.

(6) عمدة القارئ: **4/93**.

قال في بعض المغازي: **أنا ابن العواتك**[1]. قال قتيبة: كان للنبي ﷺ ثلاث جدات من سليم، اسمهن: عاتكة. فكان إذا افتخر قال: أنا ابن العواتك"[2].

※ **أحمد بن صالح المصري، 248هـ**: قال: "النصّل: الحديدة، والرّصاف: العقِب. والقُذذ: الريش. والنّضيّ: السهم"[3].

وقال أحمد: "شققن أكثف مروطهن: بالمثلثة: أي أغلظها وأثخنها، فاختمرن بها: أي تقنّعن بها"[4].

وروى أبو عبيد حديثًا عن النبي ﷺ **في المزارعة أن أحدهم كان يشترط الجداول والقصارة، والقصارة بالضمّ ما سقى الربيع، فنهى النبي ﷺ عن ذلك**[5]... قال عثمان بن سعيد: سمعت أحمد بن صالح يقول: "هي القُصْرى: إذا ديس الزرع، فغُربِل. فالسنابل الغليظة: هي القُصرى على فُعلى"[6].

سُمع أحمد بن صالح يقول في حديث يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه كان يشرب العصير ما لم يقلُفْ. قال: ما لم يزْبُد. قال الأزهري: أحمد بن صالح، صاحب لغة، إمام في العربية"[7].

※ **محمد بن وضاح: 287هـ**؛ قال الخشني: "وسئل ابن وضاح عن تفسير حديث رسول الله ﷺ: **جرح العجماء جبار، والرِّجْلُ جبار**"[8] فقال: تفسير الرجل عندي: ما يطؤه الإنسان برجله في الزحام، مثل الطواف، وكان الخشني يُفسِّرُه ويقول: إنّ الرِّجْل: رِجْل الدابة، فذكر للخشني تفسير ابن وضاح، فأنكره وقال: يأتي من أوبيّط[9] من يُفسّر

---

(1) دلائل النبوّة: **136/5**. باب ثبوت النبي ﷺ واستنصاره ربه ودعاؤه على المشركين.

(2) المرجع السابق: **136/5**.

(3) التمهيد: **327/23**.

(4) عون المعبود: **108/11**.

(5) مسند أبي عوانة: **329/3**. وسنن البيهقي: **135/6**. رقم الحديث: **11519**.

(6) لسان العرب: مادة (قصر).

(7) المرجع السابق: **291/9**.

(8) موطأ مالك: **869/2**. كتاب العقول. باب جامع العقل. رقم الحديث: **1560**.

(9) أبيط، من مُدن الأندلس، ذكرها الإصطخري في حديثه عن مُدن الأندلس بعد ذكر ماردة وطليلطة؛ فقال: "وشنترين كورة عظيمة ومدينتها قلمرية، وثغور الجلالقة ماردة ونفزة ووادي الحجارة
=

حديث رسول الله ﷺ؟ فعارضه بعض أصحاب ابن وضاح في ذلك الكلام، قال أحمد بن خالد: فذكرت ذلك لقاسم فوافق ابن وضاح في تفسيره"[1].

ثالثًا: التصنيف في العلل:

* **يعقوب بن شيبة 262هـ**: ألّف "المسند المعلل"، وسبق الحديث عنه.
* **يحيى بن مزين**: له كتاب "علل الموطأ"[2].

رابعًا: التصنيف في علوم الرواة:

* **مصعب بن عبد الله الزبيري**؛ له كتاب: "نسب قريش"، و"النسب الكبير"[3].
* **يحي بن مزين**: له كتاب "تسمية رجال الموطأ"[4].
* **الزبير بن بكار**: له كتاب "المنتخب في أزواج النبي ﷺ"[5].
* **محمد بن عبد الله البرقي**: له كتاب "الضعفاء"[6]. وكتاب "رجال الموطأ"[7].، وله تآليف في التاريخ والطبقات. وقيل إنّ له كتابًا في الصحابة، وافته

= وطليطلة، ومدينة الجلالقة مما يلي ثغور الأندلس يُقال لها سمّورة، وعظيم الجلالقة بمدينة يُقال لها "أبيط" هي بعيدة عن بلدان الإسلام، وليس في أصناف الكفر الذين يلون الأندلس أكثر عددًا من الأفرنجة، ويُقال لملكهم قارله، غير أن الذين يلون المسلمين منهم أقل من سائر أجناس الكفر؛ لدخولهم في البحر...". انظر: المسالك والممالك لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الإصطخري، المعروف بالكرخي (ت 346هـ) ، باب ديار المغرب، ص: 43. دط. نشر الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة. وقول الخشني: "يأتي من أبيط من يفسر ..." فيه تعجّب وتقليلٌ من شأنِ تفسير ابن وضاح، وكأنه ينسب ابنَ وضاح لأبيط، ولم يرضَ تفسيره، ولكنه عورض في ذلك.

(1) أخبار الفقهاء والمحدثين: 92.

(2) تاريخ الإسلام: 368/19.

(3) الفهرست: 218.

(4) سير أعلام النبلاء: 86/8.

(5) للزبير بن بكار بن عبد الله بن مصعب الزبيري أبو عبد الله المتوفى سنة 256هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1403هـ. الطبعة الأولى. تحقيق: سكينة الشهابي.

(6) الرسالة المستطرفة: 144.

(7) ترتيب المدارك: 83/3.

المنيّة قبل إتمامه فأتمّه أخوه أحمد البرقي، قال ابن الجوزي في حديثه عن أحمد: "قيل إن أخاه محمدًا كان قد صنّف "التاريخ" ولم يتمّه، فأتمّه هو وحدّث به، وكان إسنادهما واحدًا"[(1)]. والكتاب اسمه "تاريخ الصحابة" ينقل عنه كثيرٌ من المؤرخين.

* **محمد بن وضاح**: له كتاب "شيوخ ابن وهب"[(2)].

* **عبد الملك بن حبيب**؛ له كتاب "طبقات الفقهاء والتابعين"[(3)].

* **محمد بن سحنون**؛ له كتاب "طبقات العلماء"، سبعة أجزاء"[(4)].

وبعد،،، هذه جُملة من مصنّفات محدثي المالكية دلّت على ما كانوا عليه من عناية بالتصنيف في السنّة النبويّة وعلومها، كما دلّت على مظاهر التنوّع في العلوم المصنّفة؛ فمن تصنيفٍ في الرواية إلى تصنيفٍ في شروح الرواية وغريبها، وتصنيفٍ في العلل، وعلوم الرواة. وغير ذلك.



(1) المنتظم لابن الجوزي: **230/12**.

(2) ورد هذا الكتاب برواية ابن بشكوال **494-578**هـ. تحقيق: عامر حسن صبري. الطبعة الأولى: **1428**هـ. **2007**م. دار البشائر، بيروت.

(3) المدارك: **35/1**.

(4) المرجع السابق: **104/2**.

المبحث الثالث: مناهج التصنيف

توافر لمحدّثي المالكية مجموعة من المؤلفات في الحديث الشريف وعلومه، ومنهم من لم يتوافر تصنيفه هو خاصة، بل تصنيف تلامذته ككتاب الحافظ البغوي: "حديث مصعب بن عبد الله الزبيري". وغيره. وقد تمت دراسته والتعرّف على منهج الرواية فيه.

أما مصنفات محدّثي المالكية على وجه الخصوص فقد تمت دراستها والتعريف بمناهجها.

ومنها مصنفات في الرواية ومصنفات في الغريب، ومنها في الجرح والتعديل.

وقد تم ذكر بعضها في المباحث السابقة، ويأتي التعريف بمناهجها فيما يأتي:

كتاب: «حديث مصعب بن عبد الله الزبيري» ت 236هـ:

جمع وتأليف الحافظ البغوي؛ عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، تحقيق: صالح عثمان اللحام، الدار العثمانية، عمان. الطبعة الأولى: **1424**هـ، **2003**م.

روى الحافظ هذه النسخة عن شيخه مصعب الزبيري ببغداد سنة سبع عشرة وثلاثمائة.

قال البغوي: "نا مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد إملاءً في شعبان سنة ثمان وعشرين ومائتين".

هذا الجزء يحتوي على مرويات مُسندة، يبلغ عددها مائتين واثنتين وعشرين رواية؛ المرفوع منها مائتان وخمس روايات، وفيه رواية واحدة رواها البغوي من غير طريق الزبيري.

كتاب "وصف الفردوس":

تأليف عبد الملك بن حبيب السلمي القرطبي، المتوفى سنة **238**هـ، دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى: **1407**هـ، **1987**م.

رُتّب الكتاب على طريقة الأبواب الموضوعية، مثال ذلك:

- باب ما جاء في خلق الجنة، وما أعدّ الله فيها لأهلها.

- باب ما جاء في تسمية أبواب الجنة.

وبلغ عدد أبوابه ثمانية وثلاثين بابًا، وجاء هذا الكتاب في جزئين، ولم يُسمّ الجزء الأول في المطبوع، وورد اسم الجزء الثاني فقط: "ما جاء في تفسير النفس من الروح".

اشتمل الجزء الأول على خمس وثلاثين بابًا، واشتمل الجزء الثاني على ثلاثة أبواب فقط.

وعدد مروياته ثلاثمائة وسبع عشرة رواية، وجميعها مسندة، والمرفوع منها مائة واثنتان وتسعون رواية.

ويُفسّر عبد الملك بن حبيب الغريب الوارد في بعض الروايات، كقوله في الحديث السابع: "والملاط: الطين الذي يكون بين اللبنتين، يعني طينها مسك أذفر، والأذفر: الشديد الطيب الرائحة، التي تكاد رائحته تعمّ من شدة فيحها وطيبها".

ويشرح بعضها؛ كشرحه حديث رقم **23**. وهو قول رسول الله ﷺ لأبي ذر: **"يا أبا ذر، ما السموات والأرض في كرسيّ إلا كحلقة ألقيت في ترس، وما الكرسي في العرش إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، ففضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على تلك الحلقة...الحديث"**[(1)]. قال عبد الملك: والجنة فوق السماء السابعة فيما بينها وبين العرش...

ويورد لبعض الأحاديث متابعات، كما جاء في الحديث رقم **279**. قال عبد الملك: "ورواه المقبري، وسفيان الثوري، وابن أبي ذئب وابن سمعان، والليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد بن المسيّب. كما رواه مالك[(2)].

ويذكر الزيادات وطرقها، مثل الحديث رقم: **91**. قال عبد الملك: "وزادني عن إسماعيل بن أبي أويس في الحديث عن أبيه عن محمد بن إسحاق عن زياد مولى ابن مخزوم عن كعب أنه قال: **"غرسها الله بيده، ونفخ فيها من روحه، وإن أفنانها لترى**

---

(1) انظر: صحيح ابن حبان: **77/2**. ذكر الاستحباب للمرء أن يكون له من كل خير حظ. رجاء التخلّص في العقبى بشيء منها.

(2) وصف الفردوس، ص: **17**.

من وراء سور الجنة"[1].

كتاب "تفسير غريب الموطأ" في جزئين:

تأليف عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي، حققه وقدم له: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكة المكرمة، جامعة أم القرى. مكتبة العبيكان. الطبعة الأولى **1421**هـ، **2001**م. الرياض.

عُني هذا الكتاب بشرح الغريب من أحاديث الموطأ، وقد حافظ على ترتيب أبوابه كما هي في الموطأ.

فابتدأ بكتاب وقوت الصلاة، وسمّاه: شرح غريب كتاب وقوت الصلاة من موطأ مالك بن أنس رحمه الله، وختمه بشرح غريب كتاب أسماء النبي ﷺ. ثم شرح بعده غريب كتاب جامع الجامع من حديث مالك بن أنس رحمه الله.

وقد انتُقِد هذا الكتاب بأن عبد الملك اعتمد على قول أبي عبيد القاسم بن سلام.

وجاء عرض المحتوى بأسلوب السؤال؛ لكن لم يتضح من هو السائل عن الغريب من اللفظ، ورجّح المحقق أنه المغامي تلميذ عبد الملك بن حبيب.

ويرِد شرح الغريب بعد إيراد قول السائل: "وسألنا عبد الملك بن حبيب عن كذا..."

ويعضد عبد الملك شرحه للغريب بآراء فقهية في بعض المواضع؛ مثل قوله: "وهي السنة في وقت الجمعة أن تصلي في الشتاء والصيف في أول الوقت حين تزول الشمس أو بعد أن تزول بقليل"[2].

لم يقتصر على تفسير غريب الحديث في المتن، بل تجاوز ذلك إلى السند، مثل: "وسألنا عبد الملك بن حبيب عن "شرح الصنابحي" في حديث مالك إلى ماذا نُسب؟ قال عبد الملك: نُسب إلى قبيل يُقال له "صنابح"[3].

---

(1) المرجع السابق؛ **32**، وانظر: تفسير الطبري: **149/13**. وذكره الشوكاني في كتاب الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: **385/1**.

(2) تفسير غريب الموطأ: **80/1**.

(3) المرجع السابق: **187/1**.

ويستعين في تفسيره بعدد من الشواهد، فيستشهد تارة بالقرآن الكريم، وتارة بالشعر[1]، ويستشهد تارة أخرى بحديث آخر، وتارة بلغة العرب، كأن يقول: "ألا ترى أنه يجوز في كلام العرب أن تقول للسبع: كلب"[2].

وقد بلغ عدد مفردات غريب الحديث في الكتاب خمسمائة وأربع وثمانين كلمة.

ولم يشرح من أحاديث الموطأ إلا ما كان فيه لفظ مُشكل يُسأل عنه[3].

كتاب "أدب النساء" الموسوم بكتاب "الغاية والنهاية":

تأليف عبد الملك بن حبيب، حققه وقدم له عبد المجيد تركي. دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: **1412**هـ، **1992**م.

هذا الكتاب مؤلف من اثنين وستين بابًا مرتبًا على الأبواب الفقهية، بلغ عدد رواياته ثلاثمائة وإحدى وخمسين روايةً، ويتفاوت عددها في الباب الواحد من باب لآخر، ويتضمن أحاديث نبوية وآثارًا للصحابة وحكايات.

قال محقق الكتاب: "لم يقصد ابن حبيب الحديث عن النساء عامة بوصفهن خلقًا وخُلقًا وطباعًا وغرائز، أو بسرد أخبارهن؛ شأن الكثير من مؤلفي كتب الأدب، وإنما الذي رمى إليه هو الاعتماد على مجموعة صالحة لعلّها كلّ ما وقف عليه وصحّت لديه نسبتها إلى أصحابها من أحاديث النبي ﷺ وآثار الصحابة، وأقوال اشتهرت لكبار الأئمة من الفقهاء والمحدثين، تُقدِّمُ كلها جملة من الخصال التي ينبغي للمرأة وكذلك للرجل أن يتحلى بها كلاهما..."[4].

وذكر أيضًا أن ابن حبيب صنّف "مادة كتابه تصنيفًا تغلب عليه النزعة التأديبية القائمة في منهجها التربوي على الازدواج والتقابل، أي على مقابلة الحُسْن بالقبح، والصلاح بالسوء؛ فإذا خصّ مؤلفنا الباب الأول للحديث عما جاء في فضل المرأة

---

(1) انظر على سبيل المثال: **1/208، 209**.

(2) انظر: **1/327**.

(3) المرجع السابق، ذكر هذا محقق الكتاب الشيخ عبد الرحمن بن عثيمين رحمه الله.

(4) أدب النساء لعبد الملك بن حبيب، ص: **10**

الصالحة؛ ركّز الثاني على إيراد ما جاء في المرأة السوء؛ بل إن هذه المقابلة لتجد لها مكانًا داخل الباب الواحد"(1).

وعلّق المحقّق على الروايات فقال: "طريقة إيراد الأحاديث تكاد تكون واحدة في كامل كتابه، يندر أن نقف منها على المتصل المرفوع، أي التي اتصل إسنادها بلا انقطاع من ابن حبيب إلى النبي ﷺ، أو حتى المتصل الموقوف، أي تلك التي وقف إسنادها عند الصحابي راوي الحديث؛ بل إن معظم ما نقرأه هو الحديث المنفصل، وكذلك الحديث المنقطع، وأحيانًا تغيب السلسلة بأكملها". مثل: حديث رقم: **(42)**(2).

ومن أمثلة تفسير ابن حبيب لغريب الحديث روايةً: **"عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يكره للمرأة أن تكون مرهاء أو سلتاء أو عطلاء"**(3) قال عبد الملك: والمرهاء من النساء غير المكتحلة. والسلتاء: غير المختضبة. والعطلاء: غير المتحلية"(4).

ويشرح بعض الأحاديث بأحاديث أخرى، مثل: "عن مجاهد أن رسول الله ﷺ قال: **"تنكح المرأة على أربعة خصال: على مالها وعلى حسبها وعلى دينها، فعليك بذات الدين تربت يداك"**(5).

قال عبد الملك: "وما استفاد امرؤٌ مسلم في الإسلام خيرًا وأفضل من زوجة صالحة تسرّه إذا نظر إليها، وتطيعه إذا أمرها، وتحفظه في نفسها وماله إذا غاب عنها"(6).

---

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق، ص: **161**.

(3) لم ترد هذه الرواية في أي كتاب من كتب الحديث سوى غريب الحديث لعبد الملك بن حبيب.

(4) أدب النساء، ص: **207**.

(5) وردت هذه الرواية في سنن الدارمي: **179/2**. بلفظ: "تنكح النساء لأربع: الدين والجمال والمال والحسب. فعليك بذات الدين تربت يداك". باب: **4**. تنكح المرأة على أربع. كتاب النكاح. رقم الحديث: **2170**.

(6) انظر ص: **145**. وأصل هذا الحديث: عن أبي هريرة: سئل رسول الله ﷺ: أي النساء خير؟ قال: =

ويذكر عدّة أحاديث في الباب الواحد لبيان فقهها، ويبين وجه الخلاف فيها. مثل: "أن رسول الله ﷺ دخل على امرأة من الأنصار وهي تختضب. فقال: "**مهلًا يا أمّ فلان، هكذا؛ ووصف بإصبعه اليمنى على ظهر كفه اليسرى كأنه يريد النقش**"(1)، ثم ذكر حديث عطاء: "**عن عطاء بن أبي رباح أن عمر بن الخطاب كان ينهى عن التطاريف والنقش، ويأمر بالخضاب**"(2) قال عبد الملك: " ولا بأس به، قد جاءت الرخصة فيه من النبي ﷺ في الحديث الذي قبل هذا"(3).

كتاب "منتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ":

تأليف محمد بن الحسن بن زبالة، المتوفى سنة **199**هـ. رواية الزبير بن بكار، تحقيق: أكرم ضياء العمري. المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي. السعودية. المدينة المنورة. الطبعة الأولى: **1401**هـ. **1981**م.

هذا الكتاب جزءٌ من الأجزاء الحديثية، وهو أقدم ما وصل من المصنفات التي أفردت أزواج النبي ﷺ بمؤلف خاص، وهو الأثر الوحيد من مؤلفات الحسن بن زبالة –وابن زبالة أقدم مؤرخي دار الهجرة–

=

الذي تسرّه إذا نظر، وتطيعه إذا أمر، ولا تخالفه فيما يكره في نفسها وماله". مسند أحمد: **251/2**. وفي الجامع للأزدي: "ما فائدة أفادها الله على امرئ مسلم خير له من زوجة صالحة إذا نظر إليها سرّته وإذا غاب عنها حفظته في نفسها وإن أمرها أطاعته تنكح المرأة لأربع لدينها وجمالها ومالها وحسبها فعليك بذات الدين تربت يداك". انظر: الجامع: **304/11**. لمعمر بن راشد الأزدي، المتوفى سنة **151**هـ.

(1) ذكر ابن الأثير هذا الحديث بلفظ: "عن رجل من بني سليم، عن جدته أن النبي ﷺ دخل عليها وهي تختضب، فقال: هلا يا أم فلان هكذا. على ظهر كفه، يعني النقش". انظر: أسد الغابة: **461/7**. وخرجه ابن حجر العسقلاني في المطالب العالية: **319/10**.

(2) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف عن امرأةٍ وليس عن عطاء: **49/4**، رقم **17671**، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف قال: "عن معمر عن بُديل العُقيلي، عن أبي العلاء بن عبد الله بن شِخِّيرٍ قال: حدثتني امرأةٌ أنها سمعت عمر بن الخطاب وهو يخطب وهو يقول: "يا معشر النساء إذا اختَضَبْتُنَّ فإيّاكُنَّ النَّقْشَ والتَّطريفَ وَلِتَخْضِبْ إحداكُنّ يديْها إلى هذا، وأشارَ إلى موضع السِّوار". مصنف عبد الرزاق الصنعاني، باب خضاب النساء، **318/4**، رقم: **7929**. تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: المجلس العلمي – الهند، والمكتب الإسلامي، بيروت. الطبعة الثانية: **1403**هـ.

(3) أدب النساء، ص: **209**.

وأصل هذا الكتاب مفقود، لم يبقَ منه سوى هذا المنتخب الذي رواه الزبير عن المؤلف، ولكنه أغفل ذكر سودة وأسماء بنت النعمان الكندية وأميمة بنت النعمان رضي الله عنهم[1].

ورواية الزبير هذه لم تُدوّن في كتاب، فقد رواه بالإسناد، وتناقله الرجال عنه، حتى وصل إلى الصيرفي، فدوّنه في كتاب[2]. وحدّث الزبير به سنة مائتين وستٍّ وثلاثين.

ومنهج الزبير بن بكار في هذا الكتاب جاء على النحو الآتي:

- عنون لكل ترجمة بالقول: "قصة تزويج..." كذا، مثل: "قصة تزويج خديجة رضي الله عنها". "قصة تزويج عائشة رضي الله عنها"... وهكذا.
- ختم بسيرة مارية أم ابراهيم رضي الله عنها، ثم قال: "ما جاء فيما أوتي النبي ﷺ من القوّة في الجماع"[3].
- ذكر منهجه في رواية الإسناد، فقال: "وبعضهم يزيد على بعض، وإلى كلّ قد أسندت حديثهم" ثم أخذ يروي ما يتعلّق بأمّ المؤمنين المترجم لها من حين لقاء النبي ﷺ بها.
- وقد اكتفى الزبير بنقل الرويات فقط[4].

كتاب "آداب المعلمين":

تأليف: أبي عبد الله محمد بن سحنون. تحقيق محمد العروسي المطوي. دار الكتب الشرقية، تونس، الطبعة الأولى: **1972**م

رتّب ابن سحنون كتابه على الأبواب الفقهية، واستنبط منها فقه التربية مما ذكره فيها من الأحاديث النبوية، وعددها ثمانية عشر حديثًا؛ منها ثلاث عشرة رواية مرفوعة، وخمس موقوفات.

وهذا الكتاب -كما يتضح من عنوانه- كتاب فقهٍ تربوي، استعان فيه بالحديث والآثار.

---

(1) كتاب المنتخب من كتاب ازواج النبي ﷺ، مقدمة المحقق، ص: **5**، **6**، بتصرف.

(2) المرجع السابق، ص: **17**.

(3) المرجع السابق، ص: **72**.

(4) المرجع السابق، ص: **24**.

كتاب "مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب" ﵁ وهو جزء من المسند المعلل ليعقوب بن شيبة:

تصنيف يعقوب بن شيبة بن الصلت، تحقيق: كمال يوسف الحوت. مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى: **1405**هـ، **1985**م. بيروت، لبنان، وهو جزءٌ من مخطوط مفقود وهو المسند المعلل الكبير.

اتضح فيما ذكره المحقق أن يعقوب بن شيبة "يذكر الصحابي ثم يسوق ترجمته بأسانيده، ثم يسوق أحاديثه، ويذكر عللها". وقال: "لكن من تصفّح هذه النسخة وجد أن المؤلف توسّع في بحثه أكثر مما ذكر صاحب الكشف، فإنه رتّب مسنده على الأسانيد والعلل والبلدان، وأفاض في جرح الرجال وتعديلهم، وأورد النوادر وما انفرد كل منهم من الأحاديث وأورد الحديث الواحد بعدة متون"(1).

هذا الكتاب هو نسخة يعقوب بن شيبة، رواها عنه أبو بكر محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة، وهو الجزء العاشر من مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﵁.

وقد عقد يعقوب بن شيبة عناوين فرعية لكل مسند من مسانيد الصحابة، وهي واضحة في مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﵁ وجاءت على شكل مسائل.

وكان يعقوب يشير في هذه العناوين للحديث المعلّ بالصفة المكانية، مثل: (الحديث البصري، حديث أهل المدينة). أو بذكر الراوي، أو الموضوع، مثل: (الحديث الذي ورد عن النبي ﷺ في كذا، أو حديث كذا).

وتلك العناوين ذكر غالبها بأسلوب يشير فيه إلى موطن العلة، ويذكر أحيانًا في مسند الصحابي رواية لصحابي آخر؛ لصلة روايته برواية مسند الصحابي الذي يُسند له. فإن كانت العلة في رواية الصحابي الآخر فيذكر روايته، مثل: (الحديث البصري).

وأحيانًا يذكره مختصرًا، ويشير أنه سيأتي به في موضعه، كقوله في العنوان السادس والعشرين: "وأما حديث ابن عباس أخرجناه مختصرًا حتى نأتي به في موضعه إن شاء الله".

وأحيانًا يحكم على الحديث مباشرة، كقوله: "وحديثه في العاني حديث صالح

---

(1) مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ليعقوب بن شيبة، ص: **13**.

الإسناد أيضًا"[1].

وموضوع هذا الكتاب الأحاديث المعلّة فقط، أي لم يروِ جميع ما ورد للصحابي، بل المُعلّ من رواياته فقط، وهذا ما أشار إليه اسم كتابه في المصادر التاريخية والحديثية، ويدلّ على ذلك أيضًا مضامين بعض العناوين الواردة في مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مثل: العنوان الثالث: ومضمونه هو: "علّة الإسناد" العنوان الرابع، ومضمونه: "نقص رجل من رجال السند، هو ابن عباس رضي الله عنهما" . العنوان الخامس: ومضمونه هو: "علّة التفرّد وله موافقة". العنوان السادس: ومضمونه: "بحاجة إلى متابعة". العنوان الخامس عشر: مضمونه "الزيادة" وهكذا.

ومما يؤكد أن موضوع كتابه هو العلل على وجه الخصوص أنه يكشف العلة ويوضحها في كل حديث.

والمنهج العام لهذا الكتاب هو أنه يورد الأحاديث ويبين عللها وموطنها ونوعها.

كتاب "ما جاء في البدع":

للإمام محمد بن وضاح القرطبي. المتوفى سنة **287**هـ. حققه بدر بن عبد الله البدر. دار الصميعي. الرياض، السعودية. الطبعة الأولى: **1416**هـ، **1996**م.

رتّبه على الأبواب، فجاء في ثلاثة عشر بابًا. تضمّنت جميعها ثلاثمائة وثلاثة عشر حديثًا.

وراوي هذا الكتاب هو أصبغ بن مالك عن محمد بن وضاح..

وجميع رواياته مسندة، بما فيها المرفوع والموقوف، والحكاية عن أصحابه. وعدد المرفوع منها ثمان وسبعون رواية. ولم يعقّب ابن وضاح على الأحاديث المرفوعة، إلا في موضع واحد، وعقّب على بعض الأحاديث الموقوفة وغيرها.

فأما تعقيبه على الحديث المرفوع فهو الحديث رقم: **128**. قال: "حدثنا أسد عن أيوب بن النجار اليمامي، قال: حدثنا ناشرة بن حنيفة الحنفي يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم

---

(1) المرجع السابق، ص: **100**.

فيما ظننت، قال: "**من أتى صاحب بدعة ليوقره فقد أعان على هدم الإسلام**"[1]. فقال: "ووجدت لهذا الحديث عند من سمعه من أيوب مثبتًا عن النبي ﷺ ليس فيه ما يُظن"[2].

ويكرر الحديث في الباب الواحد أحيانًا لاختلاف الطرق، ولاختلاف اللفظ أو الزيادة عليه؛ كما في حديث رقم (**185**) و (**188**).

وينقل فقه مذهبه في بعض المواضع، مثل: قال تلميذه: "سمعت ابن وضاح يقول في القُصّاص: لا ينبغي لهم أن يبيتوا في المساجد، ولا يُتركوا أن يبيتوا فيها"[3].

كتاب "السِّيَر" لأبي إسحاق الفزاري، ت186هـ:

رواية محمد بن وضاح القرطبي عن عبد الملك بن حبيب المصيصي عنه. دراسة وتحقيق: د. فاروق حمادة. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: **1408**هـ، **1987**م.

هذا الكتاب خمسة أجزاءٍ، رُتّب على الأبواب الفقهية -ترتيب أبي إسحاق الفزاري- ويحتوى على ستّ وخمسمائة رواية؛ فيها المرفوع وغيره. وهو "أول كتاب وأقدمه يعالج موضوع المغازي والسير والجهاد وأحكامها الفقهية... لكن كتابنا هذا نحى منحى آخر، إذ يستدلّ على كل مسألة بحديث شريف، فإن لم يجد فبقول صحابي، ثم يدلل عليها بما جاء عن التابعين حتى ينتهي إلى شيوخه من أتباع التابعين، كالأوزاعي والثوري وهشام بن عروة وأضرابهم الذين يلتزمون النصوص ويقتفون الأثر... يترتب على هذا أن هذا الكتاب مصدر أصيل في معرفة فقه السلف الصحابة والتابعين رضي الله عنهم في هذا الجانب مع إبداع في الترتيب وإحكام في الوضع"[4].

وقد ورد لابن وضاح تعقيبات في موضعين من هذا الكتاب، في الحديث رقم: (**243**) قال: "وحدثنيه محمد بن مسعود، عن سفيان وأبي مروان، وغير واحد

---

(1) وفي مسند الشاشي: **295/3**: "من مشى إلى صاحب بدعة ليوقره فقد أعان على هدم الإسلام".

(2) كتاب ما جاء في البدع، لمحمد بن وضاح، ص: **104**.

(3) المرجع السابق، ص: **56**.

(4) كتاب السِّير، ص: **78**، **79**.

حدثوني به عن سفيان"[1]. وقال ابن وضاح: "عبد الملك هذا حافظ عالم بالحديث جدًا، إمام فيه"[2].

كتاب "فضل الصلاة على النبي ﷺ":

تأليف: الإمام إسماعيل بن إسحاق القاضي. المتوفى سنة **282**هـ. تحقيق: عبد الحق التركماني. رمادي للنشر. الدمام، السعودية. الطبعة الأولى: **1417**هـ، **1996**م.

لم يلتزم هذا الكتاب تبويبًا معيّنًا؛ ولكن ترِدُ الأحاديث ذات الموضوع الواحد في تسلسل وتتابع، كالأحاديث المرغّبة في الصلاة على رسول الله ﷺ.

ولإسماعيل القاضي تعقيبات على بعض الأحاديث، ويختصرها لكن اختصاراته قليلة، جاءت في ثلاثة مواضع فقط.

ويجمع في إسناده بين الشيوخ بالعطف، مثل الحديث رقم **55**. قال: "حدثنا عاصم بن علي وحفص بن عمر وسليمان بن حرب قالوا: حدثنا شعبة عن سليمان عن ذكوان عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: **ما من قوم يقعدون ثم يقومون ولا يصلون على النبي ﷺ إلا كان عليهم يوم القيامة حسرة**"[3]. قال: وهذا لفظ الحوضي[4].

كتاب "مسند حديث مالك بن أنس":

تأليف أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الجهضمي الأزدي القاضي، المتوفى سنة **282**هـ. برواية محمد بن عبد الله بن الحسان بن أبي المنظور الأندلسي، المتوفى سنة **337**هـ. تحقيق وتعليق: ميكلوش موراني. جامعة بون- ألمانيا- دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى: **2002**م.

جمع القاضي إسماعيل الأحاديث المسندة في الموطأ. ورتّب الكتاب على أسماء شيوخ الإمام مالك، أي على طريقة معاجم الشيوخ، وقد مضى التنظيم

---

(1) المرجع السابق، ص: **180**.

(2) المرجع السابق، ص: **282**.

(3) جلاء الأفهام، للزرعي: **139/1**، وأخرجه الحاكم في المستدرك موقوفًا من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه: **492/1**.

(4) فضل الصلاة على النبي ﷺ، لإسماعيل القاضي، ص: **155**.

المذكور على ما هو عليه إلى قبل نهاية الكتاب، ثم تغيّر ليصبح سياق الأحاديث لكل حديث إسناد مختلف عن الآخر. وقبل ذلك كان يُسند الحديثين والثلاثة والأكثر من ذلك للشيخ الواحد.

ولغاية تنظيم إسناد الروايات إلى الشيخ الواحد يورد اسم الشيخ المسند إليه كعنوان يليه عدد من الأحاديث التي رُويت عنه، وقد يكون حديثًا واحدًا فقط.

وبالنظر إلى عدد المرويات التي رواها عن كل شيخ فهي على النحو الآتي:

- حديث هشام بن عروة؛ ورد له تسعة وأربعون حديثا.
- حديث مالك عن أبي الزبير محمد بن مسلم؛ ورد له عشرة أحاديث.
- حديث حميد بن قيس المكي؛ وردت له روايتان.
- حديث عطاء الخراساني؛ وردت له رواية واحدة.
- حديث أيوب بن أبي تميمة؛ ورد له ثلاثة أحاديث.
- حميد الطويل؛ ورد له ستة أحاديث.
- حديث يحيى بن سعيد النصاري؛ ورد له أربعة وأربعون حديثًا.
- حديث الفضل بن أبي عبد الله؛ وردت له رواية واحدة.

وقد بلغ مجموع الأحاديث الواردة في الكتاب مائة وثمانية وثلاثون حديثًا، ويُنبّه القاضي إسماعيل في بعض مواضع هذا الكتاب إلى اختلاف الروايات[1].

ويأتي بالمتابعات، ويبين ما فيها من زيادات واختلاف في اللفظ.

وتضمّن كتابه بعض الموقوفات.

<u>مخطوط: أحاديث أيوب السختياني، لإسماعيل بن إسحاق القاضي:</u>

مُودَعَةٌ بدار الكتب الظاهرية: برقم: 3741. المجموع رقم: 4. رقم المادة: 240108. عدد الأوراق: 18، ورقة. تبدأ من 31-48. عليها سماعات أقدمها سنة: 582هـ..

هو جزء حديثي، فيه أحاديث أيوب السختياني، يرويها إسماعيل القاضي بإسناده

(1) انظر ص: 5.

إليه، ووردت فيه تعليقات له، اتضحت بها صنعته الحديثية؛ فهو يبيّن حال الحديث من حيث الرفع والإرسال، ويورد المرسل ثم يُتبعُهُ بالمرفوع، ويُحقّق فيما اختُلف فيه، ويُبيّن حكم الحديث، وعلّته أو علّة إسناده إن وُجدت، ويختصر الحديث، ويأتي بالمتابعات.

يجمع في روايته بين الشيوخ ليبين اختلاف الألفاظ، ثم يختار لفظًا منها فيذكره.

كتاب "صفة المنافق":

للإمام جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي. المتوفى سنة **301**هـ. حققه وخرّج أحاديثه بدر البدر. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى: **1405**هـ، **1985**م.

قسّم الفريابي كتابه هذا إلى بابين:

الباب الأول: "ما روي في صفة المنافق"، وفيه ثنتان وسبعون رواية.

الباب الثاني: "فيمن كان يخاف النفاق ويشفق منه، ولا يأمنه على نفسه"، وفيه خمس وأربعون رواية، منها ثمان روايات مرفوعة، ومجموع روايات الكتاب مائة وثماني عشرة رواية. المرفوع منها خمس وثلاثون فقط.

وينقل في بعض المواضع تعليقات ولكنها قليلة. ويروي الأحاديث كاملة دون اختصار، إلا في موضع واحد.

كتاب "القدر":

تصنيف الإمام الحافظ أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي، المتوفى سنة **301**هـ. حققه عبد الله بن حمد المنصور. دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى: **1418**هـ، **1997**م.

حوى هذا الكتاب في بدايته مائة وستّ روايات مرفوعة، دون تبويب، ثم وردت بعدها أبوابٌ ثلاثة.

ومجموع رواياته أربعمائة وثمانٍ وأربعون؛ المرفوع منها مائتان وعشر روايات، حوت الآثار والموقوفات والمقطوعات وغيرها.

ويكرر الفريابي الأحاديث إذا كانت فيها فائدة الزيادة، أو اختلاف الإسناد، ويذكر للحديث الواحد عدة متابعات، لا يقتصر على متابعة واحدة.

ويـذكر بعـض التعليقـات والاسـتدراكات التـي تتضـمّن فوائـد حديثيـة متعـددة، ويوضح المبهم من الرواة.

كتاب "دلائل النبوة". ومعه "المستخرج على دلائل النبوّة":

تأليف: أبو بكر جعفر بن محمد الفريابي، المتوفى سنة **301**هـ. إشراف: أبـو عبـد الله محمود بن محمد الحداد. تخريج: أم عبـد الله بنـت محـروس العسـلي. دار طيبـة، الرياض. دط. دت.

روى هذا الكتاب عن الفريابي تلميـذُه أبـو حفـص عمـر بـن محمـد بـن علـي بـن الزيات، وهو جزء من كتاب دلائل النبوّة، ليس كلّه.

وعدد روايات الكتاب ثـلاث وخمسـون روايـة، جميعهـا مسـندة، المرفـوع منهـا خمسون رواية.

كتاب "الدلائل في غريب الحديث":

تأليف أبي محمد القاسم بـن ثابـت السرقسـطي. المتـوفى سـنة **302**ه. تحقيـق د. محمد عبد الله القناص. مكتبة العبيكان، الرياض. الطبعة الأولى: **1422**هـ، **2001**م.

يُعدّ هذا الكتاب من الكتب المهمة؛ فمؤلفه يسوق الأحاديث والآثـار في الغالـب مسندة، وإسناده عالٍ.

ويُعدّ الكتابُ مصدرًا من مصادر التخريج؛ فقد اعتمده الزيلعي في نصـب الرايـة، وابن حجر في عدد من كتبه. وقد تفرّد المؤلّفُ ببعض الأحاديث والآثار والطرق التي لا توجد عند غيره حسب البحث.

كما اطّلع القاسـم بـن ثابـت السرقسـطي علـى كتـاب أبـي عبيـد وابـن قتيبـة، وقـد انتشرا في الأندلس وتداولهما العلماء، فرأى أن ينهض بعبء إكمال ما بـدآه واسـتيفاء ما فاتهما.

وهو يذكر الحديث، ثم يذكر اللفظ الغريب منه، ثـم يفسّـره، وبلـغ عـدد الألفـاظ الغريبة التي فسّرها ستمائة واثنتين وثمانين كلمة.

والكتاب المطبوع في ثلاثة أجزاء حوى سـتمائة وسـت وخمسـين روايـة، تشـمل المرفوع والمأثور وغيرهما. وبلغ المرفوع منها مائة وتسع وثلاثين رواية.

وبعد،،، فإن هذه العجالة تضمّنت عرضًا لبعض مصنّفات محدثي المالكية، وبعض مناهجها. وهدفت إلى إيضاح عناية أولئك المحدثين بالتصنيف في الحديث وعلومه.

أختم بها هذا الكتاب، وأسأل الله تعالى أن ينفع به.



الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي بنعتمه تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على سيدّ الأوّلين والآخرين رسول الرّحمة وقائدِ الغرّ المحجّلين، سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب وعلى آله وصحبه الغرّ الميامين. وبعد.

فإن التّجوال في تاريخ الإسلام والمسلمين يُطلعُك على عظماء سطّر التاريخُ عظمتهم بمِدادِ أفعالهم وجهودهم ومساعيهم في رفع راية الإسلام وخدمة سنّة سيدنا رسول الله ﷺ. وها هو كتاب المحدثين من المالكية في القرن الثالث الهجري شاهد عيان على ذلك، فقد تضمّن سيرة عدد من أولئك الأعلام، عرّف بهم، وبمكانتهم في إطار المشتغلين بسنة رسول الله ﷺ، الساعين إلى صيانتها والذّبّ عنها.

وتناول هذا الكتاب عرض تلك الجهود فتجلّت مظاهر العناية البالغة بالسنة النبوية، فمن مشتغل بالرواية وتمحيص صحيحها من سقيمها، ومن مشتغل برواتها ومعرفة أحوالهم وضبطهم وعدالتهم، ومن مشتغل بشرحها وتفسير غريبها والبحث في عللها، ومن مشتغل بذلك كلّه أو بعضه.

وقد عُني كثير منّ أولئك الأعلام بالرحلة في طلب العلم للأخذ عن الشيوخ وتحصيل الرواية، وعنوا بطلب علوّ الإسناد والتحديث ونشر الرواية وتدوينها، كما عُنوا بدراسة المحدثين وأحوالهم، ومن تُقبل روايته ومن تُردّ.

وتوصّلت هذه الدراسة إلى نتائج مهمّة، تمّ إيرادها فيما يأتي:

النتائج:

1. إن دراسة جهود المحدثين في حقبة زمنية محددة، يُعدّ أمرًا مهمًّا في الكشف عن تأثير تلك الحقبة في مسيرة جهودهم وحجمها؛ فإن جهود علماء الدراسة التي بين يدينا تُعدّ امتدادًا لجهود علماء القرن الثاني، وتُعدّ ثمرة للتسابق في خدمة السنة النبوية في القرن الثالث الهجري، كما تُعدّ تأسيسًا قويًا لعلوم انطلقت عنها في القرن ذاته وفي القرون اللاحقة.

2. اتضح في هذه الدراسة تأثُّر محدّثي المالكية بمنهج الإمام مالك فيما يتعلق بعدد من الأمور، منها: انتقاء الشيوخ، ومفاضلة طرق محددة في التحمّل والأداء على

غيرها من الطرق السائرة لدى المحدثين، وما تمّت مفاضلته لديهم في كثير من الأحوال هو القراءة على الشيخ -والأخير على وجه الخصوص هو مذهب مالك- وكذا العمل الدؤوب في خدمة السنة النبوية بجميع ما يقتضيه ذلك العمل من ملازمة الشيوخ، والارتحال، والحفظ وسبر المرويات، ومعرفة الرواة، والتصنيف في الرواية والدراية وفي الرجال ونحو ذلك.

3. أثبتت دراسة المحدثين المالكيين وجود مدرسة حديثية مالكية، لها سماتها وخصائصها، ووجود التزام علمي محض بقواعد علم الحديث وخصائصه لديها، فقد برزت عناية المحدثين في هذه الدراسة بالمنهجية المالكية في تحري الحديث الشريف ورجاله، ووجوه أخذه وأدائه.

4. إن العناية بالكشف عن جهود مجموعة من المشتغلين بعلم الحديث يساعد على التعرّف على تفاوت جهودهم، والفنون العلمية التي برعوا فيها.

5.اتّضح أن لأعلام الدراسة آثارًا علمية كثيرة فُقدت فيما فُقد من تراث المسلمين، وقد تمت الاستعاضة عن بعض ذلك بما تمّ جمعه من أقوالهم المتناثرة في الكتب الأخرى، مما دلّ على أن العناية بآثار أعلام الحديث تمكّن من التعرّف على جهودهم العلمية وعطائهم الفكري.

6. إن فقدان تلك الذخائر العلمية أبقى بعضَهم -ممن حُقّ لهم الظهور والشهرة والإفادة- في زاوية النسيان، أو على الأقل الانشغال عن آثارهم وزهادة الإفادة منها.

7. تُعد آثار أعلام الدراسة في خدمة السنة النبوية أسسًا تطبيقية يمكن الانطلاق منها بالتحليل والدراسة للتوصّل إلى منهجية علمية، يمكن توظيفها كمناهج لدراسات أخرى.

8. إن العناية بجهود المحدثين تُعدّ جانبًا من جوانب حماية السنّة النبوية، ورادعًا لأولئك الناعقين الذين يتهمون الحقّ بتفاهات واهية.

9. إن مسيرة رعاية السنّة النبويّة لم تخلُ من زمن إلا وبرز فيه من ينهض بها، ويردّ الغالين والمنتحلين عنها.

10. إن فنون العلم التي برع فيها علماء الدراسة تُعدّ جانبًا علميًّا قيّمًا يمكن

الإفادة منه في تأسيس تخصصات علمية جامعية تتبنّى الطاقات العقلية القادرة على مواصلة ركب أولئك الأعلام في النهوض بدراسات السنة النبوية وتعميم فوائدها الشرعية.

11. إن البحث والتنقيب عن جهود علماء المسلمين يأخذ من الوقت والجهد ما يسبب المشقة والعناء إلا أن تلك المشقة والعناء لا يعنيان شيئًا إلى جانب الثمرة التي يجنيها الباحث من كنوز السنة النبوية ومآثر من خدمها وسعى في الذّبّ عنها.

12. إنّ القرن الثالث الهجري هو العصر الذهبي لخدمة الحديث الشريف، وهو العصر الذي حظي بتراث ضخم ساعد على تدوين المدوّنات في الحديث الشريف، وبلورة علوم الحديث الشريف في صورة مشرقة جعلت من هذا القرن والجهود المبذولة فيه مرجعية ضخمة للحديث وعلومه على مرّ العصور والأزمان.

ونخلص من تلك النتائج إلى التوصيات الآتية:

التوصيات:

1. إن كثيرًا من تراث الأمة لا يزال مفقودًا، ويجدر بكل مسلم أن يسعى إلى استخراجه من مظانه، فإنْ فُقدت الأصول لم تُفقد الفروع التي أخذت عنها، والتي تناثرت ذخائر تلك الأصول فيها.

2. إن الكيّس الفطن هو ذلك الذي يسعى إلى الاقتداء في منهجية حياته العلمية والعملية بمن سبقوه من أعلام أمّة الإسلام.

3. إن من مظاهر ردّ الجميل إلى من كانوا سببًا في رفعة الإسلام والمسلمين، السعي إلى إبراز جهودهم والكشف عن حجمها، والإشارة إلى تأثيراتها في حياة المسلمين العلمية.

4. إن نهضة أمّة الإسلام تقتضي اقتفاء آثار علماء المسلمين في مسيرتهم العلمية ومناهجهم وعلوّ همّتهم في خدمة دينهم والنهوض بعلومه.

5. إن المتأمل في جهود المحدثين من المالكية في القرن الثالث الهجري يعي واقع المحدثين عمومًا آنذاك فيتعرّف على أساليب علمية جديدة في إبداع العلوم وكيفيات الابتكار العلمي، وهو ما ترنو إليه أمّة الإسلام.

6. ضرورة مواصلة البحث في جهود المحدثين -كلًّا على حدة- ودراستها دراسة موسّعة؛ فإنّ من شأنها أن تكشف عن واقع عملي أوضح وأكبر لإسهاماته في خدمة السنة النبوية.

7. إن البحث في تاريخ علماء الحديث وعلماء المسلمين عمومًا له ضرورة بالغة في إمكان الاعتماد على موثوقية السند التاريخي، وله أهمية أيضًا في الكشف عن الشوائب الطارئة على تاريخ المسلمين، وفي ذلك خدمة للسنة النبوية، ولذا عني أولئك الأعلام بتواريخ الرواة، وعدّوه علمًا قائمًا بذاته، وجعلوا كبار المحدثين منهم مرجعيات رئيسة له.

والحمدُ لله ربّ العالمين، والصّلاة والسلام على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.



ثبت المصادر والمراجع

1. **صحيح البخاري. وهو الجامع الصحيح المختصر.** تأليف: محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله البخاري الجعفي. المتوفى سنة 256هـ. دار ابن كثير، اليمامة. بيروت. 1407هـ، 1987م. الطبعة الثالثة. تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا.

2. **صحيح مسلم.** تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري. المتوفى سنة 261هـ. دار إحياء التراث العربي، بيروت. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دط. دت.

3. **آداب المعلمين،** تأليف أبي عبد الله محمد بن سحنون، تحقيق؛ محمد العروسي المطوي، دار الكتب الشرقية، تونس، الطبعة الأولى؛ 1972م.

4. **أبحاث إسلامية في التشريع والفكر والحضارة،** تأليف محمد فاروق النبهان: 69. بتصرف. بيروت. مؤسسة الرسالة. 1986م. 1406هـ. الطبعة الأولى.

5. **إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك.** تأليف: أبي عبد الله محمد بن أبي بكر عبد الله بن أحمد القيسي، الشهير بابن ناصر الدين، المتوفى سنة 840هـ. تحقيق: سيد كسروي حسن. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى: 1415هـ. 1995م.

6. **الإحكام في أصول الأحكام.** تأليف: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، أبو محمد. المتوفى سنة 456هـ. دار الحديث، القاهرة، 1404هـ. الطبعة الأولى.

7. **أحوال الرجال،** تأليف إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق، ت 259هـ، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار حديث آكادمي، فيصل آباد، باكستان. دط، دت.

8. **أخبار الفقهاء والمحدثين.** تأليف: أبو عبد الله محمد بن حارث الخشني القيرواني، المتوفى سنة 361هـ. وضع حواشيه سالم مصطفى البدري، منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى: 1420هـ، 1999م.

9. **أخبار القضاة.** تأليف: محمد بن خلف بن حيان، المتوفى سنة 306هـ. عالم الكتب، بيروت. دط. دت.

10. **أدب الإملاء والاستملاء.** تأليف: عبد الكريم بن محمد بن منصور، أبو

سعد التميمي السمعاني. المتوفى سنة **562**هـ. دار الكتب العلمية، بيروت. **1401**هـ، **1981**م. الطبعة الأولى. تحقيق: ماكس فايسفايلر.

11. **أدب النساء. الموسوم بكتاب الغاية والنهاية**. تأليف: عبد الملك بن حبيب. حققه وقدم له: عبد المجيد تركي. دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى: **1412**هـ. **1992**م.

12. **الدرر في اختصار المغازي والسير**، تأليف الحافظ يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، ت **463**هـ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة. الطبعة الثانية **1403**هـ.

13. **آراء الإمام ولي الله الدهلوي في تاريخ التشريع الإسلامي**. تأليف: سليمان الحسني الندوي. لكناو. دار السنة للنشر والتوزيع. **1986**م. **1407**هـ.

14. **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**. تأليف: الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، المتوفى سنة **446**هـ. تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس. مكتبة الرشد. الرياض. **1409**هـ.

15. **أسماء شيوخ مالك بن أنس**. تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن عبد الرحمن بن خلفون الأزدي الأندلسي. تحقيق: أبي عبد الباري رضا بوشامة الجزائري. أضواء السلف. الرياض. الطبعة الأولى: **1425**هـ.

16. **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى**. تأليف: علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا. المتوفى سنة **475**هـ. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: **1411**هـ.

17. **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**. تأليف القاضي عياض بن موسى اليحصبي. المتوفى سنة **544**هـ. دار التراث، المكتبة العتيقة. القاهرة. وتونس. الطبعة الأولى: **1379**هـ، **1970**م. تحقيق السيد أحمد صقر.

18. **الأعلام**، تأليف خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي ت **1396**هـ، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر **2002**م.

19. **الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال**. تأليف: إكرام الله إمداد

الحق. دار البشائر الإسلامية. الطبعة الأولى: 1413هـ. 1992.

20. **الأموال**: تأليف: أبو عبيد القاسم بن سلام. المتوفى سنة 224هـ. دار الفكر، بيروت. 1408هـ. 1988م. تحقيق: خليل محمد هراس.

21. **الأنساب**. تأليف: أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، المتوفى سنة 562هـ. دار الفكر، بيروت. 1998م. الطبعة الأولى. تحقيق: عبد الله عمر البارودي.

22. **الإيمان**. لمحمد بن إسحاق بن يحيى بن منده. المتوفى سنة 395هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت. 1406هـ. الطبعة الثانية. تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي.

23. **الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث**. للحافظ ابن كثير. 701-774هـ. تأليف: أحمد محمد شاكر. مؤسسة الكتب الثقافية. مكتبة عالم الفكر. دط. دت.

24. **بحوث الملتقى الأول: القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي**. تنظيم دار البحوث والدراسات الإسلامية، دبي. 13-19/ محرم. 1424هـ. 16-22/ مارس/ 2003م. بحث عنوانه: "معالم تربوية في فكر القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي" بقلم: كلثم عمر عبيد الماجد. 6/ 52.

25. **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**. لسراج الدين أبي حفص، عمر بن علي، بن أحمد الأنصاري الشافعي، المعروف بابن الملقن. المتوفى سنة 804هـ. دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض. 1425هـ، 2004م. الطبعة الأولى. تحقيق: مصطفى أبو الغيط. وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال.

26. **بغية الطلب في تاريخ حلب**. تأليف: كمال الدين عمر بن أحمد بن جرادة، المتوفى سنة 660هـ. دار الفكر. تحقيق الدكتور سهيل زكار. دط. دت.

27. **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**. تأليف: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة ، المتوفى سنة 599هـ. دار الكتاب العربي، 1967م. دط.

28. **البُلغة في تراجم أئمة النحو** واللغة. تأليف: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. المتوفى سنة 817هـ. جميعة إحياء التراث الإسلامي، الكويت. الطبعة الأولى:

1407هـ. تحقيق: محمد المصري.

29. **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**. للحافظ ابن القطان الفاسي. أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك. المتوفى سنة 628هـ. دار طيبة، الرياض. 1418هـ، 1997م. الطبعة الأولى. تحقيق: الدكتور الحسين آيت سعيد.

30. **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**. لابن عذاري المراكشي، محمد بن محمد. المتوفى نحو سنة 695هـ. دط. دت. دن.

31. **تاج العروس من جواهر القاموس**. تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي. المتوفى سنة 1205هـ. دار الهداية. مجموعة من المحققين. دط. دت.

32. **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**. عمرو بن عبد الله بن صفوان، النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي. الملقّب بشيخ الشباب، المتوفى سنة 281. دط. دت. دن.

33. **تاريخ الإسلام**. تأليف: الحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة 748هـ. تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي. بيروت. 1407هـ، 1987م. الطبعة الأولى.

34. **تاريخ أسماء الثقات**. تأليف: عمر بن أحمد أبو حفص الواعظ، المتوفى سنة 385هـ. الدار السلفية، الكويت. 1404هـ، 1984م. الطبعة الأولى. تحقيق: صبحي السامرائي.

35. **تاريخ التراث العربي**، تأليف الدكتور فؤاد سزكين، نقله إلى العربية الدكتور محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، دط، 1411هـ، 1991م.

36. **التاريخ الأوسط**، تأليف: الإمام محمد بن إبراهيم بن إسماعيل البخاري الجعفي، المتوفى سنة 256هـ. دار الوعي، ومكتبة دار التراث. حلب، والقاهرة. الطبعة الأولى. 1397هـ. 1977م. تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

37. **تاريخ بغداد**. تأليف أحمد بن علي، أبو بكر الخطيب البغدادي، المتوفى سنة 463هـ. دار الكتب العلمية. بيروت. دط. دت.

38. **تاريخ الثقات**. تأليف الإمام الحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح، أبي

الحسن العجلي. 182-262هـ. بترتيب الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، المتوفى سنة 807هـ. وتضمينات الحافظ ابن حجر العسقلاني. وثّق أصوله وخرّج حديثه وعلّق عليه الدكتور عبد المعطي قلعجي. دار الكتب العلمية، بيروت. دط. دت.

39. **تاريخ علماء الأندلس**. (تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس. تأليف أبي االوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصير الأزدي المعروف بابن الفرضي. المتوفى سنة 403هـ. تحقيق: روحية عبد الرحمن السويفي. منشورات دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 1417هـ. 1997م.

40. **التاريخ الكبير**. تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي، المتوفى سنة 256هـ. دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي. دط. دت.

41. **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل**. تأليف أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، المتوفى سنة 571هـ. دط. 1995م. تحقيق: محبّ الدين أبي سعيد، عمر بن غرامة العمري. دار الفكر، بيروت.

42. **تاريخ ابن معين. رواية عثمان الدارمي**. لأبي يحيى بن معين، أبو زكريا، المتوفى سنة 233هـ، در المأمون للتراث، دمشق، 1400هـ. تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف.

43. **تاريخ ابن معين. رواية الدوري**. لأبي يحيى بن معين، أبو زكريا، المتوفى سنة 233هـ. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1399هـ. 1979م. الطبعة الأولى. تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف.

44. **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**. تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. المتوفى سنة 352هـ. المكتبة العلمية. بيروت. دط. تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد علي النجار.

45. **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**. للإمام شمس الدين السخاوي، المتوفى 902هـ، دار الكتب العملية، بيروت. 1414هـ، 1993م. الطبعة الأولى.

46. **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري**. تأليف:

جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي. المتوفى سنة **762**هـ. دار ابن خزيمة، الرياض. **1414**هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد.

47. **التحبير في المعجم الكبير**. للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني التميمي، المتوفى سنة **562**هـ. رئاسة ديوان الأوقاف. بغداد. **1395**هـ. **1975**م. الطبعة الأولى. تحقيق: منيرة ناجي سالم.

48. **تحذير الخواص من أكاذيب القصاص**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. المتوفى سنة **911**هـ. المكتب الإسلامي، بيروت. **1394**هـ. **1974**م. الطبعة الثانية، تحقيق: محمد الصباغ.

49. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**. للإمام جلال الدين، أبو الفضل، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. المتوفى سنة **911**هـ. دار الفكر، بيروت، **1414**هـ. **1993**م . تحقيق: عرفان العشة حسونة. دط.

50. **تذكرة الحفاظ**. تأليف: الإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي. دار إحياء التراث العربي. دط. دت.

= ومطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد. الدكن. الهند. الطبعة الثالثة: **1376**هـ. **1956**م.

51. **تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض**. تحقيق: محمد الطالبي. طبع بالمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية. **1968**م. دط.

52. **تراجم المؤلفين التونسيين، لمحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي**. دت، دط.

53. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**. للقاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي البستي، المتوفى سنة **544**هـ. وزارة الأوقاف والشئون المغربية، الطبعة الثانية: **1403**هـ. **1983**م.

= وتحقيق الدكتور: أحمد بكير محمود. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت. ودار مكتبة الفكر، ليبيا. دط. دت.

54. **تسمية الشيوخ**. تأليف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي،

المتوفى سنة **303**هـ. دار البشائر الإسلامية. بيروت. الطبعة الأولى: **1424**هـ. **2003**م. تحقيق: قاسم علي سعد.

55. **تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما**. تأليف: محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري الحاكم. أبو عبد الله، المتوفى سنة **405**هـ. مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان. بيروت. **1407**هـ. الطبعة الأولى: تحقيق: كمال يوسف الحوت.

56. **التشريع الإسلامي، مصادره وأطواره**. تأليف شعبان محمد إسماعيل. القاهرة. مكتبة النهضة المصرية، **1985**م. **1405**، الطبعة الثانية.

57. **التعديل والتجريح، لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح**. تأليف: سليمان بن خلف بن سعد، أبو الوليد الباجي، المتوفى سنة **454**هـ. دار اللواء.الرياض. **1406**هـ، **1986**م. الطبعة الأولى. تحقيق: الدكتور أبو لبابة حسين.

58. **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، تأليف أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت **852**هـ، تحقيق الدكتور إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى **1996**م.

59. **تفسير الطبري، المسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن**. لمحمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري. أبو جعفر. المتوفى سنة **310**هـ. دار الفكر، بيروت. **1405**هـ. دط.

60. **تفسير غريب الموطأ**. تأليف: عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي، المتوفى سنة **238**هـ. حققه وقدّم له: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكة المكرمة، جامعة أم القرى. مكتبة العبيكان. الطبعة الأولى: **1421**هـ. **2001**م. الرياض.

61. **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**، تأليف: الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، المتوفى سنة **327**هـ. طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن. الهند الطبعة الأولى: **1371**هـ. **1952**م.

62. **تقريب التهذيب**. تأليف: أحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل العسقلاني الشافعي. المتوفى سنة 852هـ. دار الرشيد، سوريا. 1406هـ، 1986م. الطبعة الأولى. تحقيق: محمد عوامة.

= وطبعة دار المعرفة. بيروت. الطبعة الثانية: 1385هـ. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

63. **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**. تأليف: محمد بن عبد الغني البغدادي، أبو بكر، المتوفى سنة 639هـ. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى: 1408هـ. تحقيق: كمال يوسف الحوت.

64. تكملة الإكمال. تأليف: محمد بن عبد الغني البغدادي، أبو بكر، المتوفى سنة 629هـ. جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1410هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي.

65. **التكملة لكتاب الصلة**. تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي، المتوفى سنة 658هـ. دار الفكر للطباعة. لبنان. 1415هـ، 1995م. تحقيق: عبد السلام الهراس. دط.

66. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**. لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري. المتوفى سنة 463هـ. وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية، المغرب. 1387هـ. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي. ومحمد عبد الكبير البكري.

67. **تهذيب الكمال**. للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، المتوفى سنة 742هـ. حققه وضبط نصّه وعلّق عليه الدكتور بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة، سوريا. الطبعة الأولى: 1413هـ، 1992م.

= وطبعة 1400هـ، 1980م.

68. **تهذيب التهذيب**. تأليف: شهاب الدين أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني. 773-852هـ. تحقيق: خليل مأمون شيحة. دار المعرفة، بيروت. لبنان. دط. دت.

69. **التهذيب في اختصار المدوّنة**. **تأليف** أبي سعيد خلف بن أبي القاسم محمد

الأزدي القيرواني، المتوفى سنة **372**هـ. دراسة وتحقيق: محمد الأمين، ولد محمد سالم بن الشيخ. راجعه أحمد علي الأزرق. الطبعة الأولى: **1420**هـ. **1999**م. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دولة الإمارات العربية المتحدة. دبي.

70. تهذيب الأسماء واللغات، تأليف أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت **676**هـ، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية. دار الكتب العلمية، بيروت، دط. دت.

71. **تهذيب مستمرّ الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام**. تأليف: علي بن هبة الله بن جعفر بن علي بن ماكولا، أبو نصر. المتوفى سنة **475**هـ. دار الكتب العلمية، بيروت. **1410**هـ. الطبعة الأولى. تحقيق: سيد كسروي حسن.

72. **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**. تأليف: ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي. المتوفى سنة **842**هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت. **1993**م. الطبعة الأولى. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي.

73. **التوقيف على مهمات التعريف**. تأليف: محمد عبد الرؤوف المناوي. المتوفى سنة **1031**هـ. دار الفكر المعاصر، دار الفكر/ بيروت- دمشق. **1410**هـ. الطبعة الأولى. تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية.

74. **الثقات**. تأليف الإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي. طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن. الهند الطبعة الأولى: **1402**هـ، **1982**م.

=وطبعة دار الفكر. **1395**هـ، **1975**م. الطبعة الأولى. تحقيق السيد شرف الدين أحمد.

75. **جامع بيان العلم وفضله**. تأليف: يوسف بن عبد البر النمري. المتوفى سنة **463**هـ. دار الكتب العلمية، بيروت. **1398**هـ. دط.

76. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**. تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، أبو بكر. المتوفى سنة **463**هـ. مكتبة المعارف. الرياض. **1403**هـ.

تحقيق: الدكتور محمود الطحان.

77. **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**. تأليف الحميدي، أبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي. المتوفى سنة **488**هـ. الدار المصرية للتأليف والترجمة، **1966**م. دط

78. **الجرح والتعديل**. للإمام الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي. طبع بمطبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن. الهند. الطبعة الأولى: **1371**هـ. **1952**م.

79. **الجزء الخامس من مسند حديث مالك بن أنس**. تأليف: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الجهضمي الأزدي القاضي. المتوفى سنة **282**هـ. تحقيق وتعليق: ميكلوش موراني، جامعة بون، ألمانيا، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: **2002**م.

80. **جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام**. لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله. المتوفى سنة **751**هـ. دار العروبة. الكويت. **1407**هـ. **1987**م. الطبعة الثانية. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. وعبد القادر الأرناؤوط.

81. **الجمع بين رجال الصحيحين البخاري ومسلم لكتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني**. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الثانية: **1405**هـ.

= وطبعة بمطبعة دائرة المعارف النظامية الكائنة بالهند، بحيدر آباد الدكن. الطبعة الأولى: **1323**هـ. بعنوان: (الجمع بين كتابي أبي نصر الكلاباذي، وأبي بكر الأصبهاني، رحمهما الله تعالى في رجال البخاري ومسلم) للإمام الحافظ: أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي، يعرف بابن القيسراني الشيباني. **448-507**هـ.

82. **جمهرة تراجم الفقهاء المالكية. رجال المالكية من كتاب ترتيب المدارك**. بقلم: قاسم علي سعد. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث. دبي، الطبعة الأولى: **1423**هـ. **2002**م.

83. **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**. لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني. المتوفى سنة **1122**هـ. دار الكتب العلمية، بيروت. **1411**هـ. الطبعة الأولى.

84. **حجة الوداع**. لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المتوفى سنة **456**هـ. بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع. الرياض. **1998**م. الطبعة الأولى. تحقيق: أبو صهيب الكرمي.

85. **حديث أبي الفضل الزهري**. تأليف: أبو الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن سعد، بن إبراهيم. المتوفى سنة **381**هـ. دط. دت. دن.

86. **حديث مصعب بن عبد الله الزبيري**. المتوفى سنة **236**هـ. تأليف الحافظ البغوي. تحقيق: صالح عثمان اللحام. الدار العثمانية، عمان. الطبعة الأولى: **1424**هـ. **2003**م.

87. **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**. تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي. المتوفى سنة **911**هـ. دط. دت. دن.

88. **الحطة في ذكر الصحاح الستة**. تأليف: أبو الطيب السيد صديق حسن القنوجي، المتوفى سنة **1307**هـ. دار الكتب التعليمية، بيروت. **1405**هـ. **1985**م. الطبعة الأولى.

89. **الحلل السندسية في الأخبار التونسية**. تأليف: محمد بن محمد الأندلسي الوزير السراج. تقديم وتحقيق: محمد الحبيب الهيلة. دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: **1985**م.

90. **حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء**. تأليف: سيف الدين أبو بكر بن أحمد الشاشي القفال. حققه وعلّق عليه الدكتور ياسين أحمد ابراهيم درادكه. مكتبة الرسالة الحديثة. الطبعة الأولى: **1988**م.

91. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**. لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفى سنة **430**هـ. دار الكتاب العربي، بيروت. **1405**هـ. الطبعة الرابعة.

92. **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. تأليف الحافظ الفقيه صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري اليمني. المتوفى سنة **329**هـ. مكتب المطبوعات الإسلامية. دار البشائر، حلب، بيروت. **1416**هـ. الطبعة الخامسة. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

93. **خلق أفعال العباد**. لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي. المتوفى سنة 256هـ. دار المعارف، الرياض. 1398هـ، 1978م. تحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة.

94. **الدراسات الحديثية في الغرب الإسلامي من القرن الثاني إلى القرن السادس الهجري**. كتاب جماعي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بتطوان. سلسلة أعمال الندوات. رقم: 11/ 2002. جامعة عبد المالك السعدي. الطبعة الأولى: 1423هـ، 2002م. بحث عنوانه: "أثر الحديث في ترسيخ الاستقلال الفقهي لدى علماء الغرب الإسلامي" للدكتور محمد البشير الهاشمي مغلي.

95. **دلائل النبوّة ومعه المستخرج على دلائل النبوة**. تأليف: أبو بكر جعفر بن محمد الفريابي. المتوفى سنة 301هـ. إشراف أبو عبد الله محمود بن محمد الحداد. تخريج أم عبد الله بنت محروس العسلي، دار طيبة، الرياض. دط. دت.

96. **الدلائل في غريب الحديث**. تأليف أبي محمد القاسم بن ثابت السرقسطي، المتوفى سنة 302هـ. تحقيق الدكتور محمد عبد الله القناص. مكتبة العبيكان. الرياض. الطبعة الأولى: 1422هـ. 2001م.

97. **دول الإسلام**. لمؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين الذهبي. 673- 748هـ. عني بطبعه ونشره: عبد الله بن ابراهيم الأنصاري، إدارة إحياء التراث الإسلامي بقطر. دط. دت.

98. الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب. لابن فرحون المالكي. تحقيق وتعليق الدكتور محمد الأحمدي، أبو النور. دار التراث، القاهرة. دط. دت.

99. **ديوان الضعفاء والمتروكين**. للإمام الحافظ شمس الدين بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي. حققه وعلّق حواشيه: حماد بن محمد الأنصاري. مكتبة النهضة الحديثة. مكة المكرمة. دط. 1387هـ، 1967م.

100. **ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه**. تأليف: عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب البغدادي، المتوفى سنة 385هـ. مكتبة أضواء السلف، الرياض. 1419هـ. 1999م. الطبعة الأولى. تحقيق: حماد بن محمد

الأنصاري.

101. **ذم الكلام وأهله**. تأليف: أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي. المتوفى 481هـ. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. 1418هـ. 1998م. الطبعة الأولى. تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل.

102. **ذيل ميزان الاعتدال**، تأليف أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، ت 806ه، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1416هـ، 1995م.

103. **رجال صحيح مسلم**. تأليف: أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني أبو بكر، المتوفى سنة 428هـ. دار المعرفة، بيروت. 1407هـ. الطبعة الأولى. تحقيق: عبد الله الليثي.

104. **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**. للعلامة الإمام السيد الشريف محمد بن جعفر الكتاني المتوفى سنة 1345هـ. كتب مقدماتها ووضع فهارسها محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن محمد بن جعفر الكتاني. دار قهرمان، اسطنبول. دط. دت.

105. **رفع الإصر عن قضاة مصر**. تأليف: شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، المتوفى سنة 852هـ. مكتبة الخانجي، القاهرة. 1418هـ. 1998م. الطبعة الأولى. تحقيق: علي محمد عمر.

106. **الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم**. للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. المتوفى سنة 748هـ. دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1412هـ. 1992م. الطبعة الأولى. تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي.

107. **الروض المعطار في خبر الأقطار**. تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري. المتوفى سنة 866هـ. دار الجيل، بيروت. الطبعة الثانية: 1408هـ. 1988م. تحقيق: لافي بروفنسال.

108. **رياض الجنة بتخريج أصول** السنة لأبي عبد الله محمد بن عبد الله

الأندلسي (ابن أبي زمنين) المتوفى سنة 399هـ. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة. 1415هـ. الطبعة الأولى. تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري.

109. **رياض النفوس، هو المسمى رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية**، وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم. تأليف: أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي. حققه: بشير البكوش. وراجعه محمد العروسي المطوعي. دار الغرب الإسلامي، بيروت. الطبعة الثانية. 1414هـ. 1994م.

110. **سؤالات البرقاني، للدارقطني**. تأليف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، المتوفى سنة 385هـ. دار كتب خانة جميلي. باكستان. الطبعة الأولى: 1404هـ. تحقيق الدكتور عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.

111. **سؤالات أبي عبيد الآجري**. تأليف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، المتوفى سنة 275هـ. الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. 1399هـ. 1979م. الطبعة الأولى. تحقيق: محمد علي قاسم العمري.

112. **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي. المتوفى 463هـ. دار الكتب العلمية. بيروت. 2000م. الطبعة الأولى. تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوّض.

113. **السماع**. تأليف: محمد بن طاهر بن علي بن أحمد بن أبي الحسن الشيباني، أبو فضل المقدسي، المعروف بابن القيسراني. وزارة الأوقاف، القاهرة. مصر. 1424هـ. 2003م. تحقيق: أبو الوفا المراغي.

114. **سنن أبي داود**. لسليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني الأزدي، المتوفى سنة 275هـ. دار الفكر. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دط. دت.

115. **سنن البيهقي الكبرى**. لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبي بكر البيهقي، المتوفى سنة 458هـ. مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ. 1994م. تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

116. **سنن الترمذي**. وهو الجامع الصحيح. لمحمد بن عيسى أبو عيسى،

الترمذي، السلمي، المتوفى سنة 279هـ. دار إحياء التراث العربي، بيروت. تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون. دط.

117. **سنن ابن ماجة**. لمحمد بن يزيد، أبو عبد الله القزويني، المتوفى سنة 275هـ. دار الفكر، بيروت. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دت. دط.

118. **السنن الكبرى** لأحمد بن شعيب، أبو عبد الرحمن النسائي، المتوفى سنة 303هـ. دار الكتب العلمية. بيروت. 1411هـ. 1991م. الطبعة الأولى. تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري. وسيد كسروي حسن.

119. **السِّيَر**. تأليف: أبو إسحاق الفزاري المتوفى سنة 186هـ. رواية محمد بن وضاح القرطبي. دراسة وتحقيق: الدكتور فاروق حمادة. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى: 1408هـ، 1987م.

120. **سير أعلام النبلاء**. للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة 748هـ. تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر العمروي. الطبعة الأولى: 1417هـ. 1997م. دار الفكر.

121. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح. تأليف: إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسي. المتوفى سنة 803، مكتبة الرشد، الرياض. 1418هـ، 1998م. الطبعة الأولى. تحقيق: صلاح فتحي هلل.

122. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. لعبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، المتوفى سنة 1089هـ. دار ابن كثير، دمشق، 1406هـ. الطبعة الأولى. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط.

123. **شرح مشكل الآثار**. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، المتوفى سنة 321هـ. مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت. 1408هـ. 1987م. الطبعة الأولى. تحقيق: شعيب الأرناؤوط.

124. **شرح علل الترمذي**. لابن رجب الحنبلي. 736-795هـ. تحقيق ودراسة: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثالثة: 1422هـ. 2001م.

125. **شرف أصحاب الحديث**. لأحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي. أبو بكر، المتوفى سنة 463هـ. دار إحياء السنة النبوية، أنقرة. تحقيق: محمد سعيد خطي أوغلي. دط. دت.

126. **الشريعة**. لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، المتوفى سنة 360هـ. دار الوطن. الرياض، 1420هـ. 1999م. الطبعة الثانية، الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي.

127. **شيوخ عبد الله بن وهب القرشي**. تأليف: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود المعروف بابن بشكوال القرطبي الأندلسي المالكي. 494-578هـ. تحقيق: عامر حسن صبري. الطبعة الأولى: 1428هـ. 2007م. دار البشائر، بيروت.

128. **صحيح ابن خزيمة**. لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر السلمي النيسابوري، المتوفى سنة 311هـ. المكتب الإسلامي، بيروت. 1390هـ. 1970م. تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. دط.

129. **صفة المنافق**. تأليف: الإمام جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي. المتوفى سنة 301هـ. حققه وخرّج أحاديثه: بدر البدر. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى: 1405هـ. 1985م.

130. **الضعفاء الكبير**. تأليف: أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي. المتوفى سنة 322هـ. دار المكتبة العلمية، بيروت. 1404هـ. 1984م. الطبعة الأولى. تحقيق:عبد المعطي أمين قلعجي.

131. **الضعفاء وأجوبة الرازي على سؤالات البرذعي**. لعبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، أبو زرعة، المتوفى سنة 264هـ. دار الوفاء، المنصورة. 1409هـ. الطبعة الثانية. تحقيق: الدكتور سعدي الهاشمي.

132. **الضعفاء والمتروكين**، تأليف عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، أبو الفرج، تحقيق: عبد الله القاضي أبو الفداء، دار الكتب العلمية، دط. دت.

133. **طبقات الحفاظ**. تأليف: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي.

المتوفى سنة **911**هـ. تحقيق: علي محمد عمر. مكتبة وهبة. القاهرة. دط. دت.

134. **طبقات الحنابلة.** تأليف: القاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى. وقف على طبعه وصححه: محمد حامد الفقي. دط. **1371**هـ. **1952**م. مطبعة السنة المحمدية. القاهرة.

135. **طبقات خليفة بن خياط**، تأليف خليفة خياط الليثي العصفري، ت **240**هـ، تحقيق أكرم ضياء العمري، مطبعة العاني بغداد، الطبعة الأولى **1387**هـ، **1967**م.

136. **طبقات الشافعية الكبرى.** تأليف: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة **771**هـ. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، **1413**هـ. الطبعة الثانية. تحقيق: محمود محمد الطناحي. والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو.

137. **طبقات الفقهاء للشيرازي.** تأليف: إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، أبو إسحاق. المتوفى سنة **476**هـ. دار القلم، بيروت. تحقيق: خليل الميس. دط. دت.

138. **طبقات علماء إفريقية وتونس.** تأليف: أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني، تقديم وتحقيق: علي الشابي. ونعيم حسن اليافي. الدار التونسية للنشر، الطبعة الثانية. **1985**م.

139. **الطبقات الكبرى.** تأليف: محمد بن سعد بن منيع، أبو عبد الله البصري الزهري، المتوفى سنة **230**هـ. دار صادر، بيروت. دط. دت.

140. **طبقات النحويين واللغويين**، تأليف محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، ت **379**هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف. دت.

141. **العبر في خبر من غبر.** تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة **748**هـ. مطبعة حكومة الكويت. الكويت. **1984**م. الطبعة الثانية. تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد.

142. **علل الحديث.** لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس، أبو حاتم، بن مهران الرازي، أبو محمد، المتوفى **327**هـ. دار المعرفة، بيروت. **1405**هـ. تحقيق: محب الدين الخطيب.

143. **العلل ومعرفة الرجال**. تأليف: أحمد بن حنبل، أبوعبد الله الشيباني، المتوفى سنة 241هـ. المكتب الإسلامي، ودار الخاني، بيروت والرياض. 1408هـ، 1988م. الطبعة الأولى. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.

144. **عمدة القاري، شرح صحيح البخاري**. تأليف بدر الدين محمود بن أحمد العيني، المتوفى سنة 855هـ. دار إحياء التراث العربي. دط. دت.

145. **عمل أهل المدينة، بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين**. تأليف: أحمد محمد نور سيف. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي. الطبعة الثالثة: 1423هـ. 2002م.

146. **عون المعبود شرح سنن أبي داود**. تأليف: محمد شمس الحق العظيم آبادي. المتوفى سنة 1329هـ. دار الكتب العلمية، بيروت. 1995م. الطبعة الثانية.

147. **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**. تأليف الإمام أحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل العسقلاني الشافعي. المتوفى سنة 852هـ. دار المعرفة، بيروت. تحقيق: محبّ الدين الخطيب. دط. دت.

148. **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**. تأليف زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين، البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، المتوفى سنة 795هـ. دار ابن الجوزي، السعودية، الدمام، 1422هـ، الطبعة الثانية، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله.

149. **فتح الباب في الكنى والألقاب**. تأليف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني. المتوفى سنة 395هـ. مكتبة الكوثر. السعودية. الطبعة الأولى: 1317هـ. 1996م. تحقيق: أبو قتيبة محمد الفاريابي.

150. **فتح المغيث، شرح ألفية الحديث**. تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي. المتوفى سنة 902هـ. دار الكتب العلمية، لبنان. 1403هـ. الطبعة الأولى.

151. **فضل الصلاة على النبي ﷺ**. تأليف الإمام إسماعيل بن إسحاق القاضي. المتوفى سنة 282هـ. تحقيق: عبد الحق التركماني. رمادي للنشر. الدمام. الطبعة

الأولى: 1417هـ. 1996م.

152. **الفهرست**. تأليف محمد بن إسحاق، أبو الفرج، النديم، المتوفى سنة 385هـ. دار المعرفة، بيروت. 1398هـ. 1978م. دط.

153. **فهرسة ابن خير الإشبيلي**. تأليف: أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي، المتوفى سنة 575هـ. دار الكتب العلمية، بيروت. 1419هـ. 1998م. الطبعة الأولى. تحقيق: محمد فؤاد منصور.

154. **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، المتوفى سنة 1250هـ، المكتب الإسلامي، بيروت. 1407هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي.

155. **الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي للحربي**. لأبي الحسن علي بن عمر بن محمد بن الحسن بن شاذان الحميري البغدادي، المتوفى سنة 386هـ. دط. دت. دن.

156. **القدر**. تصنيف الإمام الحافظ أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي، المتوفى سنة 301هـ. حققه عبد الله بن حمد المنصور. دار أضواء السلف. الرياض. الطبعة الأولى: 1418هـ. 1997م.

157. **القراءة خلف الإمام**. لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، المتوفى سنة 256هـ. دط. دت. دن.

158. **قوت القلوب**. تأليف: محمد بن علي عطية الحارثي. المشهور بأبي طالب المالكي. المتوفى سنة 286هـ. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الثانية. 1416هـ. 2005م. تحقيق: عصام إبراهيم.

159. **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**. تأليف: أبو عبد الله الذهبي الدمشقي، المتوفى سنة 748هـ. دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو. جدة. الطبعة الأولى: 1413هـ. 1992م. تحقيق: محمد عوامة.

160. **الكامل في الضعفاء** لابن عدي. تأليف: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد، أبو أحمد الجرجاني، المتوفى سنة 365هـ. دار الفكر، بيروت. الطبعة الثالثة: 1988م. تحقيق: يحيى مختار غزاوي.

161. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، تأليف مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، ت 1067هـ، مكتبة المثنى، بغداد. 1941م.

162. **كشف المغطى في فضل الموطأ**. تأليف: الحافظ أبي القاسم علي بن هبة الله الدمشقي، المتوفى سنة 571هـ. دار الفكر، بيروت. 1415هـ. 1995م. تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر العمروي.

163. **الكفاية في علم الرواية**. تأليف: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، المتوفى سنة 463هـ. المكتبة العلمية، المدينة المنورة. تحقيق: أبو عبد الله السورقي. وإبراهيم حمدي المدني. دط.

164. **الكنى والأسماء**. تأليف: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، أبو الحسين. المتوفى سنة 261هـ. الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. 1404هـ. الطبعة الأولى. تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.

165. **الكنى والأسماء**. تأليف: أبو البشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي. المتوفى سنة 310هـ. دار ابن حزم، بيروت. 1421هـ. 2000م. الطبعة الأولى. تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي.

166. **الكواكب النيّرات**، لمحمد بن أحمد بن يوسف أبو البركات، الذهبي، الشافعي. المتوفى سنة 929هـ. دار العلم، الكويت. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.

167. **لسان العرب**. تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، المتوفى سنة 711هـ. دار صادر، بيروت. الطبعة الأولى.

168. **لسان الميزان**. للإمام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. المتوفى سنة 852هـ. دار الفكر للطباعة. دط. دت.

169. **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة 911هـ. دار الكتب العلمية، بيروت. 1417هـ. 1996م. الطبعة الأولى. تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضه.

170. **اللباب في تهذيب الأنساب**، تأليف أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، ت 630هـ، دار صادر، بيروت.

171. **ما جاء في البدع**. تأليف: محمد بن وضاح القرطبي. المتوفى سنة 287هـ. حققه: بدر بن عبد الله البدر. دار الصميعي، الرياض. الطبعة الأولى: 1416هـ، 1996م.

172. **مالك، حياته وعصره، آراؤه وفقهه**. تأليف الإمام محمد أبو زهرة. دار الفكر العربي. الطبعة الثانية: 1952م.

173. **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**. تأليف: محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم التميمي البستي. المتوفى سنة 254هـ. دار المعرفة، بيروت. تحقيق: محمود ابراهيم زايد. دط. دت.

174. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**. علي بن أبي بكر الهيثمي، المتوفى سنة 807هـ. دار الريان للتراث/ دار الكتاب العربي، القاهرة/ بيروت. 1407هـ. دط.

175. **مجموع الفتاوى**. كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني، أبو العباس، المتوفى سنة 728هـ. مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي.

176. **المحن**. تأليف: أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم بن تمام التميمي، المتوفى سنة 333هـ. دار العلوم، الرياض. 1404هـ. 1984م. الطبعة الأولى. تحقيق الدكتور عمر سليمان العقيلي.

177. **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**. تأليف: الحسين بن عبد الرحمن الرامهرمزي. المتوفى سنة 360هـ. دار الفكر، بيروت. 1404هـ. الطبعة الثالثة. تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب.

178. **محمد بن وضاح مؤسس مدرسة الحديث في الأندلس مع بقي بن مخلد**، تأليف الدكتور نوري معمر، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى 1403هـ، 1983م.

179. **مخطوط أحاديث أيوب السختياني**. لإسماعيل بن إسحاق القاضي. إيداع: دار الكتب الظاهرية، برقم: 3741. المجموع رقم: 4. تاريخ: 29/ 11- 11662- رقم المادة: 240108.

180. **المدخل إلى كتاب الإكليل**. تأليف: محمد بن عبد الله بن حمدويه أبوة عبد الله الحاكم، المتوفى سنة 405هـ. دار الدعوة. الإسكندرية، تحقيق: الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد.

181. **مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري**. تأليف: الحسين بن محمد شواط. الدار العالمية للكتاب الإسلامي. الرياض. الطبعة الأولى: 1411هـ.

182. **المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري. نشأة وخصائص**. مصطفى الهروس. 1418هـ، 1997م. المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.

183. **مذكرة في تاريخ التشريع الإسلامي**. تأليف: عبد الرحمن تاج ومحمد السايس.

184. **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**. تأليف: الإمام أبو عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي. المتوفى سنة 768هـ. منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت. دط. دت.

185. **المسالك والممالك**، تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الإصطخري المعروف بالكرخي، ت 346هـ، دار صادر، بيروت.

186. **المستدرك على الصحيحين**. لمحمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة 405هـ. دار الكتب العلمية، بيروت. 1411هـ. 1990م. الطبعة الأولى. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

187. **منتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ**. تأليف: محمد بن الحسن بن زبالة. المتوفى سنة 199هـ. رواية الزبير بن بكار المتوفى سنة 246هـ. تحقيق: أكرم ضياء العمري، المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي، السعودية، المدينة المنورة.

الطبعة الأولى: **1401**هـ. **1981**م.

188. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. لأحمد بن حنبل، أبي عبد الله الشيباني، المتوفى سنة **241**هـ. مؤسسة قرطبة، مصر. دط. دت.

189. **مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب**. وهو جزء من المسند المعلل ليعقوب بن شيبة. تصنيف: أبي يعقوب بن شيبة بن الصلت، المتوفى سنة **262**هـ. تحقيق: كمال يوسف الحوت. مؤسسة الكتب الثقافية. الطبعة الأولى: **1405**هـ، **1985**م. بيروت، لبنان.

190. **مسند البزار البحر الزخار**. لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، المتوفى سنة **292**هـ. مؤسسة علوم القرآن. مكتبة العلوم والحكم. بيروت. المدينة. **1409**هـ. الطبعة الأولى. تحقيق: محبوب الرحمن زين الله.

191. **مسند الشاشي**. لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي. المتوفى سنة **335**هـ. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. الطبعة الأولى: **1410**هـ تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله.

192. **مسند أبي عوانة**. هو أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني، المتوفى سنة **316**هـ. دار المعرفة، بيروت. دط. دت.

193. **مسند أبي يعلى**. لأحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، المتوفى سنة **307**هـ. دار المأمون للتراث، دمشق. **1404**هـ. **1984**م. الطبعة الأولى. تحقيق: حسين سليم أسد.

194. **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**. تأليف: عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الدباغ. المتوفى سنة **696**هـ. أكمله: أبو القاسم بن عيسى بن ناجي، المتوفى سنة **839**هـ. مكتبة الخانجي بمصر. المكتبة العتيقة. تونس. الطبعة الثانية: **1388**هـ.

195. **معجم البلدان**. تأليف ياقوت بن عبد الله الحموي، أبو عبد الله، المتوفى سنة **626**هـ. دار الفكر، بيروت. دط. دت.

196. **معجم الشيوخ**. تأليف محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي، أبو الحسين. المتوفى سنة **402**هـ. مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، بيروت. الطبعة الأولى: **1405**هـ.

تحقيق: عمر عبد السلام تدمري.

197. **معجم المؤلفين**. تراجم مصنفي الكتب العربية، تأليف: عمر رضا كحالة. دار إحياء التراث العربي، بيروت. لبنان. دط. دت.

198. **المعجم الكبير**. لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، المتوفى سنة 360هـ. مكتبة الزهراء، الموصل. 1404هـ. 1983م. الطبعة الثانية. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

199. **المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهور والأجزاء المنثورة**. تأليف: أحمد بن علي العسقلاني، أبو الفضل، المتوفى سنة 852هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت. 1418هـ. 1998م. الطبعة الأولى. تحقيق: محمد شكور المياديني.

200. **معجم مقاليد العلوم**. لأبي الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي. المتوفى سنة 911هـ. مكتبة الآداب، القاهرة، مصر. 1424هـ. 2004م. الطبعة الأولى. تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم عبادة.

201. **معرفة أنواع علم الحديث**. للإمام الحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المتوفى سنة 643هـ. حقق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه الدكتور عبد اللطيف الهميم. والشيخ ماهر ياسين الفحل. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى: 1423هـ. 2002م.

202. **المعرفة والتاريخ**. تأليف: أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي. المتوفى سنة 277هـ. دار الكتب العلمية، بيروت. 1419هـ. 1999م. دط. تحقيق: خليل المنصور.

203. **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء، وذكر مذاهبهم وأخبارهم**. تأليف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، الكوفي، نزيل طرابلس الغرب، المتوفى سنة 261هـ. مكتبة الدار، المدينة المنورة. 1405هـ. 1985م. الطبعة الأولى. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.

204. **معرفة علوم الحديث**. تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. المتوفى سنة 405هـ، دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الثانية: 1397هـ.

1977م. تحقيق السيد معظم حسين.

205. **المعونة على مذهب عالم المدينة**. تأليف: القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي. تحقيق: الدكتور حميش عبد الحق. دار الفكر، دط.

206. **المعين في طبقات المحدثين**. تأليف: شمس الدين الذهبي، المتوفى سنة 748هـ. تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. دار الفرقان. الطبعة الأولى: 1404هـ، 1984م.

207. **مغاني الأخيار**. محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي، بدر الدين العيني. المتوفى سنة 855هـ. دط. دت. دن.

208. **المغني في الضعفاء**، تأليف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة 748هـ. تحقيق الدكتور نور الدين عتر. دن. دت. دط.

= وطبعة إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر. عني بطبعه ونشره: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري.

الموضوعات لابن الجوزي.

209. **المغرب في حُلى المغرب**. تأليف: ابن سعيد المغربي، المتوفى سنة 562هـ. دار المعارف، القاهرة. 1955. الطبعة الثالثة. تحقيق: د. شوقي ضيف.

210. **المقتبس من أنباء الأندلس**. لابن حيان القرطبي. حيان بن خلف المتوفى سنة 469هـ. دط. دت. دن.

211. **مقدمة ابن خلدون**. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، المتوفى سنة 808هـ. دار القلم، بيروت. 1984م. الطبعة الخامسة.

212. **مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث** لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى: 1416هـ. 1995م.

213. **من أدب المحدثين في التربية والتعليم**. الدكتور أحمد محمد نور سيف. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث. دبي، الطبعة الأولى: 1418هـ. 1997م.

214. **المنتقى من السنن المسندة**. لعبد الله بن علي ابن الجارود. أبو محمد

النيسابوري، المتوفى سنة **307**هـ. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت. **1408**هـ. **1988**م. الطبعة الأولى. تحقيق: عبد الله عمر البارودي.

215. **المنتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ** للزبير بن بكار. بن عبد الله بن مصعب الزبيري أبو عبد الله المتوفى سنة **256**هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت. **1403**هـ. الطبعة الأولى. تحقيق: سكينة الشهابي.

216. منهج النقد في علوم الحديث. تأليف الدكتور نور الدين عتر. دار الفكر، دمشق. دار الفكر المعاصر، بيروت. الإعادة السابعة والعشرون. **1427**هـ، **2006**م.

217. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل. تأليف: محمد بن عبد الرحمن المغربي. المتوفى سنة **954**هـ. دار الفكر، بيروت. **1398**هـ. الطبعة الثانية.

218. **موسوعة رجال الكتب التسعة**. تصنيف الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، والسيد كسروي حسن. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى: **1413**هـ. **1993**م.

219. الموسوعة الفقهية؛ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت.

220. **الموسوعة العلمية الشاملة عن الإمام الحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي**. تأليف: علي عبد الله الصباح. أضواء السلف. الرياض. الطبعة الأولى. **1426**هـ. **2005**م.

221. **موطأ الإمام مالك. بن أنس أبو عبد الله الأصبحي. المتوفى سنة 179هـ.** رواية يحيى بن يحيى الليثي. دار إحياء التراث العربي، مصر. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

222. **موطأ الإمام مالك بن أنس**. رواية محمد بن الحسن الشيباني، مع التعليق الممجد على موطأ محمد. شرح العلامة عبد الحي اللكنوي. تعليق وتحقيق: تقي الدين الندوي. دار القلم، دمشق. الطبعة الرابعة، **1426**هـ. **2005**م.

223. **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**. تأليف أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي. المتوفى سنة **597**هـ. دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا. ومصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية بيروت. دط. دت.

224. **الموطآت للإمام مالك** رضي الله عنه. تأليف: نذير حمدان. دراسة نصية مقارنة في نسخها، اختلافاتها، مضامينها، منهجها، ثبتها، أدبها، خصوصياتها، لغتها، قيمتها الحديثية والفقهية. دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت. الطبعة الأولى: 1412هـ. 1992م.

225. **موضح أوهام الجمع والتفريق**، تأليف أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت 463هـ. تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت. الطبعة الأولى 1407هـ.

226. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال.** تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى سنة 748هـ. دار الكتب العلمية، بيروت. 1995م. الطبعة الأولى. تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

= وطبعة دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه. دط. دت.

227. **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء**. تأليف: الإمام أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي. المتوفى سنة 463هـ. دار الكتب العلمية، بيروت. دط. دت.

228. **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة.** تأليف: جمال الدين أبي المحاسن، يوسف بن تغري بردي. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة. دط. دت.

229. **ندواة الإمام مالك بن أنس**، فاس. 9-12/ جمادى الثانية. 1400هـ. 25-28/ إبريل. 1980م. بحث الشيخ ابراهيم صالح بن يونس الحسيني، بعنوان: "الإمام مالك إمام دار الهجرة وأثره في تطور القضايا التشريعية". 1/ 127

230. **نسب قريش. تأليف**: أبو عبد الله مصعب بن عبد الله بن مصعب الزبيري. المتوفى سنة 236هـ. دار المعارف، القاهرة. تحقيق: ليفي بروفسال. دت. دط.

231. **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب.** تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني. المتوفى سنة 1041هـ تحقيق الدكتور إحسان عباس. دار صادر، بيروت. دط. 1388هـ. 1968م.

232. **النكت على مقدمة ابن الصلاح**. تأليف: بدر الدين أبو عبد الله محمد بن

جمال الدين ابن بهادر. المتوفى سنة **794**هـ. أضواء السلف. الرياض. الطبعة الأولى: **1419**هـ. **1998**م. تحقيق زين العابدين محمد.

233. **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد. (رجال صحيح البخاري)**. تأليف: أحمد بن محمد بن الحسين البخاري، الكلاباذي، أبو نصر. المتوفى سنة **398**هـ. دار المعرفة، بيروت. الطبعة الأولى: **1407**هـ. تحقيق: عبد الله الليثي.

234. **هدي الساري، مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**. لأحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل العسقلاني الشافعي، المتوفى سنة **852**هـ. دار المعرفة. بيروت. **1379**هـ. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب.

235. **هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**. لإسماعيل باشا البغدادي. المتوفى سنة **1339**هـ. دار الكتب العلمية، بيروت. دط. **1413**هـ. **1992**م.

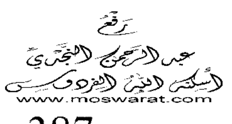
236. **وصف الفردوس**. تأليف: عبد الملك بن حبيب السلمي القرطبي. المتوفى سنة **238**هـ. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى: **1407**هـ. **1987**م.

237. **الوافي بالوفيات**. تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، المتوفى سنة **467**هـ. دار إحياء التراث. بيروت. **1420**هـ. **2000**. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى.

238. **الوجيز في تاريخ التشريع الإسلامي**، مصادر التشريع والقواعد الكلية. تأليف الدكتور عبد الرحمن الصابوني. دار المنار. الطبعة الأولى: **1412**هـ، **1992**م.

239. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**. تأليف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان. **608-681**هـ. حققه الدكتور إحسان عباس. دار صادر، بيروت. دط. دت.





فهرس الموضوعات




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



تنويه

أصل هذا الكتاب أطروحة تقدمت بها مؤلفتها
لنيل درجة الدكتوراه، فنالتها بميزة مشرف
جدًا بعد أن نوقشت فيها عام 2010 م بكلية الآداب
والعلوم الإنسانية في جامعة محمد الخامس
بالرباط/أكدال في المملكة المغربية